

مصر والعالم العربي

مجتمع

اقتصاد

قانون

رقم ٢

العرب في إسرائيل : تحول حضري أم تناثر مكاني ؟

يوسف كرجاج

الحرب والسلام والمسألة السكانية في الشرق الأدنى

فيليب فارح

الكتبة العموميون في حن العتبة

مديحة دوس

اقتصاد الطاقة في مصر : ربيع موضع تساؤل

لوى بلان

الصوفية المصرية المعاصرة

بيير جان لويزار

بيبلوغرافيا رسائل العلوم الاجتماعية المتعلقة بالقطاع الزراعي

فرنسوا ايرتون

GIFTS OF 2003

**UNIVERSITE DE SENGHOR
ALEXANDRIE**

مصر والعالم العربى
رقم ٢

يونيو ١٩٩٤

مصر والعالم العربي

رقم ٢

يونيو ١٩٩٤

المشرف العام : فيليب فارچ
رئيس التحرير : ايمان فرج
مدير التحرير : منحة البخرأوى
التنسيق : ايدنيچ لامبير
الجمع : نورا السرجاني
الإشراف الفني : لولا لحام

مجلس التحرير :

أعضاء من المركز : ايمان فرج ، فرانسوا إيرتون ، آن لوجال - كازازيان ،
آلان روسيون.

أعضاء من الخارج : محمود أمين العالم ، دومينيك بينار ، كريستيان ديكيوير،
مديحة دوس ، جليلة القاضى ، نيللى حنا ، نيكولا هوبكينز ، حسام عيسى ، ريشار
چاكمون ، هناء خير الدين ، نازلى معروض ، سليم نصر ، أمينة رشيد ، هدى وصلى.

مصر والعالم العربي

تصدر من مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والإجتماعية

CEDEJ ، القاهرة

الاشتراكات والمراسلات

مصر والعالم العربي

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والإجتماعية CEDEJ

١٤ شارع جمعية النصر - صندوق بريد ٤٩٤ - الدقى - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٦١١٩٣٢ - ٣٦١١٣١٤٧ فاكس : ٩٣.٨٨ CEDEJ UN

فهرس

٥	الفتاحفة
	العرب فى إسرائيل :
٩	تحول حضرى ام تناثر مكانى ؟ يوسف كرباج
	الحرب والسلام
٣٧	والمسألة السكانية فى الشرق الأدنى فيلفب فارچ
٧٩	الكتبة العموميون فى حى العتبة مديحة دوس
٩٩	اقتصاد الطاقة فى مصر : ريع موضح تساؤل لوى بلان
١٣٥	الصوفية المصرية المعاصرة بيير جان لويزار
	بيبليوغرافيا رسائل العلوم الاجتماعية
١٨٣	المتعلقة بالقطاع الزراعى فرنسوا ايرتون

الاراء الواردة فى المجلة لاتعبر بالضرورة عن آراء مجلس التحرير أو مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

افتتاحية

مع صدور العدد الثاني من مجلة مصر والعالم العربي ، يهـم لجنة التحرير أن تشكر كل من ساهـم بالنقد و التعليق في إثراء وتطوير هذه المجلة. وقد حرصنا على الأخذ في الاعتبار بالمقترحات التي قدمها عدد من الباحثين والاساتذة والمهتمين.

وكان أولها يتعلق بصعوبة وصول الكتابات الفرنسية من العالم العربي إلى مصر. وقد بدأ لنا أن مصر والعالم العربي ، يمكن أن تقوم جزئيا على الأقل ، بدور في هذا المجال. وقد حرصنا في هذا العدد على فتح ابواب المجلة ، لنشر عدد من المقالات المترجمة عن بعض الدوريات الفرنسية.

ونظرا لأن بعض هذه الدراسات قد يكون موضع اهتمام القارئ ، وإن لم يتعلق بمصر ، فقد رأينا أن يتضمن هذا العدد ، إضافة إلى الكتابات عن مصر ، بعض الدراسات الهامة التي تناقش قضايا الساعة في العالم العربي ، وهذا ، دونما إخلال بالمهمة الرئيسية لهذه المجلة ، وهي تعريف القارئ المصري خاصة و العربي عامة ، بالمطبوعات والانشطة العلمية لمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. ويأتي ذلك في إطار حرص المركز على التفاعل مع الجماعة العلمية المصرية ، وإطلاع جمهور المهتمين على ما يقوم به المركز من أنشطة.

وحرصاً منا على استكمال هذه المهمة على الوجه الأكمل ، فقد رأينا أن تصدر مصر والعالم العربي مرتين سنوياً ، بحيث تتيح لنا الفرصة لتعريف القارئ بالمزيد حول الكتابات الفرنسية عن مصر. وفي عددها القادم ، الصادر مع نهاية عام ١٩٩٤ ، تنشر مصر والعالم العربي ، عدداً من الدراسات التي قدمت في إطار ندوة "حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر".

ولجنة التحرير ، إذ تشكر للقراء والباحثين اهتمامهم ، تأمل في أن يجد هذا العدد قبولا لدى القارئ ، وأن يكون كسابقه ، مثار تعليقات و اقتراحات ، بما يسمح بتطوير هذه المجلة وتحقيق الاهداف المرجوة منها.

رئاسة التحرير

العرب في إسرائيل

تجول حضري أم تناثر هكاني *

يوسف كرجاج
المعهد القومي للدراسات الديموغرافية
باريس - INED
ترجمة سامية رزق

"أقلية قومية" وفقا لما يطلقه عرب إسرائيل على انفسهم أم "أقلية ثقافية-دينية" ، وفقا لما تطلقه عليهم سلطات الدولة اليهودية ؟ على أية حال فهم يعيشون في عزلة عن المجتمع اليهودي (١) ، حيث أنه منذ حرب ١٩٤٨ والحواجز السياسية بل والاقتصادية والديموغرافية ، طبيعية كانت أو بسبب الهجرة ، قائمة بين الاغلبية اليهودية (٤,٢ مليون نسمة) والأقلية العربية (٧٥٠,٠٠٠ نسمة) (٢). وقد اظهرت كثير من الدراسات الاسباب العديدة للفروقات بين هاتين المجموعتين المتعايشتين داخل إسرائيل حيث يسمح الكم الهائل من البيانات المتوفرة في هذا المجال بتحديد الخصائص الأساسية لكل منهما.

جدول ١

الفروقات الاجتماعية - الديموغرافية بين السكان اليهود و
السكان العرب في إسرائيل (حزاني ١٩٩٠)

عرب	يهود	المؤشرات
٣١,٨	١٣,٠	معدل النمو الطبيعي (%)
لا يذكر	١٩٥٦,٠	صافي الهجرة السنوية
٤١,٥	٢٩,٠	نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) (%)
٦٣,٨	٣٨,٠	إناث متزوجات في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة (%)
٥,٦٤	٣,٣٨	حجم الأسرة
١٤,٧	٨,٢	معدل وفيات الأطفال الرضع (%)
٤,١	١,٤	معدل وفيات الأطفال (%)
١,٠١	١,٨٥	وفيات الأطفال من الإناث بالنسبة للذكور
٤,٣٦	٢,٦٩	دليل الخصوبة
٢٥٤٦	٣٧١٧	صافي الدخل الشهري للأسرة في الحضر ×
٤٥١	١١,٠٠	إجمالي الدخل الشهري للفرد في الحضر ×
١٥,٨	٤٣,٦	نسبة الإناث في القوى العاملة (%)
١١,٢	٨,٤	نسبة البطالة بين الذكور (%)
٣٦,٥	١١,٣	نسبة الأمية بين الإناث سنة ١٩٨٣ (%)
١٠,٥	٣٧,٤	نسبة الإناث الجامعيات ٢٥-٢٩ سنة في ١٩٨٣ (%)
٩٠,٨	٩٠,٤	نسبة سكان الحضر (%)

× شيجل جديد

وإذا كانت المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والمجتمعية
تظهر بوضوح خصائص كل من هاتين المجموعتين ، إلا أنها تبين
أيضا وجود سمة مشتركة بينهما وهي ارتفاع معدل النمو الحضري.
فالالاتجاه العالمي المتمثل في تركيز السكان المتزايد في المدن -
حيث تبلغ نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان ٩ إلى ١٠ - تكاد
تكون قد وصلت هنا إلى المرحلة الأخيرة وذلك بالنسبة لليهود
والعرب على السواء ، بما يقترضه ذلك من أن "الحق في المدينة" (٣)
وما يستتبعه من تحديث إنما يتساوى فيه الجانبان. بل إن نسبة

النمو الحضري في المجتمع اليهودي التي كانت تبلغ ٩٠,٤ ٪ عام ١٩٩٠ قد انخفضت إلى أدنى مما هي عليه لدى العرب وهي ٩٠,٨ ٪. وهذا التحول الحضري أكثر وضوحاً لدى العرب حيث أن تعداد السكان العرب في المدينة بالنسبة لإجمالي السكان العرب لم يكن يتعدى عند قيام الدولة الجديدة ١ إلى ٤.

ومع ذلك فإن قراءة أخرى للارقام تبين أن العرب في إسرائيل ، بدلا من التركز في المدن ، قد اتجهوا إلى التناثر إلى حد ما. إن وفرة الاحصاءات الإسرائيلية ونوعيتها تسمح بما لا تسمح به الاحصاءات الأخرى وهو الأخذ بالوحدات الجغرافية المتجانسة في الاعتبار ، بدلا من الاستناد إلى الوحدات الاحصائية المصطنعة (٤).

الواقع الديموغرافي

تتعلق هذه المسألة أساسا بأشكالية التعريف. فبينما يقوم المحاسبون القوميون في تعاملهم مع التخصم الزاحف أو السريع والمستمر منذ عدة عقود بحساب نمو الناتج القومي ، أي ثروات الدول ، على أساس السعر السائد والسعر المستقر في آن واحد ، ففي مجال النمو الحضري غالبا ما ينتهج الإحصائيون أسلوبا واحدا وهو :

١) التصنيف الدوري ، بل السنوي ، للتجمعات الريفية والحضرية وفقا لمعيار مسبق للتعداد السكاني،

٢) الالتزام بحجم معين لسكان المدن يتم تحديده مرة واحدة وفقا لمعايير الحجم أو المعايير الإدارية،

٣) القيام من حين لآخر ، عند إجراء التعداد مثلا ، بإعادة تقييم الخرائط الموضوعية للمحليات. وإعادة تصنيف بعضها وفقا لمعايير مركبة تأخذ في الاعتبار الحجم والكثافة وتوافر المرافق العامة.

وبالنسبة لإسرائيل ، فإعادة تحديد المحليات الحضرية سنويا ، بمعنى أن المحليات التي يبلغ تعداد سكانها ٢٠٠ نسمة تصنف ضمن الحضر (٥). وبناء عليه فإن المحليات الريفية العربية ، حيث معدل النمو الطبيعي مرتفع ، يعاد تصنيفها بانتظام في فئة الحضر مما يترتب عليه معاملتها من ناحية الحضرية العقارية ليس بنظام ضريبي بسيط وإنما بنظام ضريبي أكثر تعقيدا (٦).

غير أن هذا التطور ليس إلا نتيجة للإعمال الميكانيكي للمعايير ،
فالقريّة التي كان عدد سكانها يتراوح في عام ١٩٤٨ بين ٤٠-٤٥ نسمة ،
تعتبر الآن داخلة في إطار الحضر بمجرد أن يصل عدد سكانها
إلى ٢٠٠ نسمة بحساب المواليد والوفيات فقط (٧) ، على حين أن
التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المرافق العامة التي تختص
بها الحضر ، قد لا تتطور بنفس سرعة الزيادة السكانية ، مما
يترتب عليه أن بعض المحليات تحتفظ لفترات طويلة بطابعها
الريفي رغم تصنيفها في فئة الحضر (٨).

ومع ذلك فإن علماء الاجتماع (٩) يدركون تماما أن الإحصائيات
الرسمية لا تعكس الواقع ، ولذا فالمقياس الذي يتخذه لتصنيف
الحضر والريف بعيد كل البعد عن الرقم السابق ذكره ، إذ لا يدخلون
في نطاق الحضر سوى المدن التي لا يقل تعدادها عن ٢٠٠٠ نسمة.
وبذلك ، فإن تركنا جانبا المدن المختلطة التي يسكنها العرب
واليهود معا ، لا يتعدى عدد المدن العربية ٤ وهي : الناصرة وشفرام
وام الفحم وطيبة ، مما يجعل الصورة المكانية معاكسة تماما ، فبينما
تصبح نسبة سكان الحضر الفعلية لإجمالي اليهود ٨ من ١٠ ، لا تزيد
هذه النسبة لدى العرب عن ١ من ٤ (٣٦٪).

وحيث أن التحضر عملية ديناميكية فلا بد من تناولها من الناحية
الزمنية والتحرر من المعايير المطروحة سواء على المستوى
"الرسمي" أو السوسولوجي ، حيث أن التبسيط النمطي لا يعبر عن
الواقع.

إن نواحي النقص الكامنة في التعريف الرسمي الذي يعيد
تصنيف المحليات الريفية ميكانيكيا ويدرجها في إطار الحضر ،
مضمخا بذلك بصورة غير واقعية تعداد سكان المدن ، إن نواحي
النقص هذه قد جعلت الديموغرافى الإسرائيلي روبرتو باشى
Roberto Bachi يتناول في السبعينات (١٠) موضوع ديناميكية
السكان اليهود والعرب على أساس الفئات الثابتة بدلا من الفئات
الجارية. غير أن هذا المنهج لم يتبع منذ ذلك الوقت (١١). وترتكز
الرؤية هنا على منطق مطابق تماما لهذا المنهج مع الاعتماد على
البيانات الحديثة (١٩٨٩) (١٢) ، وعلى تقسيمات متوافقة مع بعض
الحقائق التاريخية والاجتماعية وذلك على النحو التالي :

- الناصرة وهي أكبر مدينة لا يقطنها إلا العرب.
- سبع مدن عربية - يهودية : تل أبيب/ يافا والقدس الغربية وحيفا والرملة و اللد وعكا والناصرة الليت.
- ١٢ محلية عربية أخرى يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٩.
- ٢٥ محلية تتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ نسمة.
- وأخيرا بعض التجمعات الأخرى والتي لا يتعدى تعدادها الـ ٥٠٠٠ نسمة (١٣).

ويوضح الجدول رقم ٢ تطور التوزيع السكاني للعرب وعملية إعادة التشكيل المكاني لهم.

ومن الجدير بالذكر أن تعداد السكان العرب لأكبر المدن العربية الإسرائيلية وهي الناصرة ، قد انخفض بطريقة ملحوظة حيث كان يسكنها ١٢ ٪ من عرب إسرائيل عام ١٩٥٠ ، في مقابل ٧,٦ ٪ عام ١٩٨٩. كما هبطت نسبة السكان العرب المقيمين مع اليهود في المدن السبع المختلطة إلى ٢,٩ ٪ عام ١٩٨٩ في حين كانت تصل إلى ١ إلى ٥ (١٩,٧ ٪ عام ١٩٥٠). ومن إجمالي عرب إسرائيل الـ ٦٣٠٠٠ المقيمين في تلك المدن المختلطة ، لا يزيد عدد الذين يعيشون في المدن الكبيرة مثل تل أبيب أو حيفا على ٣٠٠٠٠ عربى ، أى أن هذا العدد فقط يمكنه الاستفادة من المجالات الثقافية ومن الخدمات المتوفرة في هذه البقع الحضرية.

أما الفئة الوسيطة (أى التي يتراوح عدد سكانها ما بين ١٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٩) والتي تشمل ١٢ من المحليات الأقرب إلى الحضر ، فلا تزال نسبة العرب الإسرائيليين على نفس المستوى تقريبا حيث يشكل هؤلاء ٢٤,٩ ٪ في عام ١٩٥٥ مقابل ٢٦,١ ٪ عام ١٩٨٩. والوضع كذلك أيضا في الـ ٢٥ محلية الأصغر حجما (٥٠٠٠- ١٠٠٠٠ نسمة) والتي لا تزال حتى الآن تصل إلى الطابع الريفي ، مما يعنى أنها كانت بدون أدنى شك على نفس هذا الطابع منذ ٤٠ عاما ، حيث كانت نسبة العرب الإسرائيليين ٢٣,٩ ٪ ثم أصبحوا يشكلون ٢٥ ٪ من السكان.

أما المحليات الصغرى ، حيث لا يزيد عدد السكان عن ٥٠٠٠ نسمة ، فهي الوحيدة التي طرأ عليها تغييرا ملحوظا ، حيث ارتفعت نسبة

الفئة محل الدراسة من ٢٧,١ ٪ عام ١٩٥٥ إلى ٢٢,١ ٪ عام ١٩٨٩. وبهذا، الزيادة النسبية التي تمثل ٥ ٪ تكون هذه المحليات هي المستفيد الوحيد من تدهور الوضع في الناصرة وفي التجمعات العربية المقيمة في المدن المختلطة.

التحول نحو المحليات الصغيرة :

هل هو اثر للنمو الطبيعي ؟

ربما كان النمو الطبيعي هو مصدر هذا التحول وإنقلاب الهرم الحضري. حيث يؤدي الانتقال الديموغرافي بما يعنيه من زيادة التحكم في المواليد والوفيات - وخاصة الخصوبة - في مرحلته الاولى ، إلى توسيع الفجوة بين المدن الكبيرة والصغيرة من ناحية وبين العالم الريفي من ناحية أخرى من حيث النمو الطبيعي. ويؤكد الجدول رقم ٢ أن الديناميكية الطبيعية للسكان أقل في قمة الهرم المكاني مما هي عليه في قاعدته (١٤). فالفئات الوسيطة لم تتميز عن الويف إلا منذ ١٩٨٢ ، ومعدل الخصوبة في المجتمعات البدوية مرتفع أصلاً ولا يزال في زيادة مطردة (١٥).

غير أن النمو الطبيعي ليس السبب الوحيد لهذا التحول ، ومما لا شك فيه أن حركات الهجرة التي تنعكس في الفرق بين معدل الزيادة الكلية ومعدل الزيادة الطبيعية قد اثرت في التشكيل العمراني. فما يحدث في الناصرة وفي المدن المختلطة (فيما عدا الفترة بين ١٩٨٢ - ١٩٨٩) هو أن معدل الزيادة الكلية دائماً أقل من معدل الزيادة الطبيعية. ففي الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩ غادر الناصرة (متوسط عدد سكانها ٣٦.٠٠٠ نسمة) حوالي ١.٠٠٠ عربي ، كما بلغ عدد العرب الذين غادروا المدن المختلطة ، (ويبلغ متوسط عدد السكان فيها ٤٣.٠٠٠ نسمة) حوالي ٥٤٠٠ فرداً. وبذلك يمكن القول أن الهجرة قد قللت من تعداد المدن.

جدول ٣ : معدل المواليد والوفيات
والنمو الطبيعي لحرب إسرائيل

٨٩-٨٣		٨٢-٧٣	٧٢-٦٢	٦١-٥٦	المحليات
٢٥,٢	تل أبيب / حيفا				معدل المواليد الأولي (%)
٣١,١	٢٠٠٠٠-٢٠٠٠٠	٢٤,٢	٤١,٣	٤٢,٦	الناصرة x
٣١,٤	نسمة	٣٦,٠	٤٠,٠	٣٨,٤	المدن المختلطة
٣٣,١	نسمة ٢٠٠٠٠-١٠٠٠٠	٤١,٥	٥٢,٣	-	مناطق حضرية
	نسمة ١٠٠٠٠-٢٠٠٠				أخرى
٤٢,٥	الريف	٤٠,٠	٤٩,٤	٥٠,٨	الريف
٥٥,٢	البدو	٥٣,٥	٥١,٥	-	البدو

	تل أبيب / حيفا				معدل الوفيات الأولي (%)
٤,٥	٢٠٠٠٠-٢٠٠٠٠	٥,٦	٦,٠	٨,٢	الناصرة x
٤,١	نسمة	٦,٣	٨,١	٩,٣	المدن المختلطة
٣,٦	نسمة ٢٠٠٠٠-١٠٠٠٠	٤,٤	٥,٩	-	مناطق حضرية
٣,٣٠	نسمة ١٠٠٠٠-٢٠٠٠	٤,٤			أخرى
٤,٠	الريف	٤,٧	٥,٨	٧,٨	الريف
٤,١	البدو		٤,٦	-	البدو

٢٠٠٧	تل أبيب / حيفا				معدل النمو الطبيعي (%)
٢٧,٠	٢٠٠٠٠-٢٠٠٠٠	٢٨,٦	٣٥,٣	٣٤,٤	الناصرة x
٢٧,٨	نسمة	٢٩,٧	٣١,٩	٢٩,١	المدن المختلطة
٢٩,٨	نسمة ٢٠٠٠٠-١٠٠٠٠	٣٧,١	٤٦,٤	-	مناطق حضرية
	نسمة ١٠٠٠٠-٢٠٠٠				أخرى
٣٨,٥	الريف	٣٥,٦	٤٣,٦	٤٣,٠	الريف
٥١,٥	البدو	٤٨,٦	٤٦,٩	-	البدو

x و شفرام

جدول ٤ : هجرة السكان العرب من الناصرة والمدن المختلطة

الفترة	معدل النمو		
	الطبيعى %	الإجمالى %	
الناصرة	١٩٥٥-١٩٥٠	٣٤,٤	٢٧,٩
	١٩٦١-١٩٥٥	٣٤,٤	٢٤,١
	١٩٧٢-١٩٦١	٣٥,٣	٢٦,٩
	١٩٨٣-١٩٧٢	٢٨,٦	٢١,٥
	١٩٨٩-١٩٨٣	٢٧,٠	٢٢,٦
المدن المختلطة			
١٩٥٥-١٩٤٨	٢٩,١	١,٣	٢٧,٨-
١٩٦١-١٩٥٥	٢٩,١	١٧,٧	١١,٤-
١٩٧٢-١٩٦١	٣١,٩	٢٨,٥	٣,٤-
١٩٨٣-١٩٧٢	٢٩,٧	٢٩,٣	٠,٤-
١٩٨٩-١٩٨٣	٢٣,٥	٢٨,٧	٥,٢-

هجرة دولية أم هجرة داخلية

إن قلة حركات الهجرة الخارجية للعرب المقيمين في إسرائيل واضحة (١٦) : "لا اثر ملموس لى نوع من انواع الهجرة الخارجية لعرب إسرائيل منذ إنشاء الدولة" (١٧). و يؤكد الجدول رقم ٥ هذا الواقع حيث أن تحركات المقيمين في إسرائيل من غير اليهود ، بما في ذلك الرعايا من أصل أوروبى وأمريكى ، تعد نادرة جدا وتكون معدومة فيما يخص العرب .

ويتعلق حوالى ٧٠ ٪ من الأرقام الواردة في هذا المجال بالأوروبيين والأمريكيين المصنفين تحت بند "مسيحيين" (١٨) وهم عادة من أقرباء المهاجرين اليهود. ويدل عدم وجود هجرة عربية إلى خارج البلاد (١٩) على أن الأعداد التى هجرت الناصرة والمدن المختلطة قد استقرت في أماكن أخرى داخل إسرائيل في محليات ذات تعداد سكاني أقل.

جدول ٥ : هجرات غير اليهود (عرب وغير عرب) خارج إسرائيل

الفترة	مهاجرين إلى إسرائيل	مهاجرين من إسرائيل	الصافي
١٩٥٤-١٩٤٨	١٣٠٠	صفر	١٣٠٠
١٩٦٠-١٩٥٥	٢٠٠٠	١٦٠٠	٤٠٠
١٩٦٦-١٩٦١	١٣٠٠	١٩٠٠	٦٠٠-
١٩٦٧-١٩٦٠	١٦٠٠	٥٠٠٠	٣٤٠٠-
١٩٧٥-١٩٧١	٥٣٠٠	٩٩٠٠	٤٦٠٠-
١٩٨٢-١٩٧٦	١٣٠٠٠	١١٨٠٠	١٢٠٠-
١٩٨٩-١٩٧٣	٥١٠٠	٢٠٠	٤٩٠٠

فما هي هذه المحليات ؟ لقد تم النمو الديموغرافي في المحليات التي يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ نسمة على نحو معاكس لحجمها الأصلي بشكل طفيف. إذ أن تعداد هذه المحليات الوسيطة قد زاد بمعدل أقل من معدل الزيادة السكانية في المحليات التي بها أقل من ٥٠٠٠ نسمة. وبذلك تتأكد العلاقة بين معدل المواليد والنمو الطبيعي من جهة وحجم المحليات من جهة أخرى. غير أنه قد يكون هناك عامل آخر، ألا وهو أن التناثر حول المدن قد أثر على النمو السريع للمحليات الصغيرة مثل يافى وكفر قانا ورهينا، وذلك بالنسبة للمهاجرين من الناصرة.

المسافة المقطوعة : مشكلة مغلوبة

عادة ما يكون النمو الحضري مصحوباً بانتقال سكاني من قلب المدن إلى أطرافها. غير أن هذه العملية لا تتم في أغلب الأحيان إلا عندما يتخطى عدد السكان حداً معيناً، وتكون زيادة الكثافة في قلب النسيج الحضري قد بلغت الحالة القصوى ولا يمكنها تحمل المزيد. ففي إسرائيل على سبيل المثال لم يتم انسحاب فائض السكان من قلب مجموعتي المدن المحيطة بتل أبيب وحيفا، إلا عندما قارب عدد سكان المدينة الأولى ٤٠٠٠٠٠ نسمة والثانية ٢٠٠٠٠٠ نسمة. أما في الناصرة فقد حدث عكس ذلك، حيث بدأت المدينة تلفظ جزءاً من سكانها في الوقت الذي كانت لا تزال بعيدة تماماً عن الحد الأقصى،

وذلك في اعقاب حرب ١٩٤٨ حينما كان تعدادها لايزيد عن ٢٠٠٠٠ نسمة.

هل يعتبر هذا تحركا نحو أطراف التجمعات الحضرية أم امتداد للنسيج الحضري في اتجاه الضواحي على مساحات ملتحمة بوسط المدينة ؟ على أية حال فهذا النوع من التحرك لم يكن ممكنا في الناصرة وغيرها من المدن لأسباب شتى سوف نتناولها فيما بعد. ففي هذه الحالات حدثت هجرة حقيقية بما ترتب عليها من قطيعة مكانية بين الموقع الاصلى والموقع الجديد. وعلى خلاف الوضع في الدول ذات المساحات الشاسعة والتي يمكن التمييز فيها بين الهجرة لاماكن قريبة ، التى تتيح للمهاجر مواصلة الاتصال المستمر مع أهله وأقاربه في موطنه الاصلى ، والهجرة للاماكن البعيدة ، حيث يكون الانعزال أكثر وضوحا وأوثق صلة بالهجرة ، فهجرة العرب في حالة إسرائيل دائما ما تكون من نوع الهجرة لاماكن قريبة وذلك نظرا ، لضيق المساحة التى يتجمع فيها السكان. فالناصرة مثلا تقع في وسط مركز عمرانى لا يزيد قطره عن ٢٠ كيلومترا ، حيث يتجه أغلب المهاجرين.

وتتسم الهجرة من الناصرة (جدول رقم ٦) بأن الجهات المقصودة تقع على مسافات قريبة ولكن غير متلاحمة من حيث المكان مع الموقع الاصلى. فثلثى المهاجرين يستقرون في القطاع الشمالى (٢٢٢٥ كم^٢) حول المدينة ، في محليات لا يفصلها عن ابواب المدينة سوى بضعة كيلومترات (يافى ، الناصرة الليت). أما منطقة حيفا التى تستقطب ايضا أعدادا من النازحين من الناصرة ، فهى على بعد ٣٠ كيلومترا ، وعندما يغادر عرب عكا وسط المدينة فغالبا ما يتجهون إلى مجتمعات سكانية على مسافة عشرة كيلومترات من المدينة (مكر ، جديدة).

جدول ٦ : الهجرات من الناصرة ١٩٧٨ - ١٩٨٣

الناصرة			
الجهة	دخول	خروج	صافي الهجرة
تيران	٥٥	٤٠	١٥
يافي	٤٥	٥٠٠	٤٥٥-
كفر قانا	١٠	٧٥	٦٥-
الناصرة الليت	١٨٠	٣٢٠	١٤٠-
رهينة	١٤٥	٢١٥	٧٠-
شفرام	٧٠	٧٥	٥-
مخيمات أخرى	٢٦٠	٣٩٥	١٣٥-
المنطقة الشمالية	٧٦٥	١٦٢٠	٨٥٥-
حيفا	٢٠٠	٤٢٠	٢٢٠-
المركز	٢٥	٢٠	٥
تل أبيب	١٥	١٤٥	١٣٠-
الجنوب	صفر	٦٥	٦٥-
القدس	٤٥	٢٥	٢٠
مناطق أخرى	٢٨٥	٣٧٥	٣٩٠-
الإجمالي	١٠٥٠	٢٢٩٥	١٢٤٥-
المدن المفتتة			
حيفا	١٢٨٥	٧٦٠	٥٢٥
تل أبيب	٥٢٥	٣٧٠	١٥٥
اللد	٣٠٥	١٩٥	١١٠
عكا	٢٥٠	١٥٨٠	١٣٣٠-
الرملة	٨٠	١٤٠	٦٠-
الناصرة الليت	٥٣٠	١٩٠	٣٤٠
القدس	٤١٥	٣٧٥	٤٠
الإجمالي	٣٣٩٠	٣٦١٠	٢٢٠-

إتجاهات التحضر المقارنة بين عرب إسرائيل
يبدو إذن أن عرب إسرائيل قد تحولوا منذ عام ١٩٤٨ من المدن
وهواحيها المباشرة وفضلوا عليها المخيمات التابعة المحيطة بها
والمعزولة تماماً عن المراكز العمرانية المعروفة. وهذا في حد ذاته
يعتبر حالة فريدة في المنطقة بل في العالم أجمع. وتبدو هذه

الظاهرة واضحة إذا ما قورنت بأقرب المناطق قومياً أو جغرافياً. فالتروزيع الجغرافي ليهود إسرائيل أو للبلاد العربية على السواء يتسم بالتناقص السكاني في المحليات الصغيرة واتساع حجم التكتلات السكانية ، وهي ظاهرة معاكسة لتلك التي تحدث عند عرب إسرائيل الذين يعيشون في محليات يتراجع حجمها المتوسط حيث تناقص عدد السكان فيها من ١٥٠٠٠ سنة ١٩٤٨ الى ١١٦٠٠ نسمة (٢٠) حالياً.

اسباب التناثر المكاني

يعتبر التناثر المكاني منصرفاً من عناصر سياحية عمرانية أوسع نطاقاً هدفها الحد من زيادة الكثافة السكانية. ففي المناطق الريفية التي يكثر فيها السكان العرب مثل الجليل (٢١) أو "منطقة المثلث" تتخلل المستعمرات اليهودية التي أنشئت منذ ١٩٤٨ أو قبلها ، النسيج السكاني العربي. وكذلك الوضع في المدن ، حيث أقيمت مستوطنات مماثلة في الاطراف للحد من النمو الحضري وتجمعات السكان واحتمالات ظهور مراكز حضرية عملاقة (٢٢). ويشير آلان ديكوف Alain Dieckhoff ، صاحب النظرية الشاملة للمكان في إسرائيل ، إلى وجود نوعين من الاستراتيجيات : استراتيجيات "الاحتواء" "containment" وهي التي لا تهدف إلى زيادة السكان لليهود بل إلى الحد من إنتشار السكان العرب عن طريق تخفيف المساحة المتوفرة. وترمي هذه الاستراتيجية إلى عزل المناطق السكانية العربية بعضها عن بعض باقامة مناطق يهودية تعد بمثابة مصداً للتوسع الماسحي الفلسطيني. أما الاستراتيجية الاخرى فهي استراتيجية "التجزئة" ، وتعتمد على تشتيت السكان العرب بقدر المستطاع ، باحاطة مدنها بساتر من المستوطنات (٢٣).

الناصرة

لم تكن الناصرة تحت الانتداب البريطاني سوى بلدة عادية ، إلا أنه كان من الممكن أن تصبح فعلياً عاصمة لعرب إسرائيل ، حيث أنه ، على عكس ما حدث في المدن الفلسطينية ، لم ينزح الاهالي عن هذه المنطقة عام ١٩٤٨. كان من الممكن عند عودة السلام إلى المنطقة أن تمثل الناصرة ، رغم تأثير سنوات الاحتلال ، مركزاً للنمو ، لما فيها

من تضافر بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية وكذلك العوامل الفكرية والروحية. ولولا أن هذه المنطقة قد جردت من الثروات والسكان على حد سواء ، ولولا إعاقة العملية الطبيعية للتحضر ، ولو أن عدد سكان الناصرة كان قد زاد بمعدل الزيادة الذي شهدته كل المدن العربية المماثلة من العراق إلى المغرب ، لكان تعدادها قد بلغ الآن ، بل تعدى ، الـ ١٠.٠٠٠ نسمة ، أى ضعف ما هو عليه. ويرجع ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى عدة عوامل سياسية وأمنية وجغرافية واقتصادية واجتماعية الخ... حدثت من امكانية التوسع.

فلقد عاش عرب إسرائيل طوال عقدين ، من ١٩٤٨ الى ١٩٦٦ ، تحت قانون الطوارئ وما يفرضه من قيود على تنقلات السكان فى المناطق المزدهمة بالعرب. "كل من يدخل الأراضي (التي تعلنها القيادة العسكرية منطقة مغلقة) أو يخرج منها... دون تصريح مكتوب من القيادة العسكرية... يتهم بمخالفة القوانين" وفقا لإحدى مواد هذا القانون (٢٤). وحتى سنة ١٩٥٧ ساهم قانون الطوارئ هذا فى تثبيت السكان العرب فى أماكنهم ومنع هجرتهم إلى المدن وخاصة الناصرة. أما بعد هذا التاريخ ، فمن المؤكد أن تخفيف الرقابة العسكرية وإلغاء تصريح التنقل بالنسبة لعرب الهليل الراغبين فى الذهاب إلى الناصرة (أو عكا) ، وإن كان قد خفف من معاناتهم ، إلا أنه لم يؤد إلى زيادة حركات الهجرة.

ولذا يمكن القول بأن تأثير الاجراءات الامنية على التوزيع الديموغرافى لا يزال واضحا ، إذ أن منع التنقل كان من شأنه وقف الهجرة ، وبالتالي منع زيادة سكان الحضر المتولدة عن الهجرة من الريف (٢٥) ، فجاءت الزيادة السكانية للعرب موزعة على أكثر من ١٢٠ قرية ، مما قلل من خطورة عدم التوازن بين العرب واليهود ، من حيث النمو الطبيعي.

هذا وتسعى كثير من حكومات دول العالم الثالث إلى تجنب تكوين تجمعات سكانية كثيفة فى المدن والاحياء التى يصعب السيطرة عليها ، وذلك تحت ستار خطط التعمير ، التى تهدف إلى تثبيت السكان فى الريف أو تنمية المراكز الحضرية الثانوية. وفى إسرائيل ، يرجع التشتت المكانى للعرب إلى نظرة مشابهة ، ومعادلة تربط بين الخطر السياسى والتمركز الحضرى ، حيث أنه "كانت

هناك فيه واضحة لدى مختلف الحكومات الإسرائيلية للحد من إمكانية التمركز السكاني العربي. فالمدن تشكل بالفعل بؤر للعنف كما كان أو صريحا... فدائما ما تكون المعارضة السياسية أقوى في هذه المناطق" (٢٦).

وتتوقف ديموغرافية أي مركز حضري على مدى نموه اقتصاديا. فالاستثمارات الخاصة والعامة وكذلك المرافق العامة من شأنها توفير فرص العمل وموارد الدخل وإيجاد الخدمات ، التي تفتح المجال لاقامة العاملين ، ومن ثم لاعداد إضافية من السكان. ومن خلال تضاعف فرص العمل يصبح أثر كل ذلك على الاقتصاد المحلي أكثر بكثير مما كان الاستثمار الأصلي وحده يسمح بتوقعه.

غير أن هذه الآليات لم يكن لها في الناصرة الدور المعروف لها في جميع المدن الأخرى ، حيث لم تتمكن هذه المدينة من أن تصبح مركز جذب لسكان المناطق الريفية المجاورة ، التي جاء نموها على علاقة عكسية مع امكانياتها الذاتية لخلق فرص العمل. فمع التناقص المتزايد للقوى العاملة في مجال الزراعة بين عرب إسرائيل ، أدمجت الأيدي العاملة الريفية تدريجيا في الاقتصاد الإسرائيلي ، حيث أن صغر مساحة الدولة قد مكن الريفيين المقيمين في أي قرية عربية من العمل بأجر في أي من التجمعات اليهودية. وترتب على هذه التبعية أن تحولت الطاقة العاملة العربية عن الناصرة ، وبدلا من أن تصبح هذه المدينة مركز جذب عربي ، انجذب أهلها الاصليون إلى امكانيات العمل المتوفرة خارجها.

من جهة أخرى ، فالقطاع الاقتصادي العربي في البلاد وخاصة في الناصرة ، قد تأثر سلبيا من جراء عملية الفصل بين الادخار والاستثمار ، حيث إن مدخرات عرب إسرائيل يعاد تشغيلها في البنوك الإسرائيلية وتستثمر أساسا في القطاع الاقتصادي اليهودي ولا تساهم في تنمية المحليات العربية إلا في اضيق الحدود (٢٧).

وعلى أفضل الاحوال ، فإن محدودية الاراضى المتاحة للبناء ، تشكل في ذاتها العائق الاساسي أمام النمو الحضري. فمذ عام ١٩٤٨ تعرض المحيط الدائري للناصرة لعدة استقطاعات ، حيث أصدرت الادارة الحاكمة بين ١٩٤٨ - ١٩٥٣ أوامرا بإخلاء ١٢٠ هكتارا من الممتلكات العربية الواقعة حول المدينة. وفي ١٩٥٣ تم نزع ٢٥٠

هكتار أخرى من حيازة العرب ، مما جعل المساحة المتبقية للمدينة لا تزيد عن ٨٠٠ هكتارا فقط. واستقلت الحكومة الأراضي المنزوعة لإقامة مستوطنات يهودية : يافا ، رهينة ، وكفر قانا ، المجدل الليت والناصرية الليت. والسبب الوحيد وراء إنشاء هذه المستوطنة الأخيرة هو خشية الحكومة من نمو أو حتى مجرد وجود مركز حضارى لايسكنه غير العرب (٢٨). وكان من المخطط أن يقيم فى مستوطنة الناصرة الليت التى تقع على مشارف مرتفعات الناصرة ١٠٠٠٠ مهاجر يهودى غير أن ما تم تنفيذه بالفعل ليس إلا ٥/٨ مما يرمى اليه المشروع. فعلى الرغم من اتساع مساحة الاراضى المقسمة (ثلاثة أضعاف المدن المجاورة) ورؤوس الاموال العامة المستثمرة وبالرغم من المرافق العامة الهائلة المقامة فيها ، إلا أن تعداد السكان اليهود لا يزداد : ٢١٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٠ مقابل ٢١٨٠٠ نسمة سنة ١٩٨٩.

وفى نفس الوقت فإن ارتفاع سعر المتر المربع فى مدينة الناصرة - الذى تضاعف عشرة أضعاف فى حوالى عشرة أعوام - ربما استفاد منه المضاربون ولكنه بلاشك اضر بالاستثمار الصناعى وخلق فرص العمل التى يولدها هذا النوع من الاستثمار ، ولم تكن هناك أية إستجابة لمطالبة النواب المحليين بتخفيف الحصار على المدينة وإنشاء منطقة صناعية بالقرب منها.

وهناك قطاع آخر قد تأثر من ندرة الاراضى العقارية رغم أنه يعتبر المصدر الرئيسى لفرص العمل فى الدول النامية وهو قطاع البناء. وبما أن التجمعات اليهودية تحيط بالمدينة وتحد من إمكانية الامتداد الأفقى ، فقد اتجهت المباني إلى التوسع الرأسى وزاد عدد الطوابق لتلبية الحاجة وإسكان الاسر الجديدة. ومع ذلك فإن الحدود الطبيعية لاشغال الارض يتم استنفادها سريعا وتقدم السلطات على هدم المباني المخالفة للقانون. وقد أدت قلة فرص العمل المتاحة فى مجالى الصناعة والبناء إلى زيادة نسبة البطالة وبلوغها ضعف ما هى عليه فى المناطق الأخرى من الدولة أى ٥/٨ من السكان العاملين.

وبذلك تكون الدواعى الأمنية والعقارية - وهى مرتبطة على أية حال - قد أدت إلى عدم تمكن الناصرة من النمو عن طريق إنشاء

هواحي لها ، وكل من اختار مغادرة وسط المدينة المكتظ بالسكان لم يجد مكانا مجاورا يستقر فيه ، فاضطر إلى الإقامة في إحدى قرى الخليل الكبيرة أو الصغيرة ، سهلا بذلك عملية تفتيت الأرض. بل إن مركز المدينة ذاته قد أصبح في الواقع وبطريقة تدريجية عبارة من هضحية أو "مدينة للمبيت" ، تأوى القوى العاملة العربية التي تبحث عن العمل لدى التجمعات اليهودية. ومع مرور الزمن أصبح اشتغال هذه القوى العاملة في المدن اليهودية وفي منشآت حيفا وعكا وطبرية وحتى تل أبيب ، أحد الموارد الرئيسية لمدينة الناصرة. ومن الجدير بالذكر أن المساحة المحدودة للدولة تسمح بمثل هذه الهجرات من أجل العمل ، وهي وإن كانت تؤمن بقاء أهل الناصرة على قيد الحياة ، إلا أن لها أضرارها. إذ أنه مع التوسع المتزايد في اقتصاد المدن الإسرائيلية الكبيرة ، تفقد المدينة العربية الوحيدة تدريجيا استقلالها الاقتصادي ، كما أن طاقاتها العاملة تجتذبها مناطق أخرى. غير أن هذا النزوح عن المركز لا يقتصر على المجال الاقتصادي دون غيره.

فالقطاعات الاجتماعية قد تأثرت في الأخرى. فلا يوجد بالناصرة جامعة أو مستشفى عام ، (٢٩) إذ أن الحكومة لم تصرح حتى الآن بإنشاء جامعة لكون هذا النوع من المنشآت مصدرا محتملا للتوتر ، والحل المتبع حاليا هو إلحاق الـ ٤٠٠٠ طالب عربي بمختلف الجامعات القومية. ولكن السبب الرئيسي هو النواحي المالية ، فالميزانية المخصصة للمدينة أقل بثلاث أو أربع مرات من تلك المخصصة للمدن اليهودية المماثلة في الحجم ، وهي إذن غير كافية لتجهيز المستشفيات والجامعات. وبصفة عامة ، فإن المرافق العامة والخدمات الأخرى الأكثر انتشارا تعاني من أعباء تخفيض ميزانياتها : فبينما يصل عدد تلاميذ الفصل الواحد في التعليم الابتدائي إلى ٤٥ تلميذا ، فعددهم في الأنحاء الأخرى من إسرائيل أقل من ٢٠ تلميذ. بالإضافة إلى أنه بسبب عدم توافر المساحات ، تضطر المدارس إلى اللجوء لاستئجار الشقق بدلا من المباني المدرسية.

المدن المختلطة :

بصفة عامة يمكن القول بأن المجموعات العربية التي تعيش في المدن التي أصبحت غالبية سكانها من اليهود بعد حرب ١٩٤٨ ، تعاني من التآكل. فلقد حدثت هجرة فجائية من المناطق التي كان تعداد العرب فيها كبيرا (حيفا : ١٨٠٠٠ نسمة سنة ١٩٥٠) أو التي كانوا يمثلون فيها نسبة عالية من السكان (عكا : ٣٣٪ سنة ١٩٥٠) ، إذ فقدت حيفا أكثر من نصف السكان العرب في الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ ، بينما هاجر من عكا ٢٠٪ من العرب بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣. ومقابل ذلك يلاحظ عدم تأثر النمو الديموغرافي للعرب في المناطق التي لم يكن عددهم فيها كبيرا أو التي لم يشكلوا فيها نسبة عالية من السكان ، وينطبق ذلك على مدينة يافا التابعة لتل أبيب ، حيث تضاعف عدد السكان العرب في المناطق الحضرية (بما في ذلك اللد والرملة) أربعة أمثال (٢٨٠٠٠ عربي سنة ١٩٨٩) علما بأن عددهم كان صغيرا سنة ١٩٤٨.

ويبدو أن الاختلاط الطائفي مقبول في الأماكن التي لا يعتبر العدد فيها تهديدا ، كمدينة تل أبيب على سبيل المثال. أما في الأماكن الأخرى فالعدد طالما مثل مشكلة ، وخير مثال على هذا ، هو ذلك التوتر الذي حدث في كل من عكا والناصرة اللتين على اختلاف وضعهما : فالأولى لها ماضٍ عريق والثانية مدينة جديدة انشئت من فراغ ex nihilo. فمدينة عكا التي كانت تضم ١٥٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨ لم يتبق فيها بعد العمليات العربية سوى ٣١٠٠ نسمة ، أغلبهم متجمعين في المدينة القديمة التي تدهورت حالتها بسبب الزيادة السكانية ، وكان سكانها يريدون الإقامة خارج أسوار المدينة ولكن في أحياء متاخمة لها ، غير أن التخطيط الموضوع للمدينة كان ينص صراحة على وجوب عدم تمرکز السكان العرب الذين يعيشون في المدينة القديمة - وهي تعتبر معقلا قوميا محتملا - وتأثيرهم ليس في أحياء متاخمة ، وإنما خارج حدود المدينة. وبذلك اتجهت الأعداد الفائضة من سكان مدينة عكا العرب - والذين تناقص عددهم من ٩١٠٠ نسمة سنة ١٩٨٠ إلى ٧٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٣ - إلى اثنتين من المحليات الواقعة خارج حدود المدينة وخارج محيطها (جديدة ومكر على بعد ٨ كيلومترات). من جهة أخرى ، فإن استقرار ٤٠ أسرة

عربية في الأحياء الجديدة بالمدينة بعد استخراج تصريح بهذا الشأن ، قد أدى إلى انسحاب عدد كبير من العائلات اليهودية التي فضلت الهجرة إلى مدن أخرى أكثر تجانساً من الناحية الدينية. ومن ناحية أخرى أثار استقرار نحو ٢٠٠ أسرة قادمة من المدينة العربية المجاورة لهم قلق سكان الناصرة اللبنة ، الذين خشوا من أن يشكل هؤلاء المهاجرون خطفاً زائداً على مدينتهم ، وأن تتحول هذه إلى مجرد ضاحية لمدينة المهاجرين الأصلية ذات التعداد الأكبر.

الآثار السياسية للتناثر المكاني

لم ينتظر العرب الحصول على الجنسية الإسرائيلية سنة ١٩٥٢ للمشاركة في الحياة القومية ، فاشتركوا في انتخابات ١٩٤٨ وخاصة ١٩٤٩ بنسبة عالية (٨٦٪) إنما يدل على اهتمامهم الأكيد بالوضع السياسي الجديد - حيث فضّلوا الأحزاب السياسية الكبيرة - حزب العمل أو قوائم العرب التابعين له (٦٦٪) والأحزاب الصهيونية الأخرى (١٨٪) - على الحزب الشيوعي راكم (١٦٪) الذي أصبح فيما بعد ، ولا يزال ، ولأسباب عديدة ومعقدة ، الناطق باسم الأقلية العربية. ويتميز تصويت عرب إسرائيل في الانتخابات ما بين ١٩٤٨ و ١٩٨٨ بما يلي (٣٠):

- لم تتخاض المشاركة العربية قط ، فقد تراوحت بين ٦٨ ٪ (١٩٨١) و ٩٠٪ (١٩٥٣) وتكون بذلك أعلى من نسبة مشاركة اليهود في الانتخابات.

- قلة عدد النواب العرب بالنسبة إلى تعدادهم (١٥٪) أو بالنسبة لعدد الناخبين العرب (١٢٪) (٢١) وذلك في ظل جميع الانتخابات ، فإذا كان عدد المقاعد المخصصة للعرب يبلغ من الناحية النظرية ١٥ مقعداً ، إلا أنه في الواقع يتراوح بين ٦ و ٨ مقاعد (٣٢). ففي الكنيست الثالث عشر سنة ١٩٩٢ وصل العدد الإجمالي للنواب العرب إلى ٧ (٣٣) ، ٤ منهم من القوائم الخاصة بالعرب والـ ٣ الآخرون موزعون بين العمل والليكوود والمعراخ.

- اتجاه التصويت : يلاحظ أنه على المدى الطويل لم يدل العرب كثيراً باضوائهم للأحزاب المسماة بالعربية (٢٤) ، حيث أنه حتى عام

١٩٨٤ لم يحدث أن تساوى عدد الاصوات الممنوحة لهذه الاحزاب ولاحزاب القومية، والرقم القياسي الذي حققته الاحزاب العربية سنة ١٩٨٨ وهو ٥٩ ٪ لم يتكرر فى انتخابات ١٩٩٢ ، بل على عكس ذلك ، فقد تراجع هذا الرقم لما كان عليه فى السبعينات وهو ٣٩.٢ ٪ (٣٥). وفى المقابل جاء عدد اصوات العرب للاحزاب الصهيونية ، والذي كان فى تراجع مستمر حتى ١٩٨٨ ، مرتفعاً عام ١٩٩٢ حيث بلغ ٦٠.٧ ٪.

- واخيراً ، تعتبر البيئة المكانية من المعطيات الاساسية لتوجيه الاصوات العربية فى الانتخابات ، إذ توجد علاقة وثيقة بين إدلاء العرب باصواتهم للاحزاب المسماة بالعربية وبين نوعية المسكن. فعند هذه الاصوات مرتفع جداً فى مدينة الناصرة (يصل إلى ٧٠ ٪) لكنه يكاد لا يذكر فى التجمعات الريفية المتناثرة وبين البدو (٥٠ ٪) ، ويمكن اذن القول بأن تصويت العرب للاحزاب العربية - على علاقة عكسية بتصويتهم للاحزاب الصهيونية - يتراجع تدريجياً كلما ابتعدنا من الناصرة فى اتجاه التجمعات الحضرية الأخرى (٥٠ ٪) ثم إلى القرى الكبيرة (٣٢ ٪) فالقرى الصغيرة (١٣ ٪) (٣٦).

فتشتت عرب إسرائيل فى أماكن متناثرة وعدم وجود نخبة حضرية متماسكة إلا نادراً ، لهما تأثيرهما على الصورة العامة للانتخابات ، التى تظل ثابتة نسبياً رغم تقلبات اوضاع السياسة الإسرائيلية والمنطقة. ذلك ولا تعتبر الفروقات بين اليهود والعرب من حيث مستوى المعيشة ، والعمل والبطالة ، والتعليم والمستوى الاجتماعى والفروقات المترتبة على الجنسية ، من المعالم الاساسية فيما يتعلق بالتصويت فى الانتخابات. فاستقرار جغرافية السكان العرب التى تتسم بضعف النمو الحضرى والزيادة السكانية فى الميكنات الصغيرة ، قد أدى إلى التفتت المتزايد للسكان العرب وتمييز القرى على المدن.

فى العصر العثمانى وفى السنوات الأولى للانتداب البريطانى ، كانت القرى الفلسطينية تضم غالبية السكان وتعتبر عن ولائها للسلطات التركية أو البريطانية عن طريق رؤساء القرى ، وكان أعيان هذه القرى ورؤوس الاسر الكبيرة - الحمولة - يبالغون مقابل ذلك بضمان استمرار نفوذهم على نسلهم وعلى الاسر الأخرى الأقل

شأننا، غير أن تشكيل الأحزاب العربية على المستوى القومي في الثلاثينيات والذي ساعد عليه نمو المدن قد أثر على هذا الوضع القبلي.

وعند وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى الحكم سنة ١٩٤٨ حدث تغير غير متوقع في النظام التقليدي الذي تدعمه ثانية. جاءت حرب ١٩٤٨ وما ترتب عليها من هجرات عربية بأثر أكبر على المدن منها على المناطق الريفية ، حيث تدعم وضع وتماسك القرى بطريقة شبه آلية. وقد عاد حزب العمل إلى اتباع الخطوط الرئيسية للنظام العثماني عندما قرر الاعتماد على السلطات التقليدية المحلية في إدارة شئون القرى. فكانت الحملة الكبيرة تؤيد حزب العمل في الانتخابات البرلمانية ، وذلك إما بطريقة مباشرة أو من خلال قوائم العرب التابعين لحزب العمل. وفي المقابل حظى رؤساء الحملة المتحالفين مع هذا الحزب بمساندة هذا الأخير حتى تمكنوا من فرض نفوذهم على المستوى المحلي. أما الأحزاب الأخرى اليسارية أو اليعينية أو حتى الأحزاب الدينية فلم تنجح في الوصول لنفس المكانة على المستوى المحلي.

ونظرا لأن المجموعات الهامشية لها ثقلها في الانتخابات الإسرائيلية ، (٣٧) فالأحزاب المختلفة تحاول دائما كسب أصوات العرب ، مما يدفعها إلى الحفاظ على العلاقات الودية بين السلطة المركزية والرؤساء التقليديين ، حيث تعليماتهم مسموعة (فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية) - فيما يتعلق بتصويت سلالتهم ونسائهم وأولادهم بل والحمولات الصغيرة المتحالفة معها.

ومن ناحية أخرى فإن تزايد عدد حالات الزواج من داخل السلالة أو القرية قد عزز من مركز الأعيان (٣٨).

إن التناثر المكاني المتزايد وتواجد عرب إسرائيل في المناطق الريفية المصحوب بتقهقر ثقل تعدادهم ومجتمعهم في المدن ، قد ساعد على الحفاظ على الهياكل الاجتماعية التقليدية وعلى خصائص العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية. فهل يمكن القول إذن بأن الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تمثلها الحملة استطاعت أن تنال من التفكك الأسري الناشئ عن الهجرة الريفية - الحضرية

ومن نمط الحياة في المدينة ؟ وهل الحياة السياسية لعرب إسرائيل لها طابع الاقليمية إلى هذا الحد ، وهل تتسم باستقطاب الاصوات التي لا يزال نصفها يدلي به لصالح الاحزاب الحكومية او المعارضة "لدولة ليس من مصلحتها الاهتمام بمشكلات العرب ولا تكثرث بهذه المشكلات" (٢٩) ؟

× نشرت هذه الدراسة في مجلة Maghreb-Machrek (المغرب والمشرق). عدد ١٤٠ ، ابريل/يونيو ١٩٩٣ ، باريس.

الهوامش

١- انظر على سبيل المثال

Jen Lustick, *Arabs in the Jewish, Israel's control of a national minority*, Austin, 1980.

(العرب في الدولة اليهودية - الرقابة الإسرائيلية على الأقليات القومية). والمقالات الحديثة عن عرب إسرائيل.

Sammy Smooha, "A typology of Jewish orientations towards the Arab minority in Israel", *Asian and african studies*, 23, Haifa, 1989.

(نماذج الاتجاهات اليهودية حيال الأقلية العربية في إسرائيل).

Joseph Ginat, "Israeli Arabs, some recent social and political trends", *Asian and african studies*, 23, Haifa, 1989.

(عرب إسرائيل : بعض الاتجاهات الاجتماعية والسياسية الحديثة)

Henri Rosenfeld, Majid Al-Haj, "The emergence of an indigenous political framework in Israel", *Asian and african studies*, 23, Haifa, 1989.

(ظهور إطار سياسي لسكان إسرائيل الأصليين).

٢- بيانات منتصف عام ٩٢ مستمدة من المكتب المركزي للأحصاء ، ملفصات إحصائية لإسرائيل سنة ١٩٩١ ، القدس ١٩٩١. المقصود هنا هو السكان العرب داخل الحدود المعترف بها دوليا لدولة إسرائيل أي بدون الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وغزة وبدون الأراضي المحتلة وتلك التي تم ضمها في القدس الشرقية والجولان.

٣- طبقا لتعبير Henri Lefebvre.

٤- في إحصاءات كثير من البلدان العربية على سبيل المثال حيث يصعب الكشف عن النمو الحضري المتجانس.

٥- منذ عام ١٩٨٢.

٦- Ian Lustick ، مصدر سبق ذكره.

يقول المؤلف أن قانون ١٩٧٢ الذي كان يطبق على المدن والقرى الغير يهودية التي يزيد تعدادها عن ٥٠٠٠ نسمة والتي يقل عدد العاملين غير المزارعين فيها عن ٥٠ ٪ ، كان له تأثير كبير على المزارعين العرب ، مما اضطر عدد كبير من الملاك لبيع أراضيهم. وعلى عكس ذلك فإن هذا القانون لم يؤثر كثيرا على التجمعات اليهودية (حيث يزيد تعداد السكان عن ٢٠٠٠ نسمة ويقل عدد المزارعين عن ٥٠ ٪ من العاملين).

٧- على أساس زيادة عدد عرب إسرائيل من ١٥٦.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٨ إلى ٧١٣.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٩٠.

٨- النمو الديموغرافي تصاحبه أحيانا ، إذا توافرت بعض الشروط المتعلقة بالكثافة والمرافق الجماعية العامة والخاصة الخ... ، عملية تحضر فعلية. والخراط الموضوعية قبل التعداد عادة ما توضح التحول الفعلي للقوية إلى مركز حضري ، غير أن الإحصائيات الإسرائيلية لا تأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث على أرض الواقع.

Eglal Errera, Doris Bensimon, *Israéliens, des Juifs et des Arabes*, ٩- Editions Complexe, Bruxelles, 1989.

(الإسرائيليون ، يهود وعرب)

Roberto Bachi, *The population of Israel*, CICRED, 1974.

١٠-

(سكان إسرائيل).

Bitan Sabatello, "Aspects de l'évolution démographique des minorités arabes en Israël". *Démographie et destin des sous-populations*, Colloque de Liège, AIDELF, Paris, 1983.

(مظاهر التطور الديموغرافي للأقليات العربية في إسرائيل) ، لم

يتطرق لموضوع تحضر العرب.

١٢- بدلا من ١٩٩٠ وذلك بسبب حجم الهجرة الضخمة لإسرائيل في ١٩٩٠ وما جلبته معها من غير اليهود ، من أصل أوروبي ، مما قد

يعطى صورة غير دقيقة للتطور الزمني حيث إنه حتى سنة ١٩٩٠

كان يكاد لا يوجد في تعداد غير اليهود سوى السكان العرب.

١٣- المحليات التي يتراوح تعدادها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ نسمة (التي

تعتبر رسميا كمناطق حضرية) وتلك التي يقل تعدادها عن ٢٠٠٠ نسمة (وتعتبر مناطق ريفية).

١٤- تنشر الإحصائيات الخاصة بمواليد ووفيات عرب إسرائيل

حسب محل الإقامة منذ ١٩٥٦ ، ويصعب حساب المعدلات نظرا لتعديل

الفئات في الإحصائيات على مر السنين : الظهور المتأخر

لمفهوم "الحضر" (فيما عدا الناصرة والمدن المختلطة في ١٩٦٦ وكان

قبل ذلك لا يميز عن المناطق الريفية) ، وكذلك ضمت شفرام

للناصرة (وتعداد الأولى يقل ثلاث مرات عن الثانية) وتطبيق نظام

جديد للتقسيم حسب حجم المحليات اعتبارا من ١٩٨٣ (جدول

"المواليد الاحياء ، الوفيات ووفيات الرضع حسب نوع محل الإقامة
وفئة وديانة السكان).

١٥- ربما لأن الأكثر تمسكا بالتقاليد هم وحدهم الذين لم يمك
توطنتهم.

١٦- قبل هجرة ١٩٤٨ كان الفلسطينيون قليلي الهجرة على عكس
جيرانهم اللبنانيين والسوريين. وحسب تقديرات Bachi فإنه تحت
الانتداب البريطاني ، كانت نسبة هجرة المسلمين إلى داخل البلاد
(١,١٪) تعادل تقريبا نسبة هجرتهم إلى خارج البلاد (١,٤٪). أما فيما
يخص المسيحيين فكانت حركة الهجرة إلى داخل البلاد (٢٠٪) ،
تفوق الهجرة إلى الخارج (١٢٪). أما بعد سنة ١٩٤٨ فقد اتعدمت
هجرة عرب إسرائيل. ويفسر Bachi هذه الظاهرة على عكس عرب
"غزة ويهوذا والسامرة" (الخضفة الغربية) بالتحسن الكبير في
مستوى المعيشة وتوقف هجرة العمل والزواج من البلاد المجاورة
بسبب الحرب ، Roberto Bachi ، *The population of Israel* (سكان
إسرائيل) ، مرجع سبق ذكره.

١٧- مكتب رئيس الوزراء ، مستشار الشئون العربية ، الاقليات
في إسرائيل ، القدس ، ١٩٧٠. مرجع ذكره Ian Lustick في (العرب في
الدولة اليهودية) مرجع سبق ذكره. فالاحصائيات الاولى والنهائية
مضللة حيث أنها تخص تحركات الفلسطينيين في الجزء الذي ضمته
إسرائيل من القدس.

١٨- يمثل المسيحيون من غير العرب أقلية صغيرة جدا.

١٩- تبلغ الهجرة اليهودية من إسرائيل في الفترة من ١٩٤٨ إلى
١٩٨٥ ما بين ٢٦٢.٠٠٠ و ٣٤٠.٠٠٠ وفقا لتقديرات Eitan Sabatello
"Evaluation de l'émigration d'Israël : mesures actuelles et perspectives", *Les
migrations internationales*, séminaire de Calabre, AIDELF, 1988.

(تقدير الهجرة إلى خارج إسرائيل : المقاييس الحالية
والتوقعات) ، وهذه الهجرة تضم غير اليهود من الأزواج والأطفال.
ويمكن من طريق احصائيات الدول المضيفة مثل الولايات المتحدة
وكندا وإستراليا تحديد الديانة وليس الاصل ، مما يعنى عدم إمكانية
التمييز في الهجرة الإسرائيلية غير اليهودية بين العرب
والأوروبيين. انظر :

Central bureau of statistics, *Migration of Israelis abroad*, supplement monthly Bulletin of statistics, Jerusalem, juin 1986

(هجرة الإسرائيليين الى الخارج ، ملحق النشرة الشهرية للإحصائيات).

٢٠- متوسط للنسب في عامي ١٩٤٨ و ١٩٨٩ حسب عدد السكان في ١٩٨٩. حتى في حالة اخذ معايير مائعة وبحساب تعداد كل مدينة على حدة وليس التجمعات الحضرية ، فإن اليهود يعيشون في محليات يمثل متوسط تعدادها خمسة اضعاف تعداد المحليات العربية.

٢١- وبذلك فالمنطقة الشمالية التي يقع بها الجليل ، تشمل ٢٩٣ محلية يهودية ، قليلة السكان في أغلب الاحيان ، مقابل ٧٣ محلية عربية ، في حين أن العدد الاجمالي للسكان متقارب : ٢٨٣ الف يهودي مقابل ٣٩٥ الف عربي.

Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State*, op. cit.

-٢٢

(العرب في الدولة اليهودية ، مرجع سبق ذكره).

Alain Dieckhoff, *Les espaces d'Israel. Essais sur la stratégie territoriale israélienne*, Fondation pour les études de défense nationale, Paris, 1989.

(مساحة إسرائيل. دراسة عن استراتيجية إسرائيل في حيازة الارض). ومع التركيز على استراتيجية اكتساب الارض في الاراضي المحتلة يؤكد المؤلف على اوجه الشبه بين هذه الاستراتيجية والطريقة التي تم بها احتلال الارض قبل حرب ١٩٦٧.

٢٤- انظر الاجراءات الاستثنائية :

Sabri Gerios, *Les Arabes en Israel, précédé de Eli Lobel, Les Juifs et la Palestine*, Paris, Maspero, 1969.

(العرب في إسرائيل ، اليهود وفلسطين).

٢٥- بلغ معدل المواليد ٥٢ ٪ في ١٩٦٥-١٩٦٤.

Eglal Errera و Doris Bensimon , *Israéliens...*

-٢٦

(الإسرائيليون... مرجع سبق ذكره). "من أهم آثار التفرقة المطبقة ضد العرب هو حبسهم داخل قراهم" ، هذا ما قاله Nathan Weinstock منذ ٢٥ عاما في كتابه

Le sionisme contre Israël, Paris, Maspero, 1969.

(الصهيونية ضد إسرائيل).

٢٧- نظرا للوضع في الشرق الاوسط لا توجد أية استثمارات مباشرة أو معونة من الدول العربية الغنية وعوائد للمهاجرين ، كان من الممكن أن تسد العجز في المدخرات المحلية.

(العرب في الدولة اليهودية) ، مرجع سبق ذكره.

٢٩- حول المسائل المتعلقة بالناحية الصحية لعرب إسرائيل ،

انظر Nira Reiss, "Processes affecting the distribution of public health services to the Arabs in Israel", *Asian and African studies*, 23, Haifa, 1989
(العمليات المؤثرة في توزيع خدمات الصحة العامة على عرب إسرائيل)

٣٠- حول المشاركة السياسية لعرب إسرائيل انظر Joseph Ginat

"Israeli Arabs : Some recent ... (عرب إسرائيل : ...) مرجع سبق ذكره ،
و Henry Rosenfeld و Magid el Haj ،
"The emergence of an indigenous political framework..."

(ظهور اطار سياسى...) مرجع سبق ذكره.

٣١- يرجع هذا الفرق إلى زيادة عدد صغار السن بين السكان العرب مما يؤدي إلى تراجع نسبتهم في مجموع الناخبين.

٣٢- فاز النواب العرب بمقعد أو بمقعدين في ظل الاحزاب الصهيونية : العمل والماپام والليكود أحياناً.

٣٣- تم انتخاب نائب يهودى واحد على قوائم الحزب الشيوى (سفارة إسرائيل ، نشرة اعلامية ، يونيو ١٩٩٢).

٣٤- أو ذو اغلبيه عربيه ساحقه : الحزب الشيوى ، القائمة التقدمية من أجل السلام ، الحزب الديموقراطى الغربى ، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

٣٥- Jerusalem Report, 16 Juillet 92, "Dossier - La nouvelle donne politique en Israël après les élections", *Revue d'Etudes Palestiniennes*, no 45, Automne 1992.

(تقرير القدس ، ملف : المعطيات السياسية الجديدة في إسرائيل

بعد الانتخابات).

٣٦- نسبة الاصوات الشيوعية في عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٩ :

محليات حضرية	٤١,٣	٥٠,٥
قرى كبيرة	٢٣,١	٣١,٧
قرى صغيرة	١٣,١	١٣,١
بدو	٤,٥	٥,١

Jacob Landau, "The elections in Israel, 1969", in Alan Arian (ed.), *The elections in Israel*, Tel Aviv, 1970.

(الانتخابات في إسرائيل). نتائج الناصرة ، ١٩٧٢.

٣٧- فوز العمل في انتخابات يونيو ١٩٩٢ يرجع جزئياً إلى أصوات المهاجرين اليهود السوفييت وأصوات العرب الذين تحولوا في هذه الانتخابات من الأحزاب القومية/التقدمية لحزب العمل.

٣٨- في بداية الخمسينيات كان معدل زواج العرب من داخل السلالة أو القرية في القرى العربية في إسرائيل يبلغ ٣١,٥ ٪ لدى المسلمين ٢١,٣ ٪ لدى المسيحيين. وقد بلغت هذه النسب في نهاية الستينات ٥٦,٣ ٪ لدى المسلمين و ٢٨,٢ ٪ لدى المسيحيين. وبذلك لم تتعدى نسبة الزواج من خارج القرية تزيد عن ١٥,٦ ٪ لدى المسلمين (٤٧,١ ٪ المسيحيين).

Henry Rosenfeld, "Social and economic factors in explanation of the increased rate of patrilineal endogamy in the Arab village in Israel", in J. G. Perlsstiany, *Mediterranean Family Structures*, Cambridge U.P., Cambridge, 1976.

(العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المفسرة لتزايد الزواج من داخل السلالة في القرى العربية بإسرائيل).

Saminy Smoocha, "Existing and alternative policy towards the Arabs in Israel", *Ethnic and Racial Studies*, London, January 1982.

(السياسات الحالية والبديلة تجاه عرب إسرائيل) ،

الحرب والسلام والمسألة السكانية فى الشرق الأدنى

فيليب فارغ

مركز الدراسات والوثائق CEDEJ

المعهد القومى للدراسات السكانية

INED - باريس

ترجمة سامية رزق

هاجر نحو ثلاثة ملايين يهودى إلى إسرائيل و قد وصل تعدادهم الآن - بين مهاجرين مازالوا على قيد الحياة وذريتهم - إلى أربعة ملايين نسمة ، وذلك مقابل مليون فلسطينى هاجروا إلى خارج البلاد وبلغ عددهم الآن أربعة ملايين نسمة هم فلسطينى الشتات. وعلى هذا ، يمكن القول بأن هذه الأرقام الأربعة (١) تشكل أبليغ تعبير عن البعد الديموغرافى للصراع العربى الإسرائيلى حيث إنها توضح حجم "مقايضة" السكان التى تمت على مر بضعة عقود من جهة ، والديناميكيات المتباينة التى حدثت فيما بعد من جهة أخرى. غير أن السلم قد يحل الآن مكان الحرب ومن المفروض أن يؤثر ذلك على الناحية الديموغرافية كما يحدث عادة بعد أى صراع كبير.

الحدود الديموغرافية

رغم أن العلاقة التي تربط بين الحرب و الديموغرافية علاقة قديمة ومعروفة إلا أنه لا يمكن القول بأن هناك قاعدة عامة تجعل من العامل الديموغرافي سببا للحرب ومن تجاور المساحات الحيوية المكتظة بالسكان والمناطق الخالية نسبيا سببا للهجوم (٢).

وعلى عكس ذلك ، تعتبر آثار الحروب على التطور الديموغرافي أمرا لا شك فيه. فزيادة الوفيات المفردة وإن كانت تحدث في ظروف محددة وتقتصر على فترات القتال ، وتصيب الذكور أكثر من الإناث إلا أنها قد اتخذت حجما هائلا عدة مرات في القرن العشرين : فقد بلغ عدد وفيات الشعب السوفيتي ٣٠ مليون قتيل فيما بين ١٩٤٠-١٩٤٥ ، وبلغ عدد ضحايا حرب كمبوديا في السبعينات مليون قتيل ، مما أدى إلى انهيار النمو السكاني لشعوب باكملها. وبالإضافة إلى ذلك ، فإن نقص المواليد الذي عادة ما يحدث في فترات الحرب له تأثير مضاعف على هذا الانهيار وعلى الهرم العمري لعدة عقود. أما "طفرة المواليد" التي تحدث في أعقاب الحروب ، فمن شأنها أن تعيد التوازن في التعداد الكلي ولكنها أيضا تزيد من الاختلالات الهيكلية. فالحرب باختصار من شأنها أن تحدث تغيرات ملموسة وعميقة في مسار الديموغرافية ، وبالرغم من أنها تترك أثرا دائما إلا أن كل هذه الآثار تحدث وقت الحرب ذاتها أو في أعقابها مباشرة.

ويمكن القول أن الصراع العربي الإسرائيلي يختلف في هذا الشأن عن أي صراع آخر وذلك لعدة أسباب : أولا لأنه على عكس أي نظام ديموغرافي محلي ، لم ينشأ نتيجة لضغط داخلي يؤدي إلى تخطي الحدود بل نتج من عملية جلب أعداد كبيرة من السكان من مناطق بعيدة ، كما أن هذا الصراع ، رغم أنه أطول الصراعات التي شهدها هذا القرن وأكثرها عالمية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن عدد الذين لقوا مصرعهم بطريقة مباشرة في القتال لا يزيد عن بضعة آلاف من الأشخاص (٣). وهذا العدد من الضحايا وإن كان له ثقله في المنظور الوطني إلا أنه يكاد لا يذكر إذا أخذنا في الاعتبار حجم الديناميكية السكانية في المنطقة. وأخيرا لم يحدث النقص المعتاد في المواليد والذي يسببه يهتز الهرم العمري. ويبدو إذن للوهلة الأولى أن التركيب والنمو السكاني لم يتأثرا بالحرب.

غير أنه في الواقع هناك بصمات أخرى تركتها حالة الحرب لطولها - وليس المقصود هنا الحرب بمعناها الحرفي حيث أن العمليات العسكرية كانت كلها خاطفة - على ديموغرافية المنطقة أكثر من كونها قد أحدثت تغيرات عارضة.

وحيث أن أهداف هذا الصراع لها أكثر من زاوية ديموغرافية ، فلقد ترتب عليه ظهور استراتيجيات ديموغرافية مختلفة ، فتغيرت معدلات التعمير وأشكاله في منطقة الشرق الأوسط وذلك لمدة طويلة ، ويمكن تلخيص سبب هذا التغيير في وجود نوعين من الموانع : موانع مرتبطة بطبيعة الجماعة وموانع سياسية.

هذا وقد أتى وجود الحواجز الفاصلة بين اليهود من جهة والفلسطينيين ، مسلمين ومسيحيين ، من جهة أخرى إلى انتشار نمطين معاكسين ومنفصلين من التكاثر السكاني داخل المساحة التي كانت تشكل فلسطين تحت الانتداب البريطاني ثم إسرائيل وأخيرا إسرائيل والأراضي المحتلة. فبينما يشهد المجتمع اليهودي نموا طبيعيا معتدلا وفي تناقص مستمر ويدعمه المهاجرون الجدد ، نجد أن معدل النمو الطبيعي للفلسطينيين مرتفع جدا ولا تخف من حدته إلا أمواج الهجرة إلى خارج البلاد. ويأتي الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة محددة من تاريخ البشرية بدأت فيها الشموب الاتجاه إلى التحكم في النسل وقد انتهت بعضها من مرحلة انخفاض الخصوبة بينما البعض الآخر لم يبدأ هذه المرحلة بعد. وبذلك يتسم هذا الصراع بخاصية نادرة ما تحدث ، فهو ليس صراعا بين الجيوش بقدر ما هو صراع بين مجموعتين بشريتين على أرض واحدة : إحداهما في المرحلة الأخيرة من انخفاض الخصوبة والأخرى لا تزال في بدايتها (٤). ولا يوجد بينهما أي نوع من الاختلاط الذي يمكن أن يبشر بتخفيف حدة التعارض أو بالتلاحم تدريجيا. بينهما : فصالات التزاوج بينهما نادرة لدرجة أن الإحصاءات السنوية الإسرائيلية لاتأخذها في الاعتبار ويتم حصر الزيجات حسب ديانه الأسرة الجديدة وليس حسب ديانة الزوج والزوجة.

أما الحواجز السياسية بين إسرائيل وجيرانها فتجسمها الاسلاك الشائكة الموضوعة على الحدود. كما أنها قد فرضت وميزت نوعية

معينة من الهجرة ، تلك الواقعة من أماكن بعيدة ، حيث أن كل الأفواج الكبيرة من المهاجرين اليهود قد أتت من بلاد بعيدة وذلك باستثناء الفترات القصيرة التي تمكن فيها يهود مصر وسوريا (٥) من الاستيطان في إسرائيل ، أما فيما عدا ذلك ، فقد ظلت الحدود مغلقة في وجه جيرانها من الدول المتاخمة (٦) والذين كان من الممكن - في ظروف أخرى - أن تجذبهم الهجرة إلى إسرائيل عند أول بادرة للتطور والنمو الاقتصادي. وفي المقابل ، نجد أن دول الخليج قد استمدت كل قيمتها من حالة الحرب هذه. وبذلك تكون الحرب قد كسرت القواعد الاقتصادية للهجرة الدولية والتي بمقتضاها يبحث المهاجر عن البلد الذي يمكنه من تحقيق أكبر ربح ، أي البلد الذي يوفر له أعلى دخل (٧) مع أقل تكلفة من ناحية الانتقال ، أي الأقرب إلى موطنه الأصلي (٨).

تباين انماط التكاثر لدى الشعبين

لقد كان للطريقة التي تم بها استيطان المنطقة المخصصة لإنشاء دولة إسرائيل و لطبيعة الصراع الذي نشأ آنذاك أثرين متضادين على المرحلة الانتقالية التي مرت بها ديموغرافية الشرق الأوسط : التعجيل بانخفاض معدل المواليد لدى السكان اليهود وتجميده لدى العرب الفلسطينيين. وحيث أن الآليات الديموغرافية قد انطلقت في مسارين متباينين تماما ، فإن الآثار المترتبة عليها طويلة المدى. ومن المعروف أن تفاوت المواليد في الماضي القريب وفي الحاضر يكفي لكي تنشأ بين لحظة توقيع اتفاقية السلام ولحظة استقرار المنطقة ، نسب جديدة بين التكتلات السكانية.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان لا يزال في فلسطين نواة من السكان اليهود. و كان معدل المواليد لدى هذه المجموعة السكانية البالغ عددها ٦٠ . ٠٠٠ نسمة (١٩١٨) مرتفعا (٤٠ في الألف) كما في بقية شعوب المنطقة. ومع ذلك ، فإن اندماجها في البيئة المحيطة لم يدم طويلا حيث أن تعداد السكان اليهود الذي كان يصل إلى ٦٥٠ . ٠٠٠ نسمة عند إعلان دولة إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ قد أخذ في الارتفاع نتيجة وفود المهاجرين اليهود من دول أوروبية (٩)

قليلة المواليد ، وترتب على ذلك انهيار حاد للمواليد اليهود في فلسطين (رسم بياني ١٠) وحدث ذلك بصورة أكبر مما كان سيحدث لو إن الامر اقتصر على التطور الطبيعي للسكان اليهود ، دون تأثير من الهجرة إلى فلسطين. فمن المفارقات ، أن النمو السكاني السريع قد أدى إلى نتيجة عكسية وانهيار الديناميكية الطبيعية للسكان. وفي ١٩٣٩ ، انخفض معدل المواليد إلى ٢٣ في الألف وقد أتت الحرب العالمية الثانية بآثار مماثلة لما حدث في أوروبا ، غير أن هذه الآثار جاءت مبكرة حيث أنهار عدد المواليد فيما بين ١٩٤٠-١٩٤٢ ، ثم حدثت "طفرة المواليد" (١٩٤٤-١٩٤٧) وانتهت سنة ١٩٤٨.

ثم جاءت حرب ١٩٤٨ عند انشاء الدولة الإسرائيلية وما تبعها من عمليات عسكرية وصدام بين الدول والشعوب العربية وإسرائيل ، لتنتهي كما نعلم الوجود اليهودي في هذه البلدان. وكان "اليهود العرب" لا يختلفون كثيرا عن الشعوب العربية والبربرية التي اختلطوا بها وخاصة فيما يتعلق بارتفاع معدل الخصوبة : ٦.٥ إلى ٧ ليهود آسيا ، و ٧.٥ ليهود شمال أفريقيا مقابل ٢ إلى ٢.٥ ليهود أوروبا (١٠) أي أن هجرة أعداد كبيرة من يهود الشرق الأوسط والمغرب العربي إلى إسرائيل قد أعطت دفعة جديدة للنمو الطبيعي لسكان إسرائيل (١١) وذلك منذ ١٩٥٠. ورغم أنهم كانوا لا يشكلون سوى ثلث العدد الإجمالي للمهاجرين ، إلا أن تعدادهم قد وصل الآن إلى نصف يهود إسرائيل (١٢). هل حاول اليهود "الشرقيون" إلا يختلفوا عن الأغلبية الواحدة من أوروبا بآتماط أسرية مختلفة عن تلك التي أتوا بها هم من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؟ أم أنهم وجدوا في إسرائيل الظروف الثقافية والاجتماعية الملائمة للتحويل إلى الاسرة محدودة العدد ؟ على أي حال فإن التناقص السريع لمواليد اليهود الشرقيين صاحبه بطبيعة الحال تناقص في العدد الكلي لليهود الإسرائيليين. وأياً كان السبب - تبديل الأهداف أو تغيير الظروف الاجتماعية - فلقد عجلت هجرة اليهود المنتمين إلى أصل عربي بعملية الانتقال الديموغرافي (١٣). وإن كان لازالت هناك تباينات كبيرة فيما يتعلق بمعدلات الخصوبة في إسرائيل ، فهذه التباينات لم تعد مرتبطة بالاختلافات العرقية الجغرافية أو بالمستوى

الاجتماعى والاقتصادى بل باختلاف القيم الدينية : فهناك مثلا تفاوت كبير فى معدلات الخصوبة حيث هى مرتفعة للغاية بين اليهود الأصوليين الذين يمثلون ١٥٪ من التعداد الكلى لليهود الإسرائيليين ، بينما ينخفض هذا المعدل لدى هؤلاء لدرجة أنه يعوض بالكاد التناقص السكانى (١٤).

ولقد حدث العكس تماما لأجزاء كبيرة من السكان الفلسطينيين حيث أن ضيق الأفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد حال دون الانتقال الديموغرافى. إن تقسيم هذا الشعب نتيجة الحربين - حرب ١٩٤٨ التى فصلت الذين أصبحوا فى ١٩٥٢ "عرب إسرائيل" ، ثم حرب ١٩٦٧ التى عزلت سكان غزة والضفة الغربية - قد أدى إلى أكبر تفاوت سكانى شهده التاريخ بين مجموعات إقليمية لشعب واحد.

وقبل أن نتناول بالوصف هذا التفاوت ، علينا أن نشير إلى عدم دقة البيانات الخاصة بالسكان الفلسطينيين ، حيث أنه على إختلاف الاتجاه العام فى هذا المجال ، يلاحظ تدهور مستوى هذه البيانات سواء بالنسبة للأراضى المحتلة أو للفلسطينى الشتات. وفى الضفة الغربية وقطاع غزة ، يرجع آخر تعداد قامت به الإدارة الإسرائيلية لأواخر ١٩٦٧ ، أى بضعة شهور بعد الاحتلال ولم يتم تعدادهم بعد ذلك. أما الأرقام التى تنشر بطريقة منتظمة منذ هذا التاريخ ، فيتم تحديدها من طريق إضافة ناتج النمو الطبيعى (المواليد والوفيات من واقع تسجيلها فى السجل المدنى الإسرائيلى) وناتج الهجرة (من واقع ما تسجله أجهزة الشرطة من دخول وخروج). غير أنه وفقا لرجال السياسة والاحصاء الفلسطينيين ، فتعداد ١٩٦٧ يعطى أرقاماً أقل من الواقع ، وإثر هذا الحصر الناقص - جوالى ٢٠٠.٠٠٠ نسمة لم يتم حصرهم - لا يزال يتراكم حتى الآن (١٥). أما فى الخارج فتعداد الفلسطينيين غير معروف بل وعلى عكس ما يحدث فى الأراضى المحتلة ، لا توجد بيانات عن تحركاتهم الطبيعية. ويلاحظ أن الدول المضيفة (١٦) لا تدخل الفلسطينيين المقيمين فيها فى إحصاءاتها العادية وذلك لأسباب مختلفة : إما لأنهم حصلوا على جنسية البلد المضيف (الأردن) ، وإما لسوء مستوى الإحصاء وعدم دقتها (لبنان والمملكة العربية السعودية) وإما لأن قلة عددهم لا يستدعى إجراء

أحصاءات خاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك ، ترجع قلة البيانات ايضاً إلى أسباب سياسية حيث أن حصر الفلسطينيين يعتبر في نظر بعض الدول اعترافاً منها بوضع وحقوق لا تريد أن تمنحها لهم. هذا هو على الأقل رأى الفيلسوف إدوارد سعيد الذى يندد بما يمكن تسميته "بمؤامرة الصمت" قائلاً : "يعتبر تعداد الفلسطينيين من الأولويات التى يجدر الاهتمام بها ليس كمجرد إجراء بيروقراطى ولكن كوسيلة لأعداد قائمة الناخبين الفلسطينيين أينما وجدوا. ومما يشير الدهشة أن كل من إسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية - جمعاء - طالما عارضوا مثل هذه الإحصاءات وكأنها تعير الفلسطينيين قدراً كبيراً من الأهمية فى بلاد يطلب منهم فيها ألا يبرزوا (...). وفوق كل ذلك ، فإن مجرد إجراء تعداد عام ، رغم تشتتهم ونزع الحيازة عنهم ، قد يبدا بمثابة بناء أمة بدلا من مجرد مجموعة من الأفراد" (١٧).

بعد هذه التحفظات التى تفرجها عدم دقة واكتمال البيانات هذا هو ما يمكن قوله بخصوص التفاوتات الديموغرافية للفلسطينيين. فى إسرائيل وصل الفلسطينيون إلى مرحلة متقدمة من الانتقال الديموغرافى (المواليد : ٢٤ فى الألف ، الخصوبة : ٤.٣ مولودا للمرأة الواحدة حسب أرقام سنة ١٩٩١ (١٨)) علماً بأن المسيحيين منهم أوشكوا على الانتهاء من هذا الانتقال (المواليد : ٢.٠ ، الخصوبة : ٢.٢٦). أما على الجانب الآخر من الحدود فالوضع مختلف تماماً ، حيث لم يبدأ الفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة هذا الانتقال الديموغرافى بل يبدو أنهم قد حققوا الرقم القياسى على مستوى العالم إذ بلغ معدل المواليد وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية (١٩) ٤٦.٥ فى الألف فى الضفة الغربية و ٥٦.١ فى الألف فى قطاع غزة (١٩٩١) أى أن نسبة الخصوبة قد بلغت ٨.١ و ٩.٨ للمرأة الواحدة. وحيث أن فئة الشباب المتعلم الذى يحظى بالخدمات الصحية فى الأراضى المحتلة تتميز بانخفاض عدد الوفيات (٢٠) ، فإن الثقل السكانى الكامن فى هذه الأراضى غير عادى : إذا استمر معدل النمو على ما تم تسجيله سنة ١٩٩١ (٤.١٪ و ٥.٠٪) فهذا يعنى أن عدد سكان الضفة الغربية سوف يتضاعف خلال ١٧ عاماً وفى غزة خلال ١٤ عاماً.

وبين المسيحيين الإسرائيليين ذوي الأمر المحدودة العدد من جانب وأسر الأراضي المحتلة التي وصل عدد أفرادها إلى أرقام لم تحدث من قبل من جانب آخر ، بين هذين الطرفين ، نجد أن الفلسطينيين في الخارج قد احتفظوا بمعدلات خصوبة مرتفعة مماثلة للدول العربية (٢١).

المواليد الفلسطينيين :

سلاح للحرب أم تحد لأقتصاديات السلام ؟

يطرح النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين داخل وخارج الأراضي التي من المنتظر أن يطبق فيها الحكم الذاتي ، يطرح تساؤلات حول صورة الفلسطينيين من المهجر إلى دولة ترتفع فيها الكثافة السكانية بل وستزداد هذه الكثافة (٢٢). ولنحاول قبل التعرض لهذه المسألة أن نتصور ما ستكون عليه معدلات الخصوبة لدى الفلسطينيين. هل هناك علاقة بين المعدلات الحالية والحرب وهل ستخف هذه المعدلات بعد إقرار السلام ؟

تشير التجارب التقليدية المتعلقة بالانتقال الديموغرافي إلى أن تنظيم النسل قد ظهر في بادئ الأمر بين قسم من السكان من ذوي الموارد المادية (الدخل) أو الرمزية (رأسمال ثقافي) بهدف عدم تشتيت الميراث بين عدد كبير من الورثة. وإن كان الفلسطينيون لا يمتلكون الموارد المادية فهم اغنياء برأسمالهم الثقافي. وحيث أن التعليم منتشر جداً حتى بين النساء في سين الإنجاب (٢٣) فقد كان من المفترض أن يؤثر ذلك على وضع المرأة في الأسرة وإن يؤدي بالتالي إلى خفض عدد المواليد. وجدير بالذكر أنه بقياس سنوات الدراسة المدرسية ، نجد أن متوسط مستوى تعليم الإناث يبلغ حوالي ضعف ما هو عليه لدى المصريات. ومع ذلك فإن المرأة الفلسطينية تنجب ضعف ما تنجبه المرأة المصرية. ويتخذ الانتقال الديموغرافي صورة جديدة حالياً خاصة في المدن المزبقة الخاضعة للإصلاح الهيكلي ، حيث لم يعد ضبط النسل مرتبطاً بالثراء بقدر ما هو مرتبط بالظروف المعيشية القاسية وانخفاض مستوى الدخل. ورغم أنه كان من المتوقع أيضاً أن يؤدي سوء الحالة الاقتصادية الناتجة عن طول أزمة الإنتاج والعمل (٢٤) ، وما ترتب على ذلك من

صعوبة إطعام عدد كبير من الأولاد إلى انخفاض عدد أفراد الأسرة ، فالواقع أن لا تعليم البنات ولا الإزمة الاقتصادية قد أتى بشمار. إنه لمن المؤكد أن الوضع الخاص للأراضي المحتلة قد حال جزئياً دون فعالية هذين العاملين. فالتعليم وحده لا يؤدي إلى رفع مستوى المرأة خارج المحيط الأسرى ، حيث أنه نظراً لعدم توافر فرص العمل التي قد تبعدها عن حصر دورها في كونها أم وزوجة فقط ، تواجه المرأة بعد سنوات الدراسة مشكلة البطالة. وتعكس الأرقام المطلقة هذا الوضع إذ لا يتجاوز عدد النساء العاملات في قطاع غزة ٣٥٠٠ امرأة (٤٠,٤٪ من الإناث فوق ١٥ سنة) وفي الضفة الغربية ٢٤٠٠٠ (٤٠,٤٪) حيث يعمل ثلثي هذا العدد بالزراعة (٢٥). أما آثار الإزمة الاقتصادية على الأسر فتقوم عدة جهات مسئولة عن إعادة توزيع الموارد بتخفيفها ، فيفضل أنشطه هيئات ومنظمات كمفوضية الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين ومنظمة التحرير الفلسطينية وحماس ، لا تقع مصاريف تربية الاطفال بأكملها على هاتق الاسر بطريقة مباشرة ، مما يؤدي إلى إعفاء الخصوبة من جزء من الاعياء المالية المترتبة عليها (٢٦).

غير أن هذا التفسير غير كاف ولا بد أن ثمة أسسا سياسية جعلت الضموبة في الأراضي المحتلة لا تتأثر بالعوامل الاجتماعية (التعليم) والاقتصادية (الفقر الحضري) التي عادة ما تؤدي إلى خفض معدلاتها. وكثيرا ما قيل أن الديموغرافيا هي أخطر الأسلحة الفلسطينية ولا يمكن مقاومتها. ومن الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى عدم ضم الأراضي المحتلة هو تأكدها من أن العرب سوف يشكلون بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ الأغلبية العددية لسكان المناطق الخاضعة سياسيا لإسرائيل وفقا لتوقعات تطورات الهجرة اليهودية الوافدة والمواليد العرب. وقد تونقش هذا الموضوع عدة مرات في الكنيست الإسرائيلي ، وفي تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب وفي إطار عرض أحد السيناريوهات الممكنة مستقبلا وهو ضم الأراضي المحتلة لإسرائيل جاء ما يلي : "حيث أن عدد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة يزيد عن مليون ونصف نسمة ، فسوف يتحتتم على إسرائيل - إذا تمسكت بكونها دولة

يهودية إسرائيلية - إما أن تحرمهم نهائيا من أي حقوق سياسية أو أن تنتقل أغلبيتهم إلى الدول العربية المجاورة (٢٧) . ومع ذلك فمن الصعب إثبات أن ارتفاع معدل الخصوبة لدى الفلسطينيين يرجع لوعيهم بأن زيادة عددهم بالنسبة لليهود يعد في صالحهم : هل كانت الأسر على علم بما كان يعلمه القادة السياسيون ؟ وكيف أمكن لهدف جماعي مثل هذا أن يصل إلى المحيط الأسري ويخرقه بل ويؤثر على أكثر التصرفات خصوصية ؟ يتحتم علينا هنا أن نذكر التوافق الزمني المذهل الذي حدث ثلاث مرات على الأقل بين زيادة النسل رغم ارتفاع معدلها عن العادي وبين التعبئة السياسية الكبرى التي تمت في ثلاث فترات : الأولى خلال الثلاثينات وهي فترة الثورة الكبرى ، والثانية في منتصف الستينات عندما انتظمت حركة المقاومة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وأخيرا ، وفي اتجاه معاكس لكل معدلات الخصوبة المرتفعة في عالمنا الحاضر (٢٨) ، خلال فترة الانتفاضة (٢٩) أي من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١ (رسم بياني ٣) ، حيث جاء تصاعد الخصوبة أكبر مما حدث في الفترتين السابقتين وكان "سلاح المواليد" قد استخدم على نطاق أوسع في أول حرب تدور في القلب من ساحة "المباراة" الديموغرافية ذاتها.

هذا وقد استخدمت زيادة النسل كسلاح في هذه الحرب التي كان عدد المواليد خلالها مرتفعا عن عدد الوفيات. غير أن الاستراتيجية التي كان يمكن بالأمس اعتبارها وسيلة نجاح من الممكن أن تتحول قريبا إلى عبء كبير يعرقل اقتصاديات مرحلة ما بعد إقرار السلام. ففي بلد يحتاج إلى إعادة البناء ، تهدد السرعة الفائقة في معدل المواليد ، أي النمو السكاني في أسفل الهرم العمري ، تهدد هذه الزيادة باستحواذ جزء كبير من عائد السلام (٣٠) وإن كانت الحرب قد ساعدت على النمو السكاني السريع فهل يمكن القول بأن إحلال السلام سيؤدي إلى قلب تسلسل العوامل وخلق مناخ ملائم للسيطرة على الديموغرافيا ؟ إن حالات التناقض السريع في المواليد تعتبر نادرة جدا ومرتبطة غالبا إما بحركة انتعاش اقتصادي أو بتغيير سوسيوولوجي ، في حين أنه لا يوجد ما يشير إلى أن أحد هذين العاملين سيتوفر في الدولة الفلسطينية المرتقبة. بل وعلى عكس

ذلك ، فإن العامل الرئيسى فى تناقص المواليد بطريقة متزنة ودائمة - وهو مستوى التعليم المرتفع بين النساء - إنما هو متوفر بالفعل. ومن جهة أخرى ، فإن عملية السلام قد يكون من شأنها التخفيف من حدة التعبئة السياسية التى حالت حتى الآن دون مقعول هذا العامل.

حدود الهجرة اليهودية الوافدة

على الرغم من عدد المواليد الفلسطينيين الهائل إلا أن تماثل هجرة اليهود إلى البلاد وهجرة العرب منها قد أدى إلى الاحتفاظ بنفس العلاقة الكمية بينهما. ومع ذلك ، فإن هذا النظام غير مستقر بطبيعته حيث أن حسابات النمو الطبيعى وحسابات الهجرة لا تخضع لنفس القوانين.

هذا ويأتى ٩٥٪ من السكان اليهود فى إسرائيل من ناتج الهجرات التى حدثت خلال الخمسة وسبعين سنة الماضية حيث أن تعداد المتبقين من الجالية اليهودية التى كانت تعيش فى فلسطين غداة الحرب العالمية الاولى وزريتهم لا يتعدى الـ ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، مما يدل على حجم الهجرة الوافدة. فبين ١٩١٨ و ١٩٩٢ ، هاجر إلى إسرائيل نحو ثلاثة ملايين يهودى ، منهم ٨٠٪ قد وصلوا اليها بعد إنشاء دولة إسرائيل تطبيقاً لـ "قانون العودة" الصادر فى ١٩٥٠ والذى ينص على حق كل يهودى فى الهجرة إلى إسرائيل (٣١). غير أن هذا النمط من النمو السكانى المبني على الهجرة الوافدة يحدده عاملان :

العامل الاول هو قدرة بلد الاستيطان على الاحتفاظ بعوامل الجذب. فالأزمة - الاقتصادية والسياسية والمعنوية - التى تعاني منها إسرائيل منذ بداية الثمانينات قد حدت من قدرة إسرائيل على استقطاب الجاليات اليهودية من أوروبا. وقد ظل ميزان الهجرة فى تناقص شبه مستمر منذ أوائل الخمسينات وهبط صافى الهجرة فيما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ إلى حد أدنى من الصفر. ولأول مرة أصبحت "هجرة الإياب" - التى كانت منتشرة فيما بين الحربين العظميين وجعلت من إسرائيل مرحلة انتقالية للهجرة من أوروبا إلى أمريكا - لا يعوضها عدد المهاجرين الجدد إلى إسرائيل. وفى السنوات التالية ،

ارتفع معدل هجرة اليهود الوافدين من الاتحاد السوفيتي سابقا ، ثم ما لبث أن انخفض هذا المعدل . وعندما صرحت الدولة المفككة بهجرة اليهود ، بلغ عدد المهاجرين من هذه الدولة إلى إسرائيل في سنة واحدة (١٩٩٠) ٢٠٠.٠٠٠ شخصا ، مما أزعج الفلسطينيين وجعل الكثيرين يتوقعون أن وصول مئات الألوف ، بل مليونه ، من المهاجرين سوف يؤدي إلى انقلاب المنحنى (٣٢) ، غير أن حركة الوصول هذه قد بدت مستقرة بعد ثلاثة أعوام فقط من تاريخ بدايتها ، في حين استمرت هجرة الإياب .

هذا وسوف يؤدي السلام ، إذا ما تحقق ، وإذا ما صاحبه الانتعاش الاقتصادي ، إلى زيادة قوة الجذب لإسرائيل ، غير أن هذا الجذب سيكون محصورا في نطاق الأراضي الإسرائيلية إذ أن الضفة الغربية ستكون مغلقة أمام اليهود لوضعها تحت الحكم الذاتي وربما فيما بعد تحت السيادة الفلسطينية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن إستبدال الأهداف السياسية تدريجيا بالأهداف الاقتصادية لتشجيع الهجرة من شأنه أن يخلق المنافسة بين هجرة اليهود إلى إسرائيل وتنقلات العرب ذات الطابع المتذبذب ، فهناك على بعد بضعة كيلومترات من مناطق العمل في إسرائيل أيدى عاملة ماهرة - في الدولة الفلسطينية المرتقبة وكذلك في مصر ولبنان وسوريا - من شأنها أن تساعد على حركة العمل ، أي على تردد العمال إليها دون الإقامة بها .

وليست ظروف البلد المضيف هي وحدها التي تحكم الهجرة فهناك عامل آخر يحد من هذه الحركة بالإضافة إلى الطابع الوقتي العارض للتلطاف الديموغرافي الإسرائيلي : فمصادر الهجرة اليهودية إلى إسرائيل محدودة خاصة وأنها تتمتع بمعدل مواليد منخفض جدا كما هو الحال بالنسبة ليهود الاتحاد السوفيتي السابق . وكلما ازدادت الهجرة كلما نضب هذا المنبع ، ويستهلك بذلك نمط النمو السكاني اليهودي المبني على الهجرة الوافدة كما يستنفذ تدريجيا كمون النمو ، في حين أن النمو السكاني عن طريق زيادة النسل في الجانب الفلسطيني يجعل كمون النمو في تزايد مستمر .

تكوين فلسطيني الشتات :

ظلت الهجرة لأمد طويل هي منظم النمو الفلسطيني وقد اتخذت شكلين مختلفين : الشكل الأول وقد حدث مرتين (١٩٤٨ و ١٩٦٧) ، وهو الانتقال المفاجيء لأعداد كبيرة من السكان ولجوءهم إلى أقرب المناطق : الضفة الغربية وغزة (١٩٤٨) وإلى الضفة الشرقية لنهر الأردن ولبنان وسوريا. وحيث أن هذا اللجوء لم يأت نتيجة احتياج اقتصاد هذه الدول لمزيد من الأيدي العاملة - وإن كان قد أثر فيما بعد إيجابيا على اقتصادها - فقد ظل السكان المنقولين ("اللاجئين") في وضع الاحتياط. أما حركة الهجرة الثانية ، فقد شددت جزءا من هؤلاء حيث بدأ النزيف المستمر من الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ومن المخيمات الموجودة في البلاد المجاورة إلى أسواق العمل بدول الخليج بحثا عن الوظيفة أو سعيا وراء الثراء. ومع ذلك ، فلم تكن هذه الحركة مطابقة تماما لأنماط الهجرات الاقتصادية المعاصرة إذ أنها شملت مجموعة سكانية بأكملها بنسائها وإطفالها (٣٣).

ونتيجة لحالة الحرب في المشرق فقد سنحت فرصة اللقاء بين رأس المال البترولي و القوة العاملة العربية الشرق أوسطية ، هذا وقد أدت الحرب فعلا إلى إطلاق قوة العمل في فلسطين أولا ثم إلى تكدس كم هائل من رأس المال في دول الخليج بفخمل استخدام البترول كسلاح سياسي (١٩٧٣). وتكون الحرب قد لعبت بذلك دورا في ديناميكية ثالث الأسواق العالمية للعمالة الدولية أمام المهاجرين ، وكذلك في البناء الاقتصادي والإداري والفكري للأنظمة الملكية البترولية في دول الخليج. وفي المقابل ، فقد كانت أموال الخليج المرسلة عبر قنوات التحويلات الخاصة للمعاملين وتضامن الأمراء العرب ومساندتهم للقضية الفلسطينية بمثابة تعويض لانحياز اقتصاديات الحرب ومساهمة في الاحتفاظ بالديموغرافيا الفلسطينية فوق معدلها. ويكون بذلك قد حدث توطيد متبادل بطيء بين نظام التكاثر الطبيعي من ناحية ونظام الهجرة من ناحية أخرى وذلك في وقت الحرب (رسم بياني " ٣"). أما حالة السلم ، فإن تأثيرها على نظام النمو الطبيعي بطيء كما سبق أن ذكرنا ولكن ماذا سيحدث بالنسبة للهجرة ؟

تعتبر مسألة عودة الفلسطينيين من أهم وأصعب المسائل التي سيتم طرحها على مائدة مفاوضات السلام بالإضافة إلى وضع مدينة القدس القديمة. وفي هذا الشأن ، ومن أجل الحفاظ على الأغلبية اليهودية (٨٢٪ من حاملي الجنسية الإسرائيلية) ، أي عدم السماح بتطورها إلا في إطار التباينات العرقية للديموغرافيا الطبيعية ، قصرت إسرائيل حتى يومنا هذا (أكتوبر ١٩٩٣) حق العودة على مهاجري ١٩٦٧ دون غيرهم ، على أن يعودوا إلى المناطق التي كانوا يقيمون فيها في هذه الفترة أي إلى الضفة الغربية وغزة. وفي تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية (١٩٩٣/٩/٥) أعلن شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل أن هذا الحق قد يمنح "لـ ٢٠٠.٠٠٠ فلسطيني الذين هاجروا في أعقاب حرب ١٩٦٧ ولكن لن يمنح ، أيا كانت الظروف ، إلى هؤلاء الذين هاجروا في ١٩٤٨". أما نظيره السوري فاروق الشرع ، فنظريته مختلفة إذ يصرح أن الاتفاق على الحكم الذاتي "سينشأ عنه مشاكل عديدة لأنه لا يأخذ في الاعتبار مصالح ٥٠٪ من الفلسطينيين (أي نحو ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف نسمة) ، من لاجئي ١٩٤٨ المنتشرين في أنحاء مختلفة ، في لبنان وسوريا والأردن وأوروبا" (تصريح أدلى به إلى الصحافة في القاهرة في ١٩٩٣/٩/٣٠). هذا والمعركة المتوقعة ستدور أولا حول حق العودة : من المهاجرين الذين غادروا البلاد في افواج متعاقبة سيكون له حق العودة وهل ستتمتع ذريتهم بهذا الحق ؟ غير أن هذا الصراع القانوني سيحتمد بسبب الصراع على الأرقام ، حيث أنه بعد تقسيم الجالية الفلسطينية في الشتات إلى فئات مختلفة وتحديد حقوق كل فئة ستبقى مسألة تحديد الأعداد المنتمية لها.

والجدير بالذكر أن الجالية الفلسطينية في الشتات قد تكونت على أربع مراحل : هجرة جماعية كثيفة حدثت مرتين على أثر حربى ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، ثم هجرات أقل كثافة وانتظاما قبل وبعد ١٩٦٧. وإن كانت حرب ١٩٤٨ قد أدت إلى هجرة أعداد لم تحصن بالتحديد إلا أن هذه الأنواع قد شملت ، وفقا لـالجالية المصادر ، نحو ٧٢٥.٠٠٠ شخص (٢٤) تركوا إسرائيل وانقسموا إلى ثلاث مجموعات : مجموعة مكونة من ٢٨٠.٠٠٠ لاجيء في الاردن ،

ومجموعة من ١٩٠.٠٠٠ لاجيء اتجهوا إلى غزة ، وأخيرا ٢٥٠.٠٠٠ لاجيء موزعين على البلاد العربية المجاورة (٣٥) (جدول ١) وتعد هذه الهجرة العربية الوحيدة من إسرائيل بمعنى أن العرب الذين لم يغادروا البلاد في هذا الوقت ما زالوا مقيمين فيها حتى الآن. وفي فترة ما بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧ لم يشهد قطاع غزة أية هجرات في حين سجلت الضفة الغربية ، ابتداء من ١٩٦٠ على الأخص ، تدفقا منتظما إلى الخارج. ويقدر عدد الذين تركوا الضفة الغربية في هذه الفترة بنحو ١٤٠.٠٠٠ شخص ، اتجه ٢٥.٠٠٠ منهم إلى الضفة الشرقية لنهر الاردن و ١١٥.٠٠٠ إلى بلاد عربية أخرى (٣٦). جزء من هؤلاء المهاجرين كان موطنه الأصلي الضفة الغربية ، والجزء الآخر مكون من اللاجئين الذين وفدوا إلى الضفة الغربية بسبب حرب ١٩٤٨ وذريتهم والذين تعتبر الضفة الغربية بالنسبة لهم مجرد مرحلة من مراحل هجرتهم من إسرائيل إلى خارج فلسطين. ولا شك في أن تحديد الموطن الأصلي لكل أسرة أمر له أهميته عند التفاوض على حق العودة. غير أنه ليس هناك إحصاءات تسمح بتصنيف المهاجرين حسب موطنهم الأصلي : فكلهم غادروا البلاد حاملين الجنسية الاردنية التي منحت لكافة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المملكة الهاشمية بموجب قانون صدر سنة ١٩٤٩ (٣٧). علينا إذن أن نفترض أن حركة الهجرة قد شملت أعدادا مماثلة من السكان الأصليين ومن المهاجرين حتى نتتمكن من ممل إحصاءات تقديرية لمسار فلسطينيي الشتات (٣٨).

وقد أتت حرب ١٩٦٧ بهجرة جماعية ثانية وإن كانت أقل حجما مما حدث عام ١٩٤٨. ويقدر عدد الذين غادروا الضفة الغربية عند دخول الجيش الإسرائيلي بـ ١٥٠.٠٠٠ شخص في حين غادر غزة لنفس السبب ١٠٠.٠٠٠ شخص (٣٩) وقد استمرت الهجرة من الضفة الغربية وغزة بعد وقوعهما تحت الاحتلال ، حتى بلغت فيما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٩ ، وفقا للإحصائيات الإسرائيلية السنوية ١٧١.٠٠٠ نسمة بالنسبة للضفة الغربية و ١١٤.٠٠٠ نسمة بالنسبة لغزة ثم توقفت هذه الحركة عندما أغلق أمامها أهم أسواق العمالة بسبب نكسة اقتصاديات البترول (٤٠). وقد اتخذت هذه الهجرة شكل الهجرة الإجبارية بسبب

العراقيل القانونية المختلفة التي تضعها إسرائيل أمام الذين تركوا الأراضي المحتلة بصفة مؤقتة (٤١). هل تعمدت الإحصاءات الإسرائيلية أن تخفي الأعداد الحقيقية حتى لا يثور الرأي العام العالمي ؟ هذا ما يؤكد بعض الكتاب ولكن دون إعطاء أى تقديرات جديدة للأرقام (٤٢). وحتى تتوفر البيانات المخالفة التي قد تستمد من وضع إحصاءات أخرى في المستقبل ، فليس أمامنا سوى الاعتماد على الأرقام الإسرائيلية التي تتمتع على الأقل بقدر كبير من الاتساق الداخلى (٤٣). ولقد ضمت الهجرة الجماعية التي حدثت عام ١٩٦٧ والهجرات المنتظمة التي احتدت فيما بين ١٩٦٨ و ١٩٨٩ وكذلك تلك التي حدثت قبيل حرب ١٩٦٧ ، لقد ضمت هذه الهجرات بعض اللاجئين القدامى الوافدين في ١٩٤٨ وبعض السكان الأصليين للأراضي المحتلة. ونظرا لعدم توفر أية بيانات مباشرة من قبل المهاجرين من مساراتهم السابقة سنتبع نفس مبدأ التناسب لتوزيعهم إلى مجموعتين : الأولى موطنها الأصلي إسرائيل والثانية موطنها الأصلي الأراضي المحتلة.

العودة إلى فلسطين : أين ولمن ؟

يوضح الرسم البياني رقم ٤ المراحل المختلفة لتكاثر الفلسطينيين سواء عن طريق الهجرة أو عن طريق النمو الطبيعي. إلا أن هذا الرسم مبسط بمعنى أنه لا يأخذ في الاعتبار وجود هجرة فلسطينية قبل ١٩٤٨ وعودة إلى الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ ، ويفترض فيه أيضا أن الفلسطينيين في الخارج قد تكاثروا كفلسطينيين أى أنهم قد تزوجوا فيما بينهم. ومع ذلك ، يمكن من خلاله الحصول على تقديرات كمبية لأهم مسارات الهجرة الفلسطينية ، الأمر الذي لن يتاح الحصول عليه من أى مصدر مباشر (٤٤) (جدول ٢). غير أن هذه الأرقام لا يجب أن تُعتبر نهائية وإنما هي تقديرات نسبية. فالمهاجرون و ذريتهم (٤ مليون و ٨٦٥ ألف نسمة) يشكلون أكثر من ٧٠٪ من الفلسطينيين. ومن بين هؤلاء يوجد أكثر من ٨٠٪ بالخارج - علماً بأن فلسطيني الشتات وحدهم (٤ مليون نسمة) - وإن كان المقصود "بالعودة" هو عودة وإقامة هؤلاء في الموطن الأصلي للأسرة ، فهذا يعنى عودة ٤ مليون

و١٧٩ الف نسمة إلى إسرائيل و٦٨٦.٠٠٠ الف نسمة إلى الضفة الغربية وغزة ، أما إذا كانت العودة مقصورة على الضفة الغربية ، وغزة وهو ما تشير إليه كل الدلائل حتى الآن ، فهذا الأمر لا يخص إلا مليون و٢٥٠ الف نسمة ومن بين هؤلاء ٥٦٤.٠٠٠ الف لم تمثل الأراضي المحتلة بالنسبة لهم سوى منطقة عبور في طريق هجرتهم من إسرائيل إلى الخارج (٤٥).

هذا ولن يكون تحديد مكان العودة هو موضع الخلاف الوحيد. فهناك أيضا مشكلة تعريف المستفيدين. هل سيتمتع بقرار العودة بمفهومها الضيق - الانتقال خلفا إلى موقع المغادرة - الأشخاص الذين هاجروا (الجيل "١") دون غيرهم ؟ أم إن هذا الحق سيتمتع به أيضا أولادهم (الجيل "٢") ، أم أنه يمتد إلى أحفادهم (الجيل "٣") ؟ إذ أن جيل الهجرة الجماعية في مرحلة الشيخوخة الآن وسيندثر قريبا. وإن كان ثلثي الذين نُفيوا سنة ١٩٤٨ لا زالوا على قيد الحياة في أواخر ١٩٩٣ ، حيث أنهم كانوا صغار السن ، إلا أن أغلب هذا الجيل أصبح على حافة الموت. أما الجيل الثاني ، وهو أول جيل يولد في المنفى ، فقد تقدم به العمر وسيبدأ حتما في التناقص. والجيل الذي يتزايد اليوم هو جيل الأحفاد وقد بدأ الجيل الرابع في الظهور. إن عدم توفر التعدادات حال دون دراسة المسارات الأسرية ويحول أيضا دون الحصول على البيانات من مصدرها الأول للقيام بإحصاءات عن جيل الهجرة الجماعية. ومع ذلك ، فمن الممكن عمل إحصاءات تقديرية وإن كان هذا النوع من الإحصاءات فيه شيء من الخطورة لأسباب فنية لن نتعرض لها هنا (جدول ٣ ، رسم بياني "٥"). إذا أخذنا في الاعتبار الهجرة الجماعية الأكثر كثافة دون غيرها ، أي هجرة ١٩٤٨ ، نجد أن ١٢٪ من الذين هاجروا آنذاك عرفوا بأنفسهم الأماكن التي يمكنهم العودة إليها ، بينما لم يعرفها ٤٠٪ إلا عن طريق آبائهم و٤٨٪ عن طريق أجدادهم. ولهذا الأمر علاقة بالديناميكية الهائلة للديموغرافيا الفلسطينية : فالزيادة المستمرة في عدد الشباب تؤدي إلى فقدان ذاكرة الماضي بسرعة أكبر مما يحدث في حالة النمو السكاني البطيء حيث تزداد نسبة الكهول في التركيب العمري. وهذا كان سيحدث لولا صعوبة ظروف معيشة غالبية الفلسطينيين وتغيبهم سياسيا مما جعلهم في حالة تمرد وأبقى على حيوية الذاكرة.

لدى كل فلسطيني في الخارج حنين إلى وطن الأجداد ، ومع ذلك فهذا لا يعنى أن كل الفلسطينيين سيعودون إلى فلسطين فى حالة اكتسابهم حق العودة ، وربما تتخذ علاقتهم بالوطن المسترد إشكالا أخرى مثل الزيارات العائلية أو الأنشطة التجارية واللقاءات الفكرية الخ... وإذا كان عدد العائدين يمتد من الناحية النظرية إلى كافة فلسطينى الشتات فإن عددهم الفعلى سيتوقف على طاقة استيعاب الدولة الجديدة من ناحية وعلى الظروف الشخصية والجماعية التى تتعرض لها الجاليات الفلسطينية فى البلاد المختلفة (٤٦). وسيتم الاختيار فى أغلب الاحتمالات ، كما يحدث ذلك عادة ، بالموازنة بين ما يتركه الشخص خلفه وما يأمل أن يستفيده فى حالة العودة. وعلى عكس ما يحدث عادة فى الهجرات الدولية ، فإن تغلب المعايير الاقتصادية على الدوافع السياسية والعاطفية ليس أمرا أكيدا فى هذه الحالة. فليس فى وسع اقتصاد الأراضى المحتلة بما هو عليه اليوم أن يشكل عامل جذب حيث أن الاحتلال الإسرائيلى قد قضى على القطاعات الانتاجية التقليدية دون إعطاء الفرصة لتنمية قطاع حديث ، فاستطاع بذلك أن يوفر الأيدى العاملة اللازمة للزراعة والصناعة الإسرائيلية حيث يعمل بالفعل أكثر من ثلثى السكان العاملين فى الأراضى المحتلة (٤٧). غير أنه من المتوقع أن يؤدى السلام إلى انتعاش النشاط الاقتصادى. فهل من شأن فرص العمل التى سيوفرها إحلال السلام أن تؤدى إلى استقرار الأيدى العاملة المتنقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة أم أنها ستسمح فى الوقت نفسه بعودة جزء من المهاجرين إلى أرض الوطن ؟ هذا هو السؤال الاول.

أما السؤال الثانى فيتعلق بقدرة الاقتصاديات العربية على استبقاء فلسطينى الشتات أو ردهم (٤٨). لقد أثبتت حرب الخليج مدى تارجع وضع المهاجرين فى بئز البترول. ففى حين أن الهجرات الدولية غالبا ما تكون دون رجعة ، تسببت هذه الحرب فى عودة - أو مغادرة البلاد بالنسبة للذين ولدوا فيها - ١.٥ مليون مهاجر : يمنيين من شبه الجزيرة العربية ومصريين من العراق وفلسطينيين من الكويت (٤٩). وبذلك تكون أكبر جاليتين فلسطينيتين بالمنطقة ، أى فلسطينى الكويت والمملكة العربية

السعودية ، قد دفعنا ثمن تعاطف منظمة التحرير الفلسطينية مع العراق. وتمكن عدد من الذين وفدوا من الأراضي المحتلة في السنوات القليلة السابقة من العودة إلى هذه الأراضي إلا أنهم وجدوا البطالة في انتظارهم : في عشية حرب الخليج قدرت نسبة البطالة بما يتراوح بين ٤٪ (وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية) و٥٪ (وفقاً لتقديرات الفلسطينيين) (٥٠) من القوة العاملة علماً بأن هذه الأخيرة كانت تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي السكان إذا قورنت بأي بلد آخر (٥١). إلا أن عودة ما بين ٤٠ و ٥٠ ألف طالب عمل في أواخر ١٩٩١ تسببت في ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي المحتلة إلى حوالي ٣٠٪ (٥٢). والجدير بالذكر أن الفلسطينيين العائدين من دول الخليج كان لديهم من المؤهلات المهنية ما يستطيع أي اقتصاد ديناميكي الاستفادة منها (٥٣).

وحدث نفس الشيء على نطاق أوسع في الأردن حيث وصل في عجلة من أمرهم ٢٢٥.٠٠٠ فلسطينياً في الفترة من أغسطس ١٩٩٠ ويونيو ١٩٩١ ، ٧٧٪ منهم من الكويت و١٣٪ من المملكة العربية السعودية و٣٪ من العراق، ولم يأت هؤلاء الوافدون للاقامة المؤقتة بل كمجموعة سكانية متكاملة بنسائها (٤٨.٣٪ من الإجمالي) وشبابها (٥٣.٧٪ أقل من ٢٠ عاماً) ومختلف الحالات الاجتماعية (١٤٪ أرباب أسر ، ١٣٪ زوجات ، ٦٤٪ قصر معولين). وهذه أول مرة لا تتسبب فيها الهجرة في إبعادهم أكثر من موطنهم الأصلي ، بل على عكس ذلك ، فقد أعادتهم إلى مشارف فلسطين. وبما أنهم ربما يمثلون صورة مسبقة لما سيكون عليه حال الراغبين في العودة فإن دراسة خصائصهم تعد ذات أهمية. إن مستواهم التعليمي أقل بكثير من مستوى الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة ف ٦٣٪ من البالغين (١٥ سنة فأكثر) لم يلتحقوا بالتعليم الثانوي مقابل ٤٧٪ في غزة و٥٦٪ في الضفة الغربية. وجدير بالذكر في هذا الشأن أن مستوى التعليم في الضفة الغربية وغزة ، وخاصة في المدارس التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين (٥٤) متدني للغاية وأن نتائج التلاميذ في الامتحانات الموحدة النمط أدنى من المقاييس الدولية (٥٥). ومن بين فلسطينيي الشتات الذين كانوا يزاولون نشاطاً في بلد المهجر ، نجد أن ٥٩٪ من الرجال و ٦٨٪ من النساء أصبحوا من المتعطلين في الأردن سواء كانوا من الأميين (٦٣٪ من المتعطلين) ، أو من الذين

تلحقوا التعليم الابتدائي أو الثانوي (٩٤٪) أو من الحاصلين على التعليم العالي (٤٠٪) (٥٦). والواقع أن مؤهلات المهاجرين العائدين من دول الخليج إلى الأردن ليست في صالحهم في حالة استقرارهم في الضفة الغربية أو قطاع غزة. غير أن كثيرا منهم لديه رأس المال وهو ما ينقص غالبية سكان الأراضي المحتلة. وإنه لمن المؤكد أن طول فترة الفرقة قد ساعد على ظهور خصائص اجتماعية واقتصادية مميزة وأن لم شمل الفلسطينيين مرة أخرى على أرض واحدة يخلق شيئا من التجزئة ولو مؤقتا داخل المجتمع الجديد. هذا ويوجد بين العودة النهائية ودوام الهجرة العديد من الأوضاع الوسيطة. وما يخفف من حدة التوترات التي يجب توقعها عند اللقاء بعد فراق ، هو أن الاتصال بين أجزاء المجتمع الفلسطيني لا يحدث إلا بصفة متقطعة.

اليهود :أقلية من أقليات الشرق الأوسط ؟

قامت الصهيونية في بادئ الأمر على مشروع استيطاني رمزه الكيبوتز أي التغلغل في الأرض. والواقع أنه مع مرور الوقت أصبحت التجمعات السكانية الكبيرة أكثر جاذبية عن الريف وأن ثلثي اليهود الإسرائيليون يقيمون اليوم في البقعة الحضرية المكونة من تل أبيب - القدس الواقعة في المركز الجغرافي على مساحة لا تزيد عن ١٥ ٪ . فقد تراجع المقصد الأول أمام تضايف وتقارب ديناميكيتين : الأولى اقتصادية واجتماعية تدفع دائما إلى التحضر ، والثانية طائفية تدفع إلى مزيد من التجمع والتكتل. فكلما ابتعدنا عن المركز كلما ازداد الطابع العربي والريفي (٥٧) ، فإقليم الجليل في الشمال ، حيث يشكل العرب أكثر من نصف السكان ، يعتبر منطقة انتقال بين مركز تصل فيه نسبة اليهود إلى ٩٨ ٪ ومنطقة خارج الحدود لا يسكنها إلا العرب. وهي في هذه الحالة لبنان. ولذا ، فإن إغلاق الحدود مع لبنان قد تسبب في اختلال الأمن في شمال إسرائيل مما أدى بدوره إلى انصراف اليهود من هذه المنطقة الخطرة وتركها للسكان العرب وأعدادهم الكبيرة. ومن المفارقات أن إحكام الحدود قد خفف من وضعها كجبهة وكخط فاصل وأصبحت تلك الحدود عاملا هاما للاستمرارية الديموغرافية. كما أن هناك منطقتين أخرتين في الشرق والجنوب تعتبران أيضا مناطق مختلطة بمعنى أن فيهما

تدرجا سكانيا ، وهما الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث أن عملية الاستيطان الريفي لليهود امتدت خارج الحدود الدولية لإسرائيل وذلك بإنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة بعد سنة ١٩٦٧ (جدول ٤). ويشكل العرب في هذه الأراضي أغلبية السكان بنسبة أكبر مما هي عليه في الجليل : ٨٢٪ بالنسبة للضفة الغربية و(٨٩٪ خارج القدس الشرقية) و٩٨٪ بالنسبة لقطاع غزة. كما أن التباين الكبير في معدل المواليد من شأنه أن يدعم ويزيد من هذه الأغلبية ، والواقع أنه حتى لو أن إنشاء المستعمرات كان قد استمر ، فإن ما يمكن أن يجلبه من سكان ما كان ليصل إلى حال من الأحوال إلى معدل النمو الطبيعي لعرب الضفة الغربية (أكثر من ٤٠.٠٠٠ نسمة) سنويا في ١٩٩١ وقطاع غزة (أكثر من ٣٢.٠٠٠) ، وإن كانت هذه المستوطنات قد أحدثت أثرا سياسيا كبئرا ونتائج اقتصادية لا شك فيها ، إلا أنها من الناحية الديموغرافية لا تعدو أن تكون مجرد تيارا سطحيا.

إذا حاولنا عمل الإسقاط الديموغرافي لهذه الاتجاهات على مستقبل الخريطة السياسية للمنطقة (والتي لن نحازف بوضعها) سنحصل ، طبقاً لهذه الاتجاهات ، على أرض يحتل اليهود مركزها دون مشاركة من أحد ، ثم نتردد دون قطع الاستمرارية إلى المناطق المختلطة (الجليل والنقب والضفة الغربية وقطاع غزة) لنصل أخيرا إلى منطقة عربية متجانسة. وبذلك يكون قد تم في أقل من قرن تجمع اليهود الوافدين من مختلف بلدان البحر المتوسط ومن بلدان أبعد ، في مساحة خلقت السياسة حدودها دون التقرب لتوزيع السكان مكانيا. وبذلك تكون الهجرة اليهودية إلى إسرائيل قد أنتجت في وقت أقصر ومساحة أكبر بكثير ، توزيعا جغرافيا مماثل في نهاية الأمر لتوزيع مجموعات طائفية أخرى في الشرق الأوسط ، وفدت هي الأخرى من أماكن مختلفة وتمرکزت واستقرت في شكل نويا إقليمية ، يكون فيها الاندماج مع الأغلبيات الأخرى على هيئة دوائر مركزية ، كما هو الوضع بالنسبة للموارنة في جبل لبنان والشيعة في جبل عامل وادى البقاع والعوليين في سوريا والدروز المتواجدون في لبنان وسوريا وإسرائيل.

* نص المحاضرة التي ألقيت ضمن سلسلة محاضرات مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ١٩٩٢/١٩٩٤ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٢.

الهوامش

١- هذه الأرقام المقربة تشير على التوالي إلى هجرة اليهود إلى فلسطين ثم إسرائيل بين ١٩١٨ (٥٩.٠٠٠) يهودي مقيمين بها في هذا التاريخ) ونهاية عام ١٩٩٢ ، عدد السكان اليهود المقيمين في إسرائيل ، الهجرات الفلسطينية المتعاقبة ابتداء من ١٩٤٨ ، عدد السكان الفلسطينيين المقيمين خارج إسرائيل والأراضي المحتلة. هذا ويعد الفلسطينيون المقيمون في الأردن ضمن فلسطيني الشتات رغم منحهم المواطنة الأردنية.

Alfred SAUVY, *Théorie générale de la population*, tome II, PUF, -٢
Paris, 1966.

(النظرية العامة للسكان)

Gaston BOUTHOU, *La Surpopulation*, Petite bibliothèque Payot,
Paris, 1964.

(التضخم السكاني) والذي ينتقد مقولة الحرب التوسعية كحل
لمشكلة التضخم السكاني.

٣- تقدير لضحايا عمليات حرب ١٩٧٣ كما ورد في :

Louis-Jean DUCLOS, "L'équilibre militaire israélo-arabe" *Maghreb -
Machrek*, no 67 (التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل)
مصر ١٠.٠٠٠ (أي ٠.٣ ٪ من السكان) ، سوريا ٧٠٠٠ (٠.١ ٪) ،
إسرائيل ٢٧٠٠ (٠.٠٤ ٪).

٤- نجد مثلاً آخر لهذه الظاهرة في حروب التحرير من
الاستعمار "الاستيطاني" (الجزائر ، روديسيا ، موزمبيق ، أنجولا).
٥- تنحصر الفترة التي هاجر فيها يهود مصر (٦٠.٠٠٠ نسمة)
وسوريا (٢٠.٠٠٠ نسمة) إلى إسرائيل بين ١٩٤٨ و١٩٥١. وللحصول
على بيانات مفصلة أنظر :

Central Bureau of Statistics, *Immigration to Israel*, 1986, Jerusalem,
1987.

(الهجرة إلى إسرائيل).

٦- إذا استثنيت التدفقات المتذبذبة بين جنوب لبنان والجليل.
٧- علماً بأن مستوى المرتبات في المناطق المضيفة ليس العامل
الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار. فبالنسبة لمتوسط اجر بعينه كلما
انخفضت نسبة البطالة كلما زادت قدرة المنطقة على الاستقطاب.

Michael P. TODARO, *International Migration in Developing Countries*, ILO, Genève, 1976

(الهجرة الدولية في البلاد النامية).

وضع المؤلف نموذجا لاختيارات الهجرة المثلى اقتصاديا على أساس التنقلات الداخلية لدولة ما. إلا أن عملية عبور الحدود تدخل معايير سياسية يصعب معها تعميم هذا النموذج وتطبيقه على الهجرة الدولية.

٨- أثبت عدد من الكتاب أن المسافة بين نقطة الانطلاق ونقطة الوصول تعتبر عنصرا هاما في "تكلفة الهجرة".

٩- ٨٠٪ من تعداد ١٩٤٨ مصدرها الهجرة التي حدثت في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٤٨. و ٨٥٪ من هذه الهجرة من أصل أوروبي، أي من منطقة لا يزيد فيها متوسط معدل المواليد في العشرينات عن ٢٥ في الألف.

١٠- Dov FRIEDLANDER et Calvin GOLDSCHIEDER, ١٩٦٤.

"Immigration, social change and cohort fertility in Israel", *Population Studies*, vol. 32, n° 2, Londres, 1978, p. 299-317

(الهجرة والتغيرات الاجتماعية وخصوبة الفوج في إسرائيل).

١١- مثلت الهجرة اليهودية الوافدة من الدول العربية (٦٠٠.٠٠٠ نسمة) ومن تركيا (٦٠.٠٠٠ نسمة)، نصف إجمالي الهجرة بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤ (الأعداد بالآلاف) :

الوافدين من	١٩٥١-١٩٤٨	١٩٦٠-١٩٥٢	١٩٦٤-١٩٦١
الدول العربية وتركيا	٢٩٤,٤٠٠	١٥٦,٣٠٠	١٢٢,٩٠٠
دول أخرى	٣٩٢,٣٠٠	١٣٨,٢٠٠	١٠٥,١٠٠

المصدر :

Central Bureau of Statistics, *Immigration to Israel*, Jerusalem, 1987.

(الهجرة إلى إسرائيل)

١٢- يتم التصنيف في الإحصاءات الإسرائيلية وفقا للموطن الأصلي للمولودين بالخارج أو للمواليد من أب ولد بالخارج. وتعتبر هذه الإحصائية ناقصة حيث أنها لا تعطي بيانات عن المواطن الأصلي

للأسر التي يرجع تاريخ هجرتها إلى جيل الأجداد (٢٢٪ من السكان اليهود في أوائل ١٩٩٢) ولا عن البلاد المختلفة التي من الممكن أن يكون المهاجرون قد استقروا فيها منذ الجيل الثاني. ويقدر

Sergio DELLA PERGOLA نسبة اليهود الشرقيين ب ٥٢ ٪ ،
"Residential distribution aspects of immigrants absorption in Israel",
Séminaire sur les phénomènes migratoires, l'urbanisation et la
contre-urbanisation, Amalfi, 1991.

(التوزيع المكاني لاستيعاب المهاجرين في إسرائيل)

FRIEDLANDER & GOLDSCEIDER, "Immigration..." *op. cit.* -١٢

يوضحان وجود تقارب ، بداية من الجيل الثاني ، - ارتفاع طفيف في الخصوبة لدى اليهود من أصل أوروبي وانخفاض واضح للخصوبة لدى اليهود من الوافدين من الدول العربية - مما يعني أن التغيير الاجتماعي الذي يتعرض له اليهود أيا كان موطنهم الأصلي قد نشأ عنه سلوك جديد.

١٤- يوضح الكاتبان المذكوران أن متوسط معدل الخصوبة الذي مازال مرتفعاً نسبياً لدى يهود إسرائيل (٢.٧٧ مولوداً للمرأة الواحدة في ١٩٨٩) يرجع إلى التفاوت الشديد بينهم. ولم يعد الأصل "العرقى" هو معيار الخصوبة (٢.٦٠ مولوداً للمرأة الواحدة لدى اليهود الوافدين من أوروبا ، و٢.٨٤ لدى اليهود الوافدين من شمال إفريقيا والمشرق الأوسط). ويرى المؤلفان أن التدين المفرط هو عامل التمييز الأول في هذا الشأن ويبينان التوافق القائم بين التوزيع المكاني لليهود المتشدددين (حسب انتخابات ١٩٨٤) ومعدلات الخصوبة المرتفعة.

"The Modern shift to below - replacement fertility : has Israel's population joined the process ?" *Population Studies*, vol. 47, n° 2, Londres, 1993, pp. 295-306.

(التحول الحديث إلى معدلات الإحلال المنخفضة : هل تمكنت

إسرائيل من اللحاق به ؟)

١٥- يقترح البنك الدولي تصحيح هذه التقديرات بزيادة ١٢٪ إلى الأعداد الرسمية ، مما يرفع عدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى ١.٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، و٨٠٠.٠٠٠ نسمة في قطاع غزة ،

Developing the Occupied Territories, An investment in peace. Volume VI : Human resources and social policy; The World Bank Report n°11958 (6 volumes), Washington, D. C., September 1993.

(تنمية الأراضي المحتلة ، استثمار للسلام). وبناء على إحصاء أجراه رؤساء المدن والأحياء على عينة من السكان ، أورد منتدى الفكر العربي في أوائل ١٩٩٢ أرقاماً مشابهة : ١.٢٨١.٠٠٠ نسمة في الضفة الغربية و ٧٥٨.٠٠٠ نسمة في قطاع غزة (أي أعداد معاد تقديرها بـ ٢٦٥.٠٠٠ و ٧٥.٠٠٠ على التوالي).

Arab Thought Forum, *Final report on population agglomerations survey in the West Bank and Gaza strip*, Jerusalem, Vol. 1, n° 2 ; 1992.

(التقرير النهائي عن حصر سكان مدن الضفة الغربية وقطاع غزة). كما يقترح Mahmoud M. OKASHA تصحيح هذه الأرقام بإضافة ١٤.٠٠٠ إلى العدد الرسمي.

Arab Thought Forum, *Population and Labour Force Gaza Strip ; a statistical survey*, Jerusalem, 1990.

(السكان والقوى العاملة في قطاع غزة : دراسة إحصائية)

و كان الإسرائيليان Meron BENVENISTI و Slomo KHAYAT قد توصلوا قبل ذلك إلى إعادة تقدير على أساس إنخفاض عدد السكان في الضفة الغربية المقيمين منهم بنسبة ١٤ ٪ وحسب مكان الإقامة المعتاد (شاملا الهجرة المؤقتة) بنسبة ٢٤ ٪

The West Bank and Gaza Atlas, The West Bank Data Project, 1988.

وقد أقرت السلطات الإسرائيلية المعنية بالشئون الاقتصادية في حوار مع خبراء البنك الدولي إنخفاض عدد سكان غزة بنسبة ١٠ ٪ وسكان الضفة الغربية بنسبة ٢٤ ٪.

١٦- وذلك باستثناء سوريا وهي الدولة الوحيدة التي تخصص جزءاً من نشراتها الإحصائية للسكان الفلسطينيين.

Edward SAID, "The morning after", *Al-Ahram Weekly*, 9-15 -١٧ octobre 1993.

١٨- "المعدل الكلي للخصوبة" يسمح بقياس الحجم النهائي للأسرة المتوسطة.

١٩- يستنكر عدد من الكتاب الأرقام الخاصة بعدد سكان الأراضي المحتلة ويعتبرونها ناقصة عن الواقع بنسبة ١٥ ٪ (أنظر عاليه ،

الهامش ١٥). ومن جهة أخرى ، فإن الاحتفاظ بهذه الأرقام ستقايله بطبيعة الحال زيادة مساوية في تقدير معدل المواليد. ويدعى Yacoub LAMA & Mario FERRARO أن مؤشر الخصوبة يبلغ ٧,٢ في قطاع غزة ٦,٥ في الضفة الغربية.

General survey of Health services in the Occupied Territories, Ministry of Foreign Affairs, Government of Italy, Jerusalem, 1989.

(إستقصاء عام للخدمات الصحية في الأراضي المحتلة).

غير أن هناك تقرير للبنك الدولي يشير إلى أن النقص في تسجيل المواليد من طرف الإدارة الإسرائيلية قد يساوى بالقيمة النسبية عدد السكان المقدر في :

Developing the Occupied Territories... op. cit.

(تنمية الأراضي المحتلة) مرجع سابق الذكر.

ومن جهة أخرى جاء في إستقصاء ديموغرافي أجرى مؤخرا (ولكن إلى أي مدى يمكن الوثوق فيه ؟) تركيبا عمريا يبين معدل خصوبة أدنى بكثير مما أوردته البيانات الإسرائيلية :

فئات الأعمار (%)	غزة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	ممسكات (غزة)	الإجمالي
أقل من ٥ سنوات	٢١,٠٤	١٧,٢٠	١٣,٢٢	٢١,٤٠	١٧,٤٤
أقل من ١٥ سنة	٥٠,٥٨	٤٣,٧٨	٣٦,٦٨	٥٢,٧٠	٤٣,٨٠
نسبة الخصوبة	٧,٥٥	٥,٦٧	٤,١٩	٧,٩٩	٥,٧٣

المصدر :

Marianne Hejberg et Geir Ovnsen (ed.)

Palestinian society in Gaza West Bank and Arab Jerusalem. A survey of living conditions, FAFO, report 151, Oslo, 1993.

(المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية. استقصاء للظروف المعيشية)

هذا الخصوبة : حساب المؤلف، مع افتراض مجتمعا مستقرا (Princeton), نموذج غرب، المستوى ١٩, متوسط معدل الخصوبة المطابق (0-5) P (0-15).

٢٠- غير أن مستوى الرعاية الطبية في الأراضي المحتلة (طبيب واحد لكل ١٠٠٠ نسمة) أدنى منها في الأردن (طبيبين لكل ١٠٠٠ نسمة). ومن جهة أخرى ، فإن معدل الوفيات غير معروف على وجه الدقة. وتعمل المصادر الفلسطينية (ولكن على أي أسس إحصائية ؟) بيانات مفادها أن نسبة وفيات الرضع مازالت مرتفعة ، خاصة إذا قررن

بمعدل الوفيات في إسرائيل أو الأردن : ٧٠ في الألف سنة ١٩٨٥ وفقا لـ

Union of Palestinian Medical Relief Committees, *An overview of health conditions and services in the Israeli occupied Territories*, Jerusalem, 1987.

(نظرة شاملة على الظروف والخدمات الصحية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل).

و هناك تقديرات أدنى لعام ١٩٨٨ تطرحها منطقتان دوليتان : ٤٢ في الألف لليونسف.

(UNICEF and Jerusalem Family Planning and Protection Association, *A survey of infant and child mortality in the West Bank and Gaza Strip*, 1992.

(استقصاء عن معدل وفيات الرضع والأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٢). و٤١ في الألف وفقا للأمم المتحدة .
Economic and Social commission for Western Asia, *Population situation in the ESCWA region*, 1990, Amman, 1992.

(وضع السكان في منطقة غرب آسيا) ويصل المسح الذي قام به الفريق النرويجي إلى نفس النتائج : ٤٣ في الألف ،
HEIBERG & OVENSEN, *Palestinian society*...

(المجتمع الفلسطيني...) والشيء الوحيد المؤكد هو أن النمو الطبيعي لكي يصل إلى ٥٪ سنويا لابد وأن يكون معدل الوفيات العام منخفضا.

٢١- لا توجد قياسات حديثة يعتد بها في حساب معدل الخصوبة لأهم المجموعات السكانية الفلسطينية في الشتات وبإستثناء لبنان ، حيث وصل تنظيم النسل إلى مرحلة لا بأس بها ، فالدول التي يقيم فيها الفلسطينيون تمتاز بمعدل خصوبة أعلى مما هو عليه في بقية العالم العربي.

٢٢- وفقا للإسقاط الديموغرافي للضفة الغربية وغزة الذي قامت به أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي قدرت فيه نسبة الخصوبة بأقل مما هي عليه حاليا ، قدر تعداد الفلسطينيين في عام ٢٠٠٥ بثلاثة ملايين نسمة (٢.٩٨٢.٧٠٠) في حالة عدم حدوث هجرات. يوسف حيدر الماضي ، الأوضاع السكانية الاجتماعية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مايو ١٩٩٣.

وتجىء تقديرات HEIBERG & OVENSEN مرتفعة من هذا الرقم ،
حيث يأخذ المؤلفان

HEIBERG & OVENSEN, *Palestinian society...*

(المجتمع الفلسطيني...) فرضيتين قصويتين - انخفاض سريع
لمعدلات الخصوبة والهجرة ٩٪ سنويا ، وثبات معدلات الخصوبة
والهجرة ٩٪ سنويا - فيحصلان على النتائج التالية : سنة ٢٠٠٢ :
(٢,٩٤١ و ٣,١٣٨) : سنة ٢٠٠٧ : (٣,٣٣٢ و ٣,٨٢٤) : سنة ٢٠١٢ : (٣,٦٧٠ و ٤,٦٤٤).

٢٣- توزيع الإناث في سن الخصوبة حسب عدد سنوات الدراسة
لكل ١٠٠ امرأة من كل فئة عمرية ومتوسط سنوات الدراسة (١٩٩١).

السن في ١٩٩١	مفر	٦-١	٨-٧	١٢-٩	١٣ فأكثر	المتوسط
الضفة الغربية						
١٧-١٥	٢,٤	١٨,٨	١٩,١	٥٩,١	٠,٤	٩,٢ سنة
٢٤-١٨	٤,٠	٢٢,٤	١٥,٥	٤٧,١	١١,١	٨,٨ سنة
٣٤-٢٥	١٠,٤	٣٢,٥	١٥,٤	٢٩,٨	١٢,٠	٨,٤ سنة
٤٤-٣٥	٣٥,٠	٣١,٨	٩,٦	١٨,٤	٥,١	٤,٦ سنة
غزة						
١٧-١٥	٢,٥	١١,٢	١١,٢	٧٤,٦	٠,٥	٩,٥ سنة
٢٤-١٨	٤,٥	١٩,٢	١٠,٠	٥٧,٠	٩,٥	٩,١ سنة
٣٤-٢٥	٧,٣	٢٥,٨	١١,٤	٤٧,٧	٧,٨	٨,٢ سنة
٤٤-٣٥	٢٤,٨	٢٣,٥	٧,٠	٣٩,٧	٥,٠	٦,٥ سنة

المصدر : مجموعة الإحصاءات السكانية الإسرائيلية.

٢٤- تعطى الإحصاءات الإسرائيلية أرقاما أدنى من الواقع فيما
يتعلق بالبطالة في الأراضي المحتلة. ففي ١٩٩٠ ، كانت البطالة وفقا
لهذه الإحصاءات ٣,٦٪ في الضفة الغربية و ٣,٧٪ في غزة. ويعيد عبد
الفتاح أبو شكر تقويم هذه النسبة إستنادا إلى استقصاء يضيف الذين
لا يسجلون أسماءهم كمواطنين و ٢٠,٠٠٠ مسجون قادرين على العمل
فتصل إلى ٢٧٪ في جملة الأراضي المحتلة في ١٩٩٠. وفي يونيو ١٩٩١

عند عودة المهاجرين من دول الخليج ، أرتفعت نسبة البطالة لتبلغ ٤٢,٧٪. وحيث أن غالبية الفلسطينيين لا يدخلون سوق العمالة فإن الرجال يشكلون ٩٥٪ من المتعطلين. ومن بين هؤلاء ٢٩٪ قد حصلوا على الأقل على الشهادة الثانوية ، و١٩٪ منهم يذكرون حرب الخليج كسبب مباشر للبطالة. البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ESCWA ، ١٩٩١-١٩٩٦ ، عمان/نابلس ، ١٩٩٢ ، ٦٢ ص.

٢٥- يوسف حيدر المااضي ، الأوضاع السكانية... مرجع سبق ذكره. يعطى البنك الدولي نسب أقل : ١,٧ ٪ في غزة و ٨,٨ ٪ في الضفة الغربية ،

Developing the Occupied Territories... op. cit.

(تنمية الأراضي المحتلة ...) مرجع سبق ذكره.

٢٦- ونجد هنا ، مع الفارق ، نمطا من أنماط التكاثر السكاني "شبه" قائم على الربيع ، وهو بمثابة الصيغة الفقيرة version pauvre لنمط التكاثر السكاني في بلدان شبه الجزيرة العربية الغنية بالبترول ، حيث يؤدي الربيع إلى تمويل "إنتاج السكان" ، خاصة من طريق المواليد ، مناقضا بذلك المعادلة العالمية الفقر = المواليد.

٢٧- *The West Bank and Gaza : Israel's options for peace*, Tel Aviv, 1989.

(الضفة الغربية وغزة : اختيارات إسرائيلية للسلام)

٢٨- وقد أصبحت كلها في انخفاض بما في ذلك معدلات الخصوبة في إفريقيا السوداء.

٢٩- يرجع هذا الارتفاع في معدل الخصوبة جزئيا إلى انخفاض سن الزواج أثناء الانتفاضة وقد نتج ذلك عن خفض قيمة المهر المطلوب لتسهيل زواج البنات في فترة يسودها عدم الأمان.

Developing the Occupied Territories...

(تنمية الأراضي المحتلة ...) مرجع سبق ذكره.

٣٠- ربما يختلف الوضع بالنسبة للنمو الناتج من عودة المهاجرين والذي يقع في مرتبة أعلى في الهرم العمري. والواقع أن ألمانيا الغربية ، مع الفارق في الظروف الزمنية والمكانية من الناحية الاقتصادية ، قد استفادت كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية من تدفق سكان ألمانيا الشرقية عليها.

٢١- فيما بعد ، نص قانون الجنسية (١٩٥٢) على منح الجنسية الإسرائيلية لكل مهاجر يهودي فور دخوله البلاد.

٢٢- من أهم ما خرجت عليه منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٠ هو العمل على وقف هجرة اليهود السوفيتية. وقد صرح ياسر عرفات للتلفزيون الجزائري ما نصه : "إنني أعارض من حيث المبدأ هذه الهجرة إذ من شأنها أن تقلب موازين القوة". وأدرك أبو مازن أن هذه الظاهرة تشبه هجرة اليهود إلى البلاد عند إنشاء دولة إسرائيل ، فقال : "حتى يمكننا إدراك مدى خطورة الهجرة ، علينا أن نتذكر أن إسرائيل عندما احتلت ٧٨٪ من أرض فلسطين ، لم يزد عدد المقيمين عن ٦٠٠٠٠ نسمة فنزح إليها يهود العراق واليمن ومصر والمغرب لسد هذا العجز. إنني على يقين من أنه لولا الزيادة التي طرأت على هذه الأعداد لما بقيت إسرائيل حتى يومنا هذا. فالهجرة بالنسبة لإسرائيل هي بمثابة الشريان في قلب الإنسان : تغذى الاقتصاد والمجموعة والقوة العاملة وطبقة الفلاحين. ولذلك نعتبرها أكبر تهدي يتحتم على الأمة العربية أن تواجهه".

استشهادات مستمدة من

Ami AYALON (éd.) *Middle East Contemporary Survey*, vol. XIV, 1990, Westview Press, San Francisco, 1992, p. 212-213.

٢٣- إن التعدادات التي أجريت في دول الخليج في السنوات الأولى من تحولها إلى سوق خضع للعمالة ، أي قبل التجمع الاسرى ، تثبت أن الفلسطينيين هم المجتمع المهاجر الوحيد الذي يحتفظ بالتوازن بين الجنسين : ١١٤ رجل مقابل ١٠٠ امرأة في المملكة العربية السعودية (١٩٧٤) و ١١٢ في الكويت (١٩٧٥) ، في الوقت الذي تزيد فيه نسبة الذكور لدى الجنسيات الأخرى من ٢٠٠.

٢٤- هذه التقديرات القصوى ترجع للإسرائيلي Roberto BACHI (ما بين ٦١٤.٠٠٠ و ٦٢٦.٠٠٠ نسمة).

The population of Israel, CICRED, Paris, 1974.

(سكان إسرائيل).

والفلسطيني Elias SANBAR (٨٤.٠٠٠ نسمة)

Palestine, 1948. L'Expulsion, Les Livres de la Revue d'études palestiniennes, Washington, 1984.

(فلسطين ١٩٤٨ ، الطرد).

Georges KOSSAIFI, "L'enjeu démographique en Palestine", in Camille Mansour (éd.), *Les Palestiniens de l'intérieur*, Les Livres de la revue d'études palestiniennes, Washington, 1989.

(فلسطينيو الداخل).

فيعطى حدين ويبرهن عليهما (٧١٤.٠٠٠ ، ٧٣٦.٠٠٠) وسنطبق نحن وسيط هذين العددين حيث أنه يتمشى مع التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩.

United Nations Report of the Economic Survey Mission of the Middle East, New York, 1949.

٣٥- تصنيف مستمد من

Georges KOSSAIFI, "L'enjeu démographique...", *op. cit.*

٣٦- المرجع ذاته.

٣٧- في مسألة جنسية الفلسطينيين أنظر :

Bladine DESTREMEAU, "Le statut juridique des Palestiniens vivant au Proche-Orient", *Revue d'Etudes Palestiniennes*, n°48, Paris, 1993, p. 35-62.

(الوضع القانوني للفلسطينيين المقيمين في الشرق الأوسط).

٣٨- وهذا يعني أن يتم توزيع المهاجرين على هذين التيارين توزيعاً تناسبياً حسب حجم المجموعات الفرعية المعنية بالنسبة لإجمالي سكان الضفة الغربية.

٣٩- Georges KOSSAIFI, "L'enjeu..." *op. cit.*

وتحدد Blandine DESTREMEAU, *op. cit.*

(بناء على أية مصادر ؟) الهجرة الجماعية بـ ٢٨٨.٠٠٠ نسمة موزعة كالآتي : ١٥٠.٠٠٠ أول هجرات من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ١٠٠.٠٠٠ و ٣٨.٠٠٠ إعادة هجرة لاجيء سنة ١٩٤٨ من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. هذا وقد قدرت المصادر الإسرائيلية العدد الكلي للاجئين بـ ٢٠٠.٠٠٠ نسمة تقريباً.

٤٠- يحدد يوسف حيدر الماضي ، (الأوضاع السكانية ...) مرجع سبق ذكره ، بناء على استقصاء تم إجرائه مكان وصول المهاجرين بين ١٩٦٧ و ١٩٩٢ على النحو التالي :

قطاع غزة	الضفة الغربية %	الهجرة إلى
٧.٣	٣٠.٢	الأردن
٦٨.٩	٤٢.٨	دول الخليج
١٣.٣	٢.٩	دول عربية أخرى
١٠.٥	٢٤.١	دول غير عربية

Blandine DESTREMEAU, "Le Statut...", *op. cit.* -٤١-

(الوضع القانوني...) مرجع سبق ذكره.

٤٢- تعطي منظمة التحرير الفلسطينية (يوسف حيدر الماضي ،
الأوضاع السكانية...) ، مرجع سبق ذكره. رقما مصححا غير مباشر :
بحساب الفارق بين التعداد الوارد في الإحصاءات الإسرائيلية في
١٩٩٢/١٢/٣١ والإسقاط الديموغرافي منذ هذا التاريخ وحتى
١٩٦٧/١٢/٣١ ، نحصل على عدد المهاجرين في الفترة ما بين
١٩٦٨-١٩٩٢ وهو ٤٠٩.١٠٠ من الضفة الغربية و ١٩٥.٨٠٠ من قطاع غزة ،
أي أن العدد الكلي للمهاجرين وفقا لهذا الحساب اكبر مما جاء في
البيانات الإسرائيلية بـ ٢.٣ مرة. وقد قام

Georges KOSSAIFI, "L'enjeu..." *op. cit.*

بنفس الحسبة لكل خمس سنوات من هذه الفترة فحصل على أعداد
مصححة أقل من ذلك : ٢٥١.٨٠٠ من الضفة الغربية و ١٣٩.٩٠٠ من
غزة.

الواقع أن هؤلاء المؤلفين لم يقيموا الهجرة ذاتها بل نتائجها ، أي
مجموع المهاجرين الباقين على قيد الحياة + الأطفال المولودين في
الهجرة. وجاءت نتائج كل هذه الحسابات مطابقة للإحصاءات
الإسرائيلية التي لا تشمل إلا حركات الهجرة دون حساب الولادات التي
تعقبها.

٤٣- من زاوية تطابق الأرقام مع معادلة : النمو الاجمالي = النمو
الطبيعي + صافي الهجرة.

٤٤- إن استمداد البيانات الواردة في الجدول (٢) من السكان
مباشرة يعني أن كل دولة من الدول المضيفة تقوم بإجراء استقصاء
ميداني لجمع مثل هذه البيانات. الاستقصاء الوحيد الذي أجرى مؤخرا
لا يخص سوى سكان الأراضي المحتلة ، ولم يتطرق لخط سير
المهاجرين بل لمكان إقامة الأب أو رب الأسرة.

المحل الأصلي لرب الأسرة (تقسيم ١٩٩٢)						
محل الإقامة الحالية لرب الأسرة	قطاع غزة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	إسرائيل	دول عربية أخرى	المجموع
غزة	٤٠	-	-	٥٩	١	١٠٠
الضفة الغربية	-	٨٠	٢	١٧	١	١٠٠
القدس الشرقية	١	١٨	٦٢	١٥	٤	١٠٠
مجموع الأراضي المحتلة	١٣	٤٩	٧	٢٠	١	١٠٠

إن هذه الأرقام التي تمثل بطريقة تقريبية نسبة سكان كل منطقة حسب موطن آبائهم الأصلي ، تدل على أن الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية من السكان الأصليين (٨٠٪ و ٦٢٪) بينما ٥٩٪ من سكان غزة نزحوا من إسرائيل أو ينحدرون من اللاجئين.

٤٥- يقدر حسن أبو لبدة ، وكيل اللجان الفنية الفلسطينية المكلفة باقرار الحكم الذاتي ، عدد الذين شملتهم الهجرة الجماعية سنة ١٩٦٧ بـ ٨٠٠٠٠٠ نسمة وأنه لن يعود منهم سوى النصف. "تحتمت جدولة عودتهم وإلا وقعت الكارثة" (في تصريح للصحافة في ١١ أكتوبر ١٩٩٣). الواقع أن هذا العدد أقل من الحقيقة.

٤٦- على سبيل المثال ، يقدر يوسف صايغ ، المسؤول عن القطاع الاقتصادي لمنظمة التحرير الفلسطينية عدد الفلسطينيين الذين يمكن عودتهم إلى ديارهم بين سنة ١٩٩٤ وسنة ٢٠٠٠ بـ ٥٠٠٠٠٠ فلسطيني

Programme de développement de l'économie nationale palestinienne de 1994 à l'an 2000, Séminaire UNESCO, 1993.

(برنامج تنمية الاقتصاد القومي الفلسطيني).

٤٧- وتصل هذه النسبة إلى ٤٠٪ وفقاً لعبد الفتاح أبو شكر في كتابه (البطالة...) مرجع سبق ذكره.

ويرى المؤلف أن إعادة التعمير ستوفر فرص عمل جديدة وأن إغلاق سوق العمل في دول الخليج في وجه الفلسطينيين سيترقب

عليه ضرورة الإسراع بإعادة توجيه النظام التعليمي وتعديله لإعداد الكوادر والفنيين الذين ستحتاجهم الصناعة الفلسطينية مستقبلا. ووفقا لما جاء في كتاب

Leonard J. HAUSMAN, Anna D. KARASIK et al., *Securing peace in the Middle-East : Project on economic transition*, Harvard University, Cambridge, 1993.

(تأمين السلام في الشرق الأوسط : مشروع الانتقال الاقتصادي)

فإن عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل يبلغ ١١٠.٠٠٠ نسمة أي ٣١٪ من القوة العاملة في الضفة الغربية و٣٩٪ من القوة العاملة في قطاع غزة. وقد ذكر المؤلفان أن هذه النسب قد انخفضت بمعدل ٦ و ٧ نقاط منذ بداية الانتفاضة وأن إقبال الاسرائيليين على العمالة الفلسطينية سيقل لعدة أسباب : الصراع الذي يزداد حدة في أماكن العمل ، ومنافسة المهاجرين اليهود الجدد ، ومنافسة أصحاب الأعمال الفلسطينيين ، وتدهور قطاع البناء وهو القطاع الرئيسي لعمل الفلسطينيين.

٤٨- حسب تقديرات الأمم المتحدة ، فإن الهجرة إلى دول الخليج ستسترد وضعها على الأقل طوال فترة إعادة البناء. وما يدل على ذلك ، من وجهة نظر الأمم المتحدة ، هو تزايد السكان الأجانب في دول الخليج أثناء أزمة البترول ، الأمر الذي جاء ضد كل التوقعات. ففي عام ١٩٩٠ ، بلغ عدد السكان الأجانب ٥.٢ مليون نسمة في حين أن العدد المتوقع قبلها بخمس سنوات لم يتعد ٣.٦ مليون نسمة. ومع ذلك ، فإن العنصر العربي لهذه الهجرة لا بد وأن يستمر في التناقص لصالح العنصر الآسيوي. وبذلك تكون حرب الخليج قد عززت الاتجاه الذي بدأت ملامحه تتضح منذ السبعينات. (المؤتمر العربي للسكان و"هجرة العمالة العربية".

"Arab labour migration", *Conférence Arabe sur la Population*, Nations Unies, Amman, avril 1993, 22 p.

ويقول ADDLETON ، أنه نظرا للاتفاق المستقبلية التي وضعت أمام الجاليات الأجنبية في دول الخليج ، يكون إعتداء العراق على الكويت والحرب التي نشبت بسبب هذا الاعتداء ، كارثة أصابت العرب أكثر من الآسيويين."

"The Impact of the Gulf war on migration and remittances in Asia and the Middle-East", *International Migration Review*, vol. XXIX, n° 4, December 1991.

- (اثر حرب الخليج على الهجرة والبقاء في اسيا والشرق الاوسط)
 ٤٩- هناك على نطاق اوسع امثلة لهجرة العودة الجماعية خلال العقود الاخيرة : عودة الهنود الباكستانيين من أوغندا والسوريين اللبنانيين من ليبيا والتجوليين من نيجيريا.
 ٥٠- ربحي ابو الحج ، ابعاد ومشاكل استيعاب اليد العاملة العائدة في الاراضي الفلسطينية، ESCWA ، عمان ، ديسمبر ١٩٩١.
 ٥١- وفقا لبيانات البنك الدولي ، تصل نسبة ذوى النشاط الاقتصادي من البالغين ١٥ سنة فأكثر إلى ٣٧٪.

The World Bank, *Developing the occupied Territories... op. cit.*

(تنمية الاراضي المحتلة)

٥٢- المرجع السابق.

٥٣- يوسف حيدر الماضي ، الأوضاع السكانية ... مرجع سبق ذكره ، يقوم بتوزيع المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التصنيف المهني الاجتماعي على النحو التالي

قطاع غزة	الضفة الغربية ٪	الفئة المهنية
٥٣,٢	٤٨,٥	مهن علمية وفنية وحرّة
٢,٦	٤,٢	مديرين وكوادر عليا
٢٠,٦	٢٠,١	سكرتارية
٢,٦	٨,٢	تجار
٠,٩	٢,١	قطاع الخدمات
٠,٩	٠,٠	مزارعون
١٦,٣	١١,٧	عمال في قطاعي الانتاج والنقل
٢,٩	٢,٢	مهن اخرى

٥٤- وذلك بالرغم من أن متوسط عدد سنوات الدراسة لدى اللاجئين - وكالة الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين - UNRWA (٨,٣ سنة) أعلى مما هو عليه بالنسبة لغير اللاجئين (٧,٨ سنة)،

Marianne HEIBERG, Geir OVENSEN, *Palestinian Society...op. cit.*)

(المجتمع الفلسطيني ...) مرجع سبق ذكره.

The World Bank, *Developing the Occupied Territories... op. cit.*, -٥٥

(تنمية الأراضي المحتلة...) مرجع سبق ذكره.

٥٦- بيانات رقمية مستمدة من : وزارة الخطة ، إدارة الدراسات ،
والسياسات الاقتصادية ، الخصائص الرئيسية للعائدين من واقع
مسح العمالة والبطالة و الفقر ، ١٩٩١ : واستقصاء أجرى في عمان -
إبريل ١٩٩٣ ، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأردنيين العائدين
من الخارج ، عمان ١٩٩١.

٥٧- إن عملية "التفتيت المكاني" لعرب إسرائيل معروضة في :

Youssef COURBAGE, "Les Arabes en Israël. Transition urbaine ou
déconcentration spatiale ?" *Monde Arabe, Magreb-Machrek*, n° 140, Paris,
1993, p. 59-74.

(العرب في إسرائيل ، انتقال حضري أم تناثر مكاني؟). أنظر

الترجمة في نفس هذا العدد.

و يقوم Alain DIECKHOFF بتحليل الاستراتيجية الإسرائيلية

الخاصة بالأرض ، *Les Espaces d'Israël*, Presses de la Fondation nationale
des Sciences Politiques, Paris, 1989.

(الأراضي الإسرائيلية)

الجدول والرسوم البيانية

جدول ١ : توزيع الفلسطينيين حسب بلد الإقامة ١٩٤٦-١٩٩٣

السنة	بلد الإقامة					
	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٧٥	١٩٤٩	١٩٤٦
إسرائيل	٨٢٧	١٣٣	٣٦٤	٤٣٦	٥٧٥	٧٢٤
غزة	٧١	٧٢	٣٤٦	٣٩٠	٤٧٦	٦١٣
الضفة الغربية	٤٦٥	٢٧٩	٦٨٤	٧٨٥	٨٧٢	١١٠٤
الأردن	-	٧٠	٥٩١	٦٤٤	١١٩٠	١٥٥٩
لبنان	-	١٠٠	٢٤٧	٢٨٨	٤٩٢	٥٩١
سوريا	-	٧٥	١٥٦	١٨٣	٢٣٠	٢٩٥
الكويت	-	-	١٤٠	١٩٤	٣٠٨	٤٠٤
السعودية	-	-	٣١	٥٩	١٤٨	٢٠٦
دول عربية أخرى	-	٢	٢	٢	٣٩٥	٢٤٦
دول غير عربية	-	٢	٢	٢	٥٣	٣٢٠
المجموع	١٣٦٣	١٧٧٥	٦٠٦٢	٤٧٣٩	١٧٧٥	٦٠٦٢

× في التوزيع الحالي تدخل القدس الشرقية في الضفة الغربية

المصادر :

١٩٤٦ -

Georges KOSSAIFI : "L'Enjeu démographique", op. cit. 1949

- ١٩٤٩ (الأمم المتحدة)

- ١٩٧٥ و ١٩٧٠

Khalil NAKHLE & Ella ZUREIK. *The sociology of the Palestinians* Croom Helm., Londres, 1980

(دراسة اجتماعية للفلسطينيين)

مرجع مذكور في

Laurie A. BRAND, *Palestinians in the Arab world*, Columbia University Press, New-York. 1988.

(دراسة اجتماعية للفلسطينيين)

١٩٨٢

PLO, *Palestinian Statistical Abstract*, 1984-1985, Damas, 1985.

(بيان الإحصاءات الفلسطينية)

١٩٩٠ و ١٩٩٣ :

تمنا باستخلاص الأرقام على أساس أرقام ١٩٨٢. بالنسبة لعدد الفلسطينيين المقيمين في الكويت احتفظنا بتقديرات الصليب الأحمر الفلسطيني في ١٤ يوليو ١٩٩١ في أعقاب انسحاب الجيش العراقي وافترحنا أن كل الفلسطينيين الذين غادروا الكويت قد توجهوا إلى الأردن.

ملحوظة : يرجد اختلاف واضح بين توزيع السكان حسب مكان الإقامة وتوزيع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لأغاثة اللاجئين (UNRWA) حيث مكان التسجيل لا يطابق في جميع الأحوال محل الإقامة. كما أن الأشخاص المسجلين لا يشكلون سوى جزء من المنقولين و ذريتهم و عددهم في أول يونيو ١٩٩٣ : ١٧٩ ، ٢٠٧٧ ، موزعين على النحو التالي : الأردن : ٥٩١ ، ٧٢ ، ١٠٠ ، الضفة الغربية : ٢٣ ، ٤٧٩ ، غزة :

٢٨٠ ، ٦٠٢ ، لبنان : ١٧٦ ، ٢٢٨ ، سوريا : ٢٩ ، ٣١٤

جدول ٢ : خط سير الهجرات الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٦٧-١٩٩٣
(المهاجرين الباقون على قيد الحياة وذريتهم في نهاية ١٩٩٣)

الحجم في ١٩٩٣	× محل إقامة الأسرة		
	في ١٩٩٣	في ١٩٦٧	في ١٩٤٨
٢,٧٥٠,٠٠٠ ×	الخارج	الخارج	إسرائيل
٣٧٠,٠٠٠	الخارج	غزة	إسرائيل
١٩٤,٠٠٠	الخارج	الضفة الغربية	إسرائيل
٥٤٠,٠٠٠	غزة	غزة	إسرائيل
٣٢٥,٠٠٠	الضفة الغربية	الضفة الغربية	إسرائيل
٤,١٧٩,٠٠٠	مجموع المهاجرين في ١٩٤٨ :		
١٣٥,٠٠٠	الخارج	غزة	غزة
٥٥١,٠٠٠	الخارج	الضفة الغربية	الضفة الغربية
٦٨٦,٠٠٠	مجموع المهاجرين في ١٩٦٧ :		
٧٨٥,٠٠٠	إسرائيل	إسرائيل	إسرائيل
٢٠٠,٠٠٠	غزة	غزة	غزة
٩٢٥,٠٠٠	الضفة الغربية	الضفة الغربية	الضفة الغربية
١,٩١٠,٠٠٠	مجموع الذين لم يهاجروا :		
٦,٧٧٥,٠٠٠	المجموع العام		

× وفقا للتقسيم الحالي

×× يشمل هذا الرقم الذين لجئوا إلى الارض في ١٩٤٨ ثم هاجروا إلى مكان آخر قبل ١٩٦٧.

المصدر : حسابات المؤلف على أساس المعادلة التالية :

$$P(A; B) = M(A; B)_{t1} \circ (t1 - t2) \tau B + M(A; B)_{t1, t2} \circ ((t1 - t2)) \tau B$$

حيث $P(A; B)$ تشير إلى السكان المقيمين في B في وقت محدد $t2$ وكان موطنهم الأصلي A في وقت محدد آخر $t1$.

وحيث $M(A; B)_{t1, t2}$ تمثل الهجرة الجماعية من A إلى B في وقت محدد $t1$ ، وتمثل $M(A; B)_{t1, t2}$ الهجرة المنتظمة من A إلى B خلال فترة زمنية $(t1, t2)$ ، و τB متوسط النمو الطبيعي السنوي في B خلال نفس الفترة.

الجدول ٣ : الأجيال الثلاثة للهجرة الجماعية لسنة ١٩٤٨

الجيل ١ (المهاجرين)	الجيل ٢ (أولاد المهاجرين)	الجيل ٣ (أحفاد المهاجرين)
٥٠٧,٠٠٠	١,٦٩١,٠٠٠	١,٩٨٦,٠٠٠

المصدر : حسابات المؤلف على الأبرس الآتية :

إفتراض أن التركيب العمري للسكان المنقرئين من إسرائيل مطابق للتركيب لسكان الأردن، وقد حدثت الهجرة بأكملها سنة ١٩٤٨ : ويشير الجيل "٢" إلى مجموعة الـ ٤٥ سنة وما فوق، حيث أن كل من هو دون الـ ٤٥ قد ولد بعد الهجرة وفي سن معين .

× يوزع هؤلاء على الجيلين "٢" و "٣" بالتناسب مع ما يلي :

$$\sum_{\xi > 45} f(\xi) \cdot P(\xi)$$

$$\sum_{\xi < 45} f(\xi) \cdot P(\xi)$$

حيث $f(x)$ تشير إلى معدل الخصوبة للفئة العمرية x و $P(x)$ تشير إلى نسبة السكان (من الإناث) في الفئة العمرية x ، مع افتراض أن هذين المعدلين ثابتين من الناحية الزمنية.

جدول ٤ : عدد السكان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٩٣ (بالآلاف)

التاريخ	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٧٢/٥/٢٠	٩	٩
١٩٨٣/٦/٤	٧٦	٥
١٩٨٥/١٢/٣١	١٠٥	١١
١٩٨٩/١٢/٣١	١١٥	١٣
١٩٩١/١٢/٣١	١٢٠	١٣

المصدر : الإحصاءات السنوية الإسرائيلية

× الضفة الغربية : غير شاملة سكان القدس الشرقية وعددهم (في منتصف ١٩٩٣)

١٥٢,٠٠٠ يهودي و ١٥٠,٦٠٠ عربي (وفقاً للمذكور في

Avraham Kahila, In Jerusalem Supplément, au Jerusalem Post, 20/08/1993.

(ملحق الجيروز اليم يوست)

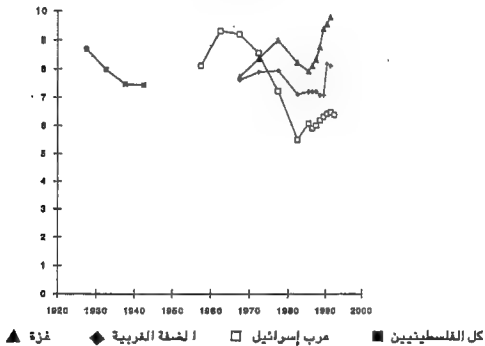
الشكل الأول

معدل المواليد الأولي للسكان اليهود في فلسطين ثم إسرائيل ١٩٢٤ - ١٩٩١

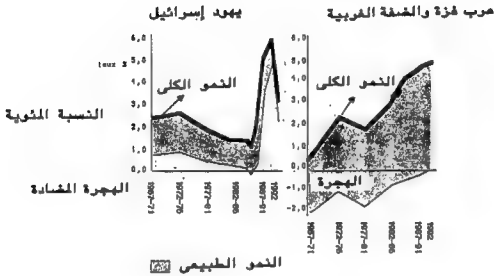


الشكل الثاني

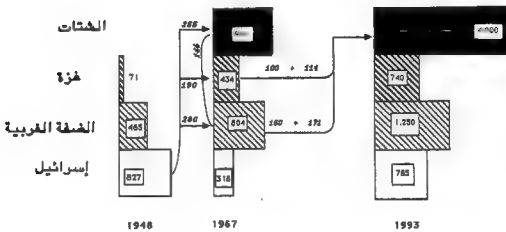
الدليل التركيبي للخصوبة لدى الفلسطينيين المسلمين (١٩٢٥ - ١٩٩٢)



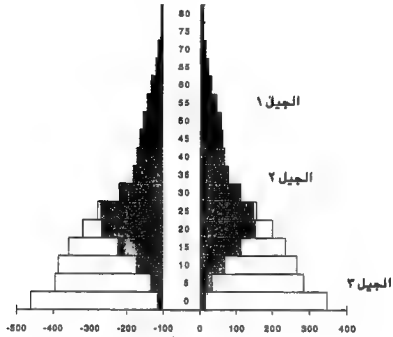
الشكل الثالث
نمطان متناقضان للنمو



الشكل الرابع
نمو وتشتت الفلسطينيين ١٩٤٨ - ١٩٩٣ (بالآلاف)



الشكل الخامس
ثلاثة أجيال لفلسطينيي الشتات



الكتبة العموميون فى حى العتبة

د. مديحة دوس
كلية الآداب - جامعة القاهرة

تجدهم جالسون صيفاً شتاء على بعد بضعة أمتار من مكتب البريد العمومى فى العتبة، يجلسون إلى موائدهم مستندين إلى أعمدة كوبرى الأزهر. وفى هذا المكان يمارس الكتبة العموميين عملهم وحياتهم الإجتماعية. يتراوح عددهم ما بين إثنتين وثلاثة، وإذا كان هؤلاء الرجال كتبة عموميين، فهم يلعبون أيضاً دور "المضيف" للمارة فى الشارع، يجيبون على أسئلتهم المختلفة عن الطريق المؤدى إلى الحديقة العامة، حيث أننا قرب حديقة الأزبكية أو من محطة الاتوبيس الموصل إلى الأزهر أو غير ذلك.

وعلى الرغم من أن هذا المكان يقع فى تقاطع بين شارعين يتميزين بالحركة والنشاط التجارى، غير إنه يظهر وكأنه مكان مفلق ومحدد الأطراف. وقد يكون هذا الانطباع نابع من الوجوه المألوفة التى يقابلها المرء، والتى من أهمها بيومى القهوجى الذى يتجول فى الحى ليلبى طلبات الكتبة والتجار وزبائنهم أيضاً من المشروبات الساخنة والمثلجة. وكذلك محمود بائع الخردوات المتجول، الذى لا تخلو بضاعته من المَبْشُرة الإقتصادية التى

صُممت خصيصاً لإحتياجات المنزل الإقتصادي، وأنبوبة الصمغ التي يتفغن البائع فى عرض استخداماتها أمام المارة الذين يتابعونه باهتمام وضحك، وقد ينتهى العرض أحياناً ببيع سلعة أو أخرى. وأخيراً تستقر بنا الجولة عند الكتبة العموميين الذين اختاروا هذا المكان لممارسة عملهم ، لوجود مكتب صحة العتبة وكذلك مكتب بريد العتبة ، عند مفترق هذين الشارعين. ومن المعروف أن من ضمن الأنشطة المتعددة لمكاتب الصحة القيام بإصدار الوثائق الخاصة بشهادات الميلاد و الوفاة. كما أن من بين أنشطة مكاتب البريد بيع الاستثمارات والدفاتر الخاصة بالأوراق الرسمية. ومن هنا يأتى دور الكاتب العمومى فى مساعدة الجمهور على صياغة الطلبات المقدمة و ملء الاستثمارات المطلوبة . وكان مكتب صحة العتبة يقع سابقاً فى شارع القصر العينى ، حيث كان عم كامل يزاول نشاطه فى بداية حياته ككاتب عمومى حر. ويعتبر أهل الحى عم كامل شيخ الكتبة العموميين.

ومن محض الصدفة أن الفترة التي أجريت فيها العمل الميدانى ، واكبت بداية تنفيذ خطة تنظيف وتجميل أحياء العتبة والأزبكية التي تبنتها محافظة القاهرة فى بداية عام ١٩٩٣ ، وعلى الرغم من ذلك لم تُلَاحَظ عملية "التطهير" بشكل واضح على المعالم الأساسية للحى. ولكن إذا إبتعدنا قليلاً نحو شمال ميدان العتبة، نجد أن الباعة الجائلين قد تم نقلهم إلى حى الدويقة. وفى إطار حملة التطهير الرامية إلى تنظيف وتحديث العاصمة ، تم نقل بائعى الكتب من سور الأزبكية الشهير إلى حى الدراسة. منذ تطبيق هذه الحملة وينتاب مريدى شارع البيدق شعور بالقلق ، إذ يتسائل البعض ما الذى سوف يستلزم إليه التعديلات التي تدخلها المحافظة على الحى؟

فلقد سبق أن تدخلت الشرطة لطرد الباعة الجائلين كبائعى الليمون والصور واللاصقة و كشك لبيع السندويشات. فهل ياترى تتسع رقعة الإصلاحات لتشمل كل الأكشاك الموجودة و المتخصصة فى بيع الأدوات الكتابية ، وهى كثيرة فى هذه المنطقة المحيطة بسور مكتب الصحة. ومن الخوف تتولد الشائعات، فتسمع من يردد أن المحافظة تنوى طرد كل المشتغلين فى المنطقة من التجار

والكتابة ، أى كل من يزاوّل حرفة أو نشاط تجارى على الرصيف أو فى الشارع. كما تسمع من ضمن الشائعات المتروّدة أن فى المرحلة التالية سوف ترصف المحافظة الأرصفة بأرقى أنواع الرخام...

فإذا كان لذلك أن يتم، فماذا يا ترى سيكون مصير الحى أو المربع الذى يعمل فيه الكتبة العموميون؟ شعرت بهذا القلق طوال فترة عملى ، وإن كنت قد بدأت قبل أن تشرع المحافظة فى إجراءاتها. إذا كانت التعديلات التى طرأت على الحى من أسباب قلق الناس فأهم من ذلك يكمن الخوف الأساسى على مصير الكاتب العمومى.

يتفق الجميع على أن مهنة الكاتب العمومى فى طريقها إلى الزوال وإن كانوا يختلفون فى تعريف مسببات هذه الظاهرة. فيؤكد عم.عادل، وهو أول كاتب عرفته فى المنطقة، أن سبب زوال المهنة هو فى الأساس، إقتصادى. فلم تعد فى مقدرة الناس الإقتصادية تحمل نفقات الكاتب العمومى لصياغة الطلبات والإستمارات. أما كامل عبد الحى فيرى فى اللأمر كزية إدارية سبباً فى انهيار المهنة، فبعد أن كانت الخدمات الإدارية محصورة فى مكتب عمومى واحد ، أصبحت تلك الخدمات موزعة على المكاتب المختصة المختلفة.

الكاتب العمومى : مؤهلاته و عملاته

يتمثل عمل الكاتب العمومى فى العتبة فى صياغة أو إعادة صياغة ثلاثة أنواع من الوثائق: ملء الإستمارات ، وصياغة خطابات شخصية أو خطابات موجهة إلى جهة إدارية ما، وأخيراً صياغة العقود الخاصة ، وفى كثير من الأحيان يتم استشارته لاستكمال ملء الإستمارات.

فيما يتعلق بنوعية العملاء فيأتون نساء ورجالاً، ميسورون ومحتاجون على السواء. كما أنهم ليسوا بالضرورة أميين كما يؤكد أحد الكتبة وبناء على ملاحظاتي. فالبعض منهم من ذوى المؤهلات، يتوجه إلى الكاتب العمومى لجهله أساليب الصياغة والخطوات اللازمة لتقديم طلبه إلى الإدارة المعنية.وفى بعض الأحيان يلجأ العميل إلى الكاتب العمومى لتوكيله عنه فى عمل ومتابعة الإجراءات المطلوبة. يتراوح أجر الكاتب العمومى فى استشاراته ما بين

خمسين قرشاً وجنيهين ونادراً ما يتجاوز ثلاث جنيهات إلا فى حالة
توكيل الكاتب للقيام بالإجراءات بعينها ، حيث تصل أتعابه ما بين
خمس عشرة وخمسة و عشرون جنيهاً. وكثيراً ما يراعى الكاتب
الحالة الإقتصادية للمتدربين عليه ويخفض من قيمة أتعابه.

خلال عملى الميدانى فى العتبة بصفة مستمرة ، التقيت بثلاثة
كتبة عموميين لم يكن سوى لواحد منهم عمل ثابت إلى جانب عمله
ككاتب عمومى، أما الأخران فيعملان بشكل دائم ككتبة على
الرصيف ، عُرضة لتقلبات السوق والطقس دون أى ضمانات
إجتماعية أو إقتصادية وسوف نتعرض لهذه النقطة لاحقاً.

وهذا لا يعنى أن مهنة الكاتب العمومى خالية من كافة القيود
الحكومية، إذ أن ممارسة هذا العمل تتطلب تصريحاً رسمياً يسعّب
الحصول عليه فى الآونة الأخيرة. أما بالنسبة لمؤهلات الكتبة
العموميين المعنيين فتختلف من شخص لآخر، فواحد من الذين
التقيت بهم حصل على دبلوم السكرتارية فى الجيش و مدة الدراسة
به سنتين بعد الحصول على الشهادة الإبتدائية. وبالفعل مارس هم
عادل مهنة الكاتب العمومى فى الجيش لمدة تجاوزت العشر
سنوات. أما عم كامل (٧٣ سنة) فهو حاصل على دبلوم صنايع وهو لا
يمت بصلة لمهنته الحالية التى مارسها بعد فشله كمقاوم أنصار.

فى بعض الأحيان يتعاون الكتبة العموميون فيما بينهم لصياغة
خطاب أو لملء إستمارة. فلقد تشاور كل من عم عادل وعم كامل فيما
بينهما حول حالة رجل جاء ليصنغ شكوى رسمية. كان الرجل قد
فصل من عمله فى وزارة النقل بعد ثمان عشرة عاماً من الخدمة
بسبب إصابته بمرض الصرع و لم يحصل على أى تعويض أو معاش
عن مدة خدمته. كانت حالة هذا الموظف مؤلمة و صعبة، فحاول كل
من عم عادل وعم كامل إيجاد صيغة ملائمة و لكنهما لم ينجحا فى
الوصول إلى الصيغة المناسبة لعدم وضوح الأفكار وعدم إمكانية
توصيل عناصر الموضوع إلى الكاتبين اللذين ما لبثا أن تخلصا من
الزبون.

منذ بداية قيامى بالعمل الميدانى واجهتنى مشكلة فى تسجيل الأحاديث أو المادة الشفوية التى كنت مهتمة بدراستها بهدف مضاهاتها بالمادة المكتوبة ودراسة التحولات التى تطرأ على النص الشفوى عند كتابته، فهذه القضية تعد من إحدى اهتماماتى وهى إحدى القضايا التى تهتم الدراسات اللغوية بشكل عام. وهذه الصعوبة تكمن فى طبيعة العمل الميدانى القائم على الملاحظة و الناتج بشكل خاص فى هذه الحالة عن إرتياح كل من الكتبة وزبائنهم من وجود شخص غريب يتابع عن قرب المقابلات و المكاتبات.

ولتجاوز هذه المشكلة جزئيا لجأت إلى تدوين فقرات من الحوار والكتابات. أما الجزء الأهم من المادة المرصودة ، فلقد حصلت عليه من خلال إستشارة مديرة -وهو أسلوب قد يبدو للوهلة الأولى مفتعل لأنه تطلب بعض الإخراج، غير أنه عبر عن واقع حى من خلال الشخص الذى اصطحبته معى. كانت المرأة المعنية وهى أمية ، تريد بالفعل تقديم شكوى ، على أن يقوم بصياغتها شخص مختص فى هذا النوع من الخطابات.

وسيجد القارئ فى ملحق هذا البحث النص المكتوب الذى صاغه الكاتب العمومى تحت إملاء الزبونة، كما سيجد أيضا تدوين للنص الشفوى الممثل فى الحوار بين الكاتب العمومى والزبونة وإملاء إياه للكاتب.

وفى ما يلى سوف نستعرض بعض الملاحظات الخاصة بمستويين من التحليل. المستوى الأول يدور حول دراسة لغة الخطاب، أما المستوى الثانى فيرصد الإزدواجية اللغوية كما تظهر فى النص الشفوى و المكتوب على السواء.

الخطاب الأول

استمرت الإستشارة التى صاحبت كتابة الخطاب مدة إثنتا عشر دقيقة و هى متوسط المدة التى تحتاجها الإستشارة. كنا أول زبائن الصباح الباكر حيث وصلنا فى تمام الساعة والنصف. نفيسة داود صاحبة الشكوى، كانت تريد تقديم خطاب موجه إلى محافظة القاهرة لتنبه المسؤولين إلى الظروف السيئة التى تحيط بحى المساكن

الشعبية في منطقة البساتين حيث تقطن مع عائلتها. أملت الخطاب إلى عم عادل الكاتب.

كانت تبدو الشكوى في البداية وكأنها تدور حول آثار الزلزال الذي حدث في أكتوبر ١٩٩٢، وبينما كانت الزبونة تسرد قصتها إتضح أن الهدف الحقيقي من الشكوى هو التعرض للحالة العامة المتدنية التي يعاني منها الحي والتي نتجت من تسرب مياه المجارى في الشوارع ومداخل العمارات. وزاد من الأمر سوء قرب المجزر الآلى بالبساتين للمساكن ، والذي لم يهيأ له شبكة المجارى اللازمة لصرف مياه ، التي لا تجد لها منفذا سوى منخفض حي المساكن الشعبية.

وعلى ضوء ما سلف ذكره يمكن طرح بعض الملاحظات الخاصة بالخطاب الأول:

١- من الملاحظ أن معظم التدخلات الشفوية تأتي من قبل الزبونة ، ويتدخل الكاتب العمومي فقط للإستفسار من بعض النقاط التي يريد إستيضاحها حول إسم الزبونة أو عنوانها . وفي نهاية المقابلة تزيد تدخلات الكاتب العمومي بشكل واضح ليطمئن نفيسة على أن إرسال تلك الشكوى إلى الأجهزة المسئولة لن يمثل لها أية خطورة على المدى القريب أو البعيد. ومن هنا يظهر أن إبداء المعنى في هذه المقابلة تابع أساساً من قبل صاحبة الشكوى. فصاحبة الشكوى هي المسئولة عن إظهار المعنى وتوجيه أسلوب المحااجة وحيث أنها لا تخيف إلى عناصر المحادثة أى إضافة أساسية وتساهم بشكل ملحوظ في إظهار المعنى المقصود.

٢- إذا قمنا بمقارنة المدة الزمنية لكل من التدخلات الشفوية والكتابية لتلك الإستشارة ، سيظهر لنا أن الجزء الشفوي يمتد لمدة أطول وهذه ظاهرة طبيعية متوقعة ، إذ أن النص الشفوي يتضمن ما لا تتضمنه عملية الكتابة، من تلك العناصر اللفوية ، مثل تكرار ما سبق قوله أو إعادة صياغة أو تعديل العبارات السابق قولها. وكل هذه الخصائص تمثل بعض السمات التي تميز الإتصال الشفوي عن الإتصال الكتابي.

ومن الملفت للنظر أثناء المقابلة بين نفيسة وعم عادل، أنها تؤاخذة على ما قام به من إيجاز لرسالتها بحذفه لبعض التفاصيل منها (٦٧) «ما قلتش برضه الصحافة برضه» ويأتي رد الكاتب

العمومي مبرراً تصرفه المبني على معرفته وفهمه لضروريات المهنة فلا بد من إيجاز الرسالة إذا أراد الراسل أن يقرأها المسئولون بدلاً من إلقائها في سلة المهملات (٧٠) : « ما هو التلفزيون هو الصحافة، ما هنا ممكن نقول قد كدة مايقراش، إنا بنقول كلمتين... يذا منها يرميها، إنا بنقول صلب الموضوع على طول ».

ويظهر لنا هنا دور الكاتب العمومي كقريب على النص الذي يملئ عليه وفي نفس الوقت كوسيط يعمل من أجل مصلحة موكلته حتى يستطيع إثارة اهتمام الجهات الرسمية المختصة، هنا يتمثل دور الكاتب العمومي كوسيط بين الجمهور والإدارة.

٣- أما الموكلة فتبدد المحادثة وكأنها تحجبت بقضية الزلزال للفت أنظار المسئولين إلى قضية تروى الأرضاع في الحى الذى تقطن فيه، ومن المعروف أن هذا الوضع كان سابق لحدوث الزلزال وإن كانت كل العناصر تؤدي في النهاية إلى نفس النتيجة الا وهى تدهور عام لهذه المنطقة السكنية.

ولكن الظروف الخاصة المحيطة بحدوث الزلزال خلقت إطاراً جديداً يسمح لصاحبة الشكوى أن تثير الموضوع من جديد وأن تؤخذ مأخذ الجد هذه المرة. ومن المؤكد أن إثارة الظروف المعيشية لحي معين قد تنظر فيه السلطات بجدية أكبر فى ظل ما حدث من آثار الزلزال كإتنيار المباني السكنية.

فى التدخل الأول للموكلة نجدها تثير كل من الموضوعين أحدهما على الآخر: تسرب مياه المجارى والتشققات التى حدثت فى الجدران نتيجة للزلزال. ومن الملاحظ أن ربط الموضوعين يتم بطرق مختلفة، فأول هذه الطرق هى ربطهم زمنياً، فتذكر صاحبة الرسالة أن قاطنى الحى قدموا إلى المسئولين وقت حدوث الزلزال ، طلب معاينة التشققات التى ظهرت فى جدران المساكن وتسببت فى قلق قاطنى المساكن. وجاءت فعلاً لجنة من المسئولين لتؤكد أن التشققات لا تمثل أية خطورة على المباني ، إذ أنها وقعت بعيداً عن الأعمدة الحاملة. وتعرض صاحبة الشكوى على هذا التقييم ، حيث أن المباني قد انفصلت فعلاً عن بعضها : « لكن المساكن يعنى فرقنا من بعضها فى الطول ». وهنا نجد أن مسائلتي تسرب المياه وحالة التردى العامة من حيث النظافة تظهران فى الردود (٢٨) و (٢٩).

بالإضافة إلى ما سبق يمكن ملاحظة تحول النبرة التي تتحدث بها نفيسة لتصبح أكثر عدوانية وهجوماً على المسؤولين ، فتؤكد أن عمال النظافة لا يظهرون إلا بمتاسبة الأعياد. وتعود نفيسة في (٣٣) لتثير من جديد قضية الزلزال مؤكدة أن قاطنى المساكن يعيشون فى خطر، والحجة المقدمة للإقناع هى حجة الخطر: «ولا مستنيين يلمونا من تحت الأنقاض؟» تظهر هذه الحجة وكأنها تلويح إلى سلسلة الإنهيارات التى حدثت فى العاصمة والتى راح ضحيتها العشرات ، واضعة الحكومة فى موقف حرج. هنا تظهر لنا بوضوح إستراتيجية صاحبة الشكوى فى ربطها ما بين حالة التردى العامة لمرافق الحى والخوف من الإنهيارات بعد حدوث الزلزال.

أما الكاتب العمومى، فيتبع هو الآخر إستراتيجية خاصة به فى كتابته وتتلخص فى حذفه لكل عناصر النقد والهجوم التى تنطق بها الموكلة. فترى أنه قد أسقط من كتابته التعبير الساخر لموكلته حين تقول أن الشكاوى لا تحول بإهتمام المسؤولين طالما لم يسكن أى من هؤلاء فى الحى المذكور. ومن هنا نرى أن الكاتب يقوم بعملية تنقية لحديث موكلته ، مبرزاً ما يظهر فى خطابها من عناصر الإستعطف والترجى للسلطات ، مخفياً منه عناصر الهجوم والسخرية.

إن كان خطاب نفيسة الشفوى لا يخلو من نبرة الإستعطف إلا أن نبرة الهجوم على الجهات المسئولة تظل قوية وهذا عكس ما يظهر فى الخطاب الذى نتج عن كتابة الناسخ. فمن الملاحظ أن فى نقله الخطاب الشفوى إلى رسالة مكتوبة لتوجيهها إلى الجهات المسئولة، جعل الكاتب العمومى لهجة الإستعطف والمجاملة تغلبان على لهجة المطالبة والنقد، يظهر هذا واضحاً فى المفردات التى يستخدمها الناسخ فى كتابته بالإضافة إلى عبارات المجاملة فى نهاية الخطاب.

يبدأ الكاتب العمومى ببعض الأسئلة الشكلية التى يوجهها للموكلة ثم ينتقل بعد ذلك إلى موضوع هام وهو موضوع المجزأ الآلى الذى ذكرته المرأة وهو يعد من الأسباب الرئيسية لتسرب المياه فى المنطقة. ومن الملاحظ أن كلتا المسألتين أى تسرب مياه الصرف ومسألة التشققات الظاهرة فى الجدران تم عرضهما بنفس القدر. حيث يذكر الكاتب المعنصرين على التوالى، دون إدخال فاصل

الترتيب بينهما وبمجرد ربطهما بحرف العطف الواو. يستحق هذا الأسلوب ملاحظتان:

- أولاً يمكن ملاحظة أن الكاتب العمومي لا يتبع إستراتيجية موكلته في عقد الصلة بين الخطر الذي يداهم المساكن الشعبية منذ حدوث الزلزال وسوء أحوال المرافق العامة للمنى. وبهذه الطريقة فقد أخفق الكاتب العمومي في إظهار عنصر هام من استدلال موكلته.
- الملاحظة الثانية تخص استخدام الواو حرف العطف، الذى ظهر تسع مرات فى النص الكتابى. أما عن سبب إكثار الكاتب فى استعمال الواو فيمكن إرجاعه لفقر أسلوبه ومحدوديته من ناحية، ولكن الأهم من ذلك هو أن حرف العطف من وظائفه الربط بين مناصر متساوية شكلاً ومضموناً. الواو تساوى بين العناصر التى تقوم بربطها وبهذا تبسط الأمور، هكذا يكون الكاتب العمومي قد جرد الرسالة من منطقتها وأسقط من المجادلة عنصر من عناصر الاستدلال.

الخطاب الثانى

أود أن أذكر أولاً أن نص الخطاب يعتبر نصاً تقريبياً إذ أن الظروف التى تمت فيه جمعه لم تكن مثالية، فقد ارتاب فى كشادة كل من الكاتب وإلى درجة أقل الراسل فى موضوع شائك ومخرج نتيجة لمحتوى الخطاب. وهذا الخطاب هو شكوى مقدمة إلى المسؤولين ضد شباب يتاجرون فى المخدرات وما يزيد الأمر خطورة هو أن هؤلاء الشباب، وهم جيران الراسل، يمارسون نشاطهم فى ظل حماية وتواطؤ زوج إحدى أقاربهم الذى يعمل فى جهاز الشرطة.

أصررت على تقديم هذا الخطاب رغم قصوره، لما رأيته من شجاعة مرسله وأيضاً لأهمية الموضوع. وكان راسل الشكوى رجل متوسط الحال، يرتدى زياً تقليدياً وقدرت سنه على نحو خمسين عاماً.

توجه الزبون أولاً إلى عم كامل لاستشارته، طالت المحادثة التى لم أسمع من مضمونها إلا أطراف الحديث لحرص الطرفين على ألا يسمع أحد المحادثة لحساسية الموضوع. وفى النهاية دفع الزبون

مبلغ جنيهيين إلى الكاتب العمومي. لم يكن باستطعتي بالطبع تسجيل المادة الشفوية، أما الخطاب المكتوب فقمتم بنقل بعض فقراته (أنظر إلى الملحق). ولكن من الغريب حقاً أن الكاتب العمومي هو الذي أظهر الحرص والارتياح الأكبر تجاهي. أما الزبون فلم يبد نفس درجة الشك.

الملاحظة التالية خاصة بالمستوى اللغوي وتنطبق على كل من الخطابين .

التعليق الأول يتناول المستوى اللغوي للكتابة العموميين، وقد سبق الذكر أن هؤلاء الكتبة لم يحصلوا على مستوى تعليمي رفيع ومن السهل ملاحظة ذلك في كتابتهم. يمكن مقارنة هذه المادة بتلك النصوص التي كتبت باللغة الفرنسية والتي قامت بدراستها الباحثة الفرنسية سونيا برانكا روزوف S. Branca-Rosoff. فبعض نصوص هذه المادة ترجع إلى عهد الثورة الفرنسية ، حين شرع أفراد من عامة الشعب في استخدام وسيلة الكتابة لتوصيل ما لديهم من آراء وتطلعات إلى المسؤولين، تتسم لغة هؤلاء الناس بالبساطة من الفلاحين وغيرهم بنفس بعض السمات التي تميز لغة الكتبة العموميين في العتبة من ناحية البساطة في الأسلوب، أو الابتعاد عن معايير اللغة الرفيعة. وفي النهاية تأثر اللغة المكتوبة من المنطوق الشفهي. ورغم السنوات المشتركة، تظل بعض الفروق الهامة قائمة بين نمط الكتابة السابق ذكرهما. تمثل النصوص الفرنسية نموذجاً من كتابة لمتحدثين غير متمرسين في هذه العملية على عكس الكتبة العموميين الذين تمثل الكتابة مهنة لهم ، فلا يمكن اعتبارهم غير متمرسين فيها. أما عن الأخطاء التي تظهر منها فهي لعناصر أخرى سوف أعالجها فيها يلي.

بعض الملاحظات اللغوية الخاصة بالخطابين :

(أ) على مستوى الإملاء، يمكن ملاحظة بعض الانحرافات بالنسبة للقاعدة اللغوية وتتمثل في الأمثلة الآتية:

- تغيب من صيغة الفعل المضارع حرف الألف الجمع كما نرى في كل من صيغتي «يقوموا» و«يقدرُوا». من ناحية أخرى تظهر كلمة «عليه» بالف ظويلة في الخطاب الأول، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو

هل يأتى هذا الخطأ نتيجة لسهولة أم لعدم معرفة الكاتب الإملاء الصحيحة؟

- نلاحظ أن الهمزة فى كل من الكلمتين «شىء» و «سئ» قد وضعت فوق الياء وليس بعدها حسب القاعدة.

- ومن اللافت للنظر أن نصوص الخطابين لا يظهر فيهما أية علامة من علامات الترقيم، وكذلك لا تتخللها أية مساحة مبينة للفقرات إلا عند المقدمة والخاتمة وبهذا الصدد نذكر أن علامات الترقيم تعتبر من العناصر اللغوية المميزة للكتابية، وهذا عامل آخر يجعلنا نصنف هذه الخطابات ضمن النصوص التى تظل قريبة من الشفاهية.

(٢) ننتقل بعد ذلك إلى مستوى آخر من التحليل اللغوى الخاص بالصرف والنحو والمعجم.

ولكن قبل البدء فى تحليل بعض من هذه الظواهر اللغوية أود توضيح النقطة التالية : تعد النصوص التى يكتبها الكتبة العموميون جزءا مما أطلق عليه اصطلاح اللغة الوسيطة Moyenne arabe. لقد مرّف هذا المفهوم بطرق مختلفة، فبالنسبة لكتبتنا توفيق الحكيم، تعد «اللغة الوسطى» إحدى الوسائل التى ابتكرها للتغلب على ازدواجية اللغة والوصول إلى «لغة مسرحية موحدة» وهذا من طريق تأليفه نصاً يمكن قراءته إما بالنطق العامى إما حسب النطق الفصيح .

ولكن عرّف مصطلح اللغة الوسطى تعريفاً آخرًا فى إطار دراسات تاريخ اللغة العربية، فأطلق الباحث جوشوا بلاو J. Blau مصطلح اللغة الوسطى أو الوسيطة على مجموعات واسعة من النصوص التى تجمع بينها سمات من أهمها مخالفة قواعد اللغة الفصحى واقترابها من المستوى المنطوق، لذلك تعد هذه الكتابات وثائق تاريخية هامة لفهم الطرق التى تطورت من خلالها اللهجات العامية والأسلوب العربى عامة.

وعودة إلى موضوع الكاتب العمومى، فلا تخلو لغته من بعض السمات التى نجدها فى نصوص اللغة الوسيطة كما عرفها بلاو. ومن هذه السمات الاستعمال المبالغ لحرف «الواو» الذى رأى فيه البعض ظاهرة نقص وقصور فى التعبير ، بينما رأى الباحث أكرم سعد الدين أن الإستعمال المتكرر لهذا الحرف هو إحدى السمات

المميزة للغة العربية، فبينما يكتب المؤلف فى اللغات الغربية مستخدماً علامات الترقيم للفصل بين فقرات الجملة الواحدة، يلجأ الكاتب فى اللغة العربية إلى بعض الحروف من ضمنها «الواو» و«الفاء» للوصول لنفس الهدف. وبهذا يستنتج صاحب هذه النظرية أن الأسلوبية فى اللغة العربية تغلّ أقرب إلى مستوى الشفاهية عنه من مستوى الكتابة. وقد لاحظنا فعلاً افتقاد نص الخطاب الثانى إلى علامات الترقيم.

ومما لا شك فيه أن الواو يعتبر من حروف الربط الأقل دقة إذ يستخدم فى العطف وكذلك فى إقامة علاقات استدلالية أخرى. أما من الناحية المعجمية، فيمكن ملاحظة فقر الخطابين من ناحية المفردات وتكرار الكلمات أكثر من مرة. ومثال على ذلك تكرار عبارة «عمل اللازم» عدة مرات فى نص الخطاب الأول. من الملاحظ أيضاً ظهور بعض العبارات الأقرب إلى القاموس العامى، مثل ذلك فى ظهور كلمة «عمل» عدة مرات، دون ما يقابلها من الكلمات الفصحى أو غيرها من العبارات الأكثر دقة.

يمكننا استقراء علاقة القرب والود التى تربط بين الكاتب العمومى وبعض موكليه فى استعماله وهو يوجههم الحديث لبعض اساليب النداء المألوفة ومن هذه : يا عملى، يا أخى، يا ماما. فى الملاحظة الأخيرة أتناول قضية ازدواجية اللغة كما تظهر فى الخطاب الشفوى للأشخاص الذين يتوجهون للكاتب العمومى.

يمكن أولاً الكشف عن عدد من العبارات الفصحى المتداخلة فى عامية المتحدثين إلى الكاتب العمومى، فلاشك أن ذلك يتم كنتيجة لمحاولة - واعية أو غير واعية - للاقتراب من لغة الكتابة أثناء عملية الإملاء. يمكن ملاحظة هذه الظاهرة من خلال الاستعمالات الآتية:

«جدران» وهى الكلمة المرادفة للعامية «حيطه»

«الداخل» التى تقابلها كلمة «جوا» فى المعجم العامى.

علامة النفى «عدم» فى عبارة «عدم النظافة»، ومن الجدير بالذكر أن هذا الحرف أصبح شائعاً فى الحديث اليومى للعامية.

نرى أيضاً أن صياغة الشكوى الأولى تستخدم فى حديثها أثناء عملية الإملاء صيغة المبني للمجهول، فى عبارتى «مُهددين» و «لأُطاق» ومن المعروف أن هذه الصيغة أقرب إلى التعبير الفصحى،

أما العمامية فتتملك صيغ أخرى للتعبير عن الفعل الذى يظل فاعله مجهولاً.

ومن المرجح أن ظهرت استخدام تلك الصيغة الفعلية والإكثار فى التعبير بمفردات من معجم الفصحى يمكن تفسيرهما على أنهما نتيجة تأثير الوسائل الإعلامية على الحديث اليومى للعمامة ، سواء كان هؤلاء من الأميين أو أنصاف المتعلمين. ولا شك أنه يزيد الميل إلى استخدام المفردات الفصحى فى إطار التعامل مع الكاتب العمومى حيث يجد المتحدث نفسه فى موقف يفرض عليه التقرب من المستوى الفصحى.

وفى النهاية يمكن طرح سؤال هام من علاقة الكاتب العمومى بالجمهور من ناحية، وبالإدارة من ناحية أخرى. أين يقف الكاتب العمومى بين قطبى اللغة والثقافة الشعبية والرسمية؟

يمثل الكاتب العمومى بالنسبة لموكليه الشخص الذى يملك القدرة والمهارة لنقل الرسالة أو ملء الإستمارة فى الصيغة المطلوبة حتى تقبلها الجهات المسئولة وبهذا الشكل يمكنها أن تصيب هدفها. ولذلك يلجأ بعض الناس من الذين يتمتعون بالقدرة على القراءة والكتابة الى الكاتب العمومى ، لإعادة صياغة ما سبق أن كتبوه أو فكروا أن يكتبوه. و يمثل الكاتب العمومى بالنسبة لهؤلاء الطرف الذى يضمن قبول الاستمارة أو خطاب الشكوى فى لغة وفى صيغة مقبولة من الجهات الرسمية. يتلخص عمل الكاتب إذن فى بعض الأحيان، فى ادخال تعديلات لا تذكر ، ولنا أن نتساءل فى هذه الحالات ، هل يتجاوز دور الكاتب العمومى أكثر من تزويد الخطاب ببعض عبارات المجاملة المعتاد كتابتها فى بداية الخطاب أو خاتمته؟

أما بالنسبة لموكلى الكاتب العمومى من الأميين، فالحال يختلف، فهو يمثل بالنسبة لهؤلاء، الشخص الذى يمكنهم من التعبير الكتابى، وهم لا يملكون سوى الكلمة الشفهية دون القدرة على توصيلها إلى «من يهمه الأمر». ولنا أن نتساءل مرة أخرى أين يقف الكاتب من السلطات الرسمية، هل ينتمى بأى شكل من الأشكال ضمن مؤسسة من مؤسساتها أم أنه يقف هو الآخر مثله مثل جمهور موكليه فى صف واحد صف الذين يعيشون مبعدون عن المؤسسة الرسمية

أيا كانت سياسية أو إدارية أو ثقافية ؟ يبدو أن هذا الموقف هو الأقرب إلى حقيقة الكاتب العمومي و خير دليل على ذلك ما طلبوه منى بالحاح أثناء قيامى بالعمل الميدانى، من أن أقوم أنا بدور الوسيطة لنقل مطلبهم الأساسى للجهات الرسمية وهو أن تصبح لهم تأميمات وحقوق اجتماعية مثل موظفى الدولة، أن يحق لهم معاشا ولما لا ؟ ألا يقومون بدور هام كوسطاء بين الجمهور والدولة فى جهازها الإدارى ؟

الرأى الذى خرجت به من هذه التجربة الميدانية، الممتعة والمؤثرة أيضاً فى بعض الأحيان، هو أن مهنة الكتّاب العمومى فى طريقها إلى الزوال. ولكن هل هذا الرأى صحيح أم أنه يعبر عن حقيقة اختفاء نوعية معينة من الكتّبة، وقد تكون نشأت وازدهرت من ناحية أخرى نوعية مختلفة من «المخلصاتية» الذين يعملون فى مكاتب التوثيق والتسجيل الحكومية؟ للإجابة على هذه الأسئلة لا بد من استمرار البحث للتعرف على جوانب أخرى من نشاط الكتّبة العموميين والتعرف على شخصيات أخرى من هؤلاء الرجال الذين يمثلون دور أساسى فى مجتمع عريق فى تقاليده الكتابية وإن كان يظل شديد التأثير بكل ما هو شفهي وملفوظ.

لا يكفى القيام ببحث واحد مثل هذا لفهم شخصية و دور الكتّبة العموميين.

* نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى العدد ١٤ / ١٩٩٣ من مجلة -Egypte-

Monde arabe

ملحق

ن.د.: الزبونة (نقيسة داوود)

م.د.: الباهثة (مديحة دوس)

ك.ع.: الكاتب العمومي

(١) ن.د.- المجرز الآلى الميَّة ضاربة عندنا
باستمرار...ايه...لامؤخذة، الأرض كلَّتها فيها ميَّة تحت الجدران.
والمساكن من ساعة الزلزال إتشققت من الداخل، فى أيام الزلزال
إشتكىنا... وجم ، فلما جم بصرو كدة قالوا لاء أرم بعيد عن الـايه،
أعمدة، ماتخافوش؛ ولكن المساكن يعنى فرققت من بعضها فى
الطول.

(٢) ك.ع.- يعنى حاتكتبها باسمك انتى هيه؟

(٣) ن.د.- اه نى بعضه باسمى أنا. والأرض بقى على طول ضاربة،
واشتكىنا... للإيه، رئيس الحى بتاع المعادى عن الميَّة وعن
المجارى وعن الإهمال بتاع المنطقة، ولا هم سالىن فينا خالص.

(٤) ن.د.- أنا بانادى عن المسئولين كلهم بتوع المساكن يعنى
مش أنا لوحدى.

(٥) ك.ع.- إسم حضرتك.

(٦) ن.د.- اه نقيسة داوود.

(٧) ك.ع.- العنوان طيب.

(٨) ن.د.- جم ؟

(٩) ك.ع.- العنوان .

(١٠) ن.د.- بلوك إثنين مدخل واحد.

(١١) ك.ع.- مساكن إيه ؟

(١٢) ن.د.- اه الكلحا

(١٣) ك.ع.- مساكن الكلحا ؟

(١٤) ن.د.- اه

(١٥) ك.ع.- فين ديه ؟

(١٦) ن.د.- بلوك إثنين

(١٧) ك.ع.- فين مساكن الكلحا دى؟

- (١٨) ن.د. - البساتين
 (١٩) ك.ع. - يلوك إثنين
 (٢٠) ن.د. - مدخل واحد
 (٢١) ك.ع. - واحد، شقة؟
 (٢٢) ن.د. - خمسة
 (تمر لحظات يقوم الكاتب العمومي إثناءها بتدوين المعلومات.)
 (٢٣) ك.ع. - هو المجزر، مجزر الآلى نا ؟
 (٢٤) ن.د. - المجزر نا مديح
 (٢٥) ك.ع. - أه
 (٢٦) ن.د. - مديح
 (٢٧) ك.ع. - معمول نا من إمتى؟
 (٢٨) ن.د. - دا معمول بقاله كام سنة هوه بس دايماً بينسد. يفتح
 الميه علينا، ييبقى دم وقذارة يعنى ما ينطقش الريحه و... كمل انت
 بقى
 (تمر لحظات صمت أخرى)
 (٢٩) ن.د. - آ ودايماً المجارى مزدودة هناك فى المنطقة، وعدم
 النظافة والإهمال من ناحية النظافة، ما بنشوفش عمال النظافة إلا
 فى الأعياد، صح ؟
 (٣٠) م.د. - لا وعملوا كده شوية إهتمام بعد الزلزال
 (٣١) ن.د. - بعد كده ما شوفناهمش
 (٣٢) م.د. - جابوا إيه مش عارفة...
 (٣٣) ن.د. - شالوا تراب وروقوا حبة بعد الزلزال، بعد كده
 ماشفناهمش. ودلوقتى المساكن يعنى (تتردد قليلاً تبحث مما
 ستقوله) بقت صعبة قوى واحنا مهددين، والآ مستنيين يلمونا من
 تحت الانقاض؟
 (٣٤) م.د. - قوليله على العمارة آلى وقعت
 (٣٥) ن.د. - أه
 (تمر لحظات صمت)
 (٣٦) ن.د. - عايزين نظرة عطف من المسئول بييجى بيص على
 المنطقة، والآ كمن المنطقة ماشفناش حد مسئول وكلنا غلابة ؟ بس
 والآ إيه رأيك؟ هى كده.
 (٣٧) م.د. - صح

(٣٨) ن.د. - قدمنا شكوى لرئيس الحى المعادى بالمجارى والميه الضاربة والمجارى يتاعة المعادى نفسها، وجا التلفزيون صور وجات الصحافة صورت ولا فادونا بشىء والمنطقة لا تطلق من الميه والمجارى، (تتغير نبرة صوتها) مش فاكرة حاجة تانى.

(٣٩) م.د. - والله ماكانتش كده من عشر سنين

(٤٠) ن.د. - لا هي باظلت

(لحظات صمت)

(٤١) م.د. - هي عندها في البيت اللي بيكتب لكن قلنا نجيب صيغة مطلوبة يعنى

(٤٢) ن.د. - (وهي تضحك) لا ما هو بيحبش، بيحبشوا شوية من

عندهم

(٤٣) م.د. - طبعا

(٤٤) ن.د. - مربية تراب من الشارع بتجيب بتحدف في الميه

والمجارى لما عملت... ما بنعرفش نخط رجلينا فيها، بيردموا تراب

على الميه، بقى تين خالص

(لحظات صمت)

(٤٥) ن.د. - نظرة عطف للناس الغلابة

(٤٦) ك.ع. - هتقدميها سياكك معاها بقى باليد، تقدموها باليد

بقى

(٤٧) م.د. - لمين ؟ للسكرتيرة؟

(٤٨) ك.ع. - ا لسكرتير المحافظ، هناه في عابدين

(٤٩) م.د. - هي خايفة بس

(٥٠) ن.د. - انا خايفة

(٥١) ك.ع. - ليه؟

(٥٢) ن.د. - مش عارفة

(٥٣) ك.ع. - ولا تخافى ولا حاجة

(٥٤) ن.د. - يعنى حايطلبونى مسلا؟

(٥٥) ك.ع. - أبدا حايقوموا باللازم وبس، مشان تاخدى نمرة

الشكوى بس

(٥٦) ن.د. - طب إقراهاالى كدة لا مؤاخذه أشوف إالى أنا كاتباه

(٥٧) ك.ع. - إمضى، تمضى؟

- (٥٨) ن.د. - لاء
- (٥٩) م.د. - أمضى أنا عنها
- (٦٠) ك.ع. - إمضى بقى
- (٦١) ك.ع. - أهه ماضتهالك أهه
- (٦٢) م.د. - أهه مضاهالك. (للكاتب) عايزاك تقرها لها.
- (٦٣) ن.د. - إقراها لى عشان أشوف
- (٦٤) ك.ع. - ماتقريبها لها
- (٦٥) ن.د. - لاء إقرا إنت
- (٦٦) ك.ع. - (يقرأ خطاب الشكوى)
- (٦٧) ن.د. - (تقاطعه) ما قلتش برهنه الصحافة برهنه
- (٦٨) م.د. - قاللك التلفزيون
- (٦٩) ن.د. - التلفزيون غير الجرنال
- (٧٠) ك.ع. - ما هو التلفزيون هو الصحافة، ما هنا ممكن نقول قد كدة مايغراش، إحنا بنقول كلمتين... يزهد منها يرميها، إحنا بنقول الصليب الموضوع على طول
- (٧١) ن.د. طيب...
- (٧٢) م.د. - جالك ناس يكتبوا شكوى كدة، عشان هى خايفة
- (٧٣) ك.ع. - دا ملايين...
- (٧٤) ن.د. - ما يجراش حاجة
- (٧٥) ك.ع. - لا يا أختى مافيش حاجة دا حياخد النمرة ، ولا حاجة
- (٧٦) ن.د. - لا لا لا مايغراش حاجة، ما ييجوا يشوفوا بنفسهم على الطبيعة، لا ييجوا بنفسهم على الطبيعة يشوفوا
- (٧٧) ك.ع. - هو إنتى بتقولى حاجة مش حقيقى؟ لا ماتخافيش يا
- باما
- (٧٨) ن.د. - هو مساكن الكُلْحا بقى
- (٧٩) ك.ع. - لا مساكن الكُلْحا، أنا كاتب مسكن الكُلْحا، لا يا أختى مافيش حاجة والله، لو أنفع أنا لا قدمتها.

الخطاب الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/محافظ القاهرة

بعد التحية

مقدم لسيادتكم / نفيسة داوود المقيمة مساكن الكلثة بالبساتين

بلوك ٢ مدخل ١ شقة خمسة

الموضوع

نحيط سيادتكم علما بأن المساكن الشعبية تأثرت جميعها بعد الزلزال تشققت أغلبية المساكن وأصبحت المياه بكثرة نتيجة المديح الموجود بجوار المساكن مما ترتب عليه تدفق المياه و كذلك جميع المرافق العامة و قد قام التلفزيون بتصوير المساكن على ان يقوم المسئولون بعمل اللازم ولكن لم يتم أى شئ فنرجو من سيادتكم التكرم بعمل اللازم حيث أننا جميعا فى وضع سيئ جدا ونحن نعلم بأن سيادتكم لاتقبلون هذه الأوضاع فالرجا كل الرجا النظر وعمل اللازم ونحن على يقين بأن سيادتكم ستعملون اللازم نحونا وفقكم الله لفعل الخير وجزاكم عنا خير الجزاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التاريخ مقدم لسيادتكم

إمضاء

الخطاب الثانى

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة وبعد

لسيادتكم خطاب موجه إلى قلم المضدرات / من مواطن من نفس

الشارع

أحيط سيادتكم علما بأن المشكو فى حقهم يقومون بتوزيع برشام

(أصلية ؟) و يقوم بعمل تذاكر شم.

ويقوم بالبيع من الساعة ٩ كل يوم حتى الساعة ١ صباحا وأن

المذكورين لديهم سلاح ومسدس ومطوة قرن غزال (؟) وأهالى

الشارع لم يقدرو عليهم بالنسة أنهم شريرين ولديهم السلاح وطلقات

نارية.

اقتصاد الطاقة في مصر : ربيع موضوع تساؤل*

لوى بلان

مركز الدراسات و الوثائق CEDEJ

ترجمة لورين زكري

إن الطاقة التي جرى التعرف على اعتبارها مفتاحها للتنمية الاقتصادية تمثل بالنسبة لمصر مصدرا هاما للعملة الصعبة ، الامر الذي يبرز مدى حساسية الموقف خلال السنوات المقبلة التي يرجح أن ينخفض خلالها الريع البترولي الذي تتمتع به مصر.

ومستقبل الطاقة في مصر مرهون إلى حد كبير بنموها الديموغرافي وبتنميتها الاقتصادية ، وهو مرهون بوجه خاص بتطور حجم الطاقة في إجمالي الناتج الداخلي. إن عملية ضبط الأسعار المحلية للطاقة وفقا للأسعار العالمية - وهو أمر من المرتقب تحقيقه في عام ١٩٩٥ - والتي تمهدت الحكومة المصرية أمام المؤسسات المالية المقرضة بتحقيقها ، أمر له أهمية قصوى في هذا الشأن ، لأنه من المرجح أن تسمح مثل هذه العملية بوضع حد لإهدار الطاقة ، وبالتالي خفض الاستهلاك الداخلي. ويمر اقتصاد

الطاقة في مصر ، حاليا ، بمرحلة انتقالية تتميز بانخفاض أهمية صادرات البترول وزيادة تكلفة استخراجها ، ويبشر ذلك بنهاية عهد الريع البترولي الذي نشاهد آثاره على الاقتصاد المصري منذ ١٩٧٦. ولا يعني ذلك نخوب باطن الأرض المصرية ، وبالتالي اختفاء الريع البترولي ، ولكنه يعني تحولا تدريجيا لطبيعة هذا الريع ، الذي تحول من ريع خارجي إلى ريع داخلي ، ومن هنا كان عنوان مقالتنا : "اقتصاد الطاقة في مصر : ريع موهب تسأل".

تقتصر هذه المقالة على اقتصاد قطاع الطاقة المصري في حد ذاته (البترول والكهرباء) ، ومن هنا فإننا نترك جانبا دور هذا القطاع في المجالات الاقتصادية الأخرى ، وكذلك أنشطته خارج البلاد والعلاقات الخارجية لهذا القطاع (هيكل التجارة الخارجية فيما يخص الطاقة) والمكان الذي يحتله هذا القطاع على ساحة الطاقة العالمية ومسألة عبور الطاقة عن طريق مصر (خط أنابيب سوميد وقناة السويس). إذ أن الإيراد الذي ينجم عن هذا العبور مرتبط بالاقتصاد الإقليمي للطاقة - وليس بالاقتصاد المصري - مثلما هو الحال بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج.

قطاع البترول والغاز الطبيعي

تعتبر مصر دولة بترولية قديمة ومنتجا متوسطا ، حيث يعود تاريخ التنقيب فيها إلى عام ١٨٨٤ ، وتاريخ الإنتاج إلى عام ١٩١١. وقد احتلت المرتبة السادسة عشرة على المستوى العالمي بإنتاج ٥٧,٤ مليون طن في ١٩٩١ ، بما في ذلك الغاز (الجدول رقم ١). كما تعتبر مصر مُصدرا لا يُستهان به ، فقد كان معدل تصديرها خلال السنوات الأخيرة ٢٠ مليون طن سنويا ، بما في ذلك الحصة التي تصدرها الشركات. وتغرق صادرات البترول واردات الطاقة منذ ١٩٧٦.

احتياطي متراكم

وحمل المتوسط السنوي للاكتشافات خلال السنوات الأخيرة إلى ٥٠ ألف برميل بترول يوميا و ٤٠ مليون قدم مكعب من الغاز

الطبيعى ، بما فى ذلك الاكتشافات التى اعتبرت غير تجارية (وقد يختلف الحكم فى هذا المجال حسب سعر البرميل ، ومدى قربيه من اكتشافات أخرى ، وتطور تقنيات الاستخراج). وقد سمحت أهم الاكتشافات الحديثة - خاصة فيما يتعلق بحقول الغاز الطبيعى - بتجديد حجم الاحتياطى. وعلىنا التعامل بحذر - مثلما هو الحال بالنسبة لجميع المنتجين - مع التاريخ المتوقع لنهاية الاحتياطى ، لأن قيمة هذا التاريخ نسبية. فالبتروول موجود ويكفى العثور عليه ، لاستغلاله ، على أنه ينبغي اتخاذ الوسائل اللازمة من أجل ذلك ، أى ينبغي أن يكون هناك تطوير للصناعة المحلية وتعاون دولى وأن تكون اسعار البتروول العالمية مرتفعة بالقدر الكافى لتبرير وجود هذا النشاط ، مع العلم أن هذا العنصر الأخير لا تتحكم فيه السلطات المصرية.

وفى مجال البتروول ، فإن إقامة تجهيزات لإعادة استخدام النفايات وتشغيل حقول جديدة ، إنما تهدف إلى تعويض الإنخفاض المتوقع فى إنتاج الحقول القديمة فى خليج السويس. ولم يتوقف الاحتياطى البتروولى فى مصر عن النمو خلال السنوات الأخيرة ، فقد وصل حجمه فى عام ١٩٩١ إلى ٤,٦ مليار برميل بعد أن كان ٢,٩ مليار برميل فى عام ١٩٨٢ ، أى أن تقدير مدة استمراريته وفقا لمعدل الانتاج الحالى هو ١٤,٧ سنة.

وقد يكون مثل هذا التقدير مبالغاً فيه ، إذ لم يتجاوز تقدير وزير البتروول فى مارس ١٩٩٢ لمدة استمرار احتياطى البتروول عشر سنوات أو اثنتى عشر سنة. وبناء على تجربة التنقيب عن البتروول فى مصر ، فمن المستبعد أن يوجد بها حقول كبيرة تقترب تكلفة استغلالها من تكاليف استغلال الحقول الموجودة فى دول الخليج. ويمكننا تكذيب التوقعات المتشائمة التى تدرج منصر ضمن الدول التى سوف تستورد البتروول بعد خمس أو ست سنوات ، وذلك نظرا لاكتشاف عدة آبار تجارية خلال الثمانينات ونظرا لحالة التنقيب فى مصر (لا تغطى اتفاقيات التنقيب حالياً سوى ٢٥ ٪ من أراضي الدولة المصرية). ومع ذلك وإذا أخذنا فى الاعتبار حصة الشركات المنتجة فى البتروول الذى يجب أن تدفعه الدولة لهذه الشركات ،

وفقا للاتفاقيات المبرمة بخصوص تقسيم الإنتاج ، فمن المرجح أن تبدأ مصر في شراء البترول بعد ثماني سنوات تقريبا.

وفيما يخص الغاز الطبيعي ، فقد أعيد تقييم الاحتياطي في عام ١٩٩١ ، وكان تقديره بـ ١٢ مليار قدم مكعب في مقابل ٦,٩ مليار قدم مكعب في عام ١٩٨٥ وبناء على ذلك فإن الإستراتيجية المتوقعة تصل إلى ٤٠ ماما. إن القيمة التحليلية لهذا الرقم الأخير ، محدودة ، وذلك لأن الإنتاج يهدف إلى تحقيق زيادة سنوية بنسبة ٨ ٪ تقريبا ، في حين أن عمليات التنقيب بالنسبة للغاز حتى الآن أقل قدرا عما هو الحال بالنسبة للبترول.

وتشير التقديرات الأخيرة التي أمثلها وزير البترول ، بخصوص الاحتياطي ، إلى ٣١ سنة. بينما يرى البنك الدولي أن الاستهلاك قد يتجاوز العرض بحوالي ٤٠٠ مليون قدم مكعب يوميا في عام ١٩٩٥ ، وأن الرقم قد يصل إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠ مليون قدم مكعب يوميا في عام ٢٠٠٠ ، في حالة الاعتماد على مصادر الاحتياطي المعروفة حاليا فقط. ومع ذلك فمن الممكن اكتشاف حقول غاز هامة في مناطق غير منتجة. وتسعى الحكومة إلى التوصل إلى احتياطي حجمه ٢٧٠٠٠ مليار قدم مكعب من أجل تغطية الطلب الداخلي خلال العشرين سنة القادمة.

التنقيب : شروط مفرية للشركات الأجنبية

ابتداء من عام ١٩٨٧ ، تزايد تدريجيا نشاط التنقيب الذي تقوم به الشركات الأجنبية ، بعد أن سجل انخفاضا خلال منتصف الثمانينات ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

- دخول "بند خاص بالغاز" إلى حيز التنفيذ منذ عام ١٩٨٧ وهو بند يرمي إلى تقديم شروط مفرية للتنقيب. فلم يكن الغاز حتى ذلك الحين موحدا لتقسيم الإنتاج ؛ وكان ذلك يدعو الشركات إلى صرف النظر عن استغلال حقول الغاز أو حتى عن الغازات المصاحبة للبترول. ويضع بند الغاز شروط استغلال الغاز ، على نفس مستوى الشروط القانونية لاستخراج البترول ، غير أنه يمنح فترات أطول لمراحل التنقيب والاستغلال. وتنص عقود طويلة المدى على أن تقوم

الهيئة المصرية العامة للبترول (شركة عامة احتكارية) بإعادة شراء حصة الشركة المنتجة فى الغاز المنتج بسعر يعادل ٨٥٪ من سعر المازوت.

- أدى توحيد سوق النقد فى عام ١٩٩١ إلى انخفاض سعر العملة المطبق على المصروفات التى تقوم بها الشركات البترولية بالعملة المحلية بنسبة ٣٥٪.

- أدى تحديد اسلوب جديد لحساب الأسعار عند تصدير البترول المصرى ، فى عام ١٩٩١ ، إلى تحسين شروط البيع.

- حيث أن قطاع البترول لا يخضع إلى حد كبير للمشاكل البيروقراطية التى تواجهها القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فالعلاقات مع السلطات ، مرهبة. ولم يؤد تغيير وزير البترول ، فى عام ١٩٩١ ، إلى تعديل فى السياسات الحكومية.

- كما شهدت الفترة الأخيرة محاولة إضفاء مزيد من المرونة على التشريع الخاص بالبترول. وتنص الترتيبات الأخيرة فى محاولة جذب عروض تنقيب جديدة - على إمكانية إدخال شروط أفضل - من الشروط الحالية لتوزيع حصص الإنتاج - لكل حالة من حالات التنقيب فى المناطق الصعبة على حدة. فهى تنص على استقطاع نسبة ٢٠ ٪ من الإنتاج من أجل تعويض تكاليف التنقيب والتنمية وعلى توزيع النسبة المتبقية ، أى ٨٠ ٪ ، بين الهيئة المصرية العامة للبترول (بنسبة ٨٥ ٪) وشريكها (بنسبة ١٥ ٪) ، وبذلك تصبح حصة مصر فى الانتاج الكلى ٦٨ ٪. أما القواعد التى يتضمنها بند الغاز فهى قابلة كذلك للتفاوض.

وترتب على ذلك انطلاقة فى مجال البحث عن البترول فى مصر :
- منذ عام ١٩٧٣ تم التوقيع على ١٧٢ اتفاقية تنقيب ، بينها ٧٥ اتفاقية دخلت حيز التنفيذ فى مارس ١٩٩٢ ، تم إبرامها مع ٥٠ شركة ، من بينها عشرين شركة منتجة للبترول. وقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن ١٢٦ اكتشافا تجاريا ، وأدت هذه الاكتشافات إلى إنتاج ٥,٤ مليار برميل ، وكان نصيب خليج السويس وحده من هذا الإنتاج ٤ مليار برميل. وفيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، ارتفعت تكاليف التنقيب من ٢٢٨ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار ، وكان إجمالى هذه التكاليف خلال العشرين سنة الماضية ١٥ مليار دولار.

- ارتفع عدد الابار التى تم حفرها من ٦٢ بئرا (فى عام ١٩٨٧) إلى ٧٠ بئرا فى عام ١٩٩١. ووصل عدد المجموعات المتخصصة فى مجال الأبحاث الخاصة بالامواج الارضية ، فى عام ١٩٨٩ ، إلى ٤٥ مجموعة.

- تشهد منذ عام ١٩٨٩ تنوعا جغرافيا فى مجال البحث عن البترول. إذ إننا نجد إلى جانب المناطق التقليدية (مثل خليج السويس ، والصحراء الغربية فى فترة لاحقة) إضافة مناطق غير منتجة : أطراف الحدود مع ليبيا ، شمال سيناء ، وعرض الساحل الموازى للدلتا ، والصعيد ، وخلال عام ١٩٩٢ تم اعطاء تصريح بالتنقيب عن البترول فى عرض الصحراء الغربية ، وفى مناطق جديدة مقترحة على امتداد شاطئ البحر الاحمر حتى السودان.

- ظهر مع ذلك ، خلال العامين الماضيين عنصرا يعوق التنقيب (أعيد التفاوض بشأن اتفاقيتين خلال ١٩٩١) إذ يرمى المسؤولون عن السياحة إلى حظر التنقيب فى بعض المناطق على شاطئ البحر الاحمر ، وخاصة فى منطقة الفردقة ، نظرا لازدهار مجال سياحة الشواطىء. وبما أن المبررات كانت قائمة على احترام البيئة ، فقد تم التوقيع فى فبراير ١٩٩٢ على بروتوكول بين وزير البترول ووزير شئون البيئة ، يحدد المناطق التى يُحظر التنقيب فيها ، بالإضافة إلى أنه يتضمن قواعد لمملوكيات شركات البترول. وقد أقيمت خمسة مراكز لرقابة البترول فى مناطق مختلفة على الشاطئ لكى تراقب ، بوجه خاص ، ناقلات البترول التى تمر فى المياه المصرية.

الإنتاج : استقرار أم تدهور ؟

سجل الإنتاج المصرى للبترول (البترول الخام ، الغاز الطبيعى ، المقطرات وغاز البترول المسيل) فى عام ١٩٩١ رقما قياسيا ، أى ما يوازى ٥٢,٤ مليون طن بترول (جدول رقم "١") ، بعد أن كان ٢٤,٦ مليون طن بترول فى عام ١٩٨٢ ، ويعود هذا الارتفاع إلى مواصلة الإنتاج الضخم للبترول ، وإلى الزيادة السريعة فى إنتاج الغاز (الذى تضاعف حجم إنتاجه ٣,٢ مرة خلال الفترة بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٩١). ويتوقع البنك الدولى استمرار هذه الزيادة حتى ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (٥٨,٨)

الف طن). ثم يعقبها هبوط طفيف بعد ذلك راجع إلى انخفاض إنتاج البترول الخام مع عدم التوصل إلى تعويضه عن طريق زيادة إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المسيل والمقطرات (جدول رقم ٢).

لقد ارتفع إنتاج البترول الخام في عام ١٩٩١ ليصل إلى ٨٧٥ ألف برميل يوميا ، ويتمشى ذلك مع الهدف الذي كانت ترمى إلى تحقيقه خطة ١٩٨٧-١٩٩١/١٩٩٢-١٩٩٣ ، والذي نجده كذلك في خطة ١٩٩٢-١٩٩٣/١٩٩٦-١٩٩٧ ، أي إنتاج ٨٧٠ ألف برميل يوميا (٤٤ الف طن سنويا) (انظر العدد العاشر من مجلة : Bgypte - Monde arabe ، ص ٢٠٦). وبما أن إنتاج أهم الآبار يميل إلى التدهور فيبدو لنا أن مثل هذا الهدف يتسم بعدم الواقعية. ويرجع البنك الدولي استمرار انخفاض إنتاج البترول الخام في الواقع ، بصفة منتظمة ، ليصل إلى ٣٤ الف طن في ١٩٩٨-١٩٩٩.

إن أهم منطقة منتجة للبترول في مصر هي خليج السويس ، إذ بلغ حجم الإنتاج بها ٦٣ ٪ من الإنتاج الكلي في عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، ويليهما في الترتيب منطقة سيناء التي بلغ حجم انتاجها ٢٥,٣ ٪ ، أما نصيب باقي القطر المصري فهو ١١,٦ ٪ (في منطقة الصحراء الغربية بوجه خاص). يتجه ، إذن ، نصيب منطقة خليج السويس نحو الزيادة ، بعد أن كانت لا تمثل سوى ٨,٩ ٪ من الإنتاج الكلي في ١٩٨٧-١٩٨٨.

ومنذ عام ١٩٨٤ ، يبلغ متوسط الزيادة السنوية للغاز الطبيعي ١٥ ٪ ، وقد سجل رقما قياسيا في ١٩٩١-١٩٩٢ ، بما يوازي ٨,٣ مليون طن بترول ، من بينها ٣٠ ٪ من الغازات المصاحبة لإنتاج البترول. ومن المتوقع أن يصل حجم إنتاج الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ما يوازي ١٥,٦ مليون طن بترول (أي بزيادة ٨٨ ٪) بفضل استغلال حقول جديدة ، ومن المتوقع أن يترتب على هذه الأخيرة تضاعف إنتاج الغاز المسيل والمقطرات ثلاث مرات خلال الفترة بين ١٩٩١ (١,٦ مليون طن) و١٩٩٨-١٩٩٩ (٤,٧ مليون طن). إن أهم جزء من انتاج الغاز الطبيعي يأتي من منطقة الدلتا (٦٨,٢ ٪ من الإنتاج الكلي في ١٩٩٠-١٩٩١) وتليها منطقة خليج السويس (١٧,٤ ٪) والصحراء الغربية (١٣,٤ ٪) ومنطقة سيناء (١ ٪). يتركز إنتاج الغاز ، إذن ، في

مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة ، مما ييسر استخدامه. من هنا ، فإن المناطق الوحيدة المنتجة للبترول ، في الوقت الحالي ، هي خليج السويس وشمال القطر المصري.

وحصل إنتاج المنتجات المكررة إلى ٢٣,٧ مليون طن في عام ١٩٩١ ، بعد أن كان حجمها ١٤,٣ مليون طن في عام ١٩٨١ ، ووصلت كفاءة تشغيل التكرير نظريا ، في منتصف ١٩٩٢ ، إلى ٢٩,٤ مليون طن. ورغم أنه من المفروض أن ترفع المشاريع الجارية من هذه الكفاءة لتصل بها إلى ٣٥,٣٥ مليون طن سنويا ، فإن البنك الدولي يتوقع أن يبلغ الحد الأقصى للإنتاج ٢٥,٨ مليون طن في الفترة ما بين ١٩٩٤ ونهاية هذا القرن (أي بزيادة نسبتها ٨,٥٪).

وتتملك مصر ٧ معامل تكرير : في السويس (يوجد بها معملين للتكرير ، ويبلغ إنتاج أحدهما ١٠٠ ألف برميل يوميا ، والآخر ٥٨ ألف برميل يوميا ، ويجري التوسع فيهما حاليا ليصل إجمالي إنتاجهما إلى ٢٤٠ ألف برميل) وفي العامرية (٧٥ ألف برميل يوميا) وفي طنطا (٢٥ ألف برميل يوميا ويجري توسيعه حاليا لتصل طاقته إلى ٣٨ ألف برميل يوميا) وفي مسطرد (١١٥ ألف برميل يوميا ويجري توسيعه حاليا لتصل كفاءة تشغيله إلى ١٧٠ ألف برميل) وفي الاسكندرية (١١٥ ألف برميل يوميا) و في اسيوط (٥٠ ألف برميل يوميا ، ويجري حاليا مضاعفة حجم إنتاجه) ، إن شكل هذه المعامل بسيط ، وتنقصها إمكانيات عديدة لتكرير المازوت الثقيل ولزيادة نسبة الأوكتين. وبناء على ذلك ، تصدر مصر المازوت الثقيل والنفط ، وتستورد الكيروسين للطائرات والمازوت. وحيث أن الحكومة قد قررت زيادة الأوكتين في الوقود بنسبة ٥ درجات (نسبته حاليا في السوبر ٩٠) وإدخال البنزين الخالي من الرصاص في مدينتي القاهرة والاسكندرية ، فإن الهيئة المصرية العامة للبترول تدرس برنامجا لتحديث معامل التكرير ، حتى تسائر مقتضيات الاستهلاك.

المنافسة بين الاستهلاك والتصدير

ارتفع حجم إنتاج البترول الخام من ٣٢,١ مليون طن في ١٩٨٢ إلى ٤٣,٨ مليون طن في ١٩٩١ ، بينما ارتفع استهلاك المنتجات المكررة

خلال نفس الفترة من ١٦,٣ مليون طن إلى ١٩,٩ مليون طن. وانخفضت بذلك النسبة بين الإنتاج والاستهلاك خلال هذه الفترة من ٥٠,٦ ٪ إلى ٤٩,٣ ٪. وإذا أخذنا في الاعتبار الأخطاء الإحصائية وميزان الاستيراد والتصدير للمنتجات المكررة ، يتضح لنا أن ما يقرب من نصف إنتاج البترول يتم استهلاكه محليا ، بينما يتم تصدير النصف الآخر. ولم يتم تصدير الغاز أبدا. وفي غياب أية اكتشافات بترولية هامة جديدة ، فمن المرجح أن يصل صافي حجم الصادرات البترولية (الصادرات والواردات) إلى أقصى حد له ، أي ٢٥,٥ مليون طن في ١٩٩٢-١٩٩٣ (يرجع ذلك إلى إدخال الغاز الطبيعي كوقود ، في محطات توليد الكهرباء) ثم تعود هذه الصادرات إلى الانخفاض لتصل إلى ١٤,٥ مليون طن في ١٩٩٨-١٩٩٩.

منذ عشر سنوات بدأت ممارسة سياسة تحكم في استهلاك البترول. وانخفض المعدل السنوي لزيادة استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي من ١١,٢ ٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، إلى ٤ ٪ في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ على أن ذلك كان يرجع إلى الصعوبات الاقتصادية أكثر مما يرجع إلى الترشيد في استخدام الطاقة.

ومن ناحية أخرى فقد ساهم الغاز بنفس قدر مساهمة البترول في زيادة الاستهلاك خلال السنوات الأخيرة. فبعد أن سجل استهلاك المنتجات البترولية ، ارتفاعا نسبته ٢٣,٤ ٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩١ ، فمن المرجح أن يظل حجمه أقل من ٢٠ مليون طن حتى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ، ويعود ذلك ، بوجه خاص ، إلى زيادة استهلاك الغاز الطبيعي ، فقد يصل حجمه إلى الضعف في ١٩٩٨-١٩٩٩ (أي ما يوازي ١٦,٣ مليون طن بترول) ، بعد أن كان حجمه يوازي ٨,١٥ مليون طن بترول في عام ١٩٩٠-١٩٩١. ومع ذلك فإن خطة ١٩٩١-١٩٩٢/١٩٩٦-١٩٩٧ الخمسية تقدر زيادة استهلاك المنتجات المكررة خلال هذه الفترة من ٢٠,٤ مليون طن إلى ٢٢,٥ مليون طن ، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٤ ٪.

لم تبادر الحكومة المصرية بمكافحة الإسراف الناجم عن الاسعار المنخفضة للمنتجات البترولية إلا تحت ضغط صندوق النقد

الدولى ، وفى عام ١٩٩٠ ، كان نصف فواتير الطاقة غير مدفوع ، وكان متوسط سعر المنتجات البترولية يمثل ٣٠ ٪ من الأسعار العالمية. وكانت الاتفاقية التى أبرمت فى مايو ١٩٨٧ بين مصر وصندوق النقد الدولى - بعد فترة طويلة استغرقتها المفاوضات التى لم تصل إلى حل إلا بعد انخفاض حاصيلة صادرات مصر البترولية - تنص على رفع الأسعار الداخلية للطاقة ، ولكن سرعان ما تخلت السلطات المصرية عن تطبيق هذه الاتفاقية. وفى سبتمبر التالى ، أوقفت هيئة المعونة الأمريكية تمويل مشروعات جديدة فى مجال الطاقة فى مصر ، طالما لم تقم الحكومة المصرية بزيادة أسعار الكهرباء. وتعثرت المفاوضات التى كانت ترمى إلى إبرام إتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى ، فيما يخص مسائل الطاقة ، بوجه خاص. ووفقا لتقديرات البنك الدولى كان الدعم الضمنى الذى تقدمه الدولة فى مجال الطاقة ، لا يزال يمثل نسبة ٩,٦ ٪ من إجمالى الناتج الداخلى فى ١٩٩٠ - ١٩٩١. وابتداء من مايو ١٩٩١ ، تم رفع متوسط الأسعار المعتدلة للمنتجات البترولية المتوفرة فى السوق المصرية قبل أيام قليلة من إقرار اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولى. وتحدد هذه الاتفاقية مهلة حتى يونيو ١٩٩٥ ، لتصل أسعار المنتجات البترولية خلالها إلى ما يوازى الأسعار العالمية ، أى المتوسط السنوى لأسعار "فوب" عند خروج المنتجات من معامل التكرير الإيطالية. أما أسعار بيع الغاز الطبيعى للمصانع فيتحدد أن تتساوى مع أسعار المازوت فى السوق الداخلى. وعلينا أن نلاحظ أن هذه التسوية بين الأسعار المحلية والأسعار الصناعية العالمية لا تمثل هدفا فى حد ذاتها ، ولكنها ترمى إلى تحقيق حد أدنى من "صدق الأسعار" ، يجعل الأسعار الداخلية على مستوى أسعار التصدير ، وللدولة ، بعد تحقيق هذا الحد الأدنى ، حرية تجاوزه إذا ما أرادت فرض مزيد من الضرائب على استهلاك الطاقة.

ومن ناحية أخرى يتم تشجيع إحلال الغاز محل البترول فى الصناعة (الكىماويات والاسمنت) وبقدر أقل فى مجال صناعة الأسعدة) وتوليد الكهرباء. وقد اختارت السلطات المصرية - بعد أن تراجعت من مشاركتها النووية عام ١٩٨٦ ، وفى مواجهة محدودية كهرباء المساقط المائية - اللجوء إلى استخدام الغاز فى محطات

توليد الكهرباء الجديدة التي تم إمدادها بمعدات لإسترداد الحرارة ("دورة مزدوجة") من أجل تحسين مستوى عائدها ، كما قررت تحويل المحطات التي كان يعتمد تشغيلها على المازوت وحده إلى محطات مازوت/غاز. وقد سمحت هذه السياسة ، التي تم تدعيمها بتحسينات تقنية مختلفة ، بالتوصل إلى رفع حصيلة إنتاج محطات توليد الكهرباء المصرية (نسبة الطاقة المستهلكة إلى الطاقة التي يتم استردادها في شكل كهرباء) ، لتصل النسبة إلى ٣٣,٦ ٪ في ١٩٩٠-١٩٩١ ، بينما كانت هذه النسبة ٣٦ ٪ في ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ونضيف إلى ذلك أن ٦١ ٪ من الغاز المستهلك في مصر ، يستخدم في توليد الكهرباء وأن ٣٥ ٪ منه تستهلكه المصانع ، ويستخدم قطاع البترول ٣ ٪ منه ، بينما تستهلك المنازل نسبة ١ ٪ منه. إن إحلال الغاز محل البترول في هذه القطاعات يواجه حدودا معينة ، وذلك لأن الحكومة المصرية عليها شراء نسبة من حصة الشركات من إنتاج الغاز ، ويتم تحديد سعر شرائها لهذا الغاز بالنسبة لسعر المازوت. وفي الواقع تتم عملية الشراء هذه في شكل إمداد الشركات بالبترول الخام ، مما يقلل من كمية الفائض القابل للتصدير. وهناك تقديرات غير رسمية تروى أن قيمة الخسارة وصلت إلى ما يوازي ٢١٣ مليون دولار في عام ١٩٨٩ ، وإلى ٢٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠.

من ريع خارجي إلى ريع داخلي

في معظم الأحيان ينحصر الاهتمام في الدول المضطرة للبترول في إدراج عوائد صادراتها البترولية ضمن حساباتها ، بينما الأهم هو حساب العائد البترولي ، أي الفائض الذي تحصل عليه من استغلال البترول بعد طرح المصروفات المتعلقة به. وعلى الرغم من توفر المعلومات من هذا القطاع ، فهو يفتقد إلى الإحصاءات الخاصة بالعائد وقد جرى العرف - نظرا لطبيعة هذا الدخل - على تسميته بالريع البترولي.

من الخطأ تقييم الريع البترولي في أية دولة بناء على حصيلة صادراتها في هذا الشأن ، خاصة كلما انخفض الفرق بين أسعار التصدير وتكاليف الاستخراج. إن هذه التكاليف مرتفعة نسبيا في

مصر. فمصر حجم الحقول البترولية يستلزم تحقيق الشركات البترولية لعائد كاف لكي لا تتخلى عن مشاريعها. هذا بالإضافة إلى أن التحويلات المتزايدة التي تطرأ على البترول قبل تصديره (مثل التكرير وتحويل الغاز إلى سائل) تعطيه قيمة مضافة ولكنها تقلل من طابعه الريعى. على أن هذا العامل ليست له أهمية كبيرة فى مصر ، وذلك رغم أن المنتجات البترولية مثلت فى مصر ٣١ ٪ من إجمالى الصادرات البترولية فى الفترة التى تمتد من ١٩٨٦-١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، لأن مصر تصدر بالفعل ، بوجه خاص ، منتجات مكررة قليلة التجهيز (مثل النفط والقار) وبالتالي لم يتجاوز متوسط السعر الجارى لهذه المنتجات ١٥ ٪ من متوسط اسعار التصدير للبترول.

ورغم أن تحليل تطور إيرادات التصدير غير كاف لتقييم مكانة قطاع البترول فى دولة مصدرة ، فإن دراسة نصيبه فى إجمالى الصادرات وفى مجموع ما يحققه من العملة الصعبة ، يوفر لنا بيانات هامة فى هذا الشأن ، وخصوصا فى متابعة تطوره. ويبرز جدول رقم ٣" والرسم البيانى رقم ١ ، حجم الربح البترولى حتى "الصدمة البترولية المضادة" فى عام ١٩٨٦ التى ترتب عليها انخفاض نسبته ٦٩,٣ ٪ من حصيلة الصادرات البترولية خلال الفترة بين ١٩٨٥-١٩٨٦ و ١٩٨٦-١٩٨٧ ، ثم انخفاضها البطيء حتى "الصدمة الصغيرة" فى ١٩٩٠ ، والتى سمحت بنمو طارئ لإيرادات التصدير (زيادة ٦٠,٤ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٠ و ١٩٩٠-١٩٩١) وقد ظل قطاع البترول يحتل بنصيب الأسد فى حصيلة الصادرات حتى هبوط اسعاره ، وبعد ذلك ظل يحتل مكانة المنتج الأول فى التصدير فى مصر.

ويشير الرسم البيانى رقم ٢ إلى أن الصادرات غير البترولية التى كانت راكدة ، طالما ظل البترول مهيمن ، ازدادت مع انخفاض تصديره. ويدل هذا التزامن - الذى لا يمكننا اعتباره مرضيا - على أن وجود ريع بترولى هام يعوق (فى مصر أو فى غيرها من الدول البترولية) الصادرات غير البترولية. ويدل هذا التزامن ، من جانب آخر ، على سرعة تكيف الجهاز الإنتاجى المصرى مع انخفاض الربح ،

ولكن بطريقة غير كافية. فإذا كانت الصادرات غير البترولية قد سجلت زيادة نسبتها ٧٨,١ ٪ فى الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٨٢ و ١٩٩١-١٩٩٢ ، فإن اجمالى الصادرات انخفض مع ذلك بنسبة ٣٩ ٪ فى نفس هذه الفترة. وإذا اخذنا فى الاعتبار العناصر المكونة للصادرات ، فلن يمكننا اعتبار مصر دولة يسيطر عليها الربيع البترولى منذ عام ١٩٨٦-١٩٨٧ ، وهو ذلك العام الذى كان بمثابة نهاية سيطرة الربيع البترولى.

وتظهر المنحنيات (١) و(٢) فى الرسم البيانى رقم ١٠* ، تطوراً موازياً لنصيب البترول فى حصيلة الصادرات ، وفى مجموع الإيرادات بالعملة الصعبة ، ويدل هذا التطور الموازى على أن هذه الأخيرة تابعة لأسعار البترول. وكما سبق لنا الإشارة فى المقدمة ، فإن البترول المصرى لا يمثل سوى العنصر الداخلى فى إطار تأثير البترول على الاقتصاد المصرى. وعلينا أن نضيف إلى ذلك ريعاً بترولياً إقليمياً يرتبط بموقع مصر الجغرافى ، ويتجاوز هذا الجانب إطار هذه الدراسة.

هناك منهج آخر لتقييم الإيرادات البترولية فى دولة مصدرة ، وهو قائم على حساب الضرائب البترولية المدرجة فى الميزانية السنوية للدولة. ولكن لا تعرف قيمة هذه الضرائب إلا بعد تصديد إنجازات الميزانية ، أى بعد فترة متأخرة من الزمن. هذا إلى جانب أن البيانات المدرجة فى إطار الميزانية ، مدونة جميعها بالعملة المحلية ، ولذلك فلا يمكننا - بناء على دراسة الميزانية - معرفة نصيب هذه الضرائب البترولية التى يتم تحصيلها بالعملة الصعبة ، فى حين أن أحد الوظائف الهامة التى يقوم بها قطاع البترول هى جلب العملة الصعبة.

ويشير المنحنى (٣) فى الرسم البيانى رقم ١٠* ، إلى أن الهبوط الذى سجله قطاع البترول فى إطار إيرادات الميزانية ، كان أكثر بطلاً من انخفاض نصيبه فى إيرادات العملة الصعبة ، ويدل ذلك على أن الدولة موزعت جزءاً من انخفاض دخولها الضريبية عن طريق فرض مزيد من الضرائب على مبيعات الهيئة المصرية العامة للبترول داخل مصر. ومع ذلك ، فقد تم تقسيم نصيب مساهمة الهيئة

المصرية العامة للبترول في ميزانية الدولة ، على ٤.٣ خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٨٢ إلى ١٩٨٩-١٩٩٠. وكان لذلك تأثيره على زيادة عجز الميزانية الذي تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة (الجدول رقم ٣) . وبعد سنة انتقالية ، شاهدنا خلالها تدهورا جديدا في الميزانية ، رغم ما ترتب على أزمة الخليج من تنشيط للضرائب البترولية ، فإن ما سمح بتخفيض عجز الميزانية الذي تم في ١٩٩١-١٩٩٢ ، هو - بوجه خاص - زيادة مساهمة الهيئة المصرية العامة للبترول ، بفضل زيادة اسعار البترول في مصر. إن الرسم البياني رقم "٣" ، قائم على تقدير مستمر - ومنخفض - لهذه المساهمة (٤٠ ٪ من مجموع مبيعات الهيئة) ، ويقارن بين انخفاض الضرائب البترولية التي قد نلاحظها في حالة عدم وجود زيادة الاسعار ، وزيادة الضرائب في الحالة العكسية ، ويزيد استخدام الغاز الطبيعي من قدر هذا الارتفاع ، لأن هذا الغاز الطبيعي يستهلك بالكامل محليا. ونظرا لزيادة الإيرادات التي تحصل عليها الدول عن طريق فرض الضرائب على قطاع البترول الذي يتم تسويقه داخليا ، ونظرا لانخفاض حجم البترول الذي تم تصديره ، يتجه الربح الداخلي ، بالتالي ، إلى أن يحل محل الربح البترولي الخارجي.

ومن أجل تقدير هذا التطور ، يتعين علينا ، قبل كل شيء ، حساب هذا الربح الخارجي ، أي معرفة قدر الفائض الذي يحققه البترول بالعملة الصعبة ، وهي عملية حسابية مركبة. فعملية حساب هذا الفائض في مصر تتم من طريق جمع صادراتها من خام البترول (التي تناظر حصتها في الإنتاج) وصادراتها من المنتجات المكررة ، مضافا إليه الفرق بين الحد الأقصى من الاستقطاعات المتوقعة والمصروفات التي أنفقتها الشركات فعليا وكذلك مصروفات التوزيع ، ثم طرح واردتها من البترول الخام (ونقصد بذلك الجزء الذي تقوم مصر بشراؤه من حصص الشركات في البترول الخام) وواردها من المنتجات المكررة وما يتم شراؤه من الشركات ، أي ما لا يقل عن ٧٥ ٪ من حصتها من إنتاج الغاز. وعلينا بالتالي التمييز بين هذا الفائض البترولي وفائض تجارة البترول الخارجية وفقا لهذه الطريقة الحسابية (الذي يمثل الإحصائية الوحيدة التي تنشرها

الهيئة العامة للبترول)، لأن هذا الأخير لا يأخذ في الحسبان إلا الفرق بين قيمة تصدير البترول وقيمة استيراده. وقد أصبحت قيمة الفائض البترولي - الذي يمثل حوالى ٤٠ ٪ من إيرادات تصدير البترول - ١٣٥٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠، بعد أن كان قيمته ٧١٥ مليون دولار في عام ١٩٨٨، ثم عاد هذا الفائض للانخفاض إلى ١٢٨٥ مليون دولار في ١٩٩١ (الجدول رقم ١*). وكانت هذه التغييرات مرتبطة بسعر البترول. إن حالة عدم الاستقرار هذه - وهي مرتبطة كذلك بالإمكانات الطبيعية التي سبق لنا الإشارة إليها - تزيد من حالة عدم اليقين الخاصة بتطور رصيد البترول. وبعض التوقعات القائمة على أساس تقدير متوسط سعر برميل البترول بـ ٢٠ دولار، خلال الفترة بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٥، أو على تقدير زيادته بطريقة منتظمة تصل إلى ٢٥ دولار للبرميل في عام ١٩٩٦، ترجع - أيا كان الأمر - هبوط الفائض البترولي ليصل في الحالة الأولى إلى ١,١ مليار دولار في عام ١٩٩٦ وأن يكون قدره في الحالة الثانية ١,٦ مليار دولار. يتعين على مصر، إذن مواجهة انخفاض تدريجي لفائضها البترولي، على المدى المتوسط، إلا في حالة حدوث قفزة في أسعار البترول، وهذا أمر غير مرجح خلال الايام المقبلة. والعنصر الداخلى الأساسى لتأجيل موعد هذا التدهور، هو التحكم في استهلاك البترول.

وتنص خطة (١٩٩٢-١٩٩٣/١٩٩٦-١٩٩٧) على تخصيص ٩,٥٩ مليون دولارا لقطاع البترول ومشتقاته، منها ٥٧٢١ مليون دولار استثمارات أجنبية مخصصة للتنقيب وإنتاج البترول والغاز، أى بنسبة ٦٣ ٪ من المجموع الكلى، أما المبلغ الباقي والذي يبلغ ١١ مليار جنيه على أساس سعر العملة في السنة الأساسية، فيمثل ٧,٦ ٪ من الاستثمارات التي تم التخطيط لها والتي تغطى التكرير والتوزيع والبترولوكيمياويات. ويمثل هذا المبلغ الأخير ما يوازئ إجمالى الفائض البترولي في ثلاث سنوات تقريبا. ويشير ذلك إلى أن البترول قد يلتهم - خلال هذه الفترة - ٦٠ ٪ من الإيرادات الخارجية التي قد يحققها، ويُعتبر ذلك مؤشرا على تزايد سعر تكلفة الاستخراج، وخصوصا زيادة تكلفة التوزيع. إن زيادة الإيرادات

الداخلية في هذا القطاع ، بفضل رفع الأسعار للمستهلكين ، تمثل ، بالتالى شرطا لصيانة البنية الأساسية لهذا القطاع. وبما أن قطاع البترول يعتبر قطاعا سياديا فسيظل إلى حد كبير بعيدا عن سياسة الخصخصة المصرية. وسيقتصر الأمر على تصريف البترول ولن يمس التركيز ، بالرغم من أن القطاع الخاص من حقه إقامة معامل تكرير جديدة. ويتم كذلك تشجيع الاستثمار الخاص في مجال توزيع المنتجات البترولية. وسوف تتم خصخصة شركتين فقط من شركات القطاع العام للبترول ، وهما شركتين للتوزيع : شركة مصر للبترول والجمعية التعاونية للبترول ، مع عدم تحديد أى أجل لتحقيق ذلك. وأخيرا تشجع السلطات رأس المال المحلي الخاص على الدخول في التنقيب والإنتاج ، وظهر ذلك في اعطاء تصريحين للتنقيب لشركات خاصة مصرية ، خلال عام ١٩٩٣.

الكهرباء

تعتبر مصر من بين أفضل دول العالم الثالث من حيث مستوى تجهيزها في مجال الكهرباء. فقد تضاعفت قدرتها على توليد الكهرباء ٢,٣ مرة ، وعلى إنتاجها مرتين ، خلال الفترة بين ١٩٨١-١٩٨٢ و ١٩٩٠-١٩٩١ ، فأصبحت ١١٤٣٥ ميغاواط بعد أن كانت ٤٩٧٠ ميغاواط ، و ٤٤١٤٥ ميغاواط/ساعة بعد أن كانت ٢١٨٩٩ ميغاواط/ساعة ، على التوالي (الجدول رقم ٤). وترجع الزيادة الضخمة في استخدام الكهرباء إلى الزيادة السكانية ، وإلى توسيع شبكة التوزيع ، وإلى التنمية الصناعية ، فضلا عن إهدار الطاقة الذي يرجع إلى انخفاض أسعارها في مصر كثيرا عن الأسعار العالمية. فقد كان سعر المازوت وسعر الغاز ، اللذين كانا يتم توريدهما إلى محطات توليد الكهرباء في ١٩٨٨-١٩٨٩ ، يمثل ٧,٢ ٪ و ٨,٨ ٪ من الأسعار العالمية على التوالي. وكانت أسعار الكهرباء لا تمثل ، خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ ، سوى ٥٧,٩ ٪ من تكلفة الإنتاج بالنسبة لسعر التجزئة (٩,٥ قرش للكيلو واط/ساعة ، في مقابل ١٦,٤ قرش للكيلو واط/ساعة) و ٣٧,٢ ٪ للضغط العالي (٦,١ قرش للكيلو واط/ساعة). وبما أن أسعار الكهرباء عليها تغطية التكاليف الهامشية لإنتاجها على المدى الطويل ابتداء من الوقت الحالي وحتى يونيو

١٩٩٥ ، فمن المتوقع أن تؤدي زيادة أسعار الطاقة المدرجة في إطار برنامج التكيف الهيكلي ، إلى خفض معدل زيادة استهلاك الكهرباء . ومن المرجح أن تواصل بنية استهلاك الطاقة التجارية في مصر - كما سبق أن اشرنا - التطور الذي بدأته منذ عشر سنوات ، تلك البنية التي أصبح نصيب الغاز الطبيعي فيها الضعيف ، وتم ذلك على حساب كهرباء المساقط المائية والمنتجات المكررة ، وانخفضت منذ ١٩٨٢-١٩٨٣ و ١٩٨٥-١٩٨٦ ، على التوالي ، مساهمة هاتين الأخيرتين في تلبية الاحتياجات المصرية من الطاقة (انظر الجدول رقم ٥).

التوليد : الميل إلى استبدال البترول بالغاز
كان إنتاج محطات توليد الكهرباء المصرية موزعا في ١٩٩٠-١٩٩١ ، بين توربينات كهرباء المساقط المائية (٩٥٠٠ ميجاواط/ساعة ، أي ٢١,٥ ٪ من المجموع الكلي ، في مقابل ٧٢ ٪ في ١٩٧٤) ، والتوربينات البخارية (المازوت أو المازوت/غاز ٣٠٩٦٧ ميجاواط/ساعة ٧٠,٢ ٪) والتوربينات الغازية (٣٦٧٨ ميجاواط/ساعة ، ٨,٢ ٪). وسوف تظل زيادة كهرباء المساقط المائية قليلة حتى نهاية قرننا هذا (+ ٤,٢ ٪ بفضل الانتهاء من تشييد سد إسنا الجديد) ، حيث يصل حجمها إلى ٩٩٠٠ ميجاواط/ساعة في مقابل كمون كهربائي نظري يقدر بـ ١٢٠٠٠ ميجاواط/ساعة/سنة. ومن المرجح أن ينخفض بالتالي نصيبها بالنسبة للمجموع الكلي لإنتاج الكهرباء إلى ١٠ ٪ في عام ٢٠٠٥ ، في مقابل ٦٥ ٪ في ١٩٧٠. ولم تكن سعة السد العالي في أسوان (٢١٠٠ ميجاواط) مستخدمة إلا بنسبة ٥٧ ٪ في يونيو ١٩٩٠ نظرا للجفاف ، بل كان انخفاض مستوى المياه في بحيرة السد يهدد بإهانة سير العمل فيه ، ولكن الخزان امتلأ بعد ذلك ، وتم تشييد محطات توليد كهرباء أخرى على النيل في أسوان (٣٤٥ + ٢٧٠ ميجاواط) وإسنا (٩٠ ميجاواط) ونجع حمادي (٥٦,٥ ميجاواط) ، واسيوط (٤٠ ميجاواط) ، مع العلم بأن هذه المراكز الثلاثة الأخيرة لا تدخل في إطار شبكة الهيئة العامة للكهرباء.

وقد بدأت توا دراسة لتشييد سد جديد في نجع حمادي ، مجهز بمحطة توليد كهرباء طاقتها ٥٨ ميجاواط. أما المشاريع المتعلقة بالمين السفينة (٦٠٠ ميجاواط) ومنخفض القطارة (١٨٠٠ ميجاواط)

فيستحيل تحقيقها في المستقبل القريب. لقد كلفت شركة إياسكو أوفرسيز الأمريكية في ابريل ١٩٩٢ بدراسة محطة توليد الكهرباء في العين السخنة وهي تقوم على الفكرة المبتكرة التالية : ضخ مياه البحر في ساعات التحميل القليل للشبكة الكهربائية ، لتصل إلى مخزن طبيعي يقع على جبل الجلالة ، الذي يهيمن على الشاطئ في هذه المنطقة ، وإقامة مهبط مياه يقوم في فترات الضغط بتحريك توربينات تقع في مستوى أدنى. ومن المرجح أن يكون مشروع توليد الكهرباء في القطارة قائما على فكرة توصيل مياه البحر الأبيض المتوسط ، من طريق قناة طولها ١٦٠ كم ، إلى المنخفض الذي يقع على عمق ١٣٥ متر تحت سطح البحر. وقد يتجاوز استهلاك الكهرباء النابعة من مساقط مائية الإنتاج المحلي في نهاية هذا القرن ، في حالة إنجاز مشروع الربط الكهربائي مع دولة زائير ، وهو مشروع يسمح لمصر باستيراد الكهرباء (وسوف نتناول هذا المشروع فيما بعد). وترى الهيئة العامة للكهرباء أن زائير تستطيع أن توفر لها ١٠ الاف ميغاواط/ساعة سنويا من الكهرباء في عام ٢٠١٥.

إن نية الحكومة المصرية هي استخدام أقصى قدر ممكن من الغاز الطبيعي على حساب المنتجات البترولية. ومما ييسر إقامة شبكة انابيب الغاز الضرورية في هذا الصدد ، هو تركز السكان على مساحة محدودة ، إذ أن اللجوء إلى محطات توليد الكهرباء القائمة على الديزل يقتصر على مناطق سكنية نادرة (لم تكن محطات توليد الكهرباء غير المربوطة بشبكة هيئة الكهرباء المحددة تمثل سوى ٠,٦ ٪ من الإنتاج الكلي للكهرباء ، وكانت سعة إنتاجها ٢٥٧ ميغاواط/ساعة في ١٩٩٠-١٩٩١). وقد بلغ نصيب محطات توليد الكهرباء الغازية (بما في ذلك الدورة المزدوجة) ١٨,١ ٪ من إنتاج الكهرباء في ١٩٨٩-١٩٩٠ بعد أن كان ١٥,٨ ٪ في عام ١٩٨١-١٩٨٢. ومن المرجح أن يصل إلى ٢٦,٢ ٪ في عام ١٩٩٨-١٩٩٩. وبما أن سعر الغاز الذي يتم توريده إلى محطات توليد الكهرباء ، أصبح مرتبطا بسعر المازوت ، فإن تجهيز محطات توليد الكهرباء البخارية يتم تدريجيا ، لكي

يتوفر لديها احتراق مزدوج مازوت/غاز. ومن المتوقع أن يعتمد العمل على الغاز بنسبة ٨٠ ٪ من الطاقة المتحققة في ١٩٩٤ ، في مقابل النسبة الحالية التي تقدر بـ ٦٥ ٪. وكانت نسبة ٥١ ٪ من توليد الكهرباء بالطاقة الناجمة عن باطن الأرض في عام ١٩٨٩-١٩٩٠ ، قائمة على الغاز ، في مقابل نسبة ٢٥ ٪ خلال السنوات العشر السابقة ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتجاوز فيها استخدام الغاز ، استخدام المازوت. وقد وصلت هذه النسبة في عام ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٥٣,٩ ٪.

ومن المتوقع أن يتم تشغيل أول محطة لتوليد الكهرباء بالفحم ، في ١٩٩٧-١٩٩٨ ، في ميون موسى (٦٥٠ ميجاواط) وأن يتم استيرادها من استراليا. وهناك محطة أخرى من نفس هذا النمط تعمل منذ عدة سنوات في الزعفرانة (٢٤٠٠ ميجاواط) على الشاطئ الغربي لخليج السويس. وسوف يستخدم الفحم المستخرج من المفارة (في سيناء) ابتداء من ١٩٩٢ ، في صناعة الحديد والصلب.

لقد مثلت كارثة تشارنوبيل في عام ١٩٨٦ الحجة المثلى لتأجيل - لأجل غير مسمى - البرنامج الطموح الذي كان يرمى ، منذ عشر سنوات - أثناء فترة أسعار البترول - إلى تشييد محطات توليد كهرباء نووية. وهناك مفارقة يتسم بها المجال النووي في العالم الثالث ، وهي أنه يستدمى إمكانيات مادية باهظة. ولا تتوفر - في الغالب - مثل هذه الإمكانيات سوى لدى الدول المصدرة للبترول ، أي لدى الدول التي ليست في حاجة إلى مجال الكهرباء النووية. ولذلك فإن استعادة نشاط أنصار استخدام الذرة ، الذي نشهده منذ نهاية ١٩٩١ ، مرتبط بتحسين الظروف المالية ومن المرجح أن تكون هذه الظاهرة مرهونة بالظروف العامة. لقد خصصت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢-١٩٩٧) مبلغا قدره ٢٣٠ مليون جنيتها لإقامة مفاعل ذري للأبحاث قوته ٢٢ ميجاواط - لكي يحل محل المفاعل السوفييتي (رقوته ٢ ميجاواط) الذي يعمل منذ ثلاثين عاما - وسوف تقوم الأرجنتين ببنائه وفقا لعقد تم التوقيع عليه في سبتمبر ١٩٩٢. ورغم أنه لم يخصص أي اعتماد لبناء محطة توليد كهرباء نووية

حتى نهاية عقدنا هذا ، فإن هيئة الكهرباء تتوقع توليد ٧ ٪ من الكهرباء المنتجة في مصر عن طريق الطاقة النووية في عام ٢٠٠٥ (الجدول رقم ٦) ، وقد يستدعى ذلك بناء محطة توليد كهرباء نووية قدرتها ١٢٠٠ ميجاواط خلال السنوات الخمس الأولى من القرن المقبل ، وهذا الاحتمال مشكوك فيه إلى حد كبير. وفي مقابل ذلك فقد تم التخطيط لبناء مصنع لاعادة معالجة النفايات النووية السائلة ، ووحدة لحرق النفايات المشعة الصلبة.

قد يقوم استخدام الطاقة الشمسية على ما تتمتع به الأراضى المصرية من قسط وفير من أشعة الشمس التى تتراوح بين ٦ و٨ كيلوواط ساعة/م^٢/يوماً. ولكن نظراً لتكلفته ، فإن مثل هذا الاستخدام غير متوقع حالياً إلا فيما يخص تسخين المياه. وتتجه مصر إلى تنمية استخدام طاقة الرياح فى منطقتى مرسى مطروح والغردقة ، وترمى مصر إلى أن تصل قدرة محطات توليد الكهرباء التى تعمل بطاقة الرياح إلى ٧٠ ميجاواط ، يتم إنجاز ٤٠ ميجاواط منها فى إطار خطة ١٩٩٢-١٩٩٦/١٩٩٣-١٩٩٧. أما إحتتمالات استخدام حرارة الأرض كمصدر لتوليد الكهرباء ، فهى ضعيفة نظراً للانخفاض النسبى لدرجة حرارة الينابيع التى تم العثور عليها (من ٤٨ إلى ٧٨). وأخيراً هناك امكانية لتزايد الاستخدام المنزلى للمخلفات النباتية والحيوانية فى إنتاج الطاقة - وكان يمثل ، فى عام ١٩٧٥ ، ما يقرب من خمس الاستهلاك المصرى للطاقة - ولكن استخدام كل من الكيروسين والزيوت السائل ، يميل إلى الإحلال محل استخدام هذه المخلفات فى الريف.

وبصفة عامة ، تتوقع هيئة الكهرباء أن ترتفع نسبة الطاقات الجديدة والقابلة للتجديد ، فى توليد الكهرباء ، إلى ٣ ٪ من مجموع توليد الكهرباء فى عام ٢٠٠٥ ، وإلى ٥ ٪ فى عام ٢٠١٥. ومعنى ذلك أن تصل طاقة الكهرباء التى يتم إنتاجها عن طريق هذه الانماط الجديدة المولدة للطاقة ، إلى ٨١٦٠ ميجاواط/ساعة ، وذلك أمر يفترض تحقيق تقدم هائل فى هذا الصدد.

مشروعات طموحة للربط الكهربائي الدولي

بدأت مصر مؤخرا ربط شبكتها الكهربائية بشبكات جيرانها ، ومن المفترض أن ينتهي إنجاز مشروع الربط الكهربى بين مصر وليبيا فى فبراير ١٩٩٤ ، وتبلغ تكلفته ٣٢ مليون دولار . وكلفت شركة كهروميكما المصرية بتنفيذ هذا المشروع وتقوم ليبيا بتمويله ، ويتنص العقد على مد ١٧٠ كم من الكابلات بين مدينة طبرق وحدود السلوم . وفى المرحلة الثانية ، سوف يتم ربط السلوم بمحطة تحويل العميد المصرية بخط طوله ٤٥٠ كم .

ويتنص مشروع الربط الكهربى بين مصر والأردن على مد خط قدرته ٥٠٠ كيلو فولت بطول ٢٧٦ كم ، بين السويدس وطابا حيث سيتم تشييد محطتين فرعيتين قدرتهما ٢٢٠/٥٠٠ كيلو فولت ، ٤٠٠ كيلو فولت على التوالي ، وسوف يتم مد كابل تحت المياه ، يعبر خليج العقبة ، قدرته ٤٠٠ كيلو فولت وطوله ١٢ كم ، ويتم ربطه بخط جوى طوله ١٠ كم إلى محطة توليد الكهرباء فى العقبة . وهذا المشروع فى طريق الإنجاز .

وقد عُهد إلى الشركة الفرنسية الدولية للكهرباء EDF International بدراسة هذا المشروع ، والحال كذلك بالنسبة لمشروع الربط بين مصر وزائير . وقد تم التوقيع على العقد الخاص بهذا المشروع الاخير فى يوليو ١٩٩٢ ، ويموله بنك التنمية الافريقى بمنحة قدرها ١٠ مليون دولار ، ومن المتوقع أن ينتهى هذا المشروع فى سبتمبر ١٩٩٤ . ويتنص هذا المشروع على إقامة ربط بين محطتى توليد الكهرباء المائيتين فى أسوان وانجا فى زائير ، ومن المرجح أن تصل قدرة كهرباء المساقط المائية فى زائير - التى تقدر حاليا بـ ١٧٠٠ ميجاواط - إلى ٣٠ ألف ميجاوات بعد عشر سنوات وإلى ١٠٠ ألف ميجاواط بعد ذلك . ولكن هذا أمر مشكوك فيه نظرا للفرضى التى يتسم بها الموقف حاليا فى هذه الدولة .

استثمارات ضخمة متوقعة

تتوقع هيئة الكهرباء انخفاض نسبة ازدياد الطلب السنوى على الكهرباء لتصل إلى ٥-٦٪ خلال العقد الحالى بعد أن كانت هذه

النسبة ١٠٪ خلال العقدتين السابقين. ورغم ذلك تتوقع الهيئة ، أن تصل الشحنة القصوى التى تسعى إليها ، إلى ٢٦٦٢٠ ميجاواط بعد أن كانت ٧٢١٥ ميجاواط (أى بزيادة ٢٦٩ ٪) وأن يصل حجم توليد الكهرباء إلى ١٦٣٢٠٥ ميجاواط/ساعة بعد أن كانت ٤٥٤٨١ ميجاواط/ساعة (أى بزيادة ٢٥٨.٨ ٪) وذلك خلال الفترة بين ١٩٩٢-١٩٩١ و٢٠١٤-٢٠١٥ (الجدول رقم ٧). ويرجع البنك الدولى ازدياد قدرة كل من توليد الكهرباء للمحطات والكهرباء المولدة فى شبكة هيئة الكهرباء ، خلال الأعوام الثمانية المقبلة ، وذلك بنسبة ٣٢.٦ ٪ و٤٧ ٪ على التوالى ، ليصبح حجم كل منهما على التوالى ١٥٤٥٣ ميجاوات و٦٤٩٥٠ ميجاواط/ساعة ويعنى ذلك ازدياد أكبر فى معدل الإنتاج (الجدولين ٨ و ٩). وتتوقع خطة ١٩٩٢-١٩٩٣/١٩٩٦-١٩٩٧ أن يكون حجم الاستثمارات فى قطاع الكهرباء ٣٦.٥ مليار جنيه ، أى بنسبة ٢٥.٢ ٪ من الاستثمارات التى تم التخطيط لها ، من بينها ٢١ مليار جنيه بالعملة الصعبة. أما هيئة الكهرباء فهى تتوقع أن يكون قدر الاستثمارات ٤٣.٤ مليار جنيه خلال الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٢ و١٩٩٨-١٩٩٩ (جدول رقم ١٠) وأن يكون ٧٢ ٪ منها بالعملة الصعبة. إن هذا المبلغ يمثل ما يقرب من ثلث إجمالى الناتج الداخلى فى ١٩٩١-١٩٩٢ ، وهو يوضح مدى ضخامة الجهود المنتظرة من قطاع الكهرباء.

الخاتمة

سرعان ما اقررت السياسة الجديدة التى اتبعتها مصر فى مجال الطاقة النتائج المتوقعة. حيث اتسم استهلاك المنتجات البترولية ، فى عام ١٩٩١ ، بالركود ، ويُرجع انخفاضه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، مع تسجيل انخفاض استهلاك البنزين بنسبة ٤ ٪ بوجه خاص. وتمثل هذه السياسة الجديدة أداة أساسية فى إطار السياسة الاقتصادية العامة ، التى ترمى إلى تخفيض الدعم الذى تقدمه الدولة ، ويتم ذلك أحياناً بطريقة غير مباشرة. فنلاحظ على سبيل المثال أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدى إلى ارتفاع تكاليف استخدام المضخات الزراعية ، ويعنى ذلك رفع سعر مياه الري ، وهو إجراء أساسى فى إطار السياسة الزراعية ، ولكن من الصعب إعلان تنفيذ مثل هذا الإجراء فى الظروف الراهنة... ومن ناحية أخرى تمس هذه

الزيادة المصانع ذات الاستهلاك المرتفع للكهرباء - التي نجحت من أسطورة وفرة الكهرباء ، التي ظهرت بعد تشييد السد العالي - ونجد في الصف الأول من هذه المصانع مسابك الألومنيوم في نجع حمادى ومصانع كيما البتروكيماوية القريبة من أسوان. ومن المتوقع أن يترتب على ذلك إجراء عمليات إعادة هيكلة قطاع الصناعة. فقد التهم هذان المصنعان وحدهما ١٢ ٪ من الاستهلاك المصرى للكهرباء فى عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، بينما كانا فى نفس الوقت يتمتعان بأدنى مستوى فى أسعار الكهرباء (٦٨.٦ ٪ من السعر المتوسط للجملة). و جدير بالذكر أنه إذا كان تحويل مصنع بتروكيماوى إلى استخدام الغاز الطبيعى ، أمرا ممكنا ، فإن استخدام الكهرباء فى مصانع الألومنيوم أمر حتمى.

لقد ولى عهد الطاقة ذات الأسعار الرخيصة فى مصر. وسوف تؤدى زيادة أسعار الطاقة إلى ارتفاع عام فى الأسعار ، وسوف يضطر الاقتصاد المصرى إلى تمويل ذلك من طريق رفع مستوى قدراته التنافسية.

ويمكننا الآن قياس إلى أى مدى أدى انخفاض أسعار الطاقة داخليا إلى عرقلة الهدف الاقتصادى الذى يرمى إلى تحسين مستوى الإنتاجية ، وإلى إفساد القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك. علينا إذن إضافة هذه العوامل إلى الانعكاسات الضارة لإعادة توزيع الربح البترولى ، تلك الانعكاسات التى جرى العرف على الإشارة إليها لتفسير الصعوبة التى تواجهها الدول التى يتوفر لديها ربيع بترولى ، من أجل بناء اقتصاد إنتاجى. على عكس ذلك فمن المفروض أن يساهم فى البناء ارتفاع الأسعار الداخلية للطاقة ، وتعديل طبيعة الربح البترولى. وفى نهاية الأمر يتضح أنه إذا كان الهدف الأساسى لاقتصاد الطاقة - فى مصر فى الوقت الراهن - هو ترشيد استخدام الطاقة ، فإن ذلك سوف يترتب عليه انعكاسات ضخمة على الاقتصاد المصرى فى مجموعه.

* نشرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية فى العدد ١٢/١٣ ، ١٩٩٢/١٩٩٣ من مجلة Egypto-

المجموع الإجمالي: بيلان قطاع البترول

(ج/د)	الفاصل البتروكي (د)	التصدير	موازي	التجارة الخارجية (البترول) ومشتقاته: مليون	استهلاك الغاز	(ب/د)	إنتاج معامل التكرير	واردات: معامل التكرير	التكرير: الاستهلاك (بـ ١٢٩٠ ألف البنتان)	المجموع	الغاز المسيل	المقطرات	الغاز الطبيعي	الخام (١)	الإنتاج بـ ١٢٩٠ ألف البنتان	العمر المتوقع (بالسنوات)	احتياطي الغاز (بليون قدم مكعب)	العمر المتوقع (بالسنوات)	احتياطي البترول (بليون برميل) (ب)	عدد الآبار المسفورة	التعليق	
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤
٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,٤	٢٠٩,																			

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨٢

١٩٨٢

الجدول الثاني
التطور المتوقع لقطاع البترول (بالآلاف الأطنان)

١٩٩٩-١٩٩٨	١٩٩٨-١٩٩٧	١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٥	١٩٩٥-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٣	١٩٩٣-١٩٩٢	
٢٤,٠٠٠	٣٥,٤٦٩	٣٦,٩٤٧	٣٨,٤٨٦	٤٠,٠٩٠	٤١,٧٦٠	٤٣,٥٠٠	الإنتاج الخام (أ)
١٥,٥٩٨	١٤,٣٨٤	١٢,٢٨٢	١٢,٣٢٩	١٢,٣٧٥	١٢,٤٣٣	١١,٧٣٦	الغاز الطبيعي
٤,٦٧٠	٤,٢٩١	٣,٧٥٥	٣,٣٧٣	٣,٧٠٥	٣,٧١٩	٣,٥٢٥	المقطرات، الغاز المسيل
٥٤,٣١٨	٥٤,١٤٤	٥٢,٩٨٤	٥٤,٥٤٧	٥٦,١٧٠	٥٧,٩٠٢	٥٨,٧٦١	المجموع
٢٥,٩٠٦	٢٦,٠٢٨	٢٦,١٩٣	٢٦,١٨٩	٢٦,١٩٦	٢٦,١٨٤	٢٣,٧٧٢	التكرير والاستهلاك
٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٥,٨٣٦	٢٣,٤٨٦	واردات معاملة التكرير
١٩,١٨٦	١٨,٦٥٤	١٨,١٠٩	١٧,٣٩٨	١٧,٠٩٥	١٦,٨٨١	١٧,٤٦٦	إنتاج معاملة التكرير
٢/٥٦,٣	٢/٥٢,٦	٢/٤٩,٠	٢/٤٥,٨	٢/٤٣,٢	٢/٤٠,٤	٢/٤٠,١	الاستهلاك (ب)
١٦,٣٤١	١٥,٠١٦	١٣,٠١٥	١٣,٠٦١	١٢,٨٦٩	١٣,٠١٥	١٢,٣٢٨	(ب)/(أ)
							استهلاك الغاز الطبيعي
٨,١٤٤	٩,٤٣١	١٠,٧٥٤	١٢,٢٩٧	١٣,٨٩٤	١٥,٥٧٦	١٩,٧٦٨	التجارة الخارجية
٦,٣١٣	٦,٨٦٧	٧,٤٣٥	٨,١٧٥	٨,٤٨٥	٨,٧٠٢	٥,٧٩٥	الخام
١٤,٤٥٧	١٦,٣٩٨	١٨,١٨٩	٢٠,٤٧٣	٢٢,٣٧٩	٢٤,٢٧٨	٢٥,٥٣٣	المنتجات البترولية المجموع

المصدر : البنك الدولي، مارس ١٩٩٢

الجدول الثاني
البيانات في الاقتصاد المصري

٩٢-١٩٩١	٩١-١٩٩٠	٩٠-١٩٨٩	٨٩-١٩٨٨	٨٨-١٩٨٧	٨٧-١٩٨٦	٨٦-١٩٨٥	٨٥-١٩٨٤	٨٤-١٩٨٣	٨٣-١٩٨٢	٨٢-١٩٨١	٨١-١٩٨٠
١,٥٥٥	١,٩٧١	١,٦٦٩	١,١١٨	١,٢٥٥	١,٣٦٥	٧,٩٩٥	٤,٧٨١	٤,٥٢٢	٤,١٦٤	٤,٦٦٩	٤,٦٦٩
2٢٢,٩	2٥٠,٧	2٣٦,١	2٤٠,٧	2٤٤,٧	2٤٧,٤	2٣٦,٩	2٣٨,٧	2٣٩,٥	2٣٩,٢	2٤٠,٨	2٤٠,٨
2٨,٧	2٨,٢	2٨,٧	2٨,٢	2٨,٢	2٨,١	2٢٤,٠	2٢٦,٠	2٢٢,٥	2٢٤,٥	2٢٤,٨	2٢٤,٨
١,٩٧١	١,٩١٦	١,٩١٥	١,٦٧٢	١,٦٧٢	١,٣٦٠	١,١١٨	١,٢٦٤	١,٢٩٢	١,٠٨٤	١,١١٠	١,١١٠
٢٢,٨٢٠	٢,٢٢٦	٧٨٢	١,٠٢٢	٩١١	٨٠٥	١,٠٩٢	٩٣٦	١,٠٦١	٨٩١	١,١١٠	١,١١٠
2٢/١١,١	2١٢,٧	2٥٠,٠	2٢٠,٦	2٢٠,٩	2٢٠,٤	2١١,٢	2١٠,٨	2١٢,٠	2١١,٤	2١١,٨	2١١,٨
٨,٧٠٠	١١٩,٧٧٩	١٤,٥١٨	١١,٨٤٧	١٠,٨٤٩	٧,٢٢٨	٨,٨٤٤	٧,٦٦٥	7,٤٢٢	٤,٧٤٨	٤,٨٨٢	٤,٨٨٢

(مستوى)

معدلات التحويل (مليون دولار)

تصنيف في مجموع المصروفات

تصنيف في الإيرادات بالعملة المصيبة (١)

مصاريف غير يشرولية (مليون دولار)

مصاريف البنية العامة للتحويل في

ميزانية الدولة (مليون جنيه)

تصنيفها في إيرادات الميزانية (٢)

المعون في الميزانية (مليون جنيه)

مستوى

(١) المصاريف الخدمية (٢) المصاريف العامة (٣) التحويلات العامة والخامسة

(٤) الإيرادات التي حقتها ميزانية الدولة ليستتد المصروفات المحلية والقطاع العام واستثمارات التحويل الاكثي (٥) ايرادات الميزانية المصروفة والقطاع العام غير مدرج في

الميزانية

مستوى

مستوى

مستوى

المستوى : البنك الدولي حتى ١٩٨٤-١٩٨٦، ومشتق النقد الدولي بعد ذلك

الجدول الخامس
تطور استهلاك الطاقة التجارية
(بلااف اطنان مكافئة للبترول)

المجموع	الكهرباء		الغاز الطبيعي		المنتجات المكررة		
	القدرة %	القدرة %	القدرة %	القدرة %	القدرة %	القدرة %	
٤,٧٧٠	١,٥	٧٠	-	-	٩٨,٥	٤,٧٠٠	١٩٦٠
٧,٢٤٠	١٨,٥	١,٣٤٠	-	-	٨١,٥	٥,٩٠٠	١٩٧٠
١٦,٣٠٠	١٧,٢	٢,٨٠٠	١١,٠	١,٨٠٠	٧١,٨	١١,٧٠٠	١٩٨٠
١٨,٨٣٤	١٥,٩	٢,٩٩٤	١١,٤	٢,١٤٠	٧٢,٧	١٣,٧٠٠	١٩٨١-٨٢
٢٠,٩٥٠	١٤,٠	٢,٩٣٥	١١,٥	٢,٤١٥	٧٤,٥	١٥,٦٠٠	١٩٨٢-٨٣
٢٢,٩٣١	١٢,٠	٢,٧٥٥	١٢,٩	٢,٩٥٥	٧٥,١	١٧,٣١١	١٩٨٣-٨٤
٢٤,٤٨٨	١٠,٥	٢,٥٧٤	١٤,٢٥	٣,٤٨٧	٧٥,٢٥	١٨,٤٣٧	١٩٨٤-٨٥
٢٤,٩٩٣	١٠,٣٥	٢,٥٨٦	١٨,٦٥	٤,٦٦١	٧١,٠	١٧,٧٤٦	١٩٨٥-٨٦
٢٦,٥٥٢	٩,٨	٢,٦٠٣	١٨,٧	٤,٩٥٥	٧١,٥	١٨,٩٩٤	١٩٨٦-٨٧
٢٧,٥٩٥	٨,٦	٢,٣٦١	٢٠,٧	٥,٧١٩	٧٠,٧	١٩,٥١٥	١٩٨٧-٨٨
٢٨,٠١٠	٩,٥	٢,٦٦٥	٢١,٨	٦,١١١	٦٨,٧	١٩,٢٣٤	١٩٨٨-٨٩
٢٩,٤٤٨	٩,٧	٢,٨٥١	٢٢,٨	٦,٧٠٥	٦٧,٥	١٩,٨٩٣	١٩٨٩-٩٠
٣٠,٤٤٠	٩,١	٢,٧٨٢	٢٤,١	٧,٣٣٣	٦٦,٨	٢٠,٣٣٥	١٩٩٠-٩١

المصدر : الهيئة العامة للبترول

الجدول السادس
التطور المتوقع في توزيع إنتاج الكهرباء %

٢٠١٥	٢٠٠٥	٩١-١٩٩٠	٩١-١٩٩٠
٧	٢٠	٢١,٥	كهرباء مائية
٦٨	٧٣	٧٨,٥	غاز طبيعي ومازوت
١١	٧	-	فحم، كهرباء مائية مستوردة
٩	٧	-	مصادر نووية
٥	٣	-	طاقات جديدة وقابلة للتجدد
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر : الهيئة العامة للكهرباء ، أكتوبر ١٩٩٢.

الجدول السابع
التطورات المتوقعة لإنتاج الكهرباء

نسبة التغير	إنتاج الكهرباء (ميجاراط ساعة)	نسبة التغير	الشحنة القصى المستخدمة (ميجاراط)	
-	٤٥,٤٨١	-	٧,٢١٥	٩٢-١٩٩١
٤,٧+	٤٧,٦٢٨	٥,٥+	٧,٦١.	٩٣-١٩٩٢
٤,٧+	٤٩,٩١.	٦,٥+	٨,١.٥	٩٤-١٩٩٣
٤,٥+	٥٢,١٤.	٤,٧٥+	٨,٤٩.	٩٥-١٩٩٤
٤,٥+	٥٤,٥..	٤,٨+	٨,٨٩٥	٩٦-١٩٩٥
٥,٥+	٥٧,٢٢٥	٥,٢+	٩,٣٦.	٩٧-١٩٩٦
٥,٨+	٦٠,٥٥.	٦,٢+	٩,٩٤.	٩٨-١٩٩٧
٦,٢+	٦٤,٣٢.	٦,٥+	١٠,٥٩.	٩٩-١٩٩٨
٦,٨+	٦٨,٧٢.	٧,١+	١١,٣٤٥	٢٠٠٠-١٩٩٩
٧,٢+	٧٣,٦٩.	٧,٥+	١٢,١٩٥	٠١-٢٠٠٠
٧,٢+	٧٩,٠٦٥	٧,٥+	١٣,١١.	٠٢-٢٠٠١
٦,٨+	٨٤,٤١٥	٢,٩+	١٣,٤٨٥	٠٣-٢٠٠٢
٥,٩+	٨٩,٣٨٥	٨,٤+	١٤,٦٢.	٠٤-٢٠٠٣
٥,٨+	٩٤,٥٩.	٥,٦+	١٥,٤٤.	٠٥-٢٠٠٤
٥,٧+	٩٩,٩٤٥	٥,٦+	١٦,٣٠.	٠٦-٢٠٠٥
٥,٦+	١٠٥,٥٤.	٥,٦+	١٧,٢١٥	٠٧-٢٠٠٦
٥,٦+	١١١,٤٥.	٥,٦+	١٨,١٨.	٠٨-٢٠٠٧
٥,٦+	١١٧,٦٩.	٥,٦+	١٩,٢٠.	٠٩-٢٠٠٨
٥,٦+	١٢٤,٢٨٥	٥,٦+	٢٠,٢٧.	١٠-٢٠٠٩
٥,٦+	١٣١,٢٤٥	٥,٦+	٢١,٤١.	١١-٢٠١٠
٥,٦+	١٣٨,٥٩٥	٥,٦+	٢٢,٦٠.	١٢-٢٠١١
٥,٦+	١٤٦,٣٥٥	٥,٦+	٢٣,٨٧.	١٣-٢٠١٢
٥,٦+	١٥٤,٥٥.	٥,٦+	٢٥,٢١.	١٤-٢٠١٣
٥,٦+	١٦٣,٧٠٥	٥,٦+	٢٦,٦٢.	١٥-٢٠١٤

المصدر : الهيئة العامة للكهرباء، أكتوبر ١٩٩٢

الجدول الثامن
التطورات المتوقعة لقطاع الكهرباء

٩٩-١٩٩٨	٩٨-١٩٩٧	٩٧-١٩٩٦	٩٦-١٩٩٥	٩٥-١٩٩٤	٩٤-١٩٩٣	٩٣-١٩٩٢	٩٢-١٩٩١	
١٥,٤٥٣	١٥,٣٣١	١٤,٧٠٣	١٣,٩٩٣	١٣,٣٦٢	١٣,٣٠٧	١٢,٦١٩	١١,٦٩٠	كفاءة التشغيل القائمة (ميجاواط)
٦٤,٩٥٠	٦٢,٣٤٤	٥٩,٥١٩	٥٦,٨٧٢	٥٤,٣٣٨	٥١,٦٣٧	٤٩,١٢٠	٤٦,٧٣٩	إنتاج الكهرباء (جيجاواط ساعة)
٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٩٠٠	٩,٥٠٠	٩,٥٠٠	من بينها : الكهرباء المائية
٣٧,٣٤٩	٣٤,١٦٧	٣٢,٣٦١	٢٩,٤٨٣	٢٧,١٧١	٢٧,٧١٣	٢٨,٣٦٧	٢٩,٦٦٧	التوربينات البخارية
١٧,٠٠٦	١٦,٧٨١	١٦,٧٨١	١٦,٦٠٦	١٦,٨٧٣	١٣,٣٥٨	١٠,٦٨٢	٧,١٩١	التوربينات الغازية
٦٨١	٥٤٥	٤٧٣	٤٨٩	٤٧٨	٤٦٦	٤٤٥	٤٧١	
٧,٦٠٧	٧,٣٤٧	٧,٠٨٤	٦,٧٦٦	٦,٤٩٩	٥,٨٧٢	٥,٣٥٤	٤,٧٦٣	استهلاك المحطات للغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)

المصدر : البنك الدولي، مارس ١٩٩٢

الجدول التاسع
الخطوات المتوقعة للكفاءة التشغيلية لهيئة العامة للكهرباء (ميجاوات)

الموعد المتوقع للتشغيل	النسبة	النسبة	١٩٩٨-٩٩	النسبة	١٩٩٠-٩١	
٩٤-١٩٩٣	٣,٧٦	١٨,٣	٢,٨١٥ ٢,١٠٠ ٢٤٥ ٢٧٠ ١٠٠	٢٣,٧	٢,٧١٥ ٢,١٠٠ ٢٤٥ ٢٧٠ -	الكهرباء المائية السد العالي فى أسوان أسوان (١) أسوان (٢) إسنا
٩٤-١٩٩٣	٥٩,٦٦	٦١,٣	٩,٤٥٥ ٩٥٠ ١٣٥ - -	٥١,٨	٥,٩٢٥,٥ ٣٥٠ ٢٥٥ ١٠٠ ٤٥	توربينات بخارية غرب القاهرة جنوب القاهرة شمال القاهرة التبين
٩٣-١٩٩٢			١,٣٦٠ ٢٩٠ ٥٢٥ ٤٤٠ ٦٠ ٩٠٠ ١٨٥ ٦٠٠ ٩٠٠ ٦٩٠ ١,٣٦٠ ٦٣٠ ٦٣٠ ٦٣٠		١,٢٩٥ ١٢٧,٥ ٥٢٥ ٤٤٠ ١١٣ ٩٠٠ ١٨٥ ٦٠٠ ٩٠٠ ٩٠٠ ٩٠٠ -	شبرا الخيمة طلطا (محطات) دمشهور (٣ محطات) كفر الدوار السويف أبو قير السويس أبو سلطان مناظرة أسيوط الكريسات سيدي كريب عين مرسى
٩٤-١٩٩٣			١٢,٤٦	٢٣,٤	٢,٦٧٦	توربينات غازية (دورة مزدوجة)
٩٥-١٩٩٤			٣٠٠,٩٠١		٤٦ ٢٣٠ ٢٧,٥ ٤٦ ١٢١ ١٠٠ ٢٥ ٢٨٣,٦ ١٤٢ ٢٨٤ ١,١٢٥ - ٢٢٠ - ٢٠ - ١٠٠ -	شرق القاهرة غرب القاهرة مصر الجديدة التبين حلوان والى حلف شبرا الخيمة طلطا (محطات) دمشهور المحمورية دمياط كرموز السويف العكس إسماعيلية السويس الشيخاب بور سعيد
٩٤-١٩٩٣			١٧٤	١,٠٠	١١٩	المحطات المنعزلة
	٤٦,٢٦	١,١	١٥,٤٥٣,٩	١,٠٠	١١,٤٣٥,٥	المجموع

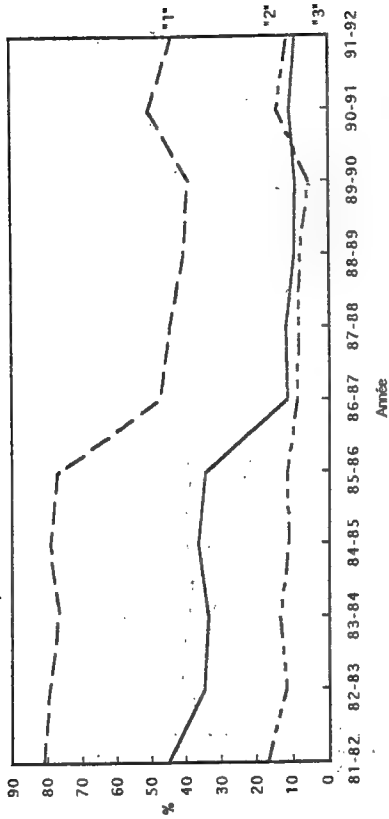
المصادر : الهيئة العامة للكهرباء ، والبنك الدولي فيما يخص ١٩٩٨-١٩٩٩

الجدول الملحق
الاستثمارات المتوقعة في قطاع الكهرباء
(١٩٩١-١٩٩٢/١٩٩٣-١٩٩٤)

ملايين الجنيحات	%	
٢٠,٦٢٨,٧٧	٤٧,٥	محطات توليد الكهرباء
٤,٩٩٩,١٨		(أ) المشاريع الجاريه
٣٥٤,٧٤		محطة نمياط (دورة مزدوجة) (١١٢٥ ميغاواط) x
٣٩٤,٣٠		محطة جنوب القاهرة (دورة مزدوجة) (١٩٥ ميغاواط)
٣٣٦,٥٤		محطة دمنهور (دورة مزدوجة) (١٤٢ ميغاواط)
٦٤٩,٥٧		محطة المصمومية (دورة مزدوجة) (٢٨٤ ميغاواط)
١٩٢,٠٣		وصلة محطة طنطا البخارية (٢٩٠ ميغاواط)
١,٤٠٠,١٤		وصلة محطة إسيوط البخارية (٦٩٠ ميغاواط)
١,٧٧,٨٦		وصلة محطة غرب القاهرة البخارية (٩٥٠ ميغاواط)
١٥,٦٣٩,٥٩		(ب) المشاريع الجديدة
٥,٠٧٩,٧٩		محطة الكريشات البخارية (١٢٦٠ ميغاواط)
٣,٢٧٣,٩٢		محطة سيدى كرير البخارية (٦٣٠ ميغاواط)
٣,٧٧١,٠٤		محطة مهن ميسى البخارية (٦٣٠ ميغاواط)
٩٥,٧٠		أبر قير، دمنهور، وأماكن أخرى
٣,٩١٩,١٤		محطة توليد كهرباء بالبحم في الزعفرانة
٣,٨٢٥,١٩	٨,٨	محطات لرمية (٦٦ إلى ٥٠٠ كيلو فولت)
٩,٥٤٧,٥٤	٢٢,٠	خطوط توصيل (٦٦ إلى ٥٠٠ كيلو فولت)
٨,٩١٤,٧٣	٢٠,٦	مصرفات نقدية
٤٨٢,٠٣	١,١	نفقات أخرى (التكوين، إلخ)
٤٣,٤٠٨,٣٦	١٠٠,٠	المجموع

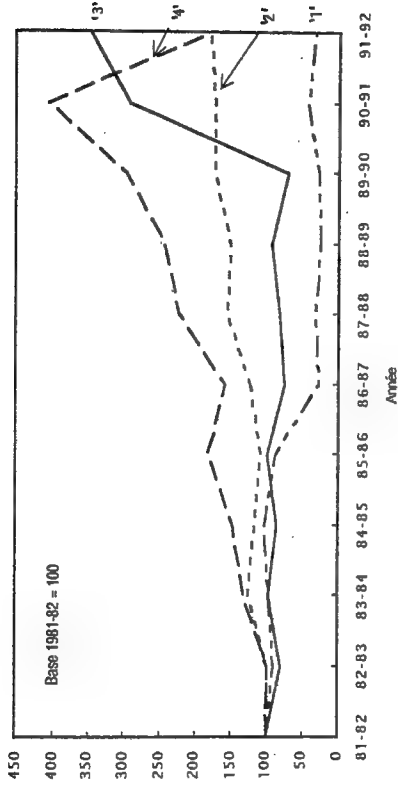
x القدرات في نهاية الفترة
المصدر : الهيئة العامة للكهرباء

الشكل الأول



- 1- نصيب البترول من إجمالي الصادرات
- 2- نصيب البترول من الموارد بالعملة الصعبة
- 3- مساهمة الهيئة العامة للبترول في موازن الميزانية

الشكل الثاني



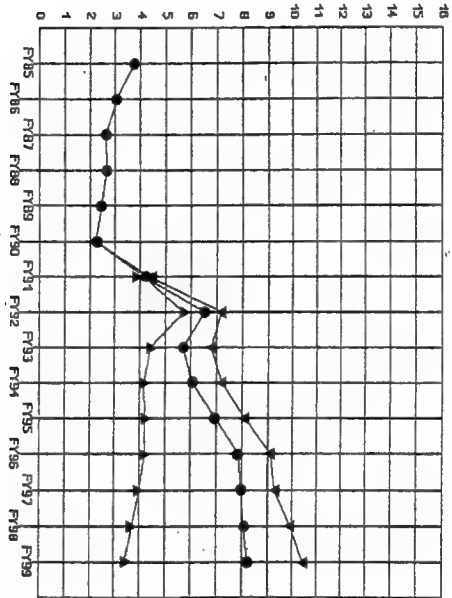
١° - الصادرات البترولية

٢° - صادرات غير بترولية

٣° - مساهمة الهيئة العامة للبترول في موارد الميزانية

٤° - العجز في الميزانية

الشكل الثالث : مساهمة الهيئة العامة للبتترول في موارد الميزانية
(٤٠٪ من حجم الأعمال)



المحور الأفقي مليارات الجنيهات في ١٩٩١/١٩٩٠

المحور الرأسي : السنوات

▲ الوضع الراهن

● تعديل أسعار الطاقة

▼ إصلاح وزيادة استهلاك الغاز

الصوفية المصرية المعاصرة *

بيير جان لويزار
المركز القومي للبحث العلمي
CNRS - باريس
ترجمة منحة البطراروى

إذا كان مبتغى الصوفية هي توحيد روح المؤمن بالله ، فقد ألهمت الصوفية المناقشات منذ المصور الأولى للإسلام ، حول إمكانية وطبيعة ذلك التوحيد (١).

ويذكرنا جيلبير ديلانو أنه لا جدوى من التساؤل عما إذا كانت الصوفية في مصر مطابقة للإسلام التقليدي أم لم تكن مطابقة له في القرن التاسع عشر ، فالإسلام في ذلك الوقت على المستويين الرسمي والشعبي كان مشبعاً بالصوفية . فكان الانتماء إلى الطرق الصوفية قد فرض نفسه على الجميع - العلماء منهم والمؤمنين البسطاء لأنه كان يعتبر الطريق الأمثل لروحانية الحياة الوريعة .

الإيمان الشعبي واتجاهه الرئيسي
الصوفية هي مجموع اتجاهات الروحانية الإسلامية . وكل اتجاه يعرف بالطريقة . ومريدها هم المتصوفة . ولكن من المهم أن نحدد

معنى الكلمات . فلفظ صوفي قد يخلط بين الروحاني وبين عضو الطريقة الصوفية . في حين لا تعبر الطرق عن مجمل الصوفية منذ بدايتها وحتى يومنا هذا . وكذلك لا تعبر الصوفية عن مجمل الروحانية الإسلامية ، فالشيخ محمد متولى الشعراوى ، يمكن اعتباره روحانياً في حين أنه لا يعتبر نفسه من أنصار الصوفية . فإذا كانت الطرق لا تحتل كل مساحة الصوفية ، فربما كانت هناك مدرسة بدون طريقة . أضف إلى ذلك أن الطرق الصوفية ظلت على مر القرون تقدم التنازلات تجاه التقوى الشعبية (لدى الطبقات الشعبية) مما جعل من الصعب التعرف على تعاليم الأوائل داخل الطرق الحالية .

فمن يحضر اليوم في دلتا النيل ، الموالد المهولة في طنطا أو في دسوق ، حيث صخب الاحتفال الدسوقي الذي يجمع لعبة النشان والسيارات الكهربائية والمراجيح وباعة الحلوى والفسخاني ، من يحضر تلك الموالد يجد صعوبة في الربط بين هذه المظاهر وبين صوفية وتجلي الحلاج المنعزل ، الذي صلب في بغداد عام ٩٢٢م . وسوف يقول الكثيرون أن الصوفية الحقبة قد ماتت عند تأسيس الطرق الصوفية ، ولكن أين تبدأ الروحانية ، وأين تنتهي ؟ ولماذا كانت الصوفية في مصر اليوم مرتبطة بنظام الطرق ؟ اضطررنا لاستخدام كلمة "صوفية" للتدليل عن الطرق التي سنتحدث عنها .

لم تظهر أغلب الطرق في مصر كطرق متميزة الملامح إلا مؤخراً ، خاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهي الطرق الصوفية الست الكبرى وما بها من فرق وفرعات والتي تمثل اليوم الروحانية المصرية المنظمة .

ومن أعظمها شأنًا تلك الطرق التي أسسها من يطلق عليهم الأقطاب الأربعة وهي : الأحمدية والبرهانية والرفاعية والقادرية . وكلها تشير إلى استمرارية في التنظيم تعود إلى العصر المملوكي . ويجب أن نخيف إلى هذه الطرق : الشاذلية والخلوتية ، وعلى نحو أقل بكثير النقشبندية . ومن هذه الطرق ، إثنان فقط ولدتا في مصر ، هما الأحمدية والبرهانية . وهي طرق ريفية وجذورها في الدلتا وقد تطورت تطوراً كبيراً فيما بعد ، مما حقق لها انتشاراً في كل أنحاء مصر .

ترتبط الطريقة الأحمدية بأحمد البدوي (١٢٠٠ - ١٢٧٦م) الذي يعتبر أكثر الأولياء إجلالاً في مصر ، ولمدة طويلة ، فقد لعب دوراً في تنظيم المقاومة الإسلامية إبان الحملة الصليبية التي قادها لويس التاسع عشر في القرن الثالث عشر ، ويظل في الضمير الشعبي أنه هو الذي حرر عدداً من الأسرى المسلمين من بين أيدي الصليبيين . وقد قام خليفته الشيخ عبد العال الفيشاوي ببناء مسجد على قبره بطنطا حيث أصبح مقامة واحد من أهم المزارات في مصر . إن الطريقة الأحمدية التي تفرعت إلى طرق وفروع لا حصر لها أصبحت أهم طريقة صوفية شعبية ريفية في مصر (٢).

أما الطريقة البرهانية فمرتبطة بإبراهيم الدسوقي (١٢٤٦ - ١٢٨٨م) والمدفون بدسوق ، ومقامه - مثل طنطا - من أهم الأماكن التي يتردد عليها الناس .

ومن الطرق الهامة الأخرى في مصر ، الطريقة الشاذلية . وقد أطلق عليها هذا الاسم نسبة لأبي الحسن الشاذلي (١١٣٦ - ١٢٥٨م) والمفترض أنه مؤسسها - وأصله من تلمسان ويبدو أنه لم يترك أية تعاليم متعلقة بتأسيس طريقة أو أي طقوس مميزة ، وكان يدين اللجوء إلى التنسك ويدعو إلى ضرورة العمل . وفي مصر نشر مؤلفاته - والتي حُرِّفت على نحو واسع - شيخ من الإسكندرية هو ابن عطا الله (المتوفى عام ١٣٠٩م) ، وهو المناهض الشرس لابن تيمية . وقد انتشرت هذه الطريقة حتى جنوب شرق آسيا ، وقد وصلت هناك أيضاً متشعبة ومتفرعة (٣).

أما الخلوتية فهي ، مع الأحمدية والشاذلية ، واحدة من أكثر الطرق انتشاراً وتفرعاً على امتداد وادي النيل (٤). وكان ملهمها الصوفي الفارسي الشهير عمر السهروردي . وقد أسس هذه الطريقة التقليدية الهامة ممر الخلوتي (المتوفى عام ١٣٩٧م) - ومعنى الخلوة هو الانعزال عن العالم - وقد انتشرت هذه الطريقة ذات النظام الصارم في كل من تركيا والقوقاز وأذربيجان ولم تصل إلى مصر والشرق الأوسط إلا في أواخر القرن الخامس عشر (٥). ومما تجدر الإشارة إليه أن أحد مريدي الطريقة الخلوتية قد أسس في نهاية القرن الثامن عشر طريقة هي التيجانية والتي انتشرت في شمال

غرب أفريقيا . وهذه الطريقة في مصر منتشرة في الحضر وبالمدن الكبرى خاصة . ومن أوائل من دعوا للخلوتية في مصر ثلاثة أئراك من أذربيجان وهم شمس الدين دمرdash وشاهين الخلوتى وإبراهيم جلساننى ، وقد انتمى إليها كثير من الإنكشارية ، فعرفت هذه الطريقة في مصر العثمانية على أنها ذات هوية تركية . ولكن ذلك لم يمنع تمصيرها لكي تصبح إحدى أكثر الطرق تأثيراً في البلاد . وقد أسس شيخ من دمشق يدعى مصطفى كمال الدين البكرى فرعه الخاص للخلوتية والذي اتخذ له اسم "البكرية" وذلك في نصف القرن الثامن عشر . وقد سيطر على العالم الصوفى طوال القرن التاسع عشر شيوخ أسرة البكرى مع أسرة أخرى هي أسرة السادات .

وتعتبر القادرية أقدم الطرق الصوفية وأكثرها انتشاراً في العالم ، ومؤسسها هو عبد القادر الجيلانى الذى ولد في جيلان ورحل إلى بغداد واستقر بها حتى توفي عام ١١٦٦م ويوجد قبره بها حتى اليوم . وما زال مركز الطريقة في بغداد وبراؤه واحد من السلالة المباشرة لمؤسسها والذي يطلق اسمه على الطريقة . وللمركز إشعاع في كل من أفريقيا الشمالية وأفريقيا السوداء وحتى الهند الصينية في الشرق وتركيا في الشمال . والطريقة القادرية تقف ضد كل تطرف ومغالاة وتنفر من إفراط الطرق الشعبية الأكثر تشعباً لممارسة الطقوس الدينية غير التقليدية . وتترك هذه الطريقة المرننة كثيراً من الاستقلالية لفروعها العديدة . وتعرف هذه الطريقة في مصر بطريقة الصيادين لأن أكثر أعضائها من الصيادين . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، أنشأ إمامو بامبا في السنغال طريقة إفريقية بحتة وهي المريدية ، وهي فرع من القادرية حيث تحتفظ بعلاقات شكلية مع الطريقة الأم الأصلية في مصر .

وأخيراً ، الطريقة الرفاعية ، وبها تكتمل صورة الصوفية بمصر ، وقد أنشأها في البصرة شاب معاصر لعبد القادر الجيلانى هو أحمد الرفاعى (المتوفى عام ١١٧٦م) (٦) وقد انتشرت الطريقة في مصر وتركيا وبعض مناطق جنوب شرق آسيا . وأصبحت الطريقة الرفاعية شعبية للغاية في مصر في القرون الوسطى ، حيث اعتبر أحمد الرفاعى شيخ لحواة الثعابين . ولقد اتخذ الذكر الخاص بهذه

الطريقة وطلقوها (شكلاً غريبة الشأن . وقد تركت الطريقة بصمة واضحة في مدينة القاهرة تتمثل في مسجد الرفاعي وهو بناء ضخم تم بناءه في المكان الذي كانت تشغله إحدى زوايا الطريقة في نهاية القرن التاسع عشر ، وهو مواجه لمدرسة السلطان حسن أسفل القلعة .

إن عدد الأعضاء المنتمين لهذه الطرق كان متغيراً من وقت لآخر . وتحتل الطريقة الأحمدية اليوم القمة في مصر بتأثيرها وتعدد الفروع التي تنتمي إليها ، ويتبعها من قرب الشاذلية والخلوتية ، ويأتي بعدهم البرهامية والرفاعية . غير أن علينا أن نتذكر أن قوانين المذاهب الخاصة بكل طريقة من هذه الطرق الكبرى لم تعد مطابقة ، في أغلب الأحيان ، لممارسات الطرق التي تنتسب إليها ، إذ أن غياب سلطة مركزية معترف بشرعيتها أدى إلى التغيرات التي حدثت من جراء التنازلات المقدمة للمعتقدات الشعبية ، التي أعطت لكل فرع محلي هوية مميزة لدرجة تمكنه من أن يصبح طريقة قائمة بذاتها ، وهكذا أصبحت الصلة القائمة بينه وبين الاسم الذي يحمله مجرد صلة نسب روحى . أضف إلى ذلك ، أن القانون الخاص بالصوفية اضطرب كثير من الطرق المحلية غير المعترف بها إلى الانتماء إلى الطرق الكبرى الرسمية والتي أصبحت مظلة لجماعات مختلفة تماماً لا يربطها بالموروث الروحاني الذي تنتسب إليه سوى الاسم فقط .

ويركز نشاط الطريقة حول شخصية مؤسسها وخليفته ، الشيخ الحالي ، والأنشطة الرئيسية التي تضبط إيقاع حياة مريدي الطريقة المتعبدین هي حلقات الذكر الأسبوعية والمجالس في المساجد والتكايا والزوايا التابعة للطريقة وزيارة مقابر الأولياء والاشتراك في موالدهم .

والانتماء لطريقة يعنى ولاء المريد لشيخه ، ويرتكز النظام الصوفى أساساً على السلطة الروحانية المطلقة للشيخ الصوفى على مريده . ويعتبر من الضرورة القصوى وجود شيخ على قيد الحياة ولو كان به بعض النواقص . ففي أغلب الأحيان يكون الشيخ رجلاً متعلماً ، وربما كان عالماً ، وربما كان أيضاً أمياً ، بمعنى أنه لا

يستطيع تفسير النصوص الكبرى ، ولكنه يعوض هذا النقص بعمق حياته الروحانية وثقافته السمعية الكبيرة . ويبدو أن ضرورة وجود شخصية قيادية شيء هام ، لأن عدم وجودها يؤدي إلى تقوقع الطريقة بحيث يقوم كل مريد باتباع طريقة خاصة به .

وقد تدعمت مكانة الشيخ على رأس الطريقة بحيث كان من الضروري أن يتلقى العلم من شيخ آخر كان هو نفسه قد تلقى العلم ممن سبقه ، على غرار ما اتبع في إسناد الأحاديث النبوية الشريفة ، ووجود هذه السلسلة يقر عملية نقل السلطة الروحانية من شخص إلى آخر ، ولكل طريقة سلسلتها الخاصة . وأغلب هذه السلاسل صوري وإن كان لها فعاليتها . وبالإضافة إلى الواجبات المفروضة على كل مسلم ، هناك التعاليم التي ينقلها الشيخ لمريديه وهي اليوم أقرب إلى تعاليم في التقوى والورع من كونها تعاليم في الفكر النظري ، ومنها الشعائر التي يجب إقامتها على نحو دقيق وهي ثابتة منذ زمن طويل داخل الطريقة . ومن الشعائر الأساسية ، الذكر الذي يقود فيه إلهي مجموعة من المريدين ويردد فيه صفات الله وأسماءه الحسنی بنظام محدد وحسب إيقاع متصاعد متعارف عليه . إن التكرار اللا متناهي لاسم الله بالقول ومن القلب هو سمة الذكر الذي تقوم به كل طريقة وقت الحضرة وفي تواريخ محددة .

ويمثل التشفع بالأولياء ، من آل البيت من مؤسسي الطرق الصوفية ، محوراً رئيسياً في الثقافة الصوفية . وتدخل الكرامات في المفهوم الواسع عن قوة الأولياء الروحانية التي ينقلونها لمريديهم . وهذه القوة الروحانية تسمى "البركة" . والروايات عديدة سواء عن أعمالهم التي تتخذ عبرة أو عن المعجزات التي حدثت بفضلهم . وتعتبر بعض الممارسات الخاصة بالشفاء أو بأنواع من الحماية جزء من المعرفة التي تتناقلها الأجيال . والشيخ الحالي يؤمن على بركة من سبقوه ، وبخاصة مؤسس الطريقة . وهكذا فإن هيبة الشيوخ وبشاشتهم كانت تتيح لهم استعراض مظاهر عجيبة أشبه بالمعجزات ، لتأكيد القوة الروحانية للشيخ المؤسس ، كما وردت في كتابات سابقة . ومن هنا أصبح كثير من مقامات الأولياء ورفاتهم سواء الرجال منهم أو النساء موضع للتبرك . ويؤم هذه

المقامات والمساجد الملحقة بها جمهرة دائمة ، وهى تعتبر مزاراً سنوياً . وتباع فى كل مكان كتيبات زهيدة الثمن بها الدعوات والأوراد الخاصة بالطريقة .

وقد انتشر التبرك بالأولياء منذ القرن الحادى عشر . وتقبل الإسلام التقليدى بحذر شديد مفهوم الولاية وكذلك المعجزات المنسوبة للأولياء . وما زال العلماء يناقشون شرعية تلك المفاهيم والممارسات المرتبطة بها ، ولكن المعتقدات الشعبية كانت الأقوى ، وغيرت جذرياً الصوفية وصفاتها المثالية ، وأردت لسلسلة المتشككين دوراً لم تعترف به الصوفية الأولى .

وقد ألح ابن عربى وجلال الدين الرومى على نسبية الحقيقة الدينية . والخطر فى نظر العلماء يكمن فى جعل الشريعة نسبية بحجة الصوفية . وكثيراً ما انزعج الفقهاء من اتجاه الصوفية إلى تغيير النسق الثقافى الدينى مثلما نظمته الفقهاء ، وذلك بتفضيل الذكر والسماع ، وحتى الفناء والرقص على الصلاة . وأحياناً يطرح التعارض بين الخلوة التى نادى بها قديماً بعض المتصوفة وفروخ الدين الاجتماعية .

ولسنا هنا بصدد وصف معتقدات وممارسات الطرق الصوفية: إن الصوفية الحققة تريد أن تكون مدخلاً إلى عالم غير مرئى متجاوزة طقوس الطرق الصوفية - من زيارة مقابر الأولياء وتلميسها والطواف حولها إلى الاحتفال بالموالد - وذلك ما يفسر تأثير الصوفية ، سواء فى مصر أو فى مناطق أخرى ، بالمعتقدات الشعبية المحلية - وبسبب هذا التأثير ، أصبحت الصوفية مدخلاً هاماً لنشر الإسلام .

فى الهند وآسيا الوسطى وإفريقيا ، دفعت الصوفية الملايين إلى اعتناق الإسلام ، وهى ما زالت تمثل فى أفريقيا عاملاً هاماً إلى الهداية .

وقد انتقد النظام الدينى الصوفى الإصلاحيون من كل نزعة ، من العلمانيين الليبراليين حتى السلفيين ، الذين يقرنونهم بالفقر والسلبية والجهل ، وبالنسبة للسلفيين ، فهو مقترن بالتساهل ، تجاه إقامة طقوس شعبية أقرب إلى الخرافات منها إلى الإسلام ،

ويرون أن الصوفية لا تتلائم مع المجتمع الحديث . ولقد أعلن سعد زغلول وآخرون ، مراراً وتكراراً ، موقفهم ضد الصوفية . وقد وافق نهاية القرن التاسع ظهور الحركة الإصلاحية الإسلامية المعنية بتفسير النصوص ، مما قلل من تسامح أنصارها تجاه الطرق الصوفية . وبعد الأفغانى ومحمد عبده ، انتقد رشيد رضا والسلفيون الصوفية ، باعتبارها عاملاً من عوامل تخلف المجتمعات الإسلامية . وفى ١٩٠٤ ، نشرت مجلة المنار هذا الرأى ، على أنه يبدو أن تأثير هذا الرأى ظل محدوداً (٧) .

ويقول خصوم الصوفية المعاصرون أنه بدلاً من أن تكون الصوفية مناهجاً للانضباط الاخلاقى الذاتى للتسامى والاستضاءة الروحانية الحققة ، فقد مهدت الطريق - وبمساعدة أقاويل الشيوخ الصوفيين - لشتى أنواع المروق والشعوذات مثل التنويم المغناطيسى والكشف والتجلى المستمر والهذيان الصوفى . وقد أضاف بعضهم : لقد أعلن الشعاذون والمتطولون أنفسهم شيوخاً لطرق جديدة ، وهكذا أصبح الإسلام فى أيدى الرعاع (٨) . وكان من الصعب على الطرق أن ترد على تلك الاتهامات وذلك لأنه لم يكن لديها المرشد القادر على الرد على الاتهامات ضد الصوفية . وقد هاجم طريقة الصوفية فى الذكر بعض العلماء وبعض الجمعيات السنّية التى أنشئت فى العشرينات كجمعية أنصار السنّة المحمدية . إلا أن هيبة النموذج الصوفى ظلت قائمة . ألم يصف حسن البنا الإخوان المسلمين بأنهم حركة سنّية وحقيقة صوفية ؟

تنظيم الصوفية فى مؤسسات

إن للصوفية المنظمة فى مصر إمكانيات كامنة هائلة ، وقد قامت السلطة السياسية بمبادرات مستمرة لمراقبتها . وكانت وسيلتها فى ذلك هى إقرار القوانين الضابطة لتأسيس الطرق الصوفية ، والمراحل العديدة لإستئناس الصوفية من قبل الدولة تعتبر نموذجية من عدة نواحي .

وبداية ، فقد التقت إرادة الحاكم السياسية تجاه الطرق الصوفية مع بروز عائلات سوف تصبح الأداة المميزة للمبادرات المتعاقبة

للدولة فى تنظيم الصوفية فى مؤسسات . وبالنسبة لهذه العائلات ، علينا أن نذكر أن وظيفة نقيب الأشراف كانت تتبع إسطنبول حتى القرن السابع عشر وكان لزاماً على النقيب أن يكون إما من عائلة البكرى التى كانت ترأس الطريقة البكرية ، وإما من عائلة السادات التى كانت ترأس الطريقة الوفائية . وقد تناوب شيوخ البكرية والسادات شغل وظيفة شيخ مشايخ الطرق الصوفية . ولم يقوموا برئاسة طريقتهم الخاصة ، بل كانوا يعيّنون شيوخ الطرق الأخرى وينظمون الاحتفالات ، وكان لهم تأثيراً كبيراً فى اختيار شيخ الأزهر . وقد سمح منصب نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الطرق الصوفية لهاتين الأسرتين العريقتين بأن تكونا نخبة متوارثة فى حين أن لا البكرية ولا الوفائية كانتا من أهم الطرق الصوفية ولا أكثرهما شعبية . والشيخان البكرى والسادات يحملان لقب "شيخ السجادة" ، وكنا أكثر العلماء فى مصر شراً وقوة . وكان الشيخ البكرى يرأس المولد النبوى ، أكثر الاحتفالات الدينية أهمية فى القاهرة ، أما الشيخ السادات فكان يرأس مولد الحسين وهو ثانى أهم الموالد بعد المولد النبوى.

ويمثل التاريخ العثمانى بصورة واضحة الجهود التى بذلتها الدولة لرقابة الطرق الصوفية . وقد أدى تعيين شيخ الطرق بالمدن الكبرى مع شاغل الباب العالى ، إلى خلق مركزية للصوفية . وتمتبر مسيرة الطريقة البكتشية نموذجاً لذلك . وفى عهد السلطان عبد الحميد ، استندت سياسته الدينية على شيوخ الطرق الصوفية الذين وصلوا إلى وظائف فخرية بأمر من الخليفة السلطان .

ومثال ذلك ، نشاط شيخ الرفاعية الشيخ محمد أبو الهدى الصيادى ، الذى لعب دور "وكيل جوال" لنشر الإسلام داخل الأقاليم العربية للإمبراطورية العثمانية . ويبدو أن محمد على قد فهم الدرس جيداً حين استثمر سلطة الشيخ البكرى للسيطرة على الطرق الصوفية فى مصر .

وهناك فكرة شائعة فى مصر ، تقول أن صلاح الدين هو الذى أسس منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية . ويؤكد تلك الفكرة الشيخ أبو الوفا التفتازانى شيخ مشايخ الطرق الصوفية الحالى ، رافضاً الرأى الذى يقول أن هذا المنصب مؤسسة حديثة .

وفى الواقع ، يعود تنظيم ذلك الوضع إلى القرن التاسع عشر ، وعلى وجه الدقة فى عهد محمد على . إذ يجب أن نحدد أنه فى حوالى عام ١٨٠٢ كانت بداية تنظيم السلطة للطرق الصوفية فى مؤسسة مركزية . وهذه هى المراحل الرئيسية (٩) :

١٨١٢ - أصدر محمد على فرماناً يسند فيه للشيخ البكرى سلطة مطلقة على العالم الصوفى (الطرق والمؤسسات التابعة بها كالتكايا والزوايا والمقامات) . ولم يحدث قبل ذلك أبداً أن خضعت الطرق الصوفية لسلطة مركزية .

وكان مبدأ القدم (الذى يعطى امتيازات للأسرة التى تتولى هذا المنصب) يلزم أغلب الطرق على الخضوع للبكرى حتى تستمر . وفى الوقت الذى أصبحت فيه الصوفية تدرس بالأزهر ، كان محمد على يستخدم قوة الطرق الصوفية ضد علماء الأزهر أنفسهم . وهذا الوجه المتعارض بين علماء الأزهر والصوفية الشعبية التى تساندها السلطة ، سوف يكون مألوفاً فى مصر .

١٨٤٧ - أول اتفاق يحدد صلاحيات كل شيخ الأزهر ومحمد البكرى . ويجدد الأزهر نفسه وقد انتزعت منه كل سلطة على العالم الصوفى ، أى على مظهر جوهرى للإسلام فى مصر . ومنذ ذلك الحين ، يظهر الشيخ البكرى كالسلطة الوحيدة بالنسبة للطرق الصوفية وعلى شيوخ الطرق أن تلجأ إليه لاستلام الأموال المقررة لأنشطة طرقهم . ١٨٤٨ - نشرت لأول مرة قائمة رسمية للطرق بمراجعة الشيخ البكرى . وبذلك يتأكد أنه السلطة الوحيدة التى تعطى حق ممارسة الصوفية فى مصر .

١٨٥٩ - نص مرسوم خديوى على أن حراس المقابر والمقامات والتكايا عليهم أن يخضعوا لاختصاص الشيخ البكرى . ١٨٧٢ - لتدعيم سلطة الشيخ البكرى على الطرق ، منعت حلقات الذكر فى المنازل . ويتبع لرقابة الشيخ البكرى ممثلى الشيوخ ، أى الخليفة والناشب .

١٨٨١ - تحت ضغط الخديوى توفيق ، يقوم الشيخ البكرى باتخاذ قرارات إصلاحية خاصة بالحد من بعض الطقوس ، كما أنه يتعمد فى التدخل فى شؤون الطرق الداخلية ، وهكذا تهددت استقلالية

الشيوخ . ومن هنا جاء منع طقس "الدوسة" حيث كان شيوخ الطريقة السماعية يمثلون جياهم ويمرون على ظهور أتباعهم الممدين على الأرض . وكان تنظيم العالم الصوفى عبر الطرق وبزوغ شيوخ البكرية يتفق ، حتى ذلك الحين ، ومصالح شيوخ الطرق الصوفية . غير أن هذه المصالح انتفت مع منشور عام ١٨٨١ الذى يعطى للشيخ البكرى حق التدخل فى الشئون الداخلية للطرق ، والذى كاد يفقده شرميته فى نظر العالم الصوفى .

وقد ترتب على ذلك تكاثر الطرق الصوفية بسبب كثرة الانشقاقات وكذلك ظهور عديد من الطرق غير المعترف بها ، وهى دليل على الرغبة فى الإفلات من الرقابة المزدوجة ، رقابة السلطة ورقابة الشيخ البكرى . وسوف تتخذ هذه الطرق - فيما بعد - نموذجاً يحتذى به إزاء رقابة الدولة المتزايدة .

١٨٩٢ - كان أول من رأس رسمياً مشيخة الطرق الصوفية هو الشيخ محمد توفيق البكرى ، وكان ينشر قائمة الطرق الرسمية ، وهكذا وضع للطرق الأخرى أنها ممنوعة من ممارسة أى نشاط ، ولكن الطرق التى لم يكن لها شيخ مقيم بالقاهرة ، كان من الصعب مراقبتها .

١٨٩٥ - صدر منشور خديوى خاص بتنظيم الطرق الصوفية ويلغى تدابير ١٨٨١ . وينص القانون الجديد على أن وظيفة شيخ مشايخ الطرق الصوفية لم تعد إلزاماً مرتبطة بشيوخ البكرية ، مما جعل المنصب وظيفة رسمية تماماً وليست وراثية . ويتحول وضع الشيخ البكرى كشيخ مشايخ الطرق من سلطة مرفية إلى قوة شرعية . ومع ذلك استمر شيوخ البكرية يتقلدون هذا المنصب حتى عام ١٩٤٧ . أما قبل ١٨٩٥ ، فلم يكن لدى الطرق الصوفية نظاماً إدارياً معروفاً . وللمرة الأولى ينشأ مجلس صوفى يرأسه البكرى ، ويضم عشرين شيخاً للطرق منتخبين للمقر الرئيسى فى القاهرة لمدة ثلاث سنوات ، ويديره شيخ المشايخ بالإضافة إلى أربعة شيوخ يتم انتخابهم من شيوخ الطرق . ويعتبر هذا المجلس السلطة العليا على العالم الصوفى والتى من حقها أن تعترف رسمياً بالطرق وأن تعين شيوخها . وباكتسابها إدارة رسمية جماعية ، أعيد للطرق شيئاً من

الاستقلالية الداخلية التي أدت إلى تقليص سلطة البكرى . فالمؤسسات التي تتبع الطرق تخضع لللائحة قوانين وزارة الأوقاف وليس لللائحة الشيخ البكرى .

١٩٠٣ - صدر المنشور الخديوى فى ٢ يونيو والذي أحدث تعديلاً فى منشور ١٨٩٥ عن لائحة الطرق الصوفية . فالمجلس الصوفى لم يعد محصوراً فى شيوخ الطرق المقيمين بالقاهرة ، بل يمتد نطاق فعاليته إلى جميع شيوخ مصر . وتضطر الطرق غير المعترف بها إلى الانضمام رسمياً إلى طرق معترف بها . وتلزم المشيخة العامة (وهى تضم جموع مشايخ الطرق الصوفية) شيوخها بأن يكون لهم إدارة هرمية لممثليهم ، أى خليفة ثم نائب ثم وكيل ، وممثلين آخرين مفوضين و مسؤولين امام المشيخة (١٠)

١٩٠٥ - أصدر المجلس الصوفى فى ٢٢ أبريل "اللائحة الداخلية للطرق الصوفية" وتعتبر إضافة لما قبلها وخاتمة لعملية تنظيم الصوفية ، والتي أكدت رقابة الخديوى على المجلس . ويجد مشايخ الطرق أنفسهم مهبرين على الخضوع لبعض الإلتزامات التى تدفعهم إلى الانتماء إلى إدارة الدولة . وهكذا فإن حلقات الذكر العامة تعامل معاملة التجمعات غير المشروعة إذا لم يقدها خليفة يحمل أجازة ، وعلى الطرق غير المعترف بها أن تلتحق بطرق رسمية حتى يتاح لها الاشتراك فى الاحتفالات المقامة إبان الأعياد الدينية . وبذلك تلغى سلطات المجلس الصوفى قانون القدم . ويتروك قانون ١٩٠٥ للشيخ البكرى سلطة كبيرة على الطرق والمؤسسات التابعة لها على الرغم من معارضة الشيوخ لذلك . وكان منشورا ١٩٠٣ و ١٩٠٥ قد جعلوا من منصب شيخ مشايخ الطرق قوة غير مسبوقة فى العالم الصوفى .

وقد ظلت أحكام هذا القانون سارية المفعول حتى عام ١٩٧٦ (١١).
١٩١١ - خسر محمد توفيق البكرى القاب: شيخ السجادة البكرية ، ونقيب الأشراف وبدأ هبوط وضع شيوخ البكرية .

١٩٤٦ - عزل الملك فاروق شيخ مشايخ الطرق الصوفية أحمد مراد البكرى وآخر شيوخ البكرية بسبب تأييده للحركة المناهضة لمصر فى السودان ، ويقوم خليفته الشيخ أحمد الصاوى برئاسة مشايخ الطرق الصوفية حتى ١٩٥٨ . وللمرة الأولى أثبتت الوظيفة من

شيوخ البكرية . فقد أبعدت عائلة البكرى بعد أن سمحت للدولة بأن تبسط رقابتها على الطرق . ومنذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، حاولت تشريعات متتالية بديلة للوائح ١٩٠٢ و ١٩٠٥ ، إصلاح وتقنين الصوفية . وقد خلق إلغاء الأوقاف الأهلية مشاكل مالية كبيرة بالنسبة للشيوخ .

١٩٥٥ - في مارس ١٩٥٥ بدأت الحكومة في الاهتمام الحقيقي بالطرق الصوفية . وأصبح المشير عبد الحكيم عامر مسئولاً عن متابعة الجهود المبذولة لإصلاح الطرق الصوفية . ويبدو أن هذا الاهتمام المفاجئ قد صاحب إلغاء جماعة الإخوان المسلمين .

وقد أدى تدخل السلطة المستمر في شئون الطرق ، من جديد ، إلى وجود العديد من الطرق المنشقة التي رفضت أن تستخدم كأداة سياسية . وقد اكتسبت الطرق غير المعترف بها رسمياً مكانة كبيرة ، سواء كانت طرقاً محلية على مستوى القطر أو طرقاً قومية على مستوى الوطن العربي .

١٩٥٨ - صدر "دليل الصوفية" ، وبمقتضاه يصبح المجلس الصوفي ممثلاً لجميع الفرق سواء كانت رسمية أم غير رسمية . وتولى سيد محمد محمود علوان شيخ الطريقة العلوانية منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية من عام ١٩٥٨ ، وذلك طوال الفترة الناصرية وحتى ١٩٧٠ . وأصبح المتحدث الرسمي للحكومة للسياسة الناصرية تجاه الطرق الصوفية . وبتأثير من حماسه ، أنشأ مجلساً للإصلاح الصوفي بناء على رغبة الحكم الناصري . وفي سبتمبر ١٩٥٩ ، أعلن الشيخ محمد محمود علوان في خطبة له أنه يود إعادة تنظيم الطرق الصوفية الرسمية الستين على أساس يتفق وأهداف الاشتراكية العربية (١٢) . وفي مقر الاتحاد الاشتراكي العربي عقدت ندوة لمناقشة تلك الإصلاحات ولكنها لم تسفر عن أية توصيات ملموسة ، ولم تتحقق مبادرات إصلاح الطرق الصوفية سوى في عهد الرئيس السادات .

١٩٧٠ - توفي الشيخ محمد محمود علوان ، وتقلد خليفته الشيخ محمد محمود السطوحى منصب شيخ الطرق الصوفية طوال عهد السادات وحتى وفاته في ديسمبر ١٩٨٣ . ويظل اسم الشيخ السطوحى مرتبطاً بالتجديد الشامل لترسانة القوانين الخاصة بالصوفية .

وتحت إشرافه صدر قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ ومرسوم ١٩٧٨ وهما السندان القانونيان للصوفية المنظمة في مصر حتى يومنا هذا .

١٩٧٦ - صدر في ٩ سبتمبر "المرسوم الداخلي للطرق الصوفية" لينهى بذلك ٧٥ عاماً من صلاحية النظام القديم المبني على قانوني ١٩٠٣ و ١٩٠٥ ، ويلغى قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ جميع القوانين السابقة "التي كانت صالحة لحينها" و"لا تتفق والصحة المديثة" (١٣) . ويزيد القانون الجديد من سلطة "المجلس الأعلى للطرق الصوفية" بشكل كبير ، فمنذ ذلك الحين وصاعداً ، تقوم هذه المؤسسة بالجمع بين السلطات التشريعية والقانونية والتنفيذية في مجال الصوفية المنظمة ، ولها الحق في الموافقة على أى نشاط صوفي عام أو خاص ، وحق رقابة الطرق ومتابعتها . لدى المجلس الأعلى الأدوات الشرعية لممارسة هذا الحق . ومع زيادة سلطاته أصبح المجلس مكوناً من ١١ عضواً بدلاً من خمسة ، ومن بينهم خمسة خارجيين يمثلون الأزهر وعدة وزارات . وتعتبر جميع الطرق التي لا يعترف بها المجلس طرقاً غير شرعية ، مما اضطر كثير من الطرق غير المعترف بها إلى اللجوء لحماية طريقة رسمية .

١٩٧٨ - ومع صدور القرار الجمهوري رقم (٥٤) بتاريخ ٣٠ يناير تكمل "اللائحة التنفيذية الطرق الصوفية" قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ .

ويمثل قانون ١٩٧٦ ولائحة ١٩٧٨ محصلة جهود الدولة المصرية ، منذ السنوات الأولى للحكم الناصري ، لاحتواء الطرق داخل بنية شرعية لها سلطة ممتدة حتى يمكن مراقبتها بطريقة فعالة . وقد التزمت الطرق بأهداف اجتماعية وقومية لا علاقة لها بتاتا بالسبب الذي وجدت من أجله . وكل هذه التغييرات - بالإضافة إلى زيادة سلطة المجلس الأعلى للطرق الصوفية - قد قلصت استقلالية شيوخ الصوفية . واليوم ، يقوم المجلس الأعلى للطرق الصوفية بتعيين شيوخ الطرق وبالموافقة على اختيار ممثلي الشيوخ على جميع مستويات الطريقة: من الخليفة على مستوى الزاوية ، حتى الوكيل ، مروراً بخليفة الخلفاء والنائب وأيضاً المشرفين على المقامات التابعة للطرق ، ويجب أن يتلقوا جميعاً موافقة رسمية ، والمشيخة العامة للطرق الصوفية التي ينبثق منها المجلس الأعلى للطرق

الصوفية لديها هيئة خاصة لممثليها وهم الوكلاء الذين يراقبون تنفيذ قراراتها .

وقد ارتبط التقليس الشديد لاستقلالية شيوخ الطرق بأجبارهم على الدراسة بالأزهر ، ولتأكيد تحويل الصوفية إلى مؤسسة ، فقد صدرت توصيات بإنشاء معهد للصوفية .

ونتيجة لذلك ، فقد أصبح على رأس الطرق شيوخاً مهندسين أو دكاترة في الآداب أو محامين أو كبار الموظفين الدراسين بالأزهر . ومع تحويله إلى العمل الإداري أكثر من كونه قمة روحانية وجد الشيخ نفسه خاضع بشكل متزايد للاعتبارات العملية . ومنذ ذلك الحين ، اكتسبت شخصية الخليفة المحلي أهمية قصوى كوجه ذي هيبة يصعب على شيخ الطريقة أن يعبر عنه ، وأيضاً ظهرت أحياناً ثمة معارضة بين العلمانيين والمتصوفين داخل الطرق .

وبتطبيق لائحة ١٩٧٨ وقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٩ ، أصبح المجلس الأعلى للطرق الصوفية ينتخب من قبل المشيخة العامة للطرق الصوفية وذلك بمنقر محافظة القاهرة في عايدين ولمدة ثلاث سنوات . ويتكون المجلس اليوم من خمسة عشر عضواً منهم شيخ مشايخ الطرق الصوفية الذي يجب أن يكون قد انتخب ضمن الشيوخ الصوفية أعضاء المجلس الأعلى ، وكذلك يضم المجلس عشرة شيوخ طرق ينتخبون من طريق الاقتراع السري ، وممثلاً للأزهر يختاره شيخ الأزهر ، وثلاثة أعضاء ممثلين لوزارات الأوقاف والداخلية والثقافة يختارهم الوزراء ، بالإضافة إلى ممثل للحكم المحلي ، وربما كان من محافظة القاهرة . ويجب أن يصدق رئيس الجمهورية على اختيار شيخ مشايخ الطرق الصوفية . وإذا كان للمجلس كل هذه السلطات على الصوفية المنظمة ، فهو مرفق على أن يلتزم بميزانية تدخل في نطاق الأموال العامة بالإضافة إلى أموال صناديق النذور . والمجلس الأعلى للطرق الصوفية ، هو رمز هذا الوجه الجديد الذي تريد السلطة والشيوخ أن يعطوه للصوفية ، قد استقر في ١٩٧٨ في مقره الجديد بميدان الحسين وهو المكان التقليدي للاحتفالات الدينية الشعبية والرسمية . ويقوم قانوني ١٩٧٦ و ١٩٧٨ بتقنين سياسة نشر الصحف والمجلات الصوفية ، أما نشر الأوراد الخاصة بكل طريقة فيخضع لرقابة المجلس .

وفى مايو ١٩٧٩ ، صدرت مجلة شهرية جديدة وهى مجلة "التصوف الإسلامى" وهى المحدثه باسم المشيخة العامة للطرق الصوفية ، وتصور الاتجاهات الجديدة للصوفية . وفى عددها الاول نشرت المجلة حديثاً مع الرئيس السادات ، ومجلة التصوف الإسلامى حلت محل مجلة (الإسلام والتصوف) وهى المجلة السابقة للمجلس الأعلى للطرق الصوفية والتي كانت قد صدرت من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ وكانت موجهة أساساً إلى أعضاء الطرق . أما مجلة التصوف الإسلامى فتباع لدى اكشاك الجرائد ومن ثم فهى موجهة لجمهور أعرض ، ويلتزم جميع خلفاء الطرق بالاشتراك فى هذه المجلة والتي يصل توزيعها إلى عشرين ألف نسخة ، وبذلك يمكن اعتبارها أكثر المجلات الدينية المقروءة فى مصر .

وهكذا ، فإن مصر هى البلد العربى الوحيد الذى يوجد فيه فرق صوفية لها أساس شرعى دقيق . ووجود تلك القوانين هو فى حد ذاته ظاهرة خاصة بنظام سياسى معين . ولما كان الشيخ الصوفى وسيطاً روحانياً ، فقد أصبح كذلك الآن بين الدولة وعضو الطريقة ، بواسطة نظام رمزى يتدرج على عدة مستويات . وإذا كانت هيبة الشيخ - مؤسس الطريقة - هى السبب الرئيسى للانتماء لهذه الطريقة ، فإن هذه الهيبة ما زالت تستخدم إلى اليوم على الرغم من الإصلاحات التى أجرتها الدولة على الطريقة ، وتدعى أنها تحميمها ، وهذا الوضع يذكرنا بتعامل النظام العثمانى مع الطرق الصوفية . فكما فعلت السلطات عندما أسست عدة مناصب تسمح للدولة العثمانية باحتواء شيوخ الطرق الصوفية ، فقد قامت الدولة المصرية بتقنين سيطرتها المطلقة على النظام الصوفى من خلال عدة قوانين . وكما وضع شيوخ الصوفية أنفسهم تحت تصرف حكم عبد الحميد كدماه للإسلام الذى ينادى به السلطان فى العالم ، فشيوخ الصوفية المصريين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن الإسلام كما تتصوره الدولة . إن حركة الإصلاح الإسلامية قد غيرت بالفعل جميع المعطيات وأثرت على مسيرة الطرق الصوفية . وقد أخذت الدولة ووسائل الإعلام تدعو لهذه الأيديولوجية وتنشرها . وحلت سلفية الدولة محل فترة ما قبل الإصلاح التى اتسمت بالتسامح تجاه أكثر الممارسات الصوفية غرابية . ومنذ ذلك الحين ، فإن هدف الدولة هو الجمع بين

احتواء الطرق الصوفية وإصلاحها ومن هنا ، كانت الدعوة المستمرة إلى تهذيب الصوفية ومناهضة الخرافات واحترام كلمة القرآن الكريم والسنة . ولتأكيد صورة الصوفية المعدلة التي تنادى بها الدولة ، تقوم مجلة التصوف الإسلامى بنشر العديد من اللقاءات مع شخصيات دينية من خارج الصوفية ، بغرض رفع التناقض بين التصوف والشريعة . ومن الشخصيات التي تُدمى عادة لكتابة مقالات أو لإجراء حديث: الشيخ محمد متولى الشعراوى ، والشيخ جاد الحق شيخ الأزهر ومفتى الجمهورية وكذلك ممثلين من الأزهر ، ومن وزارة الأوقاف . وحتى الشيخ عمر التلمسانى ، مرشد الإخوان المسلمين ، وجد لنفسه مساحة مفتوحة فى مجلة التصوف الإسلامى بعد خروجه من السجن . والرهان بالنسبة للدولة هو أن تضع الشوق المغليم إلى الروحانيات فى قنوات لصالحها - وهى خاصية تميز المجتمع المصرى - وأن تعطى هذا الشوق وجهاً مقبولاً فى نظر المقاييس الإسلامية الجديدة للحدثة . وبالاشتراك الرسمى لوزارة الأوقاف والأزهر فى الجهود المبذولة نحو إصلاح الصوفية ، لا تقوم السلطة باحتواء جميع المؤسسات الإسلامية تحت إجنحتها فحسب ، بل تضفى صبغة تقليدية على المجلس الأعلى للطرق الصوفية. إن الفصل بين فلك الأزهر وبين فلك الصوفية فى القرن التاسع عشر ، قد أدى إلى تدمير رقابة المؤسسات على الطرق الصوفية ، إن لم يكن فعلياً فرمزيّاً على الأقل.

الإسلام الصوفى ، إسلام شعبى منتشر

يذكرنا چيلبير ديلانو من جديد بأن الطرق الصوفية فى القرن التاسع عشر كانت راسخة فى الواقع الاجتماعى وكان تطورها بعيد عن المبادرات الرسمية اللهم سوى هبات الأغنياء والشخصيات المرموقة . وبعد مرور قرن تأثرت خلال بمبادرات متصاعدة سعت إلى تحويلها إلى مؤسسات ، فماذا عن فعالية الطرق الصوفية ؟ وهل أساءت المبادرة المستمرة من قبل الدولة - وهى المتحدث الرسمى باسم الأيديولوجية الإسلامية الحديثة - إلى هذه الفعالية ؟ فلنؤكد بداية أنه لا يوجد اليوم فى الشرق الأوسط بلد مثل مصر من حيث غلبة الطرق الصوفية وعددها وانتشارها . ويكفى أن نذكر

أن عدد أعضاء الطرق - استناداً إلى تقديرات حديثة شبه رسمية - يصل إلى ستة مليون فرد (١٥) تنظمهم أكثر من مئة وعشرين طريقة . وهذا يعنى أن نسبة هامة من الذكور من الشعب المصرى مرتبطة بشكل أو بآخر بالطرق الصوفية (إذ لا يسمح للنساء بالانتماء إلى الطرق) ، مع اعتبار أن هؤلاء يؤثرون مباشرة على المحيطين بهم - من الأسرة حتى زملاء العمل ، فلا يمكن أن تكون الصوفية في مصر قوة هامشية داخل المجتمع .

وهناك عدة أمور دفعت إلى التقليل من تقدير أهمية الطرق الصوفية ، منها التقاليد الخاصة بالصوفية ، والطبيعة الشعبية للطرق ، وبعض الممارسات التى تتألف بصعوبة مع إحياء الإسلام من وجهة نظر الإصلاحيين ، والارتياح من الموقف السياسى لهذه الطريقة أو تلك . ويرتفع عدد المثقفين المصريين الذين عبروا عن نفورهم تجاه ظاهرة وصفت بالتخلف . وبعض الاحتفالات ذات الطقوس العنيفة كانت موجودة في زمن إدوارد لين ، ذلك المؤرخ البريطانى الذى وصفها في كتابه عن العادات في مصر في القرن التاسع عشر (١٦) . ومنذ ذلك الحين ، اختفت أكثر الممارسات المستهجنة . وأقيمت حلقات الذكر في تواريف منتظمة ، في الأغلب ليلة الجمعة أو يوم الجمعة نفسه . ويحتمل أن تتم بقيادة الخليفة في أحد المساجد التابعة لوزارة الأوقاف ، بعد موافقة إمام المسجد ، أو في مسجد الطريقة الخاص ، أو في إحدى الزوايا التى ارتفع عددها في مصر إلى عدة مئات .

وشبكة الزوايا اليوم لا يضارعها شبيه سواء في امتدادها أو في فروعها . والزوايا - وهى وحدة أساسية في الصوفية - كثيراً ما تكون ملحقة بمقام . فكل مدينة ، وكل قرية أو هي تدور حول فلك هذا المكان الذى يتميز باضفاء طابع اجتماعى على الصوفية . وخلال شهر رمضان ، تقيم الطرق الذكر في الخيام المخصصة لذلك عند مسجد الحسين تبعاً لنظام وضعه المجلس الأعلى للطرق الصوفية . بيد أن الذكر يفلت أحياناً من الرقابة ولا سيما في الموالد . وبالإضافة إلى الذكر ، تقام الحضرة كل أسبوع في مساجد كل طريقة ومقرها وهى تجمع جمهور متغير حسب الطرق .

أما الأعياد الإسلامية الكبرى والمولد السنوية التى تمثل تجمعات هائلة فى القاهرة والاقليم ، فهى التى تسمح حقاً بقياس الفعالية الكبيرة للطرق الصوفية . ويمكن اعتبار أمور مثل زيارة المقامات والمولد كأحد أكثر التعبيرات أصالة عن الورع الشعبى المصرى . وإن أقل عدد المولد فى مصر من تقدير دقيق فهو بالتأكيد عدد ضخم . وحسب تقارير وزارة الأوقاف ، فإن عدد المولد الخاصة بآل البيت وبمعظماء الصوفيين يصل إلى أربعين مولداً . ونضيف إلى هذا الرقم ، على الأقل ثمانين مولداً لشيوخ مؤسسين الطرق ، حسب تقدير المجلس الأعلى للصوفية . وهكذا نصل إلى أدنى رقم وهو مئة وعشرين مولداً سنوياً فى مصر ، أى بواقع عشر مولد شهرياً ، ولكن حسب ما نشر فى جريدة أخبار اليوم (١٩٧١/١٢/٢٥) فإن العدد السنوى للمولد المقامة فى مصر يجب أن يقدر بثلاثمئة (١٧). وهذا الرقم مغال فيه عن قصد: إذ درج خصوم المولد - الذين يقدرونها دون فائدة اجتماعية - على إبراز أضرار هذه الاحتفالات ، ويمتبرون بذلك أن عددها الكبير وانتشارها هو بمثابة إحياء لطقوس غير شرعية . بيد أن هذه الأرقام تظل محتلفة بدلالاتها . والاتجاه الآن هو بصدد الإكثار من أماكن الزيارة حول المقامات ، ليس فقط مقامات الشيوخ من مؤسسى الطرق ولكن أتباعهم أيضاً مقامات أسر حراس المقامات التى تعامل معاملة الأسر ذات السلالة . وعدد المشتركين فى هذه الاحتفالات متغير كثيراً . فبعض المولد المقامة لأحياء مولد أو مؤسس طريقة مغمورة أو ولى محلى ، يمكن أن يجذب بضعة مئات من البشر فقط . ولكن المجموع تصبح جماهير هائلة تلتقى لدى الاحتفال بولى يعتبر جزء من التراث المشترك لكل الطرق الصوفية .

وبالنسبة لبركة الولى ، فتعتبر مقامات آل البيت فى القاهرة ذات بركة أكثر تأثيراً (١٨). وفى هذا الصدد ، فإن المقام الذى يحوى رأس الحسين ، يعتبر بالتأكيد المزار الأكثر أهمية بالنسبة للمصريين على المستوى الروحانى والمسجد الذى يحويها هو المكان الأكثر زيارة ، وهو مكان التجمع بالنسبة لجميع الاحتفالات الدينية . ويليهِ مقام السيدة زينب بنت فاطمة وعلى وأخت

الحسين ، وأخيراً السيدة نفيسة حفيدة الحسين ، حامى حى الجمالية ويظل الحسين وجهاً محبوباً من الجميع (يكفى قراءة روايات نجيب محفوظ للاقتناع بهذا الأمر) ، أما زينب ونفيسة ، ومعهما رقية ، وهى ابنة أخرى لعلى ، فتعتبرن وليّات مدينة القاهرة وحمايتها . وكثير من الموروثات تحدد رأس الحسين فى مكان آخر ، بالإضافة إلى الشيعة الذين يعتبرون أن الرأس والجسد مدفونين فى كربلاء . ويُقال أن زينب ما جاءت إلى مصر قط وأن رقية مدفونة فى دمشق . إن ما يهم ، والحالة هذه ، هو الرمز ، وأياً كان مكان دفنهم فإن هذه الشخصيات تعتبر أهم الأولياء .

ويؤزور الرجال مقام الحسين يوم الثلاثاء عادة ، والنساء يوم السبت ، أما مقام السيدة زينب فتزوره النساء يوم الأربعاء . ويحظى مسجدا الحسين والسيدة زينب باهتمام وعناية الطائفة الإسماعيلية الثرية التى يرأسها الأغا خان وتعرف فى مصر باسم البهرة . وقد قام رئيسها سيد محمد برهان الدين بهرة بترميم وتجميل الآثار التابعة لآل البيت ، علاوة على الآثار الفاطمية .

ومقام الإمام الشافعى هو أكثر المقامات بركة بعد مقام السيدة نفيسة ، ويؤمه جمهور كبير من الزوار قبل صلاة الجمعة . ويظل مؤسس المذهب الشافعى ، وهو واحد من المذاهب السنية الأربعة الكبرى الذى ينتمى إليه أكثرية المصريين ، يظل فى آن واحد سلطة شرعية بالنسبة للعلماء وولى بالنسبة للعامة .

وعلى مقرّبة ، يوجد مقام الإمام الليث ، أحد تابعى الشافعى ويعد ضمن الأولياء . أما السيدة سكيّنة ، ابنة الحسين ، فمكانتها فى الورع الشعمى تلى مباشرة مكانة الإمام الشافعى . يليهما على زين العابدين ، أخو السيدة سكيّنة وابن الحسين ، وتوجد رأسه - حسب موروث سنى - فى شمال الحى الذى يحمل اسمه . وتنتهى قائمة آل البيت الذين يحظون بمكانة خاصة . بكل من حسن الأئور أبو نفيسة ، وفاطمة النبوية ابنة الحسين حيث يوجد مقامها بالدرب الأحمر ، والسيدة عائشة ، ابنة جعفر الصديق ، سادس أئمة الشيعة . وتظهر أهمية دور الشفاعة من خلال الأولياء عبر الخطابات التى أرسلت من أنحاء مصر كلها إلى مقام السيد الشافعى فى الستينات.

فقد اندهشت مصلحة البريد المصرية من تدفق تلك الرسائل فقررت أن تتعرف على محتواها ، واكتشفوا أن أغلبها كانت تطلب المدد لحل مشاكل الحياة اليومية ، وأخرى كانت تعبر عن شكوى وبعضها كان يكشف عن جرائم لم تكن العدالة على علم بها . كيف كان يمكن للإمام الشافعى ، الذى توفى من أكثر من ألف عام ، أن يعلم بجرائم كان القانون الرسمى للدولة يجهلها ؟ وقد خضع هذا الأمر لدراسة قام بها عالم الاجتماع سيد عويس وقام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بنشر نتائج هذا البحث سنة ١٩٦٥ (١٩) .

ومن بين الأولياء من مؤسسى الطرق الأكثر شعبية فى مصر نجد ، خارج القاهرة ، أحمد البدوى المدفون فى طنطا ، وإبراهيم الدسوقى المدفون فى دسوق. وبداخل مقام السيد البدوى ، هناك قبرى الشيخ عبد العال والشيخ المجاهد وهو أحد الشيوخ الأول بالطريقة الأحمدية .

ومن بين جميع الموالد ، فمولد الرسول فى ١٢ من ربيع الأول هو الذى يرمز إلى أهم مكانة (٢٠). وفى هذه المناسبة تزهو جميع الطرق باستعراضها المشترك. وحسب العادة ، فإن الموكب الصوفى يتجمع عند مسجد الرفاعى ، عند سفح القلعة ليتجه نحو مسجد الحسين فى قلب المدينة الفاطمية . وهناك تجمع آخر يبدأ من ميدان الحسين ويتجه نحو مسجد قايتباى عبر شارع الأزهر مخترقا الدراسة. وتمتلىء شوارع القاهرة المصور الوسطى بملايين المصريين الذين جاءوا ليحتفلوا بالمناسبة . وتنصب خيام حول مسجد الحسين حيث يتلازم شيوخ الطرق وممثلو الحكومة لإلقاء الخطب .

ويستمر مولد الحسين أسبوعين ، ويقع فى النصف الأخير من شهر ربيع الثانى. وختام المولد يكون دائما ليلة الثلاثاء ، وهو أهم مولد فى القاهرة بعد المولد النبوى ويقع بعده بحوالى خمس أو ست أسابيع. وفى هذا المولد يزدهم حى الجمالية وتمتلىء حواريه وأزقته بفيض من البشر. ويتحول الحى إلى ساحة احتفالية تجمع الزوار والدراويش وعاشقى الاحتفالات. وتتلا المدينة الفاطمية بالأنوار الساطعة. وتقوم الطرق كما فى كل مولد بتنصب خيامها فى الأزقة المجاورة للمسجد حيث تقام حلقات الذكر وتنصب الموائد .

وفى سنة ١٩٨٩ ، حضر مولد الحسين أكثر من نصف مليون شخص. ومما يؤكد ازدواجية موقف السلطة من الموالد هو تشجيعها المستتر وخاصة عن طريق مجانية استخدام القطار بالنسبة للوافدين ، وفى ذات الوقت تلتزم الصحافة الرسمية الصمت التام تجاه هذه الظاهرة. وهكذا يفقد مولد الحسين صفة الحدث : ألا تشير الصحافة إلى اجتماع مليون شخص فى حى من أحياء القاهرة ؟ ويعتبر يوم ٥ شعبان هو اليوم الفعلى لمولد الحسين حيث تقام احتفالات خاصة داخل المسجد .

ويستمر مولد السيدة زينب أسبوعين وينتهى فى آخر ثلاثاء من شهر رجب. ويعتبر ثالث أهم موالد القاهرة بعد المولد النبوى ومولد الحسين. ومثل مولد الحسين ، فإن المسجد الذى يضم مقام السيدة زينب يختفى تمام تحت الزينات الكهربائية ، كما يصبح المرور داخل الحى الشعبى شبه مستحيل من كثرة الوفود .

هناك احتفالات خاصة بأولياء الله الآخرين تجمع بضع عشرات من الآلاف ، ولكنها تظل أقل أهمية. ويستمر مولد الإمام أحمد الرفاعى حوالى ١٠ أيام وينتهى فى أول جمعة من شعبان . ويبدأ الموكب الكبير بعد صلاة عصر الخميس من مسجد السيدة زينب ويتجه نحو مسجد الرفاعى. ويبدأ مولد السيدة سكيئة فى حوالى ١٢ جمادى الأول وينتهى فى ٢١ من نفس الشهر . ومولدى حسن الأكبر والسيدة نفيسة من ٢٦ جمادى الأول الى ٤ جمادى الآخر. ويستمر مولد الإمام الشافعى حوالى ١٠ أيام وينتهى فى أول أو ثانى يوم أربعاء من شعبان. ويحتفل بالسيدة رقية مدة أسبوعين ، قبل أول خميس من شهر جمادى الآخر.

أكبر مولدين خارج القاهرة هما فى طنطا ودمسوق. كان هناك تقليد أن يقام للسيد البدوى بطنطا ثلاثة موالد حسب التقويم القبطى مما جعل تاريخها يتغير من عام لآخر. أولها المولد الصغير ويبدأ فى العاشر من شهر طوبة أى نحو ١٧ أو ١٨ يناير والثانى المولد الوسيط مع بداية الربيع وهو مرتبط بسيدى عبدالعال ، وكان يقع دائما فى شهر برمودة ، والثالث المولد الكبير وهو أهمها ، وكان يقع بعد شهر ونصف من بداية الصيف فى منتصف شهر أبيب ، فى شهر أغسطس ، إبان فيضان النيل. كل مولد من هذه الموالد كان

يستمر أسبوعاً ويوماً واحداً ، يبدأ يوم الجمعة وينتهي يوم الجمعة التالى . أما اليوم ، فقد اجتمعت الموالد الثلاثة فى مولد واحد يقع بعد موسم جنى القطن فى الدلتا ، فى شهر أبيب أى فى منتصف أكتوبر ، كما يعتبر مولد طنطا أيضاً مناسبة لسوق تجارية كبيرة ، حيث تغزو المدينة أفواج مكثفة من البشـر : المراجيح والألعاب السمـرية وبائـعو اللـعب والحلويات ، كل ذلك يعطى للمدينة جواً من الاحتفال الشعبى . والخيام المنصوبة على اتساع المدينة من أجل كل طريقة من الطرق الصوفية ، حيث تقام فيها حلقات الذكر ، تؤكد مرة أخرى على هوج المدينة المدهش . ويشارك محافظ الغربية ، ممثلاً من الرئيس حسنى مبارك . وجميع أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية بانتظام فى مولد طنطا . وتنتهى الاحتفالات بمواكب صوفية عديدة . ويقدر عدد زائرى مولد السيد البدوى اليوم بما يفوق المليون .

وبعد أسبوع من انتهاء مولد طنطا ، يبدأ مولد سيدى إبراهيم الدسوقي بدسوق . ويستمر أسبوعاً ويوماً واحداً ، وينتهى أول جمعة من ربيع الثانى . ومثل مولد طنطا ، فهو زريعة لإقامة احتفال شعبى مهول يمتد من المسجد الذى يضم المقام حتى ضفاف النيل . تحتل الطرق البرهامية المكانة الأولى ، ولكن الطرق الاحمدية والرفاعية والشاذلية موجودة بثقلها كذلك . ويمتلى شيخ طريقة المجاهدية البرهامية حصانا أيضاً ويقود الموكب الصوفى فى آخر جمعة بعد صلاة الظهر . ومثل جميع الموالد الكبرى ، فمولد دسوق يحضره ممثلون مـدنيون ودينيون عن الدولة ، ومنهم محافظ كفرالشيخ ومندوبو وزارة الأوقاف ومفتى الديار المصرية . وقد أعلنت الإدارة فى دسوق فى ١٩٨٩ أن المدينة مستعدة لاستقبال ٢ مليون زائر .

يلى هذه الموالد الإقليمية فى الأهمية بالصعيد مولد عبدالرحيم القنارى وتنظمه الرحيمية القناوية المحلية ومولد الشيخ أبوالحجاج الأقصرى وكذلك مولد سلطان السعيد الفرغلى بأبوتيج . وهناك مساجد أخرى يزورها بشكل منتظم أعداد غفيرة من الزائرين مثل جامع شرف الدين البوصيرى بالاسكندرية وهو كما نعلم مؤلف

أجمل قصيدة في المديح النبوى ، أو جامع عمرو بن العاص في مصر القديمة ، الذى يعتبر أول مسجد بنى بمصر. يضاف إلى هذه القائمة مقامات كبار صوفىي مصر : فبعد مقامات أحمد البدوى وإبراهيم الدسوقي وشرف الدين البوصيرى التى ذكرناها توأ ، هناك مقامات ابن الفارض وذو النون ، وأبو الحسن الشاذلى الذى شيد له جامع حيث توفى فى سنة ١٢٥٨ ، على طريق الحج فى الصحراء بين قنا والأقصر ، وأبو العباس المرسى (بالاسكندرية) وابن عملا الله السكندرى مؤسس الشاذلية فى مصر ، وابن دقيق العيد ، والحافظ المنزرى وغيرها من المقامات التى يتباركون بها .

نلاحظ مما سبق كيف أن الطرق والاحتفالات وزيارة المقامات والتفانى فى حب الرسول مرتبط بالإيمان الشعبى (٢١). والموالد الكبيرة تجمع زواراً أكثر من عدد أعضاء الطرق الصوفية ، فالورع الشعبى يتجاوز بكثير إطار الطرق ، غير أن بصمة الطرق الصوفية موجودة فى هذه الاحتفالات الضخمة بكثافة. والنساء اللاتى ليس لهن حق الانضمام إلى الطرق تعوضن هذا المنع فى احتفالات الموالد حيث يتكاثر عددن بشكل ملحوظ .

لم يؤثر تنظيم الطرق الصوفية فى مؤسسات على توافد الزوار إلى الموالد ، ويبدو كما لو كان الورع الشعبى غير مبال بالإطار المؤسسى الذى يعبر من نفسه من خلاله. وما زالت الأغلبية من المصريين تعتبر أن الموالد دورات طبيعية ، وعند سؤالنا لكثير من المصريين عن الصمت الذى تلتزم به الصحافة بخصوص حجم التوافد على مولد الحسين كانت الإجابة : " لا نتحدث عن ذلك لأنه أمر طبيعى ". بالفعل ، هل تشير وسائل الإعلام إلى أن النيل يصب فى البحر المتوسط ؟ أن تقام الموالد الكبيرة فى الأقاليم على مدار العام فى تواريخ ثابتة مرتبطة بفيضان النيل أو بموسم جنى القطن ، فذلك يؤكد علاقة الموالد بالتواريخ الهامة لتقويم الشمس وخاصة بالنسبة لبعض الأعمال الزراعية التى لم تتغير منذ عهد الفراعنة. فلا نندهش من أن بعض الباحثين المصريين مثل سيد عويس قد أكدوا على وجود نوع من الاستمرارية فى بعض الطقوس منذ عهد الفراعنة حتى اليوم (٢٢). ومع ذلك فإن الموالد تحكمها التزامات

صارمة. فقبل الموالد الكبرى ، يقوم شيخ مشايخ الطرق الصوفية بإعطاء الإرشادات لشييوخ الطرق الرسمية المجتمعين في مقر المجلس الأعلى للطرق الصوفية بمنع الغناء والموسيقى والدخوف والرقص في حلقات الذكر ، والاختلاط في الاجتماعات ، ومنع الألعاب النارية وأكل الحشرات والجمرات والزجاج والشعابين الحية ، والضرب بالسيف ! فشييوخ الصوفية يعلمون أن الصوفية يحكم عليها من خلال هذه الممارسات ، لذلك فهم يحاولون التبرأ منها. وتؤكد تعليمات المجلس الأعلى للطرق الصوفية الخاصة بالموالد الكبرى أن الصوفية غير مسؤولة عن تجاوزات البعض.

لم يتأثر الورع الشعبي الذي تحتضنه الطرق الصوفية بعملية تحويلها إلى مؤسسات. وعلى نحو متوازن ، فإن هذه المؤسسة اعترفت دائماً بمزيد من الطرق منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى سنة ١٩٨١. كما تضاعفت أعداد الجمعيات الرسمية بشكل مستمر : فمن ٢٠ طريقة في ١٨٤٨ ، وصل العدد إلى ٣٣ طريقة في ١٩٠٦ ، ثم إلى ٤٤ طريقة في ١٩٤٨ وإلى ٦٠ طريقة في ١٩٥٨ و ٦٥ طريقة في ١٩٦٨ وإلى ٦٨ طريقة في مايو ١٩٧٩. واليوم ، هناك ٧٣ طريقة صوفية ، مسجلة رسمياً منذ ١٩٩٠ وأحدث الطرق المعترف بها هي : القصبية الخلوتية (مايو ١٩٨٦) والهاشمية الخلوتية (يوليو ١٩٨٠) والجمعفورية الأحمدية المحمدية (نوفمبر ١٩٨٦).

والتطور في حركة الاعتراف بالطرق الجديدة لم يكن ثابتاً ، فبين عامي ١٩٥٨ و ١٨٩١ ، تم الاعتراف بعشر طرق تقريباً ، ولكن التدخل الدائم للسلطة في الأمور الصوفية - وخاصة في ظل النظام الناصري منذ ١٩٤٥ - أحدث توسعاً في الاعترافات الرسمية. ففي أغسطس ١٩٨٠ ، قرر المجلس الأعلى للطرق للطرق الصوفية وقف الاعتراف بالطرق الجديدة مؤقتاً بسبب تكاثر عدد الطرق الرسمية ، وقد أدان الأصوليون هذا التكاثر باعتباره تحدياً للوحدة الإسلامية. واقترحوا أن تُضم الطرق الجديدة تحت لواء الطرق القانونية الموجودة. ولكن هذا الاختراع لم يحترم حيث أن عملية الاعترافات استمرت ولكن بشكل أبطأ. وفي مواجهة تكاثر الطرق ، أعلن الشيخ التفتازاني شيخ مشايخ الطرق الصوفية الحالي ، أنه من الصعب توحيد الطرق العديدة ، إذ أنها مدارس روحية ذات تاريخ مختلف. والعالم الصوفي

هو أيضاً مدرسة للتعددية ، حيث لا يوجد أى جمعية تدعى أنها الوحيدة الممثلة للشرعية للصوفية .

تأسس نصف الـ ٧٣ طريقة رسمية فى القرن الـ ١٩ وتأسست ١٥٪ منها فى القرن العشرين على النحو التالى : ١٩ طريقة خلوتية و ١٨ احمدية و ١٨ شاذلية و ٦ برهامية و ٢ قادرية و ٢ رفاعية و واحدة نقشبندية ، و واحدة ميرغانية خاتمية ، ولكن يجب أن نضع فى الاعتبار الطرق غير المعترف بها التابعة أو غير التابعة لجماعات معترف بها ، والتي ربما يصل عددها إلى حوالى ٥٠ طريقة .

إذن يبدو أن هناك ١٢٠ طريقة صوفية يتوزع أعضاؤها على خريطة مصر فى المدينة والريف. غير أن الواقع الصوفى متغير : فبعض الطرق ليس لها شيخ منذ زمن طويل ، وأخرى لها شيخ ولكن ليس لها أنشطة صوفية ، وثالثة لها شيخ وأنشطة صوفية ولكن غير معترف بها رسمياً. ويتراوح عدد المنتسبين بين بضعة مئات إلى مئات الآلاف. وطبيعة الجمعيات تخضعها لتغيرات مرتبطة بشخصية شيخها. فاقول طرق هامة قديمة وبزوغ طرق جديدة يبدو أنه القانون السائد .

لبعض الجمعيات دورياتها الخاصة وتنشر جميعها نشرات تحتوى على الأوراد والإرشادات الدينية العامة ، ونبذات تاريخية وسير أولياء الطريقة ، ويجب الإشارة إلى أن بعض الشيوخ البارزين رفضوا تأسيس طريقة منظمة لرفضهم عبور قنوات الاعتراف الرسمى من خلال المجلس الأعلى للطرق الصوفية. ويعرف أتباع هؤلاء الشيوخ بأحباب الشيخ ، وظهورهم مقبول فى الموالد رغم ضغوط القانون عليهم.

لقد تغيرت الظروف الاجتماعية لشيوخ الطرق الصوفية كثيراً بسبب احتواء الدولة لهم. فظهر نموذج جديد للشيخ الصوفى الذى تعلم فى الأزهر وهو فى علاقة مباشرة مع الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى. يكفى أن نرى التكوين الاجتماعى والثقافى لأعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية لكى نتضح أننا بعيدون كل البعد من الصورة التقليدية لمشايخ الطرق .

أفضل تعبير لهذا النموذج الجديد هو شخصية شيخ مشايخ الطرق الصوفية الحالى الشيخ أبو الوفا التفازانى. وقد تراس الطريقة

الغنيمية الخلوتية في ١٩٤٧. وهو عضو المجلس الأعلى للطرق الصوفية منذ سنة ١٩٥٢. وقد أصبح شيخ مشايخ قى ١٢ يناير ١٩٨٣ عند وفاة سلفه الشيخ السطوحى. ومنذ ذلك التاريخ وهو رئيس تحرير مجلة " التصوف الإسلامى " ، كما يشغل عمادة كلية التربية بالفيوم واليوم هو نائب رئيس جامعة القاهرة وأستاذ الفلسفة. وقد حصل د. التفتازانى على ماجستير الفلسفة فى ١٩٥٥ من ابن عطا الله السكندرى ، ثم على الدكتوراه فى ١٩٦١ وكان موضوعها عن ابن سبعين وهو عالم صوفى أندلسى الأصل. وهو رمز للانفتاح على العالم الخارجى ، فقد أقام فى كندا وأستراليا ولبنان والكويت وقطر حيث درس لفترات متعددة ، كما ألقى عدة محاضرات فى بلجيكا وفرنسا وإيطاليا والهند والمملكة العربية السعودية .

وليس التفتازانى وحده ، بل هناك شيوخ الطرق الصوفية أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية ، الذين محوا الصورة التقليدية للشيخ الأمى. ويضم المجلس الحالى - غير الشيخ التفتازانى - أربعة شيوخ من الخلوتية وأربعة شيوخ من الأحمدية وواحد من الرفاعية ، ومن الشاذلية ومن البرهامية كما يضم أربعة من علماء الأزهر ، محامين وموظفين وصحفى ورجل أعمال.

أصبحت بعض الشخصيات جزءاً من تكوين الصوفية الرسمية مثل السيد محمود كامل ياسين الرفاعى شيخ الرفاعية وثانى رجل فى المجلس كما يعتبر أقدم أعضاءه ، حيث يعاد انتخابه منذ ١٩٤٥. وهو اليوم نائب رئيس المجلس الأعلى للطرق الصوفية. وهو رجل أعمال هام ، حيث يرأس مجلس إدارة إحدى كبرى الشركات. وانتخب فى سنة ١٩٨٩ رئيساً لمجلس إدارة نادى الترسانة الرياضى. كما يرأس أيضاً معهداً أزهرياً تابعاً لطريقته وهو معهد أحمد الرفاعى الذى تأسس فى مايو ١٩٨٤. هناك أيضاً الشيخ أحمد صبرى الفرغلى شيخ الفرغلية الأحمدية وهو أزهرى أعيد انتخابه فى المجلس الأعلى للطرق الصوفية منذ أكثر من ١٠ سنوات وهو مثال طيب للجمع بين الثقافتين الأزهرية والصوفية. أزهرى ، وعالم هام آخر ، هو الشيخ مصطفى عبد الخالق الشبراوى ، شيخ الشبراوية الخلوتية وعضو المجلس الأعلى للطرق الصوفية منذ سنة ١٩٥٢. والسيد أحمد محمد

شمس الدين شيخ المرزاقية الأحمدية ، وهو محامى ، وسكرتير مجلس إدارة جامع الحسين وعضو بالمجلس منذ أكثر من ١٠ سنوات ، وعضو بالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، ولذلك فكثيراً ما يتواجد فى الاحتفالات الدينية الرسمية. عالم وأزهرى ، ذلك هو أيضاً حال السيد حسن محمد سعيد الشناوى شيخ الأحمدية الشناوية المراقب العام السابق للأوقاف فى محافظة الغربية ، وعضو المجلس الأعلى لطرق الصوفية منذ أكثر من ١٠ سنوات. أما السيد عبد الرحيم محمد الجوهري شيخ الجوهريّة الشاذلية ، فهو صحفي معروف. وأخيراً فإن السيد محمد سلامة فويط شيخ الكناسية الأحمدية هو المدير العالى للمجلس غير أنه فقد عضويته منذ ١٩٨٧ ، وهو حالياً مدير أحد البنوك. أما الآخرون ، فكانوا مديرين لشركات مثل سعيد محمود المرزقى ، شيخ المدنية الشاذلية الذى تولى منصب مدير إحدى الشركات. وتولى الآخرون أو يتولون وظائف فى إدارة الدولة مثل شيخ القصابية الخلوتية السيد أحمد عبد الهادى القصبى الوزير السابق ومحافظة الغربية.

كان شيوخ الصوفية يمتلكون على نحو تقليدى - بالإضافة إلى سلطتهم الدينية - قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد أدى نزوب مصادر الدخل مثل مصادر الأوقاف ، بعد الإصلاحات المتتالية منذ ثورة ١٩٥٢ ، أدى إلى اضطرابهم للتكيف مع الظروف الاقتصادية الجديدة. غير أنه ما زال بيع الإجازات مستمراً ، كذلك الهبات شبه الإجبارية عند قيام مولد أحد أولياء الطريقة ، أو الموالد الكبيرة أو الأعياد الدينية. ولكن دخولهم فى سلك الوظيفة اضطربهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل ، وكذلك على اكتساب قدر أكبر من الثقافة. ورغم العراقيل ، فإن الأسر الصوفية الكبيرة ما زالت موجودة : أسرة عاشور التى ترأس البرهامية منذ السلطان المملوكى قايتباى ، وأسرة ياسين على رأس الرفاعية وأسرة فويط على رأس الكناسية الأحمدية ، كذلك تشير إلى أسرة الجوهري التى ترأست مجمل طرق الشاذلية منذ ١٨٨١ ، وأسرة فرغلى التى عمل أعضاءها كشيوخ خدم لمقام السلطان أبو العلا المدفون فى بولاق ، وأسرة الشناوى ، والأسر العريقة كاسرتى البكرى والسادات .

أنى تنظيم الصوفية فى مؤسسات إلى وجود سلسلة ممثلين للشيوخ ، وللجمعية. العمومية لشيوخ الطرق الصوفية. وعليه ، اتخذته الطرق الصوفية شكلاً هرمياً مستنداً إلى التقسيمات الإدارية مما يسهل عملية السيطرة على الأعضاء على مستوى مصر. ويدافع الولاة عن مصالح الطرق ويثوبون عن الشيخ فى غيابه ، ويراقبون إدارة أماكن الموالد على مستوى المحافظة. يساعد النقباء الذين اختارهم الشيخ من بين أتباعه ، فى تولى أعباء الخدمات العامة المختلفة لصالح الطريقة (حراسة الأحذية أثناء الصلاة أو الذكر ، تنظيم الموكب ، إلخ ...).

والنقباء هم همزة الوصل بين الشيخ وممثليه المحليين على مستوى المدينة أو البيت (وهو مجموعة من الزوايا). وأخيراً الخليفة وهو فى أدنى المستويات ، ويعينه الشيخ على مستوى البلد أو القرية أو الزاوية ، حيث يشرف عامة على نحو مباشر على المقام. وخليفة الخلفاء وضع مميز بالنسبة للخليفة وفى سنة ١٩٨٢ كان للجمعية العمومية لشيوخ الطرق الصوفية ١٦٠ وكلياً على مستوى مصر ، أما بالنسبة للطرق فإن عدد ممثلها يتراوح حسب أهميتها. ويمكن أن يصل العدد على جميع المستويات إلى بضعة آلاف. وهكذا فإن طريقة متوسطة الأهمية كالبيومية الأحمدية كان لديها فى ١٩٨٢ ، ٢٥٠ نائباً و ١٥٠ خلفاء للخليفة و ٤٠٠ خليفة ، وفى نفس العام كان لدى الفرغلية الأحمدية ١٠٠ نائباً و ٢٠٠ خليفة.

تدهود أم نهضة : الطرق الصوفية

فى مواجهة تحديات الحداثة

رأى البزيطانى هيورث دون مثل أغلب الرحالة ووصف الدور البارز للطرق الصوفية فى مصر فى القرن الثامن عشر (٢٣)، وفى بداية القرن التاسع عشر. واليوم فإن الدور الشعبى ، والصوفية مازالا يعبران جماهير عريضة ، غير أنه فى سنوات الستينات والسبعينات اتفق جميع الباحثين المهتمين بالصوفية على تشخيص متشائم وإذا صدقنا الأب قناتى (٢٤) وبانيرث (٢٥) وجيلسان (٢٦) أو تريمينجهام (٢٧) ، فإن الطرق الصوفية فى مصر قد خسرت المكانة المميزة التى كانت تحتلها ولم تعد تلعب إلا دوراً هامشياً. وقد رأى هؤلاء الباحثون أن أول عوامل هذا التدهود هو ضعف الطرق

الاساسى والذى يتمثل فى هيكلها التنظيمى ، وعجزهم عن تسيير أمورهم الدينية والاجتماعية. باختصار ، فإن إشكالية عدم تكيف الطرق الصوفية مع تحديات الحداثة كانت قد بدأت (٢٨).

يظل تنظيم الطرق الصوفية فى الواقع مرتكزاً على نوع خاص من الولاء ، والطبيعة الكاريزمية لسلطة الشيخ لها مضارها ، فالشخصية الكاريزمية تلعب بالفعل عند استقرار التنظيم وقد أشار ماكس فيبر إلى أن المجموعة المؤسسة على سلطة كاريزمية لا تقبل بسبب طبيعتها أى سلطة منطقية أو بيروقراطية. ويتمتع الخلفاء فى أغلب الأحيان فى مصر بسلطة كبيرة على الزوايا التى تتبعهم ، ولا يشعرون برقابة الشيوخ. والطرق هى ، على نحو تقليدى ، أقرب إلى تجمع لمراكز محلية ذات روابط ضعيفة ، حيث تدور العلاقة التنظيمية حول الزاوية أكثر مما هى حول تنظيم الطرق .

بالإضافة إلى ذلك ، وبسبب عدم وضع التمايزات بين الطرق والذى يؤكد المستوى الثقافى المنخفض للاتباع والجهل العام بما يرتبط بخاصية قوانين كل طريقة ، فإن الانتماء إلى أكثر من طريقة شئ وارد. ويترتب على ذلك كثرة الأزمات والانقسامات خاصة عند اختيار الشيخ الجديد .

تكاثر الفروع حول أشخاص كارزميين هو إحدى المشكلات الرئيسية للصوفية المصرية ، وهو مستمر حتى يومنا هذا بإيقاع يصعب التحكم فيه. وعلى الطرق أن تواجه أشد الانتقادات المتأثرة بالأصوليين على نحو متزايد. من عوامل التدهور غياب المركزية ، واستقلال الخلفاء محلياً والاتجاه المزمّن للإنقسام. وقد مس كل ذلك العديد من الطرق التى كانت مؤثرة فيما مضى .

كانت الطرق تقوم بتجنيد الأعضاء تقليدياً من خلال الروابط الأسرية أو الجيرة أو من طريق الزواج ، وعلى نحو أقل ، من خلال الدعوة فى الموالد وحلقات الذكر. والدخول شبه الآلى فى الطرق رهن للانتماء إلى جماعات اجتماعية يعينها ، فالشخص يولد شاذلياً أو رفاهياً .

التغيرات الاجتماعية فى الحقب الأخيرة وبزوغ طبقات اجتماعية جديدة ، والتصدع النسبى فى النسيج التقليدى ، كل ذلك قد غير حالة التماهى بين الطريقة والبناء الاجتماعى التقليدى. وعليه ، فإن

تغذية الطريقة بأعضاء جدد لم يعد يتم من خلال القنوات المعتادة، لم يعد فى إمكان الطرق اليوم أن تعتمد فقط على الانضمام الآلى لجماعات اجتماعية، بالإضافة إلى ذلك ، فهى لم تعد المؤسسات الإسلامية الوحيدة، إذ أن جمعيات أخرى ظهرت حاملة لمشروع اجتماعى وسياسى، وبزوغ طبقات متوسطة جديدة تم فى الوقت الذى لم تعد فيه الطرق المؤسسة الاجتماعية الإسلامية الأولى، إذن فقد استمرت الطرق فى التجديد من خلال الأوساط الشعبية التى لا تجد لنفسها مكاناً فى النظام الحديث المستجد ، مما زاد من المخاطرة بتهميشهم .

ولما كانت الطرق الصوفية تهمل فى أغلب الأحيان القضايا الاجتماعية والسياسية التى تمثل لب فكر الاتجاهات الحديثة والسلفية ، فإن ذلك أتاح الفرصة للهجوم عليهم. وقد أخذ عليهم غياب مشاركة الطرق فى الأنشطة الاقتصادية والانتاجية ، وخمولهم ، وسلبيتهم. وهكذا فقد تعرضت لهذا الأمر رسالة دكتوراه عن الصوفية أعدها فى ١٩٨٩ دارس بجامعة المتنيا ويطرح السؤال على النحوالتالى (٢٩) : "هل قامت الصوفية فى مصر بتشجيع العمل والأنشطة الاجتماعية والنجاح التجارى والمشاركة فى الإنتاج ؟ " ، ويجيب : "على الدولة أن تحث الطرق الصوفية على مساهمة أكبر فى الأنشطة الاجتماعية حتى تشارك فى جهود التنمية. إذ يمكن للطرق أن تؤدي خدمات لا حصر لها لتنمية البلد ، خاصة إذا علمنا أن هناك خمسة مليون صوفى فى مصر على الأقل " .

إن الوظائف الاجتماعية للطرق قد توزعت بين الدولة وجمعيات أخرى وأنشطة الصفوة الدينية/الثقافية، فالمدارس والمستوصفات يتحمل مسئوليتها اليوم الجمعيات الأهلية .

كما فقد شيوخ الصوفية دورهم الهام فى التعليم الدينى، والعلاقة بين المعلم وتلميذه لم تعد مقبولة كما كانت، فبالنسبة للمتعلمين ، هناك اليوم قنوات أخرى للتأهيل الاجتماعى فى مواجهة التغيرات الاجتماعية. يقول مايكل جيلسنان : "لم تقدم الطرق سوى الاستثمار فى الشموعة ، وأشكال وممارسات تسمى للدين " .

ولما كانت الطرق تعتمد أساساً على الأميين والفلاحين والحرفيين ، فإن ذلك يفسر - حسبما يقوم هذا المؤلف - غيابها عن

مواجهة المشكلات العصرية وما زالت الطرق موجودة ، كما يقول جيلسنان ، بسبب ثبات سلوكيات المجتمع المصرى السلبية والمحافظة - وعليه ، فإن التكاسل ، وانعزال الطرق قد تبدو ظاهرة مستقرة .

يضاف إلى ذلك أن نخوب مصادر الدخل يؤدي إلى تدهور الطريقة. ولتأكيد سلطة الأوقاف ، قامت الوزارة فى سبتمبر ١٩٨١ بوضع مساجد الطرق مثلها مثل المساجد الخاصة ، تحت سيطرتها ، وذلك فضلاً عن الإصلاح الخاص بنظام الأوقاف الذى تم فى سنوات ١٩٥٢ و١٩٥٤ ، خاصة مع إلغاء الأوقاف الأهلية. وكان لكل هذه القرارات عواقب مالية خطيرة بالنسبة لشيوخ الصوفية : أزمة هم الأعضاء ، فقدان الهيبة ، اضمحلال الثروة ، دفعت هذه العوامل ج. سبنسر تريمينجهام إلى أن يكتب فى ١٩٧١ : "قريباً ، سوف يقال كانت هناك صوفية شعبية". ويضيف م. جلسنان : "تجه الطبقات المتوسطة الجديدة اليوم نحو الجماعات السلفية ، أو جماعة حسن البنا ، أو جمعية الشبان المسلمين".

ويرجع هؤلاء الباحثين أنفسهم "اضمحلال" الطرق الصوفية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى بزوغ تيارات حديثة علمانية أو دينية عقلانية مناهضة للصوفية. إن ازدهار جمعيات إسلامية قادرة على جذب فئات اجتماعية جديدة فى العشرينات والثلاثينات كان يمثل فى الواقع تحدياً حقيقياً للطرق الصوفية ومنها جمعية أهل البيت ، وجمعية أنصار السنة المحمدية التى تأسست سنة ١٩٢٦ وتنشر منذ ١٩٧٣ مجلة "التوحيد" الشهرية ، وجماعة دعوة الحق ، وجمعية أبى بكر الصديق ، وجمعية الخلفاء الراشدين ، وجمعية شباب سيدنا محمد ، جاءت كل هذه الجمعيات لتنضم إلى جماعة الإخوان المسلمين للدفاع عن إسلام سنن حديث إصلاحى مناهض لتعاليم الطرق الصوفية .

الشعار الأساسى لإعادة تفسير الإسلام مثلما فعل الإصلاحيون الذى تتبناه اليوم وسائل الإعلام والتعليم هو : العودة الى "الذنب الصافى". وكان الصوفيون هم الهدف الأساسى لهذه القراءة الجديدة. وتظهر فى رسالة محمد فهمى عبد اللطيف الهجائية "السيد البدوى ودولة الدراويش فى مصر" ، المنشورة سنة ١٩٤٧ والتى أعيد نشرها

فى ١٩٧٩ ، تظهر بشكل جلى ضراوة المعركة التى ظهرت فيها الطرق فاقدة الحجة (٣٠). أدان المؤلف فى هذا الكتاب إنقسام الاحمدية المذهل إلى عدة فروع باعتباره تحد للإسلام كما أدان أيضاً ما وصفه بتسامح الدولة إزاء هذه الطريقة وهو يؤكد أن السلطات المصرية "خضعت للدراويش". وعند صدور هذا الكتاب ، وصفه خطيب مسجد الاحمدية بأنه مروق ، ولكن الشيخ حامد الفقى رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية لم تسعه الكلمات لمدح الكتاب مؤكداً أنه "صحيح ، حيث أنه يهاجم الشعوذة". وفى كشفه لرواسب الوثنية فى مولد طنطا وكذلك "التأثيرات اليهودية والمسيحية الواضحة" ، فإن محمد فهمى عبد اللطيف كان ينتقد وجود ممثلين للحكومة فى هذه الموالد ، وكذلك فى رعاية مقام السيد البدوى الذى يعتبر الصوفيون كما يقول زيارته كزياره مكة. وفى نقده لتأثير الطرق القوى كان يحذر من "ضرر الدراويش والشيوخ على المجتمع المصرى لأنه يهين المناخ للاستعمار".

من ضمن المآخذ العديدة الموجهة للطرق ، هناك مسألة توارث وظيفة الشيخ. فحتى عام ١٩٧٦ ، كان القانون يبيع بأن تكون خلافة الشيخ الصوفى وراثية حسب أحقية الخلافة المرتبطة بصلة قرابة ، وكان لا بد أن يخلف الابن الأكبر أباه ثم الابن الثانى. وإذا تعذر ذلك ، كان شقيق الشيخ المتوفى أو ابن أخيه أو أحد أقربائه هو الذى يخلفه ، وإذا لم يكن الشيخ الجديد قد بلغ العشرين ، يحل مجلس وصاية حتى بلوغه سن الرشد .

أحدث قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ تغييراً فى هذا الوضع : فهو لم يمنع مبدأ الوراثة ، وإن كان قد اشترط فى الخليفة أن تكون له قدرة حقيقية على ممارسة دوره. وإذا لم يصلح أى عضو من أسرة الشيخ ليكون أهلاً للخلافة ، فإن الشيخ الجديد يتم اختياره من بين الاتباع. ويرى الشيخ التفتازانى أن مبدأ التوارث يجب أن يلقى لصالح اختيار الأتور .

أذن لا يفرض قانون الطرق الصوفية الخلافة بالوراثة ، غير أنها ما زالت سائدة. إذ أن أغلب الخلافات تتم دون الأخذ فى الاعتبار بالكفاءات والتعمق الدينى للخليفة الجديد. هذه الممارسة كانت هدفاً

لهجوم بعض العلماء والسلفيين الذين يدون فيها تناقضاً مع الإسلام :
"لماذا لا ينتخب شيوخ الطرق ؟ فلكي يكون شيخاً صالحاً يجب أن
يكون مؤملاً ، ولا يجب الاعتماد على عائلته". والشيخ أحمد فرحات
إمام مسجد الحسين ، يعزّد تطبيق الشورى كمبدأ إسلامي عند
اختيار الشيخ. أما جريدة اللواء الإسلامي التي يصدرها الحزب
الوطني الديمقراطي فتضيف : "لسنا كالأشيعاء الذين يرجعون
الشرعية للخلافة المتوارثة. على الصوفية أن تتخلص من هذا المبدأ
الشيوعي لأننا سنيون ، في حين أنه في القانون القانون ١١٨ فإن مبدأ
الخلافة الوراثية أصبح مشروطاً ، وأن لم يبلغ رغم أنه يتعارض مع
مبادئ الإسلام " (٣١).

أصبحت اليوم المعادلة بين الشيخ الصوفي والامام الشيوعي تمثل
جزءاً من مجموعة الحج التقليدية الموجهة من قبل معارضي
الصوفية. ويعلن أنصار الأصولية الإسلامية أيضاً أن مقولة توريث
البركة تدفع إلى تالية الأشخاص ، كما يستخدم مبدأ الخلافة لتمجيد
أسرة وتمجيد الصوفية في ممارسات سحرية ... ويضيفون أن
الخلافة الوراثية تتيح الاحتفاظ داخل الأسرة الواحدة بالمكانة والمال
المرتبطتين برئاسة الطريقة (٣٢). غير أنه إذا كانت هذه الحجج
صحيحة إلى حد ما ، فإن الذين يعلنونها لا يفعلون ذلك على نحو
بريء ، إذ أنهم يعلمون أن الاعتراض على الخلافة الوراثية بالنسبة
لمنصب الشيخ سوف يمس مباشرة بكاريزمية الشيخ المرتبطة
ببركة مؤسس الطريقة. فالكريزما ليست متعلقة بعلم الشيخ فقط
ولكن بالسلطة التي ورثها عن جده. من التحديات الأخرى للحدثة
التي واجهتها الطرق الصوفية ، الانتماء إلى الدولة وما يرتبط بذلك
من علاقتها بالسياسة. فضعف تنظيم الطرق الصوفية جعلها فريسة
سهلة للسلطة. وتحويل الصوفية إلى مؤسسة بدا وكأنه ترويض لها
دون مشاركة حقيقة منها. وكانت طبقة الشيوخ هي الأداة. ولما كانت
هذه الطبقة هشة بسبب توالي الأزمات الداخلية ، فقد استقبلت هذه
العملية بالرضا. الشيوخ في حاجة في الواقع إلى سلطة الدولة لكي
يفرضوا أنفسهم في مواجهة منافسيهم داخل الطريقة وكذلك في
مواجهة معارضي الصوفية. والدولة أيضاً في حاجة إلى شيوخ

الصوفية حيث أن تابعيهم يمثلون كثرة ذات ثقل تغلفى شرعية إسلامية ضرورية للشيوخ لمواجهة مزايدات الجماعات السلفية. يتضح إذن أن هناك احتياج متبادل يحدد المصلحة التي تربط الصوفية بالسياسة. وتظهر الطرق مساندة دائمة للدولة التي تدافع عنها وتحميها. وتقل هذه المساندة كلما تداخلت الصوفية فى مؤسسات الدولة .

من الآن فصاعدا ، يصبح هدف كل شيخ من هو اكتساب الاعتراف الرسمى لطريقته ، فالاعتراف الرسمى ، بالإضافة الى أنه يكرس سلطة الشيخ ضد حركات الانشقاق ، يمكنه من الحصول على منافع مادية كبيرة وعلى حق المشاركة فى الاحتفالات الدينية العامة. فى عام ١٨٩٥ أصبح المجلس الصوفى هو أعلى سلطة قانونية لها حق الاعتراف بالطرق الجديدة ، ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت تلك الطرق تمثل أنصارا سياسيين. وقبل ثورة ١٩٥٢ كان القصر وكذلك ، البريطانيون والاحزاب السياسية ، قد لجأ الى الطرق الصوفية نحو واسع ، قبل أن تصبح الركيزة الإسلامية للنظام الناصرى (٣٢)

ومنذ أن تأسست الاحزاب فى مصر وهى تفازل الطرق الصوفية. ففىما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٥٧ ، حصلت كثير من الطرق على الاعتراف الرسمى بفضل علاقاتها ببعض الاحزاب السياسية التى مارست الضغوط الملائمة على شيخ مشايخ الطرق الصوفية. وتجدر الإشارة إلى حالة العزيمة الشاذلية التى أسسها محمد ماهى أبوالعزايم . فقد حصلت العزيمة على الاعتراف بها فى إبريل ١٩٣٢ بفضل تدخل محمد محمود ، وكان على رأس حزب الأحرار الدستوريين ، لدى الشيخ عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية آنذاك . وفى ذات الوقت ، حصل محمود أبوالعزايم شقيق محمد أبوالعزايم على مساندة سياسى آخر هو إسماعيل صدقى الذى كان على رأس حزب الشعب وكان قد قام بعملية إغراء حقيقية للطرق الصوفية حتى يكسب أصواتها . والسباق الذى تم بين الأخين للحصول على الاعتراف بطريقتهما ، كل منهما يسانده حزب سياسى ، انتهى لصالح محمد أبوالعزايم الذى حصل على وضع رسمى قبل أخيه ، ولكنه توفى فى العام نفسه وترتب عليه أن أصبح الطريق مفتوحا لمؤسس العزيمة .

وهناك طريقة أخرى حصلت على الاعتراف بفضل تدخل أحزاب سياسية مثل الحبيبية وهي في الأصل فرع من فروع الرفاعية ولما اعترض الشيخ محمود عبدالعزيز شيخ الرفاعية على الاعتراف بالحبيبية ، لجأت إلى سياسيين حتى تحصل على وضع قانوني . أما حزب الوفد ، فقد تدخل في خلاف حول توارث منصب شيخ السجادة لدى العفيفية الشاذلية ، مما ترتب عليه ظهور العفيفية الهاشمية الشاذلية التي أتاح الوفد ظهورها في مواجهة الطريقة الأم القديمة .

لقد استخدم أنصار الصوفية على نحو واسع في التعبئة الانتخابية لصالح الأحزاب ومثلوا ركيزة للمستقبل السياسي لبعض شيوخ الصوفية. وهكذا أصبح الشيخ محمد محمود علوان فيما بين ١٩٤٢ و ١٩٥٣ عضواً في البرلمان ممثلاً لحزب السعديين. وكانت مساندة طريقته هي التي أتاح له الفوز بهذا المقعد الذي كان مطمح الكثيرين. ومن جهة أخرى ، قام حزب الوفد برئاسة مصطفى النحاس ، الذي استخدم أعوانه في ١٩٤٦ ، بعدة محاولات لوضع رقابة مباشرة على رئاسة المجلس الصوفي. ولما كان الملك فاروق قد خلع أحمد مراد البكري لمساندته للحركة المضادة للوجود المصري في السودان ، فقد دفع النحاس "بشيخه" نحو رئاسة المجلس الصوفي. وكادت العملية أن تنجح لولا تراجع الشيخ الذي رفض أن يكون مجرد أداة سياسية. وفي النهاية ، تولى أحمد الصاوي رئاسة المجلس منذ ١٩٤٧. وفي فترة انتدابه كان من المفروض منه أن يوافق على ضم رئيس البكتشية في مصر لقادة الطرق الصوفية وذلك ما يؤكد العلاقات الاستثنائية بين القصر ممثلاً في الملك فاروق وهذه الطريقة. ويبدو أن الأصول التركية الألبانية للبكتشية قد لعبت دوراً في العلاقات الخاصة بين القصر الملكي وهذه الطريقة. ومنذ ١٩٠٥ ، ظهر البكتاشيون كمحركين للقومية الألبانية. وكان الخديويون ومنهم فؤاد بالذات قد حاولوا إثبات حقهم في عرش البانيا بفضل علاقاتهم بالبكتشية .

وبالنسبة للبريطانيين ، فقد ضفطوا للاعتراف بالدمرداشية والغنيمية. كانت الغنيمية في الأصل فرع من فروع الرفاعية. أما

الميرغنية الخاتمية التي كانت قد عارضت المهديّة في السودان ، فقد حصلت على مساعدات كبيرة من البريطانيين جزاء موقفها هذا . أما الإدريسية فكانت على قائمة الطرق التي كانت تحصل على مساعدات بريطانية كبيرة . ومن المعروف أن محمد ماضي أبوالعزائم ومحمود أبوالفايد المنوفى هما فقط ، من بين شيوخ الصوفية ، اللذان وقفا ضد البريطانيين .

وفى حالة أبى العزائم ، يبدو أن أنشطته المضادة للبريطانيين لم تفسد سوى فترة ثورة ١٩١٩ ، فقد سمح لجمعية "اليد السوداء" باستخدام مطبعته . وقد قبض عليه أكثر من مرة ولكنهم سرعان ما أطلقوا سراحه . أما محمود أبوالفايد المنوفى ، فقد كان أنشط مناهض في الحركة ضد البريطانيين ، كما تولى رئاسة جمعية (الهدائيين) التي صدرت من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٠ مجلة لواء الإسلام الشهرية ، وقد حصلت جماعته على الاعتراف الرسمي كطريقة صوفية من فروع الشاذلية في ١٩٥٠ . ولم يتخذ البريطانيون أى إجراء ضد العزيمة والفايدية .

أما في فترة عبد الناصر ، فقد حقق النظام الجديد مصلحته في تمهينة هذا الحشد الهائل المتمثل في الطرق الصوفية في وقت كانت تبحث فيه السلطة عن شرعية إسلامية في مواجهة الإخوان المسلمين . (٣٤) ولهذا ، كان عليه من ناحية أن يحميد الحركة الإصلاحية التي استتبت لدى الطرق منذ ١٩٤٧ بفعل الشيخ أحمد الصاوى ، كما كان عليه من ناحية أخرى أن يشجع الوجه الشعبي للإسلام الصوفى الذى كان يمكن أن يلتقى معه في لغة مشتركة . وتمت إقالة الشيخ أحمد الصاوى من منصبه في ١٩٥٧ وحل محله الشيخ محمد محمود علوان شيخ الطريقة العلوانية كشيخ مشايخ الطرق الصوفية . وكان الشيخ علوان مقرباً من المشير عبدالحكيم عامر ، وقد قاد العالم الصوفى طوال الفترة الناصرية . وكان يمثل رمزاً لتأييد الطرق الكامل للنظام (٣٥) . فتحت رئاسته أصبح المجلس الصوفى يتحدث كالنظام ، فكان يكرر ما تقوله الدولة من دعاية رسمية . وتمثل ذلك في مجلة (الإسلام والتصوف) لسان حال المجلس . كانت كثير من الطرق بمثابة صدى لكل المضامين التعبوية الصادرة من السلطة واستخدمت السلطة الصوفية على نحو

مستمر لغايات تخدم سياستها الداخلية والخارجية. في تلك الفترة ، اعترفت السلطة بكثير من الطرق وزاد عدد وحجم الموالد بتأييد من السلطة وشاركت الطرق في جميع الاحتفالات مستفيدة منها في نشر دعايتها. وهكذا أصبح مولد السيد البدوي بطنطا منصة لقادة الدولة. ولتولى منصب شيخ طريقة أو عضو في المجلس الصوفي ، كان لابد من الحصول على شهادة من الاتحاد الاشتراكي العربي. وإقامة حضرة ، كان ذلك يتطلب إذن من وزارة الأوقاف.

أظهرت التدخلات المتزايدة للنظام الناصري في أمور الطرق الصوفية شاعليين : منع استمرار أو تأكيد سلطة قوية وتعبئة أنصار الصوفية لمساندة النظام. لهذا السبب كانت الدولة حازمة في منع أي احتكاك بالطرق وهو ما يؤكد غيابه أي إجراءات ضد الشيوخ الذين كانوا في حماية القصر والبلاط. وأصبح بعض شيوخ الصوفية بدورهم في حماية النظام الجديد. كما في حالة الشيخ أحمد رضوان الذي كان على رأس جماعة صوفية غير رسمية ، والذي كان في نهاية حياته في ١٩٦٧. أكثر الشيوخ إجلالاً في الصعيد ، وربما في مصر كلها. طريقة أخرى مدينة للموقف السياسي لشيوخها في العهد الناصري هي الطريقة الخليلية وهي فرع من فروع البيومية. فقد حصل محمود أبو خليل على اعتراف بطريقته في ١٩٦٣ بفضل علاقاته داخل الاتحاد الاشتراكي العربي وصداقته بمحمد محمود علوان. كما ظهرت وحدة المصالح بين السلطة وشيوخ الصوفية كذلك في حالة الحامدية الشاذلية. فمن ضمن الامتيازات التي حصلت عليها هذه الطريقة ، كان حق رئاسة المراكب بالرغم أن هذا الحق كان حقاً تقليدياً للطريقة السعيدية. وكان لشيخ الطريقة إبراهيم سلامة الراضي (المتوفى في ١٩٦٧) منافذاً إلى أعلى مناطق نفوذ الدولة ، حيث كان يوجد كثير من أتباعه .

هناك أربع استثناءات على جدول هذه العلاقات الحميمة : البكتشية والدمرداشية ، ووجهت لهم ضربات قاضية ، وعلى نحو أقل ، ضربات أخرى ووجهت للحصافية وهي فرع من فروع النقشبندية. وفيما يخص البكتشية التي اشتبهت بما قدمته من تنازلات لسلطة الخديوية ، فقد صودرت تكيته بالمقطم في ١٩٥٧. وعلى غرار الخليفة السلطان العثماني محمود الثاني الذي كان قد ألغى البكتشية سنة ١٨٢٦ بسبب علاقاتها مع الانكشارية ، قرر عبد الناصر بدوره

إلغاء هذه الطريقة لأسباب سياسية. وقد انتهت وجود هذه الطريقة في مصر بوفاة أحمد سرى ديدى بابا في ١٩٥٦ .

وهناك طريقة أخرى تضررت من النظام الناصري وهي الدمرداشية التي كانت تمتلك عدة عمارات في وسط القاهرة. وعند مصادرة أملاكها في ١٩٦١ ، قررت أسرة الدمرداش ، قائدة هذه الطريقة ، ألا تعود إلى مصر طالما كان النظام الناصري قائماً. وتضاءلت أهمية الطريقة ، ولم تقم لها قائمة بعد الإجراءات التي اتخذت ضدها. أما الطريقة الحصافية فقد اشتبه فيها النظام الناصري بسبب الوجود السابق لحسن البنا بين صفوفها . وعندما أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٢٨ ، طرده من الحصافية شيخها محمد عبد الوهاب الحصافي الذي اتهم بممارسة الأنشطة الإنشقاقية. ومنع الشيخ أى اتصال بين أتباع الحصافية والإخوان المسلمين ، ولكن هذا القرار لم يحترم. وكان أحمد السكري وهو أحد المقربين لحسن البنا ، قد ترك الإخوان المسلمين في ١٩٤٧ وهاد إلى الحصافية ولكن الاتصالات ظلت وثيقة مما أثار شكوك نظام الحكم. وظلت الحصافية تجمع بين صفوفها عدداً لا بأس به من الإخوان المسلمين السابقين مما منعها من الحصول على الاعتراف الرسمي وأضعف من تأثيرها لفترة معينة .

وقد اهتمت الطريقة النقشبندية لشيخها نجم الدين الكردى بضم أعضاء قدامى من الإخوان المسلمين ، مما أوقع عليها كثير من الاضطهاد مثل الطرق السابقة. وفي ١٩٦٥ ، تم ألغاء القبض على نجم الدين الكردى وتم حل طريقته. وقد اتهم من جهة أخرى بالمساندة القومية لحركة الاكراد بالعراق ، بعد أن نجح في جذب عدد كبير من الأتباع في الفيوم وبني سويف. وتفسير حل طريقته يعود ليس فقط لعلاقاته مع السلفيين ، بل أيضاً لتجنب تعكير العلاقات مع بغداد وخاصة بعد مقتل عبد الكريم قاسم المنافس الكبير لعبد الناصر. ومنذ ١٩٦٧ ، ألغيت جميع القرارات التي اتخذت ضد الكردى وجماعته ، غير أن طريقته لم تستعد الاعتراف الرسمي .

لقد استخدم النظام الناصري الطرق الصوفية كوسيلة دعائية وركيزة شعبية لأهداف سياسته الخارجية مستفيداً من الطابع عبر القومى لبعض هذه الطرق الذي يمتد خارج حدود مصر. وعلى هذا الأساس يمكننا فهم حركة شيخ الجنيديّة الخلوتية وهي طريقة

أسسها سورى فى منتصف القرن التاسع عشر. وفى خريف ١٩٥٨ ، قام حسين إبراهيم الجنيدى بالإقامة فترة فى سوريا ، ليس فقط بصفتة شيخ صوفى ولكن كذلك لكونه عضو سابق فى مجلس الأمة الذى تم حله عند قيام الجمهورية العربية المتحدة فى أول فبراير ١٩٥٨ ، حيث أسس العشيرة الجنيدية التى ضمت ٥٠ ألف عضو فى دمشق وحلب. ويبدو أن المهمة التى كلف بها هذا الشيخ كانت توطيد العلاقات القائمة بين مصر وسوريا. وذلك ما يفسر الاعتراف السريع بطريقته فى مصر. وحاول النظام الناصرى استخدام القطانية الشاذلية وهى طريقة محدودة العدد ، فى توثيق العلاقات مع المغرب الذى يعتبر مهد هذه الطريقة.

طريقة ثالثة ساندتها الدولة على أعلى مستوى هى البرهانية الدسوقية الشاذلية ، حيث شجعتها لأهميتها فى توطيد العلاقات بين مصر والسودان. كان يرأس هذه الطريقة السودانى محمد عثمان عبده المقيم بالخرطوم. وفى مصر ، كان ممثله جمال الدين السنهورى وهو أيضاً سودانى وكان السكرتير الخاص السابق لصلاح سالم عندما كان وزيراً للإرشاد القومى. فمنذ ١٩٤٧ كان محمد عثمان عبده هو النائب الرسمى فى الخرطوم للبرهامية التى كان يرأسها فى مصر عائلة عاشور. ويبدو أن صعوده فى الخرطوم كرئيس فعلى لطريقة صوفية مستقلة ، حتى ولو كانت تابعة للبرهامية ، يبدو أنه كان نتيجة لمساندة الأوساط المؤيدة لمصر ، حيث اعتبروه أهلاً لقيادة القوى المؤيدة للوحدة مع مصر عندما توفى الميرغنى سنة ١٩٦٨.

وفى ١٩٦١ عقد فى القاهرة المؤتمر الصوفى العالمى الذى ضم شيوخاً من كل البلاد العربية ، وكان هدفه هو استغلال الشبكات العربية لمؤسسات الصوفية لصالح السلطة ، ومثلما حدث أثناء فترة الملكية ، يبدو أن السلطة قد استخدمت الطرق الصوفية لصالحها ، وكذلك شيوخ الطرق بدورهم استغلوا على نحو واسع الإمكانات التى إتاحتها لهم السلطة لكى يكرسوا سلطتهم على طرقتهم أو بهدف الانطلاق فى السياسة. وبالتأكيد لم يضارع أى شيخ آخر شيخ الجنيدية فى العمل السياسى. حيث كان عضواً فى مجلس الأمة فى دورات ١٩٥٧ - ١٩٥٨ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨ ثم فى مجلس الشعب فى ١٩٧١ ، ويعود انتخابه المتتالى إلى تأييد أعوانه. وعندما اعترض على شيخ

الجنيدية أحد خلفائه وأسس طريقته الخاصة باسم الجودية مشهوراً بعدم شرعية شيخ الجنيدية ، استطاع حسين الجنيدى أن يحافظ على تحكمه فى طريقته واستقلالها بمساندات سياسية. وكذلك تم انتخاب شيوخ آخرين فى المجالس البرلمانية بفضل تعبئة انصارهم : مثل كمال عبدالجواد القيائى شيخ القيانىة الخلوئية وكذلك صالح الأحمدي الشبراوى شيخ الشبراوية الخلوئية. وعلى المستوى المحلى ، فقد تم انتخاب نواب وخلفاء على قوائم الاتحاد الاشتراكى العربى لوظائف قيادية فى إدارة الحكم المحلى وحصلت الحسينية الشاذلية على تصاريح من وزارة الأوقاف لممارسة الذكر والاشتراك فى الموالد دون المرور على المجلس الصوفى وذلك بفضل علاقات شيخها جابر الفازولى مع الحزب الحاكم. غير أن هذه الطريقة لم يتم الاعتراف بها. وقد تمكنت العلاقات السياسية بحماية الطرق غير الرسمية من أطماع الطرق الرسمية ساندت الطرق الصوفية سياسة عبد الناصر الخارجية والداخلية فى أغلب مظاهرها. وقد أضعفت دون أى لبس إلى جانب السلطات عندما قامت بمواجهة الإخوان المسلمين . وهكذا اعترفت الطرق الصوفية بالاشتراكية والديمقراطية والقومية العربية واعتبرت العدالة وهى مضمون لصيق بالأيديولوجية الاشتراكية كفضيلة إسلامية . وعندما طرح أمر دستور جديد ، اكتسفت الطرق بالإلحاح على أن تكون الشريعة هى مصدر القوانين

أما بالنسبة للقومية العربية من وجهة نظر الناصرية ، فقد تبنتها الطرق الصوفية معلنة تأييدها فى هذا المجال فى أحلك الفترات. فالشيخ محمد محمود علوان وكان قد أصبح لتوه شيخ مشايخ الطرق الصوفية ، جدد تأييده العلنى لعبد الناصر إثر العدوان الثلاثى. وفى أكتوبر ١٩٥٩ ، أصدر المجلس الصوفى بياناً للأمة العربية "لإنقاذ الطرق من البربرية" فى الوقت الذى اشتعلت فيه حرب الإذاعات بين عبد الناصر وعبد الحكيم قاسم. وفى أبريل ١٩٦٧ أصدر المجلس الصوفى بياناً يدين فيه المؤامرات الرجعية للملك فيصل وشاه إيران والرئيس بورقيبة. وغداة هزيمة ١٩٦٧ ، أعلنت الطرق من جديد وبقوة مساندتها للرئيس عبد الناصر ، وكان من المقرر فى ديسمبر من ذلك العام ، إقامة مكعب صوفى ضخمة لم يسبق له مثيل. وقد نصبت مجلة التصوف الإسلامى نفسها بوقاً للقومية

العزبية مشيدة بالعلاقات بين مصر والبلاد العربية الأخرى ، وكما هو الحال بالنسبة لقرارات السلطة ، فإن التدخل العسكرى لمصر فى اليمن قد باركه المجلس الصوفى الذى كان صدى للدعاية الرسمية ، حيث فُضِحَ "المؤامرة الرجعية السعودية ضد الشعب العربى اليمنى". تسبب التدخل المستمر للنظام الناصرى فى الأمور الصوفية فى تكاثر انشقاق الطرق الرافضة لأن تكون أداة سياسية. أضف إلى ذلك أن السلطة فى محارلتها للحد من عدد الطرق الرسمية أعطت أهمية لبعض الطرق غير الرسمية. وإذا كانت الطرق قد أصبحت مجرد وسيط للدعاية الرسمية فإن ذلك لم يكن بالضرورة لصالحها حتى بما حصلت عليه الصوفية من وضع مميز فى عهد عبدالناصر . وجدت التقوى الشعبية التى كانت مزدهرة بالفعل مناسبة لإعادة تأكيد انتشارها ، أن طبيعة العلاقة بين الشيخ وأتباعه تجعلهم لا يتأثرون كثيراً بالتنازلات المقدمة للسلطة حيث أن ثمة أبعاداً أخرى هى المهمة بالنسبة لهم. ويجب الإشارة كذلك إلى أن الطرق جذبت وبخاصة منذ ١٩٥٢ ، أولئك الذين لم يتمكنوا من التكيف مع التغيرات أو الذين كانوا ملفوظين فى ظلها. ربما كان ذلك وعلى نحو غير واع أسلوباً لمعارضة النظام الجديد. اعتبر تطويع السلطة للطرق على هذا النحو الفاضح مجازفة كبيرة من شأنها المساس بهيبة الشيوخ ، خاصة من قبل الطبقات الاجتماعية الجديدة التى قد زاوجت بين السياسة واهتمامها. ولما كان دخول الصوفية متاحاً للجميع ، فقد نفرت منها هذه الفئات. قد تكون هذه العلاقة النفعية التى ربطت بين الطرق والدولة تعبير عن ازدياد شيوخ الصوفية بالسياسة. على أن ذلك لا يغير من المحصلة الأساسية وهى تحويل الصوفية إلى مؤسسات تحت رعاية الدولة. وبهذا فإن موقف الشيوخ من السياسة ، بوجهيه النفعى ، والمزدرى ، وكذلك عجزهم عن التصدى لتحديات الحداثة الأخرى ، قد أدى إلى النتائج يتحدث عنها الباحثون .

وعلى الرغم من العراقيل الكثيرة التى تواجهها الطرق الصوفية ، فهى مازالت تجذب كم من الناس لا تستطيع أن تجذبهم تيارات الإسلام السياسى والتيارات السياسية الحديثة مجتمعة. تظهر الطرق الصوفية بالفعل قوة الورع الشعبية بما تمثله من استقلالية

لا تقبل الاحتواء . فالصوفية هي تحقيق لنزوع لا يمكن طمسه نحو حياة روحانية ، قد تصور البعض أنه يمكن تجاوزه مع طغيان المادية الحديثة الجارفة . فالصوفية سند للتسامي عندما ينهار الأمل فيما هو اجتماعي أو سياسي . وقد أثبتت بعض الطرق إمكانية وجود صوفية حديثة في إمكانها الاستغناء عن الإجراءات الإصلاحية .

إن ما يجمع بين الدولة والعلماء ومشايخ الصوفية ، كل في دأثرته وعلى دربه ، هو ما يمكن تسميته بمنظومة "الإجماع" ، وثيقة الصلة بالإسلام السني . وبهذا المعنى فإن معارضة بعض التيارات الإسلامية الاحتجاجية ، التي تعلن رفضها لشرعية الدولة ، تمثل في المقام الأول خروجاً عن نظام سياسي يستمد بعض أسسه ، من ميراث التصور العثماني للعلاقة بين الدين والسياسة (٣٧).

نظرت هذه الدراسة باللغة الفرنسية في العدد ١٩٩٠/٢ من مجلة Egypte-Monde

Arabe

المصادر

- DELANOUE (Gilbert). *Moralistes et politiques musulmans dans l'Egypte du XIXe siècle 1798-1882*. Le Caire, IFAO.
- "Les musulmans" *L'Egypte d'aujourd'hui, permanences et changements*, 1805-1976. Ed. du CNRS, 1977, Paris, pp. 26 à 43.
- بالنسبة للصوفية المصرية حتى القرن العشرين، انظر كذلك :
- KISSILING (H. J.), "The sociological and Educational role of the Dervich Orders in the Ottoman Empire". *Studies in Islamic Cultural History*. Ed. G. E. von Grunebaum, avril 1954, *American Anthropologist*, LV 1, 2, ii Memoir no 76, April 1954 New-York, pp. 23-24.
- تقديم عام للمناظرات بين الصوفية و المتشددین خلال فترة السيادة العثمانية.
- MORIAH (Gabriel). *The Social Structure of the Sufis Organizations in Egypt in the 8th Century*. London, 1963.
- NICHOLSON (R. A.), *The Mystics of Islam* ; London, Routledge & Kegan, 1963.
- ٢- بالنسبة لتاريخ الطريقة الاحمدية في مصر انظر :
- KUMMRER (F.), *Die Ahmadiyya. Beiträge zur Kenntnis eines ägyptischen Dervisch-ordens*. Tübingen 1953.
- ٣- بالنسبة لتاريخ الطريقة الشاذلية في مصر انظر :
- BANNERTH (Ernst). "Aspects humains de la chādhiyya en Egypte", *MIDEO*, tome 11, 1972, pp. 237-250.
- BANNERTH (Ernst). "La Khalwāṭiyya en Egypte". *MIDEO*, tome 8, -1 1964-66, pp. 1-74.
- ٥- بالنسبة لتاريخ الطريقة الخلوتية في مصر ارجع إلى :
- MARTIN (B. G.), "A short story of the Khalwati Order of Derviches", KEDDIE (Nikki) : *Scholars, Saints and Sufis. Muslim Religious Institutions in the Middle East since 1500*, Berkeley/Los-Angeles, 1972, pp. 275-305.
- ٦- ارجع إلى
- BANNERTH (Ernst), "La Rifa'iyya en Egypte", *MIDEO*, tome 10, 1970, pp. 1-35.
- ٧- المنار، الجزء السابع، ١٥ يوليو ١٩٠٤، ص ٣٢١-٣٢٢.
- ٨- انظر اللواء الإسلامي، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٣.

DE JONG (Fred), *Turq and Turq-linked Institutions in XIXth century Egypt : A historical study in Organizational Dimensions of Islamic Mysticism*, Leiden, E. J. Brill, 1978.

هذا العمل الذى يذرخ لتاريخ أسرة البكرى، يقدم أيضا دراسة تفصيلية عن بداية عملية وضع الصوفية فى مصر داخل مؤسسة.

وعن بداية تلك العملية، ارجع إلى توفيق الطويل، التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٤٦.

DE JONG (Fred), "Les confréries mystiques musulmanes au Machreq arabe", A. Popovic et G. Veinstein, *Les ordres mystiques dans l'islam*, EHESS, Paris, pp. 205-243.

ابو الوفا الغنيمى التفتزاني، "الطرق الصوفية فى مصر". جامعة القاهرة، حوليات كلية الآداب، ٢٥، الجزء الثانى (١٩٦٣)، نشر عام ١٩٦٨، ص ٥٥-٨٤.

١- انظر نص قانون ١٩٠٣ فى سيد صويس، الإبداع الثقافى على الطريقة المصرية : دراسة عن القديسين والأولياء فى مصر، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٣١ إلى ١٣٥.

١١- المصدر السابق ص ١٣٧-١٤٩.

١٢- مجلة "الإسلام و التصوف"، مجلة المجلس الصوفى، اكتوبر ١٩٥٩.

١٣- "قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن نظام الطرق الصوفية"، الجريدة الرسمية رقم ١١، ٣٧ سبتمبر ١٩٧٦.

١٤- "اللائحة التنفيذية"، الجريدة الرسمية رقم ٢، ٩ مارس ١٩٧٨.

١٥- "التصوف الإسلامى"، مجلة المشيخة العامة للطرق الصوفية،

رقم ٣٤، يناير ١٩٨٢، ص ٩.

LANE (Edward William), *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, 1833-1835, London, East-West Publications, 1989.

مترجم إلى العربية.

١٧- "أخبار اليوم"، ٢٥ ديسمبر ١٩٧١، ص ١٢

MAC PHERSON (J. W.) *The moulds of Egypt*, Cairo, 1941.

١٨- سعاد ماهر محمد، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، القاهرة

١٩٧١.

١٩- سيد عويس، من ملامح المجتمع المصري المعاصر، ظاهرة
إرسال الرسائل إلى هريح الإمام الشافعي، دراسات اجتماعية، المركز
القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، ١٩٦٥، الطبعة
الثانية، القاهرة - الكويت، دار الشايخ للنشر، ١٩٧٨.

٢٠- فاروق أحمد مصطفى - المواليد، دراسة للعادات و التقاليد
الشعبية في مصر. الهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٨٠.

٢١- BERGER (Morroe), *Islam in Egypt today. Social and political aspects of popular religion*. Cambridge University Press, London, 1970.

٢٢- سيد عويس، الإبداع الثقافي...، مرجع سبق ذكره.
٢٣- HIEWORTH DUNNE (J.), *Introduction to the History of Education in Modern Egypt*. Luzac & Cie, London 1938.

٢٤- ANAWATI (G. C.) et GARDDET (L.), *Mystique musulmanes*, Vrin, Paris, 1961.

٢٥- BANNERTH (Ernest) : مرجع سبق ذكره
٢٦- GILSENAN (Michael) : *Saint and Sufis in modern Egypt. An essay in the Sociology of religion*, Clarendon Press, Oxford, 1973.

انظر كذلك :

"Some factors in the decline of the Sufi Orders in Modern Egypt", in *Muslim world*, no 67, 1967, pp. 11-18.

٢٧- TRIMINGHAM (J. Spencer), *The Sufi Orders in Islam*, Clarendon Press, Oxford 1971.

٢٨- MEIER (F.), "Soufisme et déclin culturel", in *Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam* ; R. Brunschvig and G. E. von Grunebaum éd., Paris, 1957.

٢٩- محمود عبد الرشيد عبد الموجود، التنظيمات الصوفية
ودورها في تنمية المجتمع. دراسة دكتوراه غير منشورة، جامعة
المنيا، ١٩٨٩.

٣٠- محمد فهمي عبد اللطيف، السيد البدوي و دولة الدراويش في
مصر، منشورات سمير أبو دارود، المركز العربي للصحافة، ١٩٤٨،
الطبعة الثانية ١٩٧٩، القاهرة.

٣١- انظر سلسلة المقالات المنشورة في "اللواء الإسلامي" عن
مسألة وراثة منصب الشيخ، ٢ مارس ١٩٨٩، ص ٥ و ٢٢ يونيو ١٩٨٩،
ص ٥.

وتلخيصا للنقد الموجه من قبل السلفيين نحو الطرق الصوفية،
ارجع إلى : مصطفى حلمي، التصوف والاتجاه السلفي في العصر
الحديث، دار الدعوة، الاسكندرية، ١٩٨٢.

٣٢- اللواء الاسلامي، ٢٢ يونيو ١٩٨٩، ص ٥
WARBURG (G.) & KUPFERSCHMIDT (U. M.) : *Islam, nationalism
and radicalism in Egypt, 1907, 1970*. Praeger publishers, New-York, 1983 ;

انظر مقال

DE JONG (Fred) : "Aspects of the political involvement of Sufi Orders in 20th
century Egypt".

الذي يقدم مفصلا تاريخ العلاقات بين بعض الطرق و السلطات
المصرية المتتالية في القرن العشرين.

٣٤- رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة، دار الشرقية،
القاهرة، ١٩٨٩.

٣٥- محمد محمود علوان، "التصوف الإسلامي، المشيخة العامة
للطرق الصوفية"، مجلة الإسلام والتصوف، القاهرة، سبتمبر ١٩٥٨،
ص ٣، ٦. (يعرض شيخ المشايخ في العصر الناصري مفاهيمه
وأسباب مساندته للنظام).

٣٦- "المسلم"، مجلة العشيرة المحمدية، يونيو ١٩٦٤.

٣٧- انظر في هذا الصدد مقال :

LUIZARD (J. P.) : "Le rôle des confréries soufies dans le système politique
egyptien" in *Maghreb-Machrek* no 130.

مراجع إضافية

ARBERRY (A. J.), *Introduction to the History of Sufism*, London, 1943 ;
Sufism, London, 1950.

- سعيد عبد الفتاح عاشور، السيد أحمد البدوي، شيخ وطريقة،
القاهرة ١٩٦٧.

- طارق البشري، المسلمون والاقباط في إطار الجماعة الوطنية،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.

DREMENGHEM (Emile), *Vies des saints musulmans*, Sindbad, Paris. 1981.

De JONG (Fred). *The sufi orders in post-ottoman Egypt, 1911-1981*. Leiden :
E. J. Brill

DEPONT (Octavo), COPPOLANI (Xavier). *Les confréries religieuses
musulmanes*. Algor, 1897.

JOMIER (J.), CORBON (J.). "Le Ramadan au Caire en 1956", *MIDEO*, tome III, 1956, pp. 1-74.

MASSIGNON (Louis). *La passion d'Al-Hallaj, martyr mystique de l'Islam* - Seconde édition dirigée par H. Laoust et L. Gardet. Gallimard, Paris, 1975, 4 volumes.

MOLE (Marijan), *les mystiques musulmans*, PUF, collection "Mythes et religions", Paris, 1965.

- فاروق أحمد مصطفى، البناء الإجتماعي للطريقة الشاذلية في مصر. كلية الآداب الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية ١٩٨٠.

NICHOLSON (R. A.). *Studies in Islamic Mysticism*. Cambridge University Press, 1921.

دراسة بيبليوغرافية لرسائل العلوم الاجتماعية الخاصة بقطاع الزراعة والمجتمع الزراعي في مصر*

(الرسائل التي تم مناقشتها في فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة)

فرنسوا ايرتون
مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية
والقانونية والاجتماعية لـ CEDEJ
ترجمة لورين زكري

نواصل في هذه الدراسة البيبليوغرافية العمل الذي سبق لنا تقديمه في العدين (رقم ١٩ و ٢١) من نشرة مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (Bulletin du CEDEJ) (١) ، نتناول في هذا الجزء الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها في جامعات أربع دول غربية (الولايات المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا الغربية والشرقية سابقا - وبريطانيا) (٢) حيث تشير بعض الدلائل إلى أن معظم

الأبحاث الجامعية خارج مصر ، فى العلوم الاجتماعية ، والمتعلقة بمصر المعاصرة ، تتم فى هذه الدول الأربع ، وذلك باستثناء مصر. وهذه الرسائل مكتوبة باللغة الانجليزية ، أو الفرنسية ، أو الألمانية (٣).

وتهدف القائمة التى نقدمها فيما يلى إلى تقديم صورة تتسم بالشمولية ، الأمر لا يتعلق ، إذن ، بتقديم دراسة نقدية لقائمة المراجع ، فدراسة كهذه أمر مستحيل ، نظرا لما يتسم به الاطلاع على هذه الرسائل من مصاعب مادية ، فضلا عن الوقت الذى قد يستغرقه مثل هذا العمل. وقد تم اختيار الرسائل المتعلقة بمصر (٤) والتى تشير عناوينها إلى دراسة الريف والقطاع الاقتصادى الريفى (الإنتاج والتسويق والتوزيع والاستهلاك) ، والفلاحين ، والسكان والمجتمعات الريفية ، والتنمية الزراعية أو التنمية الريفية ، والصناعات الغذائية ، ومشكلات التغذية (الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى ، والتبعية) ، وقد اعتمدنا فى ذلك على القوائم السنوية والفهارس المتعلقة بالرسائل التى تمت مناقشتها فى هذه الدول الأربع (٥) ، وعلى فهارس الرسائل المتعلقة بالعالم العربى والإسلامى (٦).

لقد سمح لنا هذا المعيار الذى اعتمدناه فى اختيار الرسائل ، بتجميع ٣٣٩ رسالة وبحث ، جرت مناقشتها فيما بين عامى ١٨٨٩ و١٩٩٢ (٧) ، ونجد من بين هذه العناوين ٣٠٤ رسالة دكتوراه موزعة على الوجه التالى : ١٥٨ رسالة دكتوراه فى الفلسفة و١٢ دكتوراه فى العلوم (الولايات المتحدة وبريطانيا) ، و٨٣ رسالة دكتوراه (ألمانيا) ، و٦١ رسالة دكتوراه (فى فرنسا : ١١ رسالة دكتوراه دولة فى الآداب والعلوم الإنسانية ، أو الاقتصاد ، و١٨ دكتوراه فى القانون ، و٢٢ رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة ، ورسالتا دكتوراه مدرجة فى إطار ما يطلق عليه اسم دكتوراه "النظام الجديد" ، و٨ رسائل لم تعدد طبيعتها) ، و٣٥ بحث تم تقديمها فى إطار مستوى أدنى من مستوى الدكتوراه (٢٥ رسالة ماجستير ، و٣ أبحاث بكالوريوس و٧ أبحاث فى إطار دبلوم الدراسات المتعمقة) .

الدول التي تمت المناقشة بها وتاريخ المناقشة
والدول التي ينتمي اليها اصحاب هذه الرسائل ، وموضوعات
البحث .

الدول التي تمت بها المناقشة ونسبة إسهامها في مجموع الرسائل

لا تحصى هذه النسب على قدر كبير من المفاجآت ، وربما تتعلق المفاجأة الوحيدة بأهمية نصيب المانيا في هذه الرسائل (مع العلم أن أكبر جزء منها تم مناقشته في المانيا الغربية ، حيث أن المانيا الشرقية لم تحتل مكانة تتسم بقدر من الأهمية إلا خلال الستينات وبداية السبعينات) (٨).

ويمكننا توزيع هذه الرسائل من حيث تسلسلها التاريخي في الجدول التالي :

توزيع الرسائل حسب سنوات المناقشة

140

يشير الجدول السابق إلى وجود "قفزات" عديدة. (وإن كانت القفزان الأوليتان غير كبيرتين من حيث عدد الرسائل) كانت القفزة الأولى منها في العشرينات ، أما الثانية فقد تمت خلال الخمسينات وتمت القفزة الأخيرة خلال الثمانينات. وسوف نلاحظ أن هذا التطور مرتبط إلى حد كبير بمعدل وصول "موجات" من الطلبة المصريين للقيام بدراسة الدكتوراه في الدول التي يتناولها هذا البحث.

ومع ذلك ، إذا نظرنا إلى الفترة التي تقع فيما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٩٠ وحدها (عدد الرسائل التي تمت مناقشتها خلال هذه الفترة : ٣٠٢ رسالة ، أي ٨٩ ٪ من المجموع الكلي) فإننا نجد أنه رغم "القفزتين" اللتين حدثتا خلال هذه الفترة ، فإن معدل زيادة عدد الرسائل التي تمت مناقشتها في الموضوعات التي تعنيها ، أقل بكثير من معدل زيادة عدد الرسائل التي تمت مناقشتها ، خلال نفس الفترة وفي نفس هذه الدول ، في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة وفي مجال العالم "العربي الاسلامي" بصفة خاصة. فنجد ، على سبيل المثال ، أن عدد رسائل العلوم الاجتماعية والأدب العربي والاسلاميات ، التي تمت مناقشتها في الولايات المتحدة ، أصبح ٢١٤٢ رسالة في الفترة التي تقع بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ (أي بمعدل ٣٠٦ رسالة سنويا) بعد أن كان عدد هذه الرسائل ، خلال الفترة التي تقع بين عام ١٨٨٣ وعام ١٩٧٤ ، ١٨٢٥ رسالة (بمعدل ٢٠ رسالة سنويا) (٩) ، أي أن متوسط زيادة عدد الرسائل السنوي قد تضاعف ١٥ مرة ، وتتمشى هذه الزيادة ، إلى حد كبير ، مع زيادة عدد رسائل دكتوراه الفلسفة في العلوم الاجتماعية ، التي جرت مناقشتها في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة ، وفي المقابل فإن عدد الرسائل التي تتعلق بالريف المصري والتي تمت مناقشتها في الدول التي يتناولها بحثنا هذا ، أصبح ٧٥ رسالة خلال الفترة التي تقع بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ ، بعد أن كان ١٨٣ رسالة خلال الفترة التي تمتد بين عامي ١٨٨٣ و ١٩٧٤ ، ويعني ذلك زيادة متوسط عدد الرسائل التي تمت مناقشتها سنويا خلال الفترة الأولى ، حيث أصبح ١١ رسالة سنويا بعد أن كان رسالتين ، وبذلك تضاعف العدد ٥,٥ مرة فقط (١٠). وإذا افترضنا أن الزيادة في بريطانيا وألمانيا وفرنسا

شبيهة بالزيادة التي اشرنا إليها فيما يخص عدد الرسائل التي تتعلق بالعالم العربي (١١) والتي تمت مناقشتها في الولايات المتحدة ، فيمكننا التوصل إلى الإستنتاج التالي : تراجع نسبي - في هذه الدول الأربع - لعدد الدراسات التي تناولت الزراعة والريف المصري في إطار العلوم الاجتماعية (يزداد عدد الدارسين الذين يتناولون المجال الريفي بمعدل أكثر ببطا من التخصصات الأخرى).

ومن المرجح أن يرجع ذلك إلى أن نسبة متزايدة من الطلبة المصريين القادمين إلى هذه البلاد لاعداد رسالة دكتوراه ، يختارون موضوعات أخرى في أبحاثهم (إن هذا الترجيح يأخذ في الاعتبار أمرا معروفا ، وهو أن الغالبية العظمى من رسائل الدكتوراه التي تتم مناقشتها في دولة "متقدمة" ، والتي تتناول دولة ما من دول العالم الثالث ، يقوم بها طلبة ينتمون أصلا إلى هذه الدولة الأخيرة). ومع ذلك ، فإن علينا مقارنة هذه المعطيات بعدد الرسائل المتعلقة بمصر والتي تمت مناقشتها في هذه الدول الأربع في مجال العلوم الاجتماعية ، وذلك قبل محاولة ربط هذا التراجع النسبي بانحسار أكثر شمولية ، شهدت بحوث الدراسات الريفيه المتعلقة ببلاد العالم الثالث ، ويلاحظ في هذا الصدد أن ثمة انخفاض في نسبة الدراسات التي تتعرض لمصر ، بالمقارنة إلى مجموع الدراسات التي تتناول العالم العربي ، ويتوافق ذلك مع انخفاض نسبة الطلبة المصريين الذين يسافرون إلى الخارج لاعداد رسالة الدكتوراه ، بالمقارنة بمجموع الطلبة العرب "المهاجرين" وترتبط نفس هذه الظاهرة بازدياد عدد الطلبة الذين ينتمون إلى دول عربية أخرى (فهم ينتمون بوجه خاص - فيما يخص الولايات المتحدة - إلى شبه الجزيرة العربية والسودان). وغالبا ما يتضافر هذان الاتجاهان (الانحسار النسبي في الدراسات الريفيه "المتعلقة بالعالم الثالث" ، والانخفاض النسبي في عدد الطلاب المصريين بالمقارنة بعدد الطلاب العرب المهاجرين) لتفسير الظاهرة التي سبق لنا إبرازها ، وقد لا يكفي ذلك لتفسيرها بوجه كامل ، إذ أنه إلى جانب احتمال انخفاض اهتمام الطلبة المصريين "المهاجرين" الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الميسورة الجديدة ، بالدراسات التي تتناول قطاع

تراجعت قيمته بوجه خاص منذ عهد الانفتاح ، فإن علينا معرفة مدى ميل طلبة الدكتوراه فى العلوم الاجتماعية ، الذين ينتمون إلى العالم الثالث ، إلى "تطبيق" إشكالياتهم على الدولة التى ينتمون إليها . وإذا كانت المعلومات المتوفرة فى هذا الشأن قليلة ، فإن قائمة أسماء أصحاب هذه الرسائل تسمح لنا ، فى المقابل بتكوين فكرة من الدولة التى ينتمون إليها أصلا (١٢).

وبناء على ذلك توصلنا إلى التوزيع التالى :

الجدول رقم ٢
توزيع الدارسين حسب جنسياتهم

النسبة	العدد	الدولة التى ينتمون إليها أصلا
٧٤,٣٠٪	٢٥٢	مصر
١٠,٣٠٪	٣٥	الولايات المتحدة
٧,١٠٪	٢٤	ألمانيا *
٥,٦٠٪	١٩	فرنسا
٢,٧٠٪	٩	إنجلترا
١٠٠,٠٠	٣٣٩	المجموع

* بما فى ذلك النمسا وسويسرا.

يتضح من هذا الجدول أن المصريين يمثلون ٤/٣ أصحاب الرسائل المتعلقة بالزراعة وبالمجتمع الريفى المصرى ، وهو ما يؤكد الاتجاه العام الذى سبق لنا طرحه. ويتضمن هذا الجدول مفارقة تتعلق بالخالة الشديدة لنسبة أصحاب الرسائل من الانجليز ، وهى نسبة ضعيفة للغاية (وإن كنا نجد من بينهم ر. أوين R. Owen . وهـ . رفلين H. Rivlin ، وهى نسبة لا تتمشى بتاتا مع اهتمام بريطانيا السياسى والاقتصادى "العملى" بمصر ، وإنما تؤكد الانطباع بأن بريطانيا لا تستثمر كثيرا من أجل معرفة علمية بهذا البلد ، وعلى سبيل المثال فإن الانجليز فى الفترة التى سبقت ثورة ١٩٥٢ ، كانوا يمثلون نسبة ضعيفة بين أعضاء الجمعيات العلمية المصرية ، رغم ما كان يتسم به

تكوينها من طابع "أجنبي" (المعهد المصري ، الجمعية الجغرافية ، الجمعية الخديوية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع). وعلى عكس ذلك ، فإن عدد أصحاب الرسائل الأمريكيين يعكس ، بطريقة جيدة ، اهتمام أمريكا ببعض جوانب الزراعة المصرية منذ منتصف السبعينات ("الامن" الغذائى ، القدرة الإنتاجية ، أوجه الخلل ، الخ...). وأخيرا فقد حاولنا تصنيف هذه الرسائل تحت ستة عناوين تجمع بين التخصصات العلمية وموضوعات البحث الكبرى .

- ١) التاريخ الاقتصادى و/أو الاجتماعى للزراعة والفلاحين.
- ٢) الجغرافيا الريفية لبعض الاقاليم.
- ٣) الاقتصاد والإنتاج الزراعى.
- ٤) اقتصاد تبادل واستهلاك المنتجات الزراعية ، والغذاء والامن الغذائى.
- ٥) دراسة سوسولوجية وأنتروبولوجية للمجتمع الريفي.
- ٦) دراسات متعلقة بالتنمية والتخطيط الزراعى.

واستدعى ذلك ، فى كثير من الأحيان ، حصر - بطريقة مفتعلة إلى حد ما - كل رسالة فى باب واحد من هذه الأبواب. وأدى ذلك إلى التوزيع التالى :

الجدول رقم ٤
الموضوعات والتخصصات العلمية

الموضوع	١	٢	٣	٤	٥	٦	المجموع
العدد	٢٠	٢٣	١١٧	٥٨	٧٥	٤٩	٣٣٩
النسبة	٥,٩	٦,٨	٣٤,٥	١٧,١	٢٢,١	١٣,٦	١٠٠٪

يشير هذا الجدول إلى أن الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد الزراعى تمثل وحدها ثلثي المجموع الكلى للرسائل ، أما الثلث المتبقى ، فهو مبوزع - بطريقة غير متساوية - بين المداخل التاريخية والجغرافية والسوسولوجية والأنثروبولوجية:

بعض أوجه الارتباط والاتجاهات

لقد كان مغربا القيام بمقابلة بين المقاييس الأربعة التي احتفظنا بها (تاريخ المناقشة ، الأصل الذي ينتمي إليه أصحاب الرسائل ، الدولة التي تمت بها المناقشة ، وموضوع الرسالة / تخصصها العلمى). وسنجد أن فرنسا احتلت موقعا مميزا ، خلال الفترة السابقة لعام ١٩٤٠ ، فيما يخص التوزيع القائم على التسلسل التاريخى لمناقشة الرسائل فى الدول الأربع (كان نصيب فرنسا ١٩ رسالة من إجمالى ٣٧ رسالة ، بينما لم يتم مناقشة أى رسالة فى الولايات المتحدة) ولكن نصيب فرنسا سوف ينخفض خلال الفترتين التاليتين ، حيث نلاحظ تفوق واضح لعدد الرسائل التي تمت مناقشتها خلال الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٦٩ ، فى بريطانيا والولايات المتحدة. ونلاحظ أن هذه الرسائل التي تمت مناقشتها خلال الفترة الأخيرة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) وصل إلى حده الأقصى فى كل دولة من الدول الأربع ، وذلك باستثناء بريطانيا التي شهدت عكس ذلك بطريقة ملحوظة ، إلى جانب هذا أننا نجد أن ٤٢ ٪ من الرسائل ، خلال هذه الفترة ، رسائل دكتوراه أمريكية. والواقع أن ألمانيا هي البلد الوحيد الذى نلاحظ أن نمو عدد الرسائل التي تمت مناقشتها به ، كان شبه منتظم على مدى القرن ، وقد نوقشت حوالى ٥٠ رسالة (من مجموع ٨٣ رسالة) خلال الفترة التي تمتد بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠.

الجدول رقم ٥

توزيع الرسائل وفقا للنزلة التي تمت بها المناقشة

المجموع	الولايات المتحدة	ألمانيا	انجلترا	فرنسا	
٣٧	صفر	٩	٩	١٩	قبل عام ١٩٤٠
٦٢	٢٦	٦	٢٤	٦	١٩٤٠ - ١٩٥٩
٥٦	٢٤	١٧	١٤	١	١٩٦٠ - ١٩٦٩
٧٠	٧	٢٥	٢٣	١٥	١٩٧٠ - ١٩٧٩
١١٤	٤٨	٣٦	١٣	٢٧	١٩٨٠ - ١٩٩٢
٣٣٩	١٠٥	٨٣	٨٣	٦٨	المجموع

ويشير الجدول السادس إلى أن الطلبة المصريين يمثلون ، فى جميع الفترات ، الجزء الأكبر من أصحاب الرسائل ، فهم يمثلون ٦٨ ٪

من أعداد الطلبة خلال الفترة التي سبقت ١٩٤٠ و ٨٣,٥ ٪ خلال الفترة التي تمتد بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٨٠، ثم انخفض عددهم ليصل إلى ٦١٪ خلال العقد الأخير، وذلك رغم أن عددهم، في حد ذاته، يزداد بصفة مستمرة. نلاحظ كذلك أن الطلبة الأمريكيين الذين ظلوا - حتى بداية العقد الثامن من هذا القرن - شبه غائبين عن مجال الدراسات الريفية المتعلقة بمصر، أصبح نصيبهم لايأس به خلال الفترة الأخيرة (أي الفترة التي تمتد بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢) إذ أنهم قاموا بمناقشة ٤/٨ الرسائل التي نوقشت في الدول الأربع (أي ٢٨ من ١١٤)، أما الفرنسيون فلم تكن مساهمتهم تذكر في هذا المجال إلا بعد عام ١٩٧٠ (١٥ رسالة من ١٩ تمت مناقشتها في هذه الدولة، أنجزها طلبة فرنسيون) واحتفظ الطلبة الألمان - طوال هذا القرن - بمكانة متواضعة، بينما اختفى، تقريبا، نظراؤهم الأنجليز من الساحة، خلال الستينات، إذ كان وجودهم دائما، هئيلا للغاية.

الجدول رقم ٦

توزيع أصحاب الرسائل حسب تاريخ المناقشة والدولة التي ينتمون إليها أصلا

	مصر	فرنسا	انجلترا	ألمانيا	الولايات المتحدة	المجموع
قبل ١٩٤٠	٢٥	٣	٣	٦	صفر	٣٧
١٩٤٠ - ١٩٥٩	٥٣	١	٣	٤	١	٦٢
١٩٦٠ - ١٩٦٩	٤٢	صفر	١	٧	٦	٥٦
١٩٧٠ - ١٩٧٩	٦٢	٦	صفر	٢	صفر	٧٠
١٩٨٠ - ١٩٩٢	٧٠	٩	٢	٥	٢٨	١١٤
المجموع	٢٥٢	١٩	٩	٢٤	٣٥	٣٢٩

يشير الجدول السابق إلى أن الطلبة المصريين هم، بصفة عامة، أصحاب ١٠/٩ الرسائل البالغ مجموعها ٨٣ رسالة، التي تمت مناقشتها في بريطانيا حول الزراعة والمجتمع الريفي في مصر، وأصحاب ١٠/٧ من الـ ٨٣ و الـ ٦٨ رسالة التي تمت مناقشتها في ألمانيا وفرنسا على التوالي، وأصحاب ثلثي الرسائل التي تمت مناقشتها في الولايات المتحدة (١٠/٥ رسالة).

الجدول رقم ٧

التوزيع حسب الموضوعات وتاريخ المناقشة

الموضوع الفترة	٢	١	٦	٤	٥	٣	المجموع
قبل عام ١٩٤٠	٣	صفر	صفر	٢	٤	٢٨	٣٧
١٩٤٠ - ١٩٥٩	٩	٣	٤	١٣	١٢	٢١	٦٢
١٩٦٠ - ١٩٦٩	٣	٤	١٣	٨	١٣	١٥	٥٦
١٩٧٠ - ١٩٧٩	٣	٥	١٨	٩	١٤	٢١	٧٠
١٩٨٠ - ١٩٩٢	٥	٨	١١	٢٦	٣٢	٣٢	١١٤
المجموع	٢٣	٢٠	٤٦	٥٨	٧٥	١١٧	٣٢٩

ويشير الجدول السابع الذى يتناول موضوعات الرسائل وتخصصاتها العلمية، إلى أن اقتصاد الإنتاج الزراعى يحتل - خلال جميع الفترات - المكانة الأولى (أى ٤/٣ الرسائل التى تمت مناقشتها قبل ١٩٤٠، وما يتراوح بين ٤/١ و ٢/١ من الرسائل التى تمت مناقشتها خلال الفترتين التاليتين، واتسمت أعداد هذه الرسائل باستقرار نسبي). وكانت فترة (١٩٤٠-١٩٦٠) تمثل الذروة بالنسبة للجغرافيا الإقليمية، أما بالنسبة للدراسات التى تناولت التنمية والتخطيط الزراعى فكانت ذروتها فى الفترة التى امتدت بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠، وبالنسبة للتحليل الاقتصادى للتبادل الزراعى والاستهلاك فكانت ذروتها خلال الفترة التى تلت ١٩٨٠. ونلاحظ تزايداً منتظماً فى عدد الأبحاث التى تناولت التاريخ الاقتصادى والاجتماعى، وإن ظلت الزيادة متواضعة للغاية طوال القرن العشرين، وازدادت كذلك - بصفة منتظمة - الدراسات السوسيو-أنثروبولوجية المتعلقة بالريف، فأصبح عدد هذه الأخيرة مساوياً، فى الثمانينات، لعدد الرسائل التى تناولت اقتصاديات الإنتاج. ويمكننا، بالتالى، الإشارة إلى وجود تعايش بين الاهتمام بالجانب الاقتصادى "économisme" (يمكننا القول الاهتمام بالتحليل الاقتصادى الكلى "macro économisme"، بل والاهتمام بالاقتصاد القياسى "économétrisme") من جانب ونمو الأبحاث الميدانية التى

تعكس بداية الاهتمام بالانثروبولوجيا الاقتصادية للمجتمعات الريفية والتي يدور عدد منها حول بعض مظاهر المجتمع الريفي في مصر ، من جانب آخر ، وهي المظاهر التي ظلت شبه مجهولة حتى ذلك الحين (مثل الغذاء ، الصحة ، النظافة ، تصور هذا المجتمع للجسد والمرض والجنس والخصوبة ، الخ ... وغالبا ما يتم ذلك تحت ضغط تزايد إحساس الجهات المختلفة بضرورة التوصل إلى معرفة أفضل من أجل إنجاز عمل يتسم بقدر أكبر من الفاعلية) .

ويشير الجدول الثامن إلى أن تحليل الإنتاج الزراعي يحتل مكانا هاما - في ثلاث دول من الدول الأربع التي يتناولها بحثنا - مقارنة بالموضوعات الأخرى التي قمنا برصدها (إذ تصل نسبة الرسائل التي تمت مناقشتها في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والتي تناولت تحليل الإنتاج الزراعي ، إلى نصف مجموع الرسائل تقريبا). والولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي نجد فيه أن عدد الرسائل التي تناولت هذا الموضوع ، أقل من عدد الرسائل التي تندرج في إطار دراسة سوسيو-انثروبولوجية للريف (تمثل هذه الرسائل الأخيرة أكثر من ثلث الرسائل التي تمت مناقشتها في هذه الدولة بخصوص الزراعة والمجتمع الريفي المصري ، وتمثل كذلك نصف الرسائل ، التي تمت مناقشتها ، في المجالين الآخرين ، في جميع الدول التي تناولها بحثنا). ويمكننا القول ، بالتالي ، إن الدراسات الأنثروبولوجية التي أشرنا إليها توا ، كانت موضع اهتمام خاص في الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى أن الجانب "التطبيقي" في هذه الدراسات لم يكن غائبا (في الدراسات الأنثروبولوجية التي تناولت محددات الخصوبة بوجه خاص).

نلاحظ كذلك أن ألمانيا تتمتع بتفوق كمي في مجال الرسائل التي تم إنجازها في مجال اقتصاد الإنتاج الزراعي ، والحال كذلك بالنسبة للرسائل التي تناولت التنمية والتخطيط الزراعي (١٨ رسالة من الـ ٤٦ رسالة التي تناولت هذه الموضوعات ، ويمثل ذلك ما يقرب من ربع الرسائل التي تمت مناقشتها في ألمانيا الشرقية سابقا).

وينعكس اهتمام أمريكا بالتجارة الدولية في المجال الزراعي ، وبالمجال الغذائي ، على وجه الخصوص ، كما تنعكس المشاكل التي تواجهها مصر (أو التي تطرحها مصر) في مجال "الأمن الغذائي" ، في

المكانة التي تحتلها الدراسات ، المتعلقة بهذه الموضوعات ، في الولايات المتحدة (علينا ، مع ذلك ، الإشارة إلى أن نسبة هذه الموضوعات في الولايات المتحدة تمثل ٢٠ ٪ من الرسائل التي تمت مناقشتها في هذه الدولة ، وهذه النسبة ليست أكبر كثيرا من نسبة نفس هذه الموضوعات في الرسائل التي تمت مناقشتها في ألمانيا وفي بريطانيا ، والتي بلغت ١٨ ٪). ويأتي ، أخيرا ، موقع فرنسا في الصف الأول فيما يخص الرسائل التي تناولت الدراسة فيها تاريخ الريف المصري (نصف عدد الرسائل التي تمت مناقشتها في هذا البلد) ، كما سجلت بريطانيا رقما قياسيا في مجال الرسائل التي تناولت دراسة الجغرافيا الإقليمية (ونجد ، ضمن أصحاب هذه الرسائل ، جمال حمدان "علاق" الجغرافيا المصرية).

الجدول رقم ٨

توزيع الموضوعات حسب الدول

الموضوع	١	٢	٦	٣	٤	٥	المجموع
الدولة							
فرنسا	٩	٤	٥	٢٦	٨	١٦	٦٨
انجلترا	٦	١٤	٧	٢٥	١٥	١٦	٨٣
ألمانيا	٣	٣	١٨	٣٩	١٤	٦	١٠٥
الولايات المتحدة	٢	٢	١٦	٢٧	٢١	٣٧	٨٣
المجموع	٢٠	٢٣	٤٦	١١٧	٥٨	٧٥	٣٣٩

إذا كانت قراءة سريعة وشاملة للجدول الثامن تعطي انطباعا بوجود "ارتباط" جيد بين بروز موضوعات معينة ، وبين الدولة التي تمت مناقشتها فيها ، وإذا كان هناك ، إلى جانب ذلك ، ارتباط جزئي بين موضوعات البحث والاهتمامات التي تتسم بها الفترة التي تمت فيها صياغتها (انظر الجدول السابع : التخطيط والتنمية خلال الستينات والسبعينات على سبيل المثال) ، فإن نسبة الطلبة المصريين المرتفعة للغاية ، تجعل من الصعب جدا تحليل العلاقات المحتملة بين الأصل القومي والموضوعات العامة في البحث (١٣).

ولا يستطيع هذا البحث التطرق لمزيد من التفاصيل - رغم ما تحترى عليه من دلالة كبيرة - فيما يخص الوزن النسبي للموضوعات التي تم رصدها ، وفيما يتعلق بتنوعها ، والتكرار الشديد لبعض الأبحاث (أعلى الأقل ما توحى به عناوينها) ، والشفرات ، التي تبدو "صارخة" إلى حد كبير ، فقد تستدعي دراسة جادة لمثل هذه النقاط - أى دراسة تسمح بإعطاء فكرة "حقيقية عن الأبحاث" المتعلقة بالريف المصرى والزراعة فيه - قيام مجموعة يمثل هذه المهمة ، التي يفترض تحقيقها ، أولا ، تيسير الحصول على الرسائل. وبالطبع ، فقد تم طبع بعض هذه الرسائل (١٤) بعد إعادة كتابتها كليا أو جزئياً (١٥) ، ولكن تقييما سريعا لنسبة الرسائل المطبوعة (ونحن نعلم أن مثل هذا التقييم لا يخلو من الخطأ ، نظرا لقصور معرفتنا ، إلى حد كبير ، بعدد الرسائل التي تم نشرها فى المانيا) يشير إلى أن مدهدا لا يتجاوز ١٠ ٪ (١٦) (بل إننا نجد أنه يتم ، فى كثير من الأحيان وخاصة فى المانيا ، نشر هذه الرسائل فى إطار سلاسل كتب متخصصة للغاية وتابعة لجامعة من الجامعات). هذا بالإضافة إلى ظاهرة أخرى تسترعى الانتباه ، وهى أن معظم الرسائل التي تم نشرها ، قام بإمدادها طلاب ينتمون أصلا إلى الدولة التي تمت بها المناقشة (وقد سبق لنا الإشارة إلى أن نسبة هؤلاء فى عدد اصحاب الرسائل ، التي تطرق لها بحثنا ، لا تتجاوز الربع).

وفى الختام ، تجدر الإشارة ، مرة ثانية ، إلى أن بحثنا لم يتناول سوى الرسائل التي تمت مناقشتها فى الأربع دول الغربية التي افترضنا أنه يوجد بها أكبر عدد من الرسائل التي تمت مناقشتها عن مصر ، خارج مصر ذاتها (ومن المعبذ ، بالتالى ، أن يتم رصد الرسائل التي تمت مناقشتها فى دول شرق أوروبا سابقا - ولم يدرج منها ، فى هذا البحث ، سوى المانيا الشرقية - والدول الأوروبية الأخرى ، وخصوصا دول البحر المتوسط) ، كل ذلك إلى جانب أن معظم الأبحاث الجامعية المتعلقة بالموضوعات التي تهمنا ، تمت مناقشتها ، بطبيعة الحال ، فى مصر ذاتها (سواء كان ذلك فى إطار رسائل الماجستير أو الدكتوراه) (١٧) باللغة العربية (وإن لم يكن بالعربية وحدها) .

لقد قمنا بتصنيف ال ٣٣٩ رسالة التي تم رصدها ، تحت عدة أبواب وفروع. ونشير كذلك إلى أن نفس الرسالة قد تندرج في إطار أبواب مختلفة (وهذا ، يفسر ورود أكثر من ٥٠٠ عنوان - في القائمة التي نقدمها فيما يلي - بدلا من ٣٣٩ عنوان).

١- التاريخ الريفي :

- ١-١ الحقبة البيزنطية والعربية "الكلاسيكية"
(من القرن السابع إلى القرن الخامس عشر).
- ١-٢ الحقبة العثمانية (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)
- ١-٣ القرن التاسع عشر.
- ١-٤ القرن العشرين.

٢- الجغرافيا الريفية والدراسات الإقليمية

- ٢-١ الدلتا (الوجه البحري).
- ٢-٢ الصعيد (وجه قبلي).
- ٢-٣ الواحات والمصارى.
- ٢-٤ الأراضي الجديدة.

٣- الاقتصاد الزراعي

- ٣-١ الإحصاء الزراعي.
- ٣-٢ صور شاملة للاقتصاد الزراعي (القرن العشرين).
- ٣-٣ الإنتاج الزراعي.
- ٣-٤ تجارة المنتجات الزراعية.
- ٣-٥ استهلاك الغذاء والطلب عليه.

٤- التنمية الزراعية والتخطيط الزراعي والسياسة الزراعية

- ٤-١ التنمية الزراعية والتخطيط الزراعي.
- ٤-٢ السياسات الزراعية ، الدولة والزراعة.

٥- علم الاجتماع الريفي والانثروبولوجيا الريفية

- ٥-١ دراسات شاملة للمجتمع الريفي.
- ٥-٢ دراسات لبعض قضايا المجتمع الريفي.

× نشرت هذه الدراسة الجيولوجرافية في العدد ١٢/١٣ (٩٢/٩٣) من مجلة
Egypte-Monde Arabe

الهوامش

١- انظر :

IRETON François : "Agriculture et société rurale égyptienne : essai de bibliographie" (1980 - 1er septembre 1986) (1er partie), *Bulletin du CEDEJ*, 19, 1er sem. 1986, p. 213-260.

يتكون الجزء الأول ، من ناحية ، من المقالات الأساسية التي نشرت في الصحافة الأسبوعية - في الأهرام الاقتصادي بوجه خاص - ومن ناحية أخرى من المقالات التي نشرت باللغة العربية واللغات الأوروبية في مجلات عالمية مختلفة (سوف نقوم ، في عدد قادم من اعداد مجل *Egypte-Monde Arabe* بنشر إضافات إلى قائمة المراجع التي أشرنا إليها في السطور السابقة بالنسبة لنفس الفترة ، وللفترة التي تقع بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣).

أما الجزء الثاني من هذا العمل :

IRETON François : "Agriculture et société rurale égyptienne : essai de bibliographie" (2e partie), *Bulletin du CEDEJ*, 21, 1er sem. 1987, p. 221-246.

فهو يتعلق بالتقارير وأوراق العمل التي نشرت خلال الفترة التي تقع بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ (بالنسبة لهذا الجزء كذلك ، سوف ننشر ، في وقت لاحق ، إضافات خاصة به وبالفرة التالية التي تقع بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣).

٢- نظرا لأسباب سوف نعرضها في الهامشين الخامس والسادس ، فقد قمنا بإضافة الرسائل التي تمت مناقشتها في النمسا وفي سويسرا وفي كندا.

٣- وقد قمنا بترجمة جميع عناوين الرسائل إلى اللغة العربية.

٤- إذ تعرض بعض الرسائل التي يتناولها هذا البحث ، لدراسة مقارنة على المستوى الدولي بخصوص نقطة بعينها ، ويدل عنوانها على أنها تتعرض لمسائل تخص مصر ودول أخرى من الشرق الأوسط ، أو من آسيا (حيث أن بعض المناطق الآسيوية - وبوجه خاص وادي ودلتا كل من الجانج والهندوس وكذلك جزيرة جاوة - لديها عدد أكبر من النقاط المشتركة مع الريف المصري عن المناطق الأخرى من العالم العربي ، - فضلا عن السهول العراقية لنهرى دجلة والفرات -

فيما يخص إطارها الطبيعي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية
لزراعتها وسكانها)

اضفنا كذلك إلى قائمة المراجع هذه ، بعض الرسائل التي تتناول
مظاهر مختلفة للزراعات في الشرق الأوسط ، وكانت الفهارس
الجغرافية التي قمنا بالاطلاع عليها ، هي وحدها التي سمحت لنا
بمعرفة أن هذه الرسائل تناولت القطر المصري.
٥- بالنسبة للولايات المتحدة اطلعنا على :

a) *Dissertation abstracts*, Ann Arbor, Mich / annuel

(حتى الجزء الخاص بعام ١٩٩١)

b) *University Microfilms International, Research on Economics, a
catalogue of Doctoral Dissertation 1989-1991*. Ann Arbor, Mich, UMI's
Dissertation Information. Service, August 1991.

بالنسبة لبريطانيا اطلعنا على :

ا) بخصوص الرسائل التي تمت مناقشتها قبل ١٩٥٠ :

R. BILBOUL and F. L. KENT' (eds), *Retrospective index to theses of Great
Britain and Ireland 1716-1950*, London, 1975.

ب) بخصوص الرسائل التي تمت مناقشتها بعد ١٩٥٠ :

ASLIB : *Index to theses accepted for higher degrees by the universities of
Great Britain and Ireland and the Council for National Academic Awards*,
London (annuel)

(توقف اطلعنا في هذا المرجع عند المجلد الخاص بعام ١٩٩١ ، ولم

نعثريه على اي اشارة تخص ايرلندا)

وبالنسبة لالمانيا اطلعنا على :

Jahresverzeichnis der deutschen Hochschulschriften.

(حتى الجزء الخاص بعام ١٩٨٩)

وفيما يخص فرنسا قمنا بفتح أن الكتالوجات التالية :

"Catalogues des thèses de doctorat soutenues dans les universités
françaises"

لا يوجد بها فهرست يرتب الرسائل حسب الاعلام الجغرافية
المذكورة في عناوينها ، فقد اضطررنا ذلك إلى التخلي عن فكرة القيام
بجرد كامل للرسائل المدرجة في هذه الكتالوجات المبنية حسب
الجامعات وفروع العلوم. واكتفينا برصيد أدراج الفهرس التي ترتب
الرسائل وفقا لموضوعها في مكتبة كوجاس Bibliothèque de Cujas

(Paris) فانصب بحثنا على الادراج الخاصة بالقانون وبالعلوم الاقتصادية (حيث أن أدراج الفهرس في هذه المكتبة تحتوي على البيانات الخاصة بجميع الوسائل التي تمت مناقشتها ، في هذين التخصصين ، منذ نهاية القرن التاسع عشر في باريس وفي الاقاليم. فهي تتضمن نسبة كبيرة للغاية من الوسائل التي يرجع انها تتعلق بموضوعات قائمة المراجع التي نقدمها هنا ، رغم أنه لم يتم إجراء أي مراجعة فعلية في هذا الشأن فيما يخص السنوات التي سبقت عام ١٩٧٢ ، الذي يعتبر بداية قائمة مراجع THESAM

٦- اطلعنا بالنسبة للولايات المتحدة على :

- a) G.D. SELIM (ed.) *American Doctoral Dissertation on the Arab World, 1883-1974* (second edition) Washington, Library of Congress, 1976 ;
- b) *Idem*, first supplement (1975-1981), Library of Congress, 1983 ;
- c) *Idem*, second supplement (August 1981 - December 1987), Library of Congress, 1989 ;

وتقدم المراجع السابقة قائمة برسائل الدكتوراه التي تمت مناقشتها في الولايات المتحدة وفي كندا (مع ذلك ، لم نعثر في هذه المراجع على أية رسالة تمت مناقشتها في كندا تتناول الموضوعات التي ينصب عليها بحثنا ، وسمح لنا مصدر آخر ، بالعثور على رسالة واحدة نوقشت في هذا البلد وتتعلق بموضوع بحثنا).

اطلعنا بالنسبة لبريطانيا على :

- P. SLUGETT (ed.) *Theses on Islam, the Middle East and North-West Africa 1880-1978, accepted by universities in the United Kingdom and Ireland*, Mansell Publishing Limited, London, 1983.

هذا بالإضافة إلى اعتمادنا على المرجع التالي في جميع عناوين رسائل الماجستير وبحوث البكالوريوس التي تم تحضيرها في الولايات المتحدة وبريطانيا ، خلال الفترة السابقة لعام ١٩٥٥ :

- Lyman H. COULT : *An Annotated Research Bibliography of Studies in Arabic, English and French of the Fellah of the Egyptian Nile (1798-1955)*, The University of Miami Press, Coral Gables, Florida, 1958.

واطلعنا بالنسبة لألمانيا على :

- K. SCHWATZ, *Der vordere Orient in den Hochschulschriften Deutschlands, Österreichs und der Schweiz ; eine Bibliographie von Dissertationen und Habilitationsschriften, 1885-1978*

(Islamkundliche Materialien, Band 5), Freiburg in Brisga, Klaus Schwarz Verlag 1980.

(ويحتوى المرجع الأخير على الرسائل التى تمت مناقشتها فى النمسا وسويسرا كذلك).

وأطلعنا بالنسبة لفرنسا على :

J. QUILLES, *Le Monde arabe et musulman au miroir de l'université française, Répertoire des thèses en Sciences de l'Homme et de la Société (1973-1987)*, THESAM III, Machrek, Travaux et documents de ITREMAM no 12, Aix-en-Provence, 1991.

هذا بالإضافة إلى عثورنا على بعض الإشارات إلى أبحاث دبلوم الدراسات المتعمقة (DEA) ودبلوم الدراسات العليا المتخصصة (DESS) فى المرجع التالى :

T. RUF, *Histoire contemporaine de l'agriculture égyptienne*, Paris, ORSTOM, Collection "Etudes et thèses", 1988.

٧- نظرا لنوعية القوائم التى أمكننا الاطلاع عليها (انظر الهوامش رقم ٥ و ٦) فإن قائمة الرسائل التى نقدمها ، فيما يخص الولايات المتحدة وبريطانيا ، شبه كاملة بالنسبة للتخصصات العلمية فى مجموعها منذ "البداية" وحتى عام ١٩٩١ (وإن كانت لا تحتوى سوى على عنوان رسالة واحدة بالنسبة لكندا و أيرلندا). والحال كذلك بالنسبة لألمانيا (أو بالنسبة "للألمانييتين" الشرقية والغربية) حتى عام ١٩٨٩ ، وبالنسبة للنمسا وسويسرا حتى ١٩٧٨. ومن المفارقات ، أن القائمة الخاصة بالرسائل التى تمت مناقشتها فى فرنسا ، ليست شبه كاملة ، فى جميع التخصصات التى تهمنى ، إلا خلال الفترة التى تقع بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٧ ، أما القائمة الخاصة بالفترة السابقة لعام ١٩٧٣ فلم تغط بصفة شبه كاملة الرسائل التى نوقشت خلالها ، سوى فيما يتعلق بالقانون والعلوم الاقتصادية. ومع ذلك ، فقد أمكننا أن نضيف إلى قائمة الرسائل التى تمت مناقشتها بعد التواريخ النهائية التى أشرنا إليها فى السطور السابقة ، وكان اعتمادنا فى ذلك على معلوماتنا الشخصية (أو على ما سمعناه من بيانات) عن هذه الأعمال أو اصحابها.

٨- إذا كان بإمكاننا التوصل إلى حصر العدد شبه الكامل للرسائل التى تمت مناقشتها فى فرنسا ، فمن المرجح أن تصل إلى عدد يفوق عدد الرسائل التى تمت مناقشتها فى ألمانيا.

٩- حسب القوائم التي ذكرناها في الهامش رقم ٥.

١٠- وقد يعترض البعض قائلا أن مثل هذه المقارنة تحتوى على قسط من الاحكام ، مستنديين في اعتراضهم هذا على أن معدل زيادة عدد الرسائل التي تمت مناقشتها في مجال العلوم الاجتماعية والتي تم "تطبيقها" على العالم العربي - الإسلامى ، ليس بالضرورة نفسه في الولايات المتحدة وفي الدول الأوروبية الأخرى التي تناولها هذا البحث ، وإذا أخذنا الرسائل التي تمت مناقشتها ، في الولايات المتحدة وحدها ، فيما يخص الموضوعات المرتبطة بالريف المصرى ، فإن المتوسط بالنسبة للمرحلتين اللتين نتحدث عنهما هو : ٦,٠ رسالة سنويا بالنسبة للمرحلة التي تقع بين عامى ١٨٨٣ و ١٩٧٤ ، و ٤ رسائل سنويا بالنسبة للمرحلة التي تقع بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٧ (وكان عددها بالنسبة لهاتين المرحلتين ٥٢ و ٢٨ على التوالي) ، أى أن عدد الرسائل التي تم مناقشتها سنويا تضاعف ٦,٦ مرة (وهذا الرقم الأخير لا يختلف كثيرا من معدل تضاعف الرسائل في الدول الأوروبية التي يتناولها بحثنا ، والذي بلغ ٥,٥ مرة. ويتضاءل قدر الفارق بين هذين الرقمين الآخرين إذا أخذنا في الاعتبار أنه لم يتم مناقشة أية رسالة في الولايات المتحدة ، قبل عام ١٩٤٠ ، فيما يتعلق بالموضوعات التي تهمننا : وبالتالي ، كان معدل زيادة عدد الرسائل ١,٥ سنويا بالنسبة للفترة التي تمتد بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٧٤ ، ولم تتضاعف بأكثر من ٢,٧ مرة).

١١- إذا كان عدد الطلبة القادمين من الدول العربية أكبر بكثير في الولايات المتحدة عن الدول الأوروبية التي يتناولها بحثنا ، فإن معدل نمو عدد الرسائل قائم على نفس الاساس.

١٢- إن المنهج الذى لجأنا إليه في هذا البحث ليس دقيقا بالقدر الكافى ، فقد افترضنا ، بالنسبة لكل دولة ، أن أصل جميع أصحاب الرسائل الذين يحملون أسما عربيا ، مصرى ، وأن جميع الآخرين ينتمون أصلا الى الدولة التي تمت بها المناقشة (وبالتالى ، ليست النتائج التي توصلنا إليها سوى نتائج تقريبية ، وخصوصا فيما يتعلق بالرسائل التي تتناول دول أخرى إلى جانب مصر - ومثل هذه الرسائل عددها ضئيل - لأن هناك احتمال كبير أن يرجع أصل صاحب

الرسالة إلى إحدى الدول التي يناقشها البحث ، سواء كانت عربية ام لا ، هذا بالإضافة إلى أننا نأخذ في الاعتبار هنا الدولة التي ينتمي إليها صاحب الرسالة أصلا ، دون أن نأخذ في الاعتبار الجنسية الحالية ، وذلك لوجود احتمال أن يأخذ بعض الطلبة المصريين جنسية الدولة التي ناقشوا فيها رسائلهم ، وأخيرا لا يوجد ما يسمح لنا بتأكيد أن كل اسم غير عربي ، ينتمي بالضرورة إلى الدولة التي تمت بها المناقشة).

١٣- إن الخانة الوحيدة التي "تلفت النظر" في جدول يجمع بين هاتين المعلومتين (لم ندرج هذا الجدول في هذا البحث) ، هي الخانة التي تلتقي فيها السوسيو-انثروبولوجية الريفية والاصل "الأمريكي" : فإننا نجد ١٤ رسالة من بين ٣٥ رسالة ناقشها طلبة ذوي أصل أمريكي ، تندرج في إطار هذا التخصص الأخير الذي لا يمثل سوى ٢٢ ٪ من مجموع الـ ٣٣٩ رسالة التي قمنا بحصرها. وقد يدمونا ذلك إلى طرح التساؤل التالي : هل يعنى ذلك وجود "انجذاب" خاص نحو الانثروبولوجيا بين الطلبة الأمريكيين الذين يهتمون بالشئون الريفية في مصر ؟ إذا أخذنا في الاعتبار أن ٣٥ ٪ من الرسائل التي تمت مناقشتها في الولايات المتحدة والتي تتناول مصر من الناحية الزراعية و/أو الناحية الريفية ، تندرج في إطار الانثروبولوجيا ، فإن الإجابة على هذا التساؤل ، بالنفي القاطع.

١٤- علينا أن نذكر كذلك أن بعض الرسائل ، وبوجه خاص الرسائل التي نوقشت في الولايات المتحدة ، نشر أجزاء منها في صورة مقالات متناثرة في المجلات العلمية المختلفة.

١٥- من الطرائف التي ترد في هذا الصدد ، والتي يسعدنا إدراجها هنا ، هذه الحالة - وهي غير نمطية بتاتا - التي تم فيها "إعادة صياغة" للرسالة وإعادة استخدام المعطيات المتوفرة بها ، والتي تعتبر غير نمطية كذلك من حيث الطريق الذي انتهجه صاحبها في مساره الذاتي وفي المنهج الذي اختاره. ونقصد بذلك الرسالة التي بدأها - في قرية صغيرة اسمها اللطايفة بدلتا النيل جنوب شرق الاسكندرية - في عام ١٩٨٠ ، طالب هندي متخصص في علم الانثروبولوجيا (وأصله بنغالي) وكان تسجيل بحثه في إطار تحضير

رسالة دكتوراه في علم الانثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة أكسفورد ، وأصبح هذا الطالب فيما بعد روائي مشهور ، واسمه أميتاف غوش Amitav Ghosh .

ونوقشت هذه الرسالة ، في عام ١٩٨٢ ، تحت عنوان تقليدي للغاية وهو :

Kinship in relation to economic and social organization in an Egyptian village community.

لكنه استغل "معطيات" رسالته بطريقة اقل تقليدية في حياطة رواية تتسم في نفس الوقت بطابع تاريخي و"اتجاه معاصر" ، وعنوان هذه الرواية :

In an antique land, Ravi Dayal, New Delhi, 1992, 383 p.

انظر العرض الذي قدمه بريتي سنغ Preti Singh لهذه الرواية في جريدة :

Al-Ahram Weekly, 4-10 february 1993.

إن بنية هذه الرواية "بنية مقارنة" قائمة على صوتين وعلى زمنين وعلى أماكن عديدة. فنحن نسمع صوت تاجر تونسى يهودى مسافر إلى الهند في عام ١١٣٠ ، مروا بمصر ، وصوت عالم هندي متخصص في الانثروبولوجيا متجولا في الريف المصرى خلال ثمانينات قرننا هذا ، وقد استرعى انتباهه أوجه الشبه والاختلاف العميقة التي تميز وتربط بين هاتين الأرضين - الأرض التي تستقبل "الدكتور الهندي" وأرض البنغال التي ينتمى إليها أصلا هذا الدكتور - اللتين يجمع بينهما أن كل منهما دلنا لها ثقافة عريقة وتلقت تثقيف مكثف ، كما تتسم كل منهما بكثافة سكانية مرتفعة للغاية وبـ "فلاحة الحداثق". وسبق أن تطرق أميتاف غوش لمصر ، في احدى كتبه السابقة *An Infidel in Egypt* وهذا الكاتب معروف حاليا في فرنسا نظرا لترجمة كتابه :

The circle of Reason, Hamisch Hamilton, Londres, 1986.

وعنوان ترجمته باللغة الفرنسية :

Les Feux du Bengale, Seuil, 1990 et id., coll. Points Roman, 1992.

وروح هذا الكتاب قريبة ، في كثير من الأحيان ، من روح جارسيا

ماركيز في روايته *Cienanos de soledad* (مئة عام من العزلة) أو أجواء
ياشر كمال Yachar Kamal في *Inje Memed*.
ونشير إلى جانب ذلك إلى أن اميتاف غوش كتب مقالا ممتعا
بعنوان :

"The relation of envoy in an egyptian village", *Ethnology*, vol. 22, no 3,
p. 211-224.

١٦- تأتي الرسائل التي تمت مناقشتها في فرنسا في المرتبة
الآخيرة ، فيما يخص نسبة نشرها ، وذلك إذا استثنينا رسائل
القانون والعلوم الاقتصادية التي كانت تنشر إجباريا حتى
الاربعينات من هذا القرن.

١٧- وبما أن القيام بحصر للرسائل التي تمت مناقشتها في دول
أوروبية أخرى يطرح مشاكل عديدة عملية ولغوية (باستثناء إيطاليا
وبلجيكا وأسبانيا) فإننا ننوي ، في عدد مقبل من أعداد مجلة Egypte-
Monde Arabe تقديم رصد لرسائل الماچيستير والدكتوراه التي تمت
مناقشتها في جامعات مصر المختلفة حول الزراعة و المجتمع
الريفي المصري.

١- التاريخ الريفي

١-١ الحقبة البيزنطية والعربية "الكلاسيكية"

(من القرن السابع إلى القرن الخامس عشر)

WEHEBA A.F.M.M., *The agriculture of Egypt during the Arab period (642-1517)*, M.A./ Univ. College/ London/ G.B./ 1952.

الزراعة في مصر خلال الحقبة العربية (٦٤٢ - ١٥١٧).

MÜLLER-WODARG D., *Die Landwirtschaft Ägyptens in der frühen 'Abbāsidenzeit 750-989 n. Chr/132-358 d.H.* Dissert./ Hambourg Univ./ Hambourg/ D./ 1953.

الزراعة في مصر في العصر العباسي (٧٥٠م-٩٦٩م/١٣٧-١٠٣٨ هـ).

GASCOU J., *La possession du sol, la cité et l'Etat à l'époque protobyzantine et particulièrement en Egypte. Recherches sur l'histoire des structures agraires, de la fiscalité et des institutions aux Ve, VIe, VIIe siècles Th. 3ème C. C./ Univ. de Paris IV/ Paris/ F./ 1975.*

ملكية الأرض، المدينة والدولة في الحقبة البيزنطية وفي مصر بوجه خاص. دراسات حول تاريخ البنى الزراعية، والمؤسسات والمسائل المتعلقة بالضرائب خلال القرن الخامس والسابع و التاسع.

ELFAKIR A., *Disettes et famines en Egypte aux XIVe et XVe siècles. Th. 3ème C/ Univ. de Toulouse IV/ Toulouse/ F./ 1983.*

القمح والمجاعة في مصر خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle. Th. 3ème C/ EHESS/ Paris/ F./ 1984.*

الآثار الديموغرافية للوبئة والحروب والقمح في الشرق الأوسط، في فترة ما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

٢-١ الحقبة العثمانية

(من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

AL SINGABI T., *L'Egypte à la fin du XVIIe, les modes de production, la formation sociale et leur crise. DESS Sc. éco./ Univ. de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1976.*

مصر في نهاية القرن الثامن عشر. أنماط الإنتاج، التكوين الاجتماعي والأزمة التي واجهتها.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle. Th. 3ème C/ EHESS/ Paris/ F./ 1984.*

الآثار الديموغرافية للوبئة والحروب والقمح في الشرق الأوسط، في فترة ما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqahaliyya Province. Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1985.*

ملكية الأرض والمجتمع والاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠ - ١٨٥٠) : دراسة حالة محافظة الدقهلية.

١-٣ القرن التاسع عشر

GALI K., *Essai sur l'agriculture de l'Egypte*. Th. de l'Institut agricole de Beauvais/ Beauvais/ F./ 1889.

دراسة عن الزراعة في مصر.

THOMAS G.H., *Changing values in egyptian agriculture from 1800 to the present time*. M.A./ Birkbeck College/ London/ G.B./ 1939.

القيم المتغيرة في الزراعة المصرية، منذ عام ١٨٠٠ وحتى الآن.

SADEK D.A., *The historical geography of Giza province*. M.A./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1948.

الجغرافيا التاريخية لمدينة الجيزة.

RIVLIN H.A., *The agricultural policy of Muhammad 'Ali in Egypt*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1954.

سياسة محمد علي الزراعية في مصر.

OWEN E.R.J., *Cotton production and the development of the economy in 19th. century Egypt (1821-1914)*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1966.

إنتاج القطن ولتطوير الاقتصاد في مصر في القرن التاسع عشر (١٨٢١ - ١٩١٤).

SIMONS P., *Die Entwicklung des Anbaus sowie die Verbreitung und Bedeutung der Nutzpflanzen in der Kulturlandschaft der ägypt. Nilstromaese von 1800 bis zur Gegenwart, eine agargeographische Untersuchung*. Dissert./ Köln Univ./ Köln/ D./ 1967.

تنمية الزراعة مكانة التوسع في زراعة النباتات المفيدة في الزراعة، في واحة نهر النيل، و دلالته (من عام ١٨٠٠ حتى اليوم)، بحث في الجغرافيا الزراعية.

ATTIA M., *L'Egypte, ressources et population vues à travers les rapports de productions au cours de la première moitié du XIXe siècle*. DESS Sc.écol Univ. de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1977.

دراسة لموارد مصر وسكانها، من خلال تقارير الإنتاج التي صدرت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

RUF T., *L'agriculture égyptienne ; essai d'analyse du développement depuis la fin du XVIIIe*. DEA/ IEDS/ Paris/ F./ 1980.

الزراعة المصرية، محاولة لدراسة التنمية منذ نهاية القرن الثامن عشر.

ALLEAUME G., *Les provinces de Giza et de Beni Suef dans les "Khitat" de 'Ali Pacha Mubarak : introduction, traduction et essai d'interprétation*. Th. 3ème C/ Univ. d'Aix-Marseille V Aix-en-Provence/ F./ 1981.

مديريت الجيزة وبنى سويف في "خطة" على باشا مبارك : مبدل، و ترجمة و محاولة للتفسير.

ATTIA M., *L'Egypte, ressources et population à travers ses rapports de production de la deuxième moitié du XIXe siècle à la première guerre mondiale*. Th. 3ème C/ Univ. de Montpellier V Montpellier/ F./ 1981.

دراسة لموارد مصر وسكانها من خلال تقارير الإنتاج التي صدرت ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى.

TUCKER J.E., *Women and the family in Egypt, 1800-1860 : a study in changing roles and status*. Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA/ U.S.A./ 1981.

المرأة والأسرة في مصر (١٨٠٠ - ١٨٦٠) : دراسة عن الأدوار المتغيرة والمكانة.

YACCOB A.R.B., *The evolution of land tenure and the agrarian economy in 19th. and early 20th. century Egypt*. M.Litt./ St Andrews Univ./ St Andrews/ Scotland, G.B./ 1982.

تطور ملكية الأرض و الاقتصاد الزراعي في مصر خلال القرن التاسع عشر، و أوائل القرن العشرين.

MOSTAFA Y., *La formation historique de la dépendance de l'Egypte (1820-1930) : essai d'interprétation à partir du surplus agricole*. Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier F./ 1983.

التكوين التاريخي للتبعية في مصر (١٨٢٠ - ١٩٣٠) محاولة للتفسير على ضوء الفائض الزراعي.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris F./ 1983.

التكوين الزراعي في مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل في الأراضي المزروعة في شمال الدلتا و مصر الوسطى.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqahliyya Province*. Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1985.

ملكية الأرض و المجتمع و الاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠ - ١٨٥٠) : دراسة حالة محافظة الدقهلية.

١-٤ القرن العشرين

GIRARD H., *Présent et avenir agricole de la Basse-Egypte : un domaine dans le Delta*. Thèse/ Inst. Agricole de Beauvais/ Beauvais/ F./ 1901.

حاضر و مستقبل الزراعة في الوجه البحري (حزبة في الدلتا).

EBERL H., *Die Veränderungen im Anbau der ägypt. Nahrungspflanzen, darg. im Zusammenhang mit der Zunahme der ägypt. Bevölkerung, dem Wandel im ägypt. Bewässerungssystem und in der Landwirtschaft seit Ende des 19.J.* Dissert./ Zürich Univ./ Zürich S./ 1939.

التحولات التي طرأت على زراعة الألفية في مصر، و علاقتها بزيادة السكان و تغير نظام الري و الزراعة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

SELIM H.K., *Post war changes in the agricultural geography of Egypt*. M.A./ Liverpool Univ./ Liverpool/ G.B./ 1939.

التغيرات التي طرأت على الجغرافيا الزراعية في فترة ما بعد الحرب، في مصر.

AMIN G.al-D.A., *The food problem and economic development in Egypt since 1935*. Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1962.

مشكلة الغذاء و التنمية الاقتصادية في مصر منذ عام ١٩٣٥.

SHAFIK M., *Der Zustand der ägyptischen Landwirtschaft vor und nach der Revolution von 1952 unter bes. Berücksichtigung der Stellung der Fellachen*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1963.

دراسة الزراعة في مصر قبل و بعد ثورة ١٩٥٢، من زاوية وضع الفلاحين بصفة خاصة.

SCHITA A.R.M., *Die Änderung der Agrarstruktur in Ägypten in den letzten 50 Jahren*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1965.

تغيير البنية الزراعية في مصر خلال الخمسين عاما الماضية.

EMBABI F.M.S., *Population changes in the Nile Delta, 1927-1960*. M.Litt./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1968.

التغيرات السكانية في دلتا النيل (١٩٢٧ - ١٩٦٠).

KAZZIHA W., *The evolution of the political elite (1907-1921) : a case study of the role of the large landowners in politic*. Ph.D./ S.O.A.S./ London/ G.B./ 1971.

تطور النخبة السياسية (١٩٠٧ - ١٩٢١) : دراسة حالة عن دور كبار ملاك الأراضي في السياسة.

MOSTAFA Y., *La formation historique de la dépendance de l'Egypte (1820-1930) ; essai d'interprétation à partir du surplus agricole*. Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1983.

التكوين التاريخي للتبعية في مصر (١٩٢٠ - ١٩٣٠) : محاولة للتفسير على ضوء الفائض الزراعي.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعي المصري من اواخر القرن الثامن عشر حتى الوقت الراهن : تحليل لسيير العمل في الأراضي الزراعية في شمال الدلتا ومصر الوسطى.

٢- الجغرافيا الريفية ودراسات الاقاليم

٢-١ الدلتا (الوجه البحري)

GIRARD H., *Présent et avenir agricole de la Basse-Egypte; un grand domaine dans le Delta*. Thèse/ Institut agricole de Beauvais/ Beauvais/ F./ 1901.

الحاضر ومستقبل الزراعة في الدلتا (عزبة في الدلتا).

AMMAR A.M., *The people of Sharqiyya ; their racial history, serology, physical characters, demography and conditions of life*. Ph.D./ Manchester University/ Manchester/ G.B./ 1940.

سكان الشرقية : تاريخهم العرقي و المصالي و مساهمهم المنيولوجية و الديموغرافية و أوضاعهم الحياتية.

RASHIDI Z.R.G., *Land reclamation in the Nile Delta ; its geographical background and significance*. M.A./ Leeds Univ./ Leeds/ G.B./ 1940.

الإصلاح الزراعي في دلتا النيل، خلفيته الجغرافية ودلالاته.

SAAD L., *A geographical study of Minufiyya province : the physical character and the human response*. Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1950.

دراسة جغرافية لمديرية المنوفية : السمات الفسيولوجية و الإستجابة الإنسانية.

HAMDAN G.M., *The population of the Nile Mid Delta, past and present : a study in dialectical integration in regional economy*. Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1953.

سكان وسط دلتا النيل، في الماضي و الحاضر : دراسة حول الاندماج الجدلي في الاقتصاد الاقليمي.

NASR N. al-S., *Markaz Ashmoun : a study in agricultural geography*. Ph.D./ Liverpool Univ./ Liverpool/ G.B./ 1954.

مركز أشمون : دراسة في الجغرافيا الزراعية.

AL DANASOURI G.E., *Galyubliyye Province of lower Egypt*. Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1955.

مديرية القليوبية بالجيزة البحرية.

WEHEBA A.F.M.M., *The economic and social geography of Eastern Maryut, Egypt*. Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1956.

الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية لشرق مريوط، بمصر.

EMBABI F.M.S., *Population changes in the Nile Delta, 1927-1960*. M.Litt./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1968.

التغيرات السكانية في دلتا النيل (١٩٢٧ - ١٩٦٠).

MENZEL G., *Die Organisation, Leitung und Planung staatlicher Landwirtschaftsbetriebe in den Neulandgebieten der ARÄ unter bes. Berücks. des Agrarsektors Mariut, 1976*. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1976.

تنظيم الأراضي الزراعية التابعة للدولة وإدارتها وتخطيطها في مناطق الأراضي الجديدة في الجمهورية العربية المتحدة (دراسة حالة لطاع مريوط الزراعي).

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIII^e siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris V/ Paris/ F/ 1983.

التكوين الزراعي المصري منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل في الأراضي المزروعة في شمال الدلتا ومصر الوسطى.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqhalyya Province*. Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA/ U.S.A./ 1985.

ملكية الأرض والمجتمع والاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠ - ١٨٥٠) : دراسة حالة محافظة الدقهلية.

FANCHETTE S., *Le Delta du Nil : densités de population et urbanisation des campagnes*. Th. géo. (nouv.rég)/ Univ. Paris VIII/ St Denis/ F/ 1992.

دلتا النيل : كثافة السكان وتحضر الريف.

٢-٢ الصعيد (مصر الوسطى و الوجه القبلي)

SADEK D.A., *The historical geography of Giza province*. M.A./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1948.

الجغرافيا التاريخية لمديرية الجيزة.

EZZ M.S.A.E., *The northern part of Aswan Province*. Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1953.

الجزء الشمالي من مديرية أسوان.

HAMMOUDA I.S., *Regional development of the Aswan region of Egypt, with special reference to the Aswan High Dam*. Ph.D./ St. Andrews Univ. / St Andrews / Scotland, G.B./ 1973.

التطور الإقليمي لمحافظة أسوان بمصر، مع إشارة خاصة للسد العالي.

SERIEYS G., *La nouvelle Nubie. Etude géographique*. Th. 3ème C./ Univ. de Montpellier
IV Montpellier/ F./ 1974.

النوبة الجديدة. دراسة جغرافية.

EL ATTAR M., *Les Nubiens d'Egypte : un exemple de changement social*. Th. 3ème C./
Univ. de Caen/ Caen/ F./ 1980.

نوبي مصر : نموذج للتغيير الاجتماعي.

ALLEAUME G., *Les provinces de Giza et de Beni Suef dans les "Khita" de 'Ali Pacha
Mubarak : introduction, traduction et essai d'interprétation*. Th. 3ème C./ Univ.
d'Aix-Marseille V Aix-en-Provence/ F./ 1981.

مديريات الجيزة و بني سويف في "خطط" علي باشا مبارك : مدخل و ترجمة و محاولة للتفسير.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du
fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte*. Th.
3ème C./ Univ. de Paris V/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعي المصري منذ أواخر القرن الثامن عشر و حتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل
في الأراضي المزروعة في شمال الدلتا و مصر الوسطى.

BREWER D.J., *Cultural and environmental change in the Fayyum, Egypt: an investigation
based on faunal remains*. Ph.D./ Univ. of Tennessee/ Knoxville, TN/ U.S.A./ 1986.

التغيير الثقافي و البيئي في الفيوم، مصر : استقصاء قائم على الحفريات الحيوانية.

MOHAMMED E., Abd al-A., *Entwurf einer Entwicklungsstrategie für das Nital Ägyptens :
dargestellt am Beispiel des Provinz Asyut*. Dissert./ Technische Univ./ Berlin/ D./
1989.

محاولة رسم استراتيجيات للتنمية في وادي النيل (حالة محافظة أسيوط).

٢-٣ الواحات و الصحاري

MITWALLI M.M., *A geographical study of the Egyptian oases*. Ph.D./ Liverpool Univ./
Liverpool/ G.B./ 1936.

دراسة جغرافية للواحات المصرية.

ABOU ZAYD A.M., *The Great Oasis : a study of the social institutions of Al Kharga, an
egyptian oasis of the Western Desert*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1957.

الواحة الكبرى : دراسة للمؤسسات الاجتماعية في الخارجة (واحة مصرية بالصحراء الغربية).

SETEHA M.M.A., *Recent economic development in the eastern desert of Egypt, U.A.R. : a
study in economic geography*. Ph.D./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1966.

النمو الاقتصادي الحديث في صحراء مصر الشرقية (الجمهورية العربية المتحدة) : دراسة في
الجغرافيا الاقتصادية.

AL SAYAD M.T., *Entwicklungsmöglichkeiten des Siedlungsstruktur in ländlichen Räumen
Ägyptens unter Berücksichtigung des Fremdenverkehrs, dargestellt am Beispiel der
Region Marsa Matruh*. Dissert./ Tech. Hochschule, Fak. f. Bauwesen/ Aachen/ D./
1979.

إمكانات تنمية بنية المنشآت الإنسانية في الريف المصري، من زاوية علاقتها بالسياحة (حالة
محافظة مرسى مطروح).

٢-٤ الأراضى الجديدة :
(٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢) الإصلاح الزراعى و الأراضى الجديدة)

٣- الاقتصاد الزراعى فى مصر

٣-١ الإحصاء الزراعى

HINDY M.K., *Application of some sampling techniques to improve the collection of agricultural data in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1957.

تطبيق بعض العينات التقنية لتحسين مجمعة البيانات الزراعية فى مصر.

BADR M.I., *Developing statistical methods and systems of the agricultural sector in Egypt as a part of planning for general economic development*. Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1960.

مناخ إحصائية ونظم متطورة فى القطاع الزراعى فى مصر كجزء من التخطيط للتنمية الاقتصادية العامة.

٣-٢ صور شاملة للاقتصاد الزراعى (القرون العشرين)

NAHAS Y., *Situation économique et sociale du fellah égyptien*. Th. Dr./ Univ. de Paris/ Paris/ F./ 1901.

حالة الفلاح المصرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

EL NAGGAR M.S., *Essai sur le fellah et le travail manuel en Egypte*. Th. Dr. Eco./ Univ. de Lyon/ Lyon/ F./ 1913.

دراسة عن الفلاح و العمل اليدوى فى مصر.

HEKAL I.S., *Die Landwirtschaft in Ägypten*. Dissert./ Berlin Univ./ Berlin/ D./ 1926.

الزراعة فى مصر

OAF M.N., *Allgemeine Grundlagen und Betriebsorganisationen der ägyptischen Landwirtschaft*. Dissert./ Frankfurt Univ./ Frankfurt/ D./ 1927.

الزراعة المصرية : ملامح عامة، سير العمل و التنظيم.

KAUFMANN A., *Ewiges Stromland ; Land und Mensch in Ägypten*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1929.

اللقب النهري الأبدى، الأرض والإنسان فى مصر.

FARID I.A., *The introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems of the country*. Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1937.

إخفال الرى الدائم فى مصر و أثره على الاقتصاد الريفى و المشاكل السكانية للبلاد.

EBERLI H., *Die Veränderungen im Anbau der ägypt. Nahrungspflanzen, darg. im Zusammenhang mit der Zunahme der ägypt. Bevölkerung, dem Wandel im ägypt. Bewässerungssystem und in der Landwirtschaft seit Ende des 19. J.* Dissert./ Zürich Univ./ Zürich/ S./ 1939.

التحولات التى طرأت على زراعة الاغذية فى مصر، و ارتباطها بزيادة السكان و تغيير نظام الرى و الزراعة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

AL. ZALAKI M.M.M., *An analysis of the organization of Egyptian agriculture and of its influence on national economic and social institutions*. Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA/ U.S.A./ 1941.

تحليل لتنظيم الزراعة المصرية وأثره في الاقتصاد القومي والمؤسسات الاجتماعية.

HALPAP P., *Struktur, Leistung und Entwicklung der ägyptischen Landwirtschaft*. Dissert./ Berliner Univ./ Berlin/ D./ 1958.

الزراعة المصرية: بنيتها، أدائها وتنميتها.

EL BEBLAWI H., *L'inter-relation agriculture-industrie et le développement économique en Egypte*. Th. Etat/ " / F/ 1964.

التنمية الاقتصادية في مصر والعلاقة بين الزراعة والصناعة.

GRIENIG H., *Zur Agrarumgestaltung in einigen Ländern des nahen und mittleren Ostens, unter besonderer Berücksichtigung der VAR (Ägypten)*. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1966.

دراسة من التحولات الزراعية في بعض دول الشرق الأدنى والشرق الأوسط، في الجمهورية العربية المتحدة بوجه خاص.

MOHIE EL DIN Y.A., *Egyptian agriculture : a case of arrested development*. Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS/ U.S.A./ 1966.

الزراعة المصرية : حالة نمو محتجز.

RUFT., SURDON C., *Contribution à l'étude du système agraire de l'Egypte indépendante : le développement agricole égyptien depuis la fin du XVIII^e siècle*. Mém. DAA/ INAPG/ Paris/ F/ 1979.

مساهمة في دراسة النظام الزراعي في مصر المستقلة، التنمية الزراعية المصرية منذ نهاية القرن الثامن عشر.

LAVERGNE M., *L'agriculture égyptienne dix ans après l'achèvement du Haut-Barrage d'Aswan*. Th. 3ème C/ Univ. de Paris VII/ Paris/ F/ 1980.

الزراعة المصرية بعد عشر سنوات من بناء السد العالي.

EL-GUNDY M., *L'agriculture et l'économie dualiste : aspects théoriques et application au cas égyptien*. Th. Etat/ Univ. Aix-Marseille III/ Aix-en-Provence/ F/ 1983.

الزراعة والاقتصاد الثنائي : الأبعاد النظرية والتطبيق على الحالة المصرية .

DE SAINTE MARIE Ch., *Les agricultures égyptiennes*. Th. 3ème C/ IEDES, Univ. de Paris V/ Paris/ F/ 1987.

الزراعات المصرية.

LOFGREN H.L., *A quadratic programming study of Egyptian agriculture*. Ph.D./ Univ. of Texas/ Austin, TX/ U.S.A./ 1990.

دراسة تريبمجة البرمجة للزراعة المصرية .

٢.٣ الإنتاج الزراعي

١-٣-٢ الإنتاج الزراعي، مراسلات عامة

SEDKY A., *L'agriculture égyptienne ; la production*. Th.Dr.Eco/ Sorbonne/ Paris/ F/ 1958.

الزراعة المصرية، الإنتاج.

- OMAR N., *Etude du surplus agricole en R.A.U (1952-1967)*. Th. Eco/ / F/ 1970.
دراسة الفائض الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة.
- MAKARY S.R., *The possibility of increasing agricultural productivity in Egypt*. Ph.D./
Leicester Univ/ Leicester/ G.B./ 1979.
إمكانية زيادة الإنتاجية الزراعية في مصر.
- ABOU SAAD M., *Beitrag zu quantitativen Analyse von pflanzlicher Produktion und Agrarpreisen in der ARA mit Hilfe eines prozessanalytischen Modellansatzes*.
Dissert./ Bonn Univ/ Bonn/ D/ 1980.
مساهمة في التحليل الكمي للإنتاج النباتي وأسعار المنتجات الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة (نموذج تحليل ديناميكي).
- SHENG T.S., *A risk-goal programming approach to whole farm analysis of small-scale farms in developing countries (the case of Abu Hala area in Kafr el Shaykh, Egypt)*.
Ph.D./ Colorado State Univ/ Fort Collins, CO/ U.S.A./ 1982.
تطبيق منهج المخاطرة بالهدف للتحليل الكلي للمزرعة، على المزارع الصغيرة في البلدان النامية (حالة منطقة أبو ريا بكفر الشيخ).
- CHIAO Y.S., *Frontier production function approaches for measuring efficiency of Egyptian farmers*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA/ U.S.A./ 1985.
مناهج وظيفة الإنتاج الحدودي لقياس كفاءة الفلاحين المصريين.
- SADEK A.M., *Supply response in egyptian agriculture (1969-1978)*. Ph.D./ Oxford Univ./
Oxford/ G.B./ 1985.
الوفاء بالعاجية في الزراعة المصرية (١٩٦٩ - ١٩٧٨).

٢-٣-٢ المنتجات الزراعية

٢-٣-٢-١ التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية

- SELIM H.K., *Post war changes in the agricultural geography of Egypt*. M.A./ Liverpool Univ./
Liverpool/ G.B./ 1939.
التغيرات التي طرأت على الجغرافيا الزراعية، في فترة ما بعد الحرب، في مصر.
- SIMONS P., *Die Entwicklung des Anbaus sowie die Verbreitung und Bedeutung des Nutzpflanzen in der Kulturlandschaft der ägypten Nilstromoase von 1800 bis zur Gegenwart, eine agargeographische Untersuchung*. Dissert./ Köln Univ/ Köln/ D./ 1967.
تنمية الزراعة، مكانة التوسع في زراعة النباتات المفيدة في الزراعة، في واحة نهر النيل، و دلالاته (من عام ١٨٠٠ حتى اليوم)، بحث في الجغرافيا الزراعية.
- DE SAINTE MARIE Ch., *Les agricultures égyptiennes*. Th. 3ème C./ IEDES, Univ. de Paris
I/ Paris/ F./ 1987.
الزراعات المصرية.

٢-٣-٢-٢ الزراعة المختلفة

٢-٣-٢-٢-١ القطن

- ZOHNI A., *Le coton égyptien, son importance dans la vie économique, son rôle dans la vie sociale*. Th.Dr/ Univ. de Lyon/ Lyon/ 1921.
القطن المصري، أهميته في الحياة الاقتصادية، و دوره في الحياة الاجتماعية.

MANSOUR M.S., *Baumwollanbau oder Kornanbau in Ägypten ?* Dissert./ Bonn Univ/ Bonn/ D.J 1924.

زراعة القطن لم زراعة القمح، في مصر ؟

BAUMANN E., *Untersuchungen an ägyptischen Baumwollsorten verschiedener Ernten.* Dissert./ Technische Hochschule/ Zürich/ S.J 1927.

أبحاث حول أنواع القطن في المراسم المختلفة.

TEMPLETON J., *The perennial cultivation of cotton with special reference to the cultivation of ratoons in Egypt.* D.Sc./ Edinburgh Univ/ Edinburgh/ G.B/ 1927.

الزراعة الدائمة للقطن مع إشارة خاصة لزراعة الجائر، مصر.

FIKRY A., *The wilt disease of egyptian cotton caused by various species of fusarium.* Ph.D./ Cambridge Univ/ Cambridge/ G.B/ 1931.

داء الدوى في القطن المصري الناتج من استخدام عدد من أنواع الفوزاريوم .

ABOU STEIT H., *La politique cotonnière de l'Egypte.* Th.Dr.Eco/ Univ. de Paris / Paris / F/ 1932.

سياسة مصر القطنية.

LINDNER Ph.Fr., *Über Wirtschaftswandlungen in Ägypten, an Beispielen von Zuckerrohr, Weizen und Baumwolle.* Dissert./ Wien Univ/ Wien/ Ö.J 1937.

التغيرات الاقتصادية التي طرأت على مصر (زراعة قصب السكر و القمح و القطن).

HAFEZ M.A.R., *The Alexandria cotton market.* M.A/ Manchester Univ/ Manchester/ G.B./ 1938.

بورصة القطن بالإسكندرية.

EMAN A., *L'industrie cotonnière en Egypte.* Th.Sc.Eco/ Ecole de droit du Caire-Université de Paris / Le Caire-Paris / F/ 1942.

صناعة القطن في مصر.

AHMED A.M., *Cotton production with special reference to Egypt.* M.Sc./ London External Degree/ London/ G.B/ 1946.

إنتاج القطن مع إشارة خاصة إلى مصر.

HALLETT E., *Cotton finance and its relation to the currency and credit system of Egypt.* Ph.D./ London External Degree/ London/ G.B/ 1948.

تمويل القطن وعلاقته بالعملة ونظام الائتمان في مصر.

SHABANA Z.M., *Competitive situation of Egyptian cotton in the American market.* Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS/ U.S.A/ 1951.

الموقف التنافسي للقطن المصري في السوق الأمريكية.

AHMED E.E.D.H., *Prices and government controls in the marketing of egyptian cotton.* Ph.D./ Bristol Univ/ Bristol/ G.B/ 1954.

الأسعار والضوابط الحكومية في تسويق القطن المصري.

MEZ Th., *Der Markt ägyptischer Baumwolle unter besonderer Berücksichtigung seiner Struktur.* Dissert./ Freiburg Univ/ Freiburg/ S.J 1954.

دراسة سوق القطن المصري، مع التركيز على بنيته.

HASSAN Sh.A., *Möglichkeiten zur Verbesserung der ägyptischen Geflügelwirtschaft, unter bes. Berücksichtigung der Verwendung von Baumwollsaatmel.* Dissert./ Hohenheim Univ/ Hohenheim/ D.J 1955.

إمكانات تحسين تربية الدواجن في مصر، من طريق استخدام دقيق بذرة القطن بصفة خاصة.

- GABALI F.Y., *Le marché international du coton égyptien*. Th.Dr.Eco./ * / F./ 1956.
السوق الدولي للقطن المصري.
- RADI M.A.K., *The structure of the cotton market in Egypt*. M.Sc. (Eco)/ London School of Economics/ London/ G.B./ 1957.
بنية سوق القطن في مصر.
- AL-DIN S.S.N., *A statistical analysis of some aspects of cotton production and marketing, with special reference to U.S.A. and Egypt*. Ph.D/ London School of Economics/ London/ G.B./ 1959.
تحليل إحصائي لبعض جوانب إنتاج القطن وتسويقه، مع إشارة للولايات المتحدة ومصر.
- SHAYAL S.E.M., *An econometric study of price formation and demand for egyptian cotton*. Ph.D/ Oxford Univ/ Oxford/ G.B./ 1961.
دراسة اقتصادية قياسية لتكوين السعر والطلب على القطن المصري.
- OWEN E.R.J., *Cotton production and the development of the economy in 18th. century Egypt (1821-1814)*. Ph.D/ Oxford Univ/ Oxford/ G.B./ 1968.
إنتاج القطن وتنمية الاقتصاد في مصر في القرن التاسع عشر (١٨٢٠ - ١٩١٤).
- JACOB M., *Pilzliche Erkrankungen der Baumwollkeimlinge in Ägypten*. Dissert./ Hohenheim Univ/ Hohenheim/ D/ 1967.
الامراض الفطرية في ريشم القطن المصري.
- KHEIR EL DIN H.A.A., *Quadratic programming approach to the problem of optimal use and pricing of cotton in Egypt*. Ph.D. / Massachusetts Inst. of Techn/ Cambridge, MA./ U.S.A/ 1968.
مدخل برمجة تربيعي لمشكلة الاستخدام الأمثل وتسعير القطن في مصر.
- MÉKKY S.I., *A comparative study of the health of women employed in the english and egyptian cotton industries*. Ph.D/ School of Hyg. & Tropical Med/ London/ G.B./ 1968.
دراسة مقارنة لصحة المرأة العاملة في صناعات القطن الانجليزية والمصرية.
- MOUSSA A.R.A., *The manufacturing of cotton for export in the U.A.R. (Egypt)*. Ph.D./ Reading Univ/ Reading/ G.B./ 1968.
تصنيع القطن بهدف التصدير في الجمهورية العربية المتحدة (مصر).
- MANSOUR A.H., *Economical and statistical analysis of raw cotton exports under bilateral trade and payments agreements in Egypt in the period 1948-1964*. Ph.D./ Saint Andrews Univ. / St Andrews / Scotland, G.B./ 1971.
تحليل اقتصادي إحصائي لمبادرات القطن الخام في نظام التجارة الثنائي واتفاقيات البيع في مصر، خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٤.
- ABOUL ELA N., *The development of raw cotton and cotton textiles in Egypt, with special reference to the period since 1972*. M.Sc.Eco./ W.Swansea Univ./ G.B./ 1975.
تنمية القطن الخام ونسج القطن في مصر، مع إشارة خاصة للفترة منذ ١٩٧٢.
- ISSA F.M., *Cotton in the egyptian economy, with special reference to the land allocation problem (1952-1974)*. Ph.D/ Sussex Univ./ G.B/ 1980.
القطن في الاقتصاد المصري، مع إشارة خاصة إلى مشكلة توزيع الارض (١٩٥٢-١٩٧٤).
- MOSTAFA D.M., *Die Ausnutzung komparativer Vorteile in Entwicklungsländern, untersucht am Beispiel des Aussenhandels Ägyptens mit Baumwolle und Baumwollerzeugnissen*. Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D/ 1983.
استغلال المزايا المقارنة في الدول ذات الاقتصاد المخطط (تصدير القطن المصري ومشتقاته).

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : a comparative analysis of wheat and cotton productivity in Iraq and Egypt*. Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE/ U.S.A/ 1983.

التدخل الحكومي والتلاعب في الأسعار، والإنتاجية الزراعية، تحليل مقارن لإنتاجية القمح والقطن في العراق ومصر.

ODHIAMBO M.O., *Production risk and decision making : testing alternative econometric models with evidence from Egyptian cotton production*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA/ U.S.A/ 1983.

مخاطرة الإنتاج وصنع القرار : اختبار أنماط اقتصاد قياسي بديلة مع شواهد من إنتاج القطن المصري.

MANSOUR M.S.al-D., *An economic analysis of the world market for Egyptian cotton*. Ph.D./ Oregon State Univ/ Corvallis, OR/ U.S.A/ 1984.

زراعة القطن لم زراعة القمح، في مصر ؟

BEIGHLEY D.H., *Short-branch and cluster habit inheritance in crosses of upland and Egyptian cotton*. Ph.D./ New Mexico State Univ/ Las Cruces, NM/ U.S.A/ 1986.

النسب الصبغية، ميراث البنية الجمالية في تقاطعات الأرض العليا، والقطن المصري.

٣-٢-٢- الحبيب، القمح

MANSOUR M. S., *Baumwollanbau oder Kornanbau in Ägypten ?* Dissert/ Bonn/ D/ 1924.

زراعة القطن لم زراعة القمح، في مصر ؟

LINDNER Ph.Fr., *Über Wirtschaftswandlungen in Ägypten, an Beispielen von Zuckerrohr, Weizen und Baumwolle*. Dissert/ Wien Univ/ Wien/ Ö/ 1937.

التغيرات الاقتصادية التي طرأت على مصر (زراعة قصب السكر والقمح والقطن).

AYAD M.A.Gh., *Correlated inheritance of reaction to stem rust and other characters in crosses between Egyptian varieties of wheat*. Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN/ USA/ 1949.

ميراث رد الفعل المترابط في مواجهة صعدا السيقان وأعراض أخرى، في ظل تنوع المناخ بمصر.

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : a comparative analysis of wheat and cotton productivity in Iran and Egypt*. Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE/ U.S.A/ 1983.

التدخل الحكومي والتلاعب في الأسعار، والإنتاجية الزراعية : تحليل مقارن لإنتاجية القمح والقطن في إيران ومصر.

TARYAL A.R.M., *Die Verwendung hochertragreicher Getreidesorten (Weizen, Mais und Reis) und ihr Beitrag zur Verbesserung der Nahrungsmittelversorgung in der ARÄ*. Dissert/ Bonn Univ/ Bonn/ D/ 1983.

استخدام أنواع الحبوب ذات العائد المرتفع (القمح، الأرز، والذرة) ومساهمتها في تحسين التزويد الغذائي في مصر.

ALSAFFY M.T.al-A., *Demand for wheat and rice in selected Arab countries : the current situation and projections to year 2000*. Ph.D./ Washington State Univ/ Pullman, WA/ U.S.A/ 1985.

الطلب على القمح والأرز في بلاد عربية مختارة : المواقف الحالية، التوقعات حتى عام ٢٠٠٠.

NAGA S.A.A.al-D., *Getreideversorgung in Ägypten in den Jahren 1980 bis 1990* Dissert./ Bonn Univ/ Bonn/ D/ 1985.

إمداد مصر بالحبوب خلال فترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠).

٣-٢-٢-٢-٢ حسب السكر

- LINDNER Ph.Fr., *Über Wirtschaftswandlungen in Ägypten, an Beispielen von Zuckerrohr, Weizen und Baumwolle*. Dissert./Wien Univ./Wien/O.J. 1937.
التغيرات الاقتصادية التي طرأت على مصر (زراعة قصب السكر و القمح و القطن).
- SCHWEIL S.F., *Untersuchungen über den Nachweis der Erschöpfung von Zuckerrohrmässen unter besonderer Berücksichtigung ägyptische Zuckerrohrmässen*. Dissert./Humboldt Univ./Berlin/O.J. 1976.
دراسة إمكانية استخراج أكبر قدر ممكن من العسل الأسود من قصب السكر (حالة قصب السكر المصري).

541 1-2-2-2-2-2

- SALEH O. al-S., *Der Weltmarkt der Reis und seine Bedeutung für die ägyptische Reiswirtschaft*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ DJ 1978.
- السوق العالمي للأرز، دلالات بالنسبة لاقتصاد الأرز في مصر.
- RIZQ B.A., *A study of some aspect of the marketing of rice with special reference to Egypt*. Ph.D./ Univ. of Wales/ Aberystwyth/ G.B./ 1980.
- دراسة لبعض جوانب تسويق الأرز مع إشارة خاصة لمصر.
- PEUPLE R., RICHARD G., *L'agriculture dans la zone rizicole du Delta du Nil (Egypte)*. Mem. de DAW/ INAPG/ Paris/ F/ 1983.
- الزراعة في منطقة زراعة الأرز في دلتا النيل (مصر).
- AL-SAFFY M.T.al-A., *Demand for wheat and rice in selected Arab Countries : the current situation and projections to year 2000*. Ph.D/ Washington State Univ/ Pullman, WA/ U.S.A./ 1985.
- الطلب على القمح والأرز في بلاد عربية مختارة : المرقف الحالي، والتوقعات حتى عام ٢٠٠٠.
- BURKART H.A., *Untersuchungen zur selektiven Entkieselung ägyptischer Reisstrohablaugen*. Dissert./ Hamburg Univ/ Hamburg/ DJ 1987.
- أبحاث خاصة بعمليات تلمية سيقان الأرز المصري من القصب بواسطة الفيل.

٣-٢-٢-٢-٤ الساعات الزمنية

- AL SHERIF E., Zur Diagnostik von Blättern und Blattmehlen einiger wirtschaftlich wichtiger
 Oiplanzen der ARA. Dissert./Hamburg Univ./Hamburg/D./1977.

٢-٢-٢-٢-٢ المصالح

- GARNICK D.H., *Middle Eastern citrus industries and their markets*, Ph.D./ Dropsie College/ Philadelphia, PA/ U.S.A./ 1958.

٢-٢-٢-٢-٢ الاتصال

- ABDALLAH H.H., *Marketing of desydrated onions with special reference to Egypt*. M.Sc./
New Castle upon Tyne Univ./New Castle u. Tyne/ G.B./ 1975.
تسويق الأضبال المجففة مع إشارة خاصة لمصر.

ABDEL HALIM S.A., *Untertuchungen über Zwiebelproduktion und Preisgestaltung in der ARA unter Berücksichtigung der Weltmarktsituation*. Dissert./ Halle Univ./ Halle/ D/ 1980.

أبحاث حول إنتاج البصل و تركيب الأسعار في الجمهورية العربية المتحدة، بالمقارنة مع الموقف في السوق العالمية.

٣-٢-٢-٨ الطباق

ABOU AL FETOUH M.F., *A quantitative study of the tobacco industry in Egypt, with particular reference to the E.T.C. farm*. Ph.D./ Lancaster Univ./ Lancaster/ G.B./ 1976.

دراسة كمية لصناعة النخان في مصر، مع إشارة خاصة إلى الشركة الشراعية للنخان.

٣-٢-٢-٩ النواجن

HASSAN Sh.A., *Möglichkeiten zur Verbesserung der ägyptischen Geflügelwirtschaft; unter bes. Berücks. der Verwendung von Baumwollsaatmehl*. Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D/ 1955.

إمكانية تحسين تربية النواجن في مصر، عن طريق استخدام دقيق بذرة القطن بصفة خاصة.

٣-٢-٢-١٠ الماشي

BAUER H., *Die Tierzucht in Ägypten*. Dissert./ Berlin Univ./ Berlin/ D/ 1940.

تربية الماشي في مصر.

SIRRY I., *A study of the methods followed in the development and improvement of dairy herds of cattle with special reference to the sub-tropical countries (EGYPT)*. Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1943.

دراسة الطرق المتبعة في تطوير وتحسين قطعان ماشية الألبان، مع إشارة خاصة إلى البلدان شبه الاستوائية (مصر).

FARMER Ch.M., *The potential role of livestock in a nuclear-powered agro-industrial complex in the UAR*. Ph.D./ Univ. of Tennessee/ Knoxville, TE./ U.S.A./ 1969.

الدور المحتمل للماشية في المجمع الزراعي - الصناعي الذي يعمل بالطاقة النووية في الجمهورية العربية المتحدة.

RAGAB A.al-M., *Die viehwirtschaftliche Ressourcen der Arabischen Republik Ägyptens und Möglichkeiten einer verstärkten volkswirtschaftlichen Nutzung*. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D/ 1978.

موارد الجمهورية العربية المتحدة من الماشي وإمكانات تعميم استخدامها الاقتصادي.

ABOU RAS R.B., *Angebots-und Nachfrageanalyse für Rind-und Büffelfleisch in Ägypten von 1969-1979*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D/ 1979.

تحليل العرض و الطلب على اللحوم البقرى و الجاموسى في مصر في الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٩.

RADWAN A.A., *Bedingungen, Funktionen und Entwicklungsmöglichkeiten der tierischen Produktion in Ägypten*. Dissert./ Georg-Augustus Univ./ Göttingen/ D/ 1987.

شروط تنمية الإنتاج الحيوانى في مصر، وظائفه وإمكاناته.

GROSSE R.A., *Optimale Planung der Mischfutterindustrie in Ägypten ; e. Beitrag zur Anwendung quantitativen Planungsmethoden in zentral gelenkten Wirtschaftsbereichen* . Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D/ 1980.

التخطيط الأمثل لصناعة العلف الخليط في مصر، مساهمة في تحسين مناهج التخطيط الكمي في القطاعات الاقتصادية الخاضعة لإدارة مركزية.

LEGEL S., *Untersuchungen zur Verbesserung der Futterproduktion und Fütterung von Wiederkäuern in Gebieten mit aridem und semiaridem Klima, dargestellt am Beispiel Sytens und Ägyptens*., Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D/ 1980

دراسات من أجل تحسين إنتاج العلف ر غداء الحيوانات المجترة في المناطق ذات المناخ الجاف أو شبه الجاف (حالات سوريا ومصر)

١٢-٢-٢-٢-٢-٢ منتجات الألبان

FAHMI A. H., *Studies in Kareish cheese*, Ph. D. / Reading Un./Reading / G. B. /1951.

دراسات من الجبن القريش.

١٢-٢-٢-٢-٢-٢ الصيد

DREILING E., *Marjut-Fischer im nordwestlichen Nildelta* . Dissert./ Wien Univ./ Wien/ Ö/ 1982.

الصيدان في بحيرة مريوط، في الشمال الغربي لدلتا النيل.

AL JERIAN A.A., *The production factors of a traditional Red Sea fishery and its bioeconomics*, Ph.D/ Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI./ U.S.A/ 1985.

العوامل المؤثرة في إنتاج صيد البحر الأحمر التقليدي، واقتصادياته البيولوجية.

BASIOUNY al-S., *Entwicklungsmöglichkeiten der Fischwirtschaft in Ägypten : eine empirische Analyse* . Dissert./ Inst.f. landwirtsch. Betriebs- & Arbeitsleh., Christian Albrecht Univ./ Kiel/ D/ 1987.

إمكانيات تنمية اقتصاد السمك في مصر : دراسة تجريبية.

١٤-٢-٢-٢-٢-٢ الأغشاب

IMAM M. al-S., *Probleme der ägyptischen Forst- und Holz- wirtschaft* . Dissert./ Freiburg Univ./ Freiburg/ D/ 1980.

مشاكل اقتصاد الغابات في الخشب في مصر.

٣-٣-٣ وسائل الإنتاج الزراعي

٣-٣-١ الأرض

٣-٣-١-١ خصوبة الأراضي

GRACIE D.S., *Studies on the fertility of egyptian soils*. D.Sc./ Edinburgh Univ/ Edinburgh/ G.B./ 1950.

دراسات حول خصوبة التربة المصرية.

HASSAN F.M.H., *Böden des ägypten Niltals und ihre Charakterisierung durch das Rissbild* Dissert./ Giessen Univ/ Giessen/ D./ 1967.

دراسة لأراضي وادي النيل المصري وخصائصها وفقاً لنمط تشققاتها.

NOURELDIN N., *Die Böden Ägyptens, ihre Klassifikation und ihre Nutzung*. Dissert./ Freiburg Univ/ Freiburg/ D./ 1968.

استصلاح الأراضي، تصنيفها واستخدامها.

٣-٣-١-٢ استصلاح الأراضي والأراضي الجديدة

RASHIDI Z.R.G., *Land reclamation in the Northern Delta ; its geographical background and significance*. M.A./ Leeds Univ/ Leeds/ G.B./ 1940.

استصلاح الأراضي في شمال الدلتا، خلفيته الجغرافية ودلالاته.

KANDIL S.A.Y., *An investigation of the adaptation to altered domestic conditions of immigrants families in the Tahrir province of the U.A.R.*. M.Ph./ Queen Mary College/ London/ G.B./ 1969.

استقصاء حول تكيف الأسر المهجرة إلى مديرية التحرير مع الظروف المنزلية المتغيرة، الجمهورية العربية المتحدة.

AL MENSRAWI M., *Analyse und Entwicklungsmöglichkeiten von Bewässerungsbetrieben, auf Neuland, untersucht am Beispiel des Abis-Projekts, Ägypten*. Dissert./ Hohenheim Univ/ Hohenheim/ D./ 1974.

تحليل تنمية البنية الأساسية في رى الأراضي الجديدة ودراسة إمكانياتها (حالة مشروع أبيس بمصر).

MENZEL G., *Die Organisation, Leitung und Planung staatlicher Landwirtschaftsbetriebe in den Neulandgebieten der ÄRA unter bes. Berücks. des Agrarsektors Mariut*, Dissert./ Leipzig Univ/ Leipzig/ D./ 1976.

تنظيم الأراضي التابعة للدولة وإدارتها وتخطيطها في مناطق الأراضي الجديدة في الجمهورية العربية المتحدة (دراسة حالة لقطاع مريوط الزراعي).

AL SIBAI K.B., *An economic and operationnal study of the possibilities for limited mechanization on farms within the reclaimed lands of the Nile Delta in Egypt*. Ph.D./ Reading Univ/ Reading/ G.B./ 1978.

دراسة اقتصادية وعملية لإمكانيات المكنة المحددة لبعض الأراضي المستصلحة بدلتا النيل في مصر.

SHADI M., *La stratégie du développement rural dans les nouvelles terres en Egypte*. Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1982.

استراتيجية التنمية الريفية في الأراضي الجديدة في مصر.

TOMICH Th.P., *Private land reclamation in Egypt : studies of feasibility and adaptive behavior*. Ph.D./ Stanford Univ/ Stanford, CA/ U.S.A./ 1984.

استصلاح الاراضى الخاص فى مصر : دراسات فى الجوى والسلوك التكيفى.

SHALABY M.T., *Problem in adaptation and behavioural change in new rural settlements : a case study in Kharga Oasis, Egypt*. Ph.D./ Nottingham Univ/ Nottingham/ G.B./ 1988.

مشكلة التكيف والتغير السلوكى فى مناطق التوطن الزراعى الجديدة : دراسة حالة على واحة الخارجة، مصر.

٣-٢-١ استخدام الاراضى و توظيفها

IBRAHIM A.B.M., *Planning of rural land use in the Nile Delta, with special reference to the effect of modern techniques*. Ph.D./ Durham Univ/ Durham/ G.B./ 1980.

تخطيط استخدام الارض الريفية فى دلتا النيل، مع إشارة خاصة لاث التقنيات الحديثة.

HEGAZI M., *Rural settlement and land use planning in Faqus district of Egypt*. Ph.D./ Reading Univ/ Reading/ G.B./ 1969.

الاستقرار الريفى وتخطيط استخدام الارض فى منطقة فاوقس بمصر.

ASADI F.A.M., *Socio-economic and political institutional factors influencing the land use pattern in Egypt*. Ph.D./ The Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI./ U.S.A./ 1970.

العوامل المؤسسية السوسيو-اقتصادية و السياسية المؤثرة على نمط استخدام الارض فى مصر.

RADWAN T.A.A., *Rural settlement and land use planning in muhafazat El Qalyubiya of the egyptian Nile Delta*. Ph.D./ Wales Univ/ Aberystwyth/ G.B./ 1976.

الاستقرار الريفى وتخطيط استخدام الارض بمحافظة القليوبية بدلتا النيل المصرية.

ISSA F.M., *Cotton in the egyptian economy, with special reference to the land allocation problem (1952-1974)*. Ph.D./ Sussex Univ/ G.B./ 1980.

القطن فى الاقتصاد المصرى، مع إشارة خاصة لمشكلة توزيع الاراض (١٩٥٢ - ١٩٧٤).

KESHEN K.S., *The impact of partial market pricing on land and water allocation in Egypt*. Ph.D./ Oxford Univ/ Oxford/ G.B./ 1983.

اثر التسعير الجزئى للسوق على حصص الارض و المياه فى مصر.

٣-٢-٢ المياه

٣-٢-٣ النيل

HASSAN H.I., *The waters of the Nile*. Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1958.

مياه النيل.

KLERRU W.A., *The Nile waters question : political aspects of the utilization of the Nile waters*. Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA/ U.S.A./ 1962.

مسألة مياه النيل : الجوانب السياسية لاستغلال مياه النيل.

HOSNI S.M., *Legal problems of the development of the River Nile*. Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1957.

المشاكل القانونية لتجهيزات مجرى النيل.

AL SHIBINI F.Z., *Optimization models for the Nile water resources systems*, Ph.D./ Southampton Univ/ Southampton/ G.B./ 1976.

أنماط الحد الأقصى للاستفادة من نظم مصادر مياه النيل.

MOHAMED O.M.A., *The international regime of the River Nile*, Ph.D./ Univ. of Southern California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1983.

النظام الدولي لنهر النيل.

AYEB H., *Géopolitique d'un grand axe fluvial : le Nil (géopolitique des grands travaux d'aménagement de la Vallée du Nil : Egypte, Soudan)*, Th. Géo. (nouv. rég)/ Univ. Paris VIII/ St Denis/ 1991.

الجغرافيا السياسية لمجرى نهري كبير : النيل (الجغرافيا السياسية للأعمال الكبرى التي ترمى إلى تجهيز وادي النيل : مصر والسودان).

٣-٢-٢-٢-٢ السد العالي

HENERI W., *Untersuchung über den weiteren Ausbau der elektrischen Energieversorgung in Ägypten, unter bes. Berücks. der Kraftwerke am Aswan-Hochdamm und an des Kattara-Senke*, Dissert./ Dresden Univ./ Dresden/ D./ 1962.

بحث حول توسيع نطاق إمداد مصر بالطاقة الكهربائية في المستقبل (حالة محطة السد العالي و محطة منخفض الطاروة).

KANDEEL A.F.M., *The "surplus" approach for project appraisal (an implication to the Aswan High Dam)*, Ph.D./ Univ. of Southern California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1966.

منهج "الفائض" في تقييم المشروع (تطبيق على السد العالي).

RABIE M.A., *The impact of the Aswan High Dam on the economic development of the U.A.R.*, Ph.D./ Univ. of Houston/ Houston, TX./ U.S.A./ 1970.

اثر السد العالي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة.

NIAZY W.C., *The economics of public projects in less developed countries : a case study of the Aswan Dam*, Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1971.

التصديقات المشروعات العامة في البلاد الأقل نمواً : دراسة حول سد أسوان.

SHIBL Y.A., *The Aswan High Dam : benefit and cost analysis*, Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles, CA./ U.S.A./ 1971.

السد العالي : تحليل للتكلفة و المائد.

HAMMOUDA I.S., *Regional development of the Aswan region of Egypt, with special reference to the Aswan High Dam*, Ph.D./ St. Andrews Univ./ St Andrews / Scotland, G.B./ 1973.

التنمية الإقليمية لاسوان بمصر، مع إشارة خاصة للسد العالي.

KISHAR H.A., *Die Auswirkungen des Aswan-Hochdammes auf die ägyptische Landwirtschaft*, Dissert./ Innsbruck Univ./ Innsbruck/ S./ 1975.

تأثير السد العالي على الزراعة المصرية.

SAKR M. & LUCIA M.C., *Les déplacements de population provoqués par la mise en eau du Haut-Barrage d'Aswan*, Th. 3ème C./ Univ. de Paris XI Nanterre/ F./ 1975.

انتقال السكان الناجم من تشغيل السد العالي.

BRAHIM A.I., *Le Haut-Barrage d'Assouan ; analyse des effets socio-économiques d'un aménagement agricole*. DESS Sc. éco/ Univ. de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1977.

السيد العالي : تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتنظيم زراعي.

WHITTINGTON D., *Water management in Egypt : a case study of the Aswan High Dam*. Ph.D./ Univ. of Texas/ Austin, TX/ U.S.A/ 1980.

إدارة المياه في مصر : دراسة حالة السيد العالي.

SMITH S.E., *Application of remote sensing techniques to the study of the impacts of the Aswan High Dam*. Ph.D./ Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI/ U.S.A/ 1982.

تطبيق تقنيات الاستشعار عن بعد لدراسة تأثيرات السيد العالي.

٢-٢-٢-٢ نظم الري

RICHTER K., *Die Grundzüge der Bewässerung Ägyptens*. Dissert./ Technische Hochschule/ Dresden/D./ 1914.

السمات الأساسية للري في مصر.

MOHSEN M., *L'irrigation au Soudan anglo-égyptien et en Egypte*. Th. Et. (géo)/ Univ. de Lyon/ Lyon/ 1928.

الري في السودان الإنجليزي-مصري، ومصر.

FARID I.A., *The introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems of the country*. Ph.D./ University College/ London/ G.B/ 1937.

إدخال الري الدائم في مصر وأثره على الاقتصاد الريفي والمساكن السكانية للبلاد.

EBERL H., *Die Veränderungen im Anbau der Ägypt. Nahrungspflanzen, darg. im Zusammenhang mit der Zunahme der Ägypt. Bevölkerung, dem Wandel im Ägypt. Bewässerungssystem & in der Landwirtschaft seit Ende des 19. J.*. Dissert./ Zürich Univ./ Zürich/D./ 1939.

التحولات التي طرأت على زراعة الألفية في مصر، وعلاقتها بزيادة السكان وتغير نظام الري والزراعة منذ نهاية القرن التاسع عشر.

INDIA M.E.A.A., *Irrigation in modern Egypt : a study in economic geography*. Ph.D./ University College/ London/ G.B/ 1956.

الري في مصر الحديثة : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية.

AL MENSRAWI M., *Analyse und Entwicklungsmöglichkeiten von Bewässerungsbetrieben auf Neuand, untersucht am Beispiel des Abis-Projekts, Ägypten*. Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/D./ 1974.

تحليل تنمية البنى التحتية الري في الأراضي الجديدة وإمكاناتها (حالة مشروع أبيس في مصر)

KHAFAGI A.A.A.H., *The operation and economics of irrigation development in Egypt*. M.Phil./ Southampton Univ/ Southampton/ G.B/ 1975.

تنمية عملية الري واقتصاديات في مصر.

AL KAZAZ N., *Möglichkeiten der Einkommenssteigerung in der Landschaft Ägyptens durch optimale regionale u. saisonale Verteilung des Wassers und Steigerung der Arbeitsproduktivität, e.lineare Programmierungsmodell*. Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/D./ 1979.

إمكانات زيادة عوائد الريف المصري بتوزيع المياه يتسم بقدر أكبر من الفاعلية وإن الإقليم
ي. الموسم، وزيادة إنتاجية العمل، نموذج خطي البرمجة.

BOWEN R.L., *Allocative efficiency and equity in charging for irrigation water : a case study in Egypt*. Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO/ U.S.A./ 1982.

كفاءة وعدالة توزيع مياه الري : دراسة حالة بمصر.

KESHEN K.S., *The impact of partial market pricing on land and water allocation in Egypt*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1983.

أثر التسعير الجزئي للسوق على حصص الأرض والمياه في مصر.

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A./ 1983.

المياه والنساء والصحة والإسكان : دراسة حالة لتعمير الريف في مصر.

BELASCO D.B., *Adoption of community water systems : an area study in three villages in Muhâfaza Kafr ash-Shaykh*. Ph.D./ Univ. of Denver/ Denver, CO/ U.S.A./ 1991.

تبني نظم مياه جماعية : دراسة ثلاث قرى بمحافظة كفر الشيخ.

ANTONIUS R., *Irrigation et pouvoir social en Egypte*. Th. socio./ Univ. du Québec/ Montréal/ C./ 1991.

الري والتفرد الاجتماعي في مصر.

٢-٣-٢ المدخلات الزراعية (السماد)

ISMAIL M.M., *The economics of the chemical fertilizer industry in United Arab Republic*. Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1986.

التصاريص صناعة المخصبات الكيماوية في الجمهورية العربية المتحدة.

ABDEL SAYED B.M., *The potential use of fertilizer for the intensification and development of agriculture in the UAR*. Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1967.

الاستخدامات المحتملة للسماد لتكثيف وتطوير الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة.

ABOU BAKR M.A. al-L., *Untersuchungen über die Abfallwirtschaft in Alexandria im Hinblick auf eine Verwertung der festen Siedlungsabfälle unter besonderer Berücksichtigung der ägyptischen Landwirtschaft*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1979.

دراسة اقتصاديات الفضلات في الاسكندرية : الفضلات الصلبة في المدن واستخدامها في الزراعة المصرية.

٢-٣-٣ نماذج العمل الزراعي

٢-٣-٣-١ التكنولوجيا

AL YAMANI A.T.A.A., *The process of technological advance in Egyptian agriculture : lessons from the U.S. experience*. Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN./ U.S.A./ 1985.

مسيرة التقدم التكنولوجي في الزراعة المصرية : دروس من الولايات المتحدة.

٢-٣-٣-٢ الميكنة

SAAB G., *Motorisation de l'agriculture et production agricole en Egypte*. Th. Dr. Sc.Eco/ / F./ 1958.

ميكنة الزراعة والإنتاج الزراعي في مصر.

AL SIBAI K.B., *An economic and operational study of the possibilities for limited mechanization on farms within the reclaimed lands of the Nile Delta in Egypt*. Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1978.

دراسة اقتصادية وعملية لإمكانية إدخال الميكنة المحدودة على مزارع بالأراضي المستصلحة في دلتا النيل بمصر.

BREMER J.A., *Alternative for mechanization : public cooperative and the private sector in Egypt's agriculture*. Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA/ U.S.A./ 1982.

بدائل الميكنة : القطاع التعاوني العام والقطاع الخاص في الزراعة المصرية.

KERR J.M., *Economic and institutional determinants of agricultural mechanization in Egypt*. Ph.D./ Stanford Univ./ Stanford, CA/ U.S.A./ 1990.

المحددات الاقتصادية والمؤسسية للميكنة الزراعية في مصر.

٣-٣-٢-٤ الاستثمارات

'AL SHAFIE M.A., *Population pressures on land and the problem of capital accumulation in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS/ U.S.A./ 1951.

الضغط السكاني على الأرض ومشكلة تراكم رأس المال في مصر.

MOHIE AL-DIN A.M.E.M.A., *Agricultural investment and employment in Egypt since 1935*. Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1967.

الاستثمار الزراعي والتوظيف في مصر منذ ١٩٣٥.

RADWAN S.M., *Capital formation in Egyptian industry and agriculture, 1882-1967*. Ph.D./ S.O.A.S./ London/ G.B./ 1973.

تكوين رأس المال في الصناعة والزراعة المصرية، ١٨٨٢-١٩٦٧.

BAROUDI E.G., *Export crop production and investment in a traditional agricultural system : an analysis of the egyptian case and its implications*. B.Lit./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1974.

إنتاج حاصلات التصدير والاستثمار في نظام زراعي تقليدي : تحليل للحالة المصرية ودلائها.

٣-٣-٤-١ الابتكار والمطورة والإرشاد الزراعي :

ABDOU A.al-Gh.T., *Zum effektiven System der Agitation, Agrarpropaganda und Agrarberatung für der ökonomisch-gesellschaftlich-kulturelle Bewusstseinentwicklung auf dem Lande in der VAR* Dissert./ Humboldt Univ./ Berlin/ D./ 1970.

نظام فعال للتعبئة والحماية والإرشاد الزراعي من أجل تنمية الوعي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الريف المصري.

NOURY M.M., *The impact of the individual and rural community variables on the adoption of new farm practices in rural Egypt*. Ph.D./ Iowa State Univ. of So.& Tech./ Ames, IO/ USA/ 1973.

أثر تنوع الجماعة الفردية والزراعية على تبني ممارسات زراعية جديدة في ريف مصر.

ABD AL MAQSOU D B.M., *Social and psychological aspects of innovation among egyptian farmers*. Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1977.

المظاهر الاجتماعية والنفسية للابتكار بين الفلاحين المصريين.

AZMY S.M., *Probleme der Beratung bei der Förderung von Diffusionsprozessen in der Landwirtschaft Ägyptens ; empirische Untersuchungen im District Tanta, al Gharbiyya Provinz*. Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D.J 1980.

مشاكل تعميم الإرشاد الزراعي في الريف المصري (دراسات تجريبية في طنطا، محافظة الغربية).

REDA A., *Situationanalyse über Bestimmungsgründe der bauerlichen Partizipation an Entwicklungsaktivitäten und Konsequenzen für die landwirtschaftliche Beratung, untersucht in einer Dorfregion Mittel Ägyptens*. Dissert./ Technische Univ./ Berlin/ D.J 1965.

تحليل العوامل المؤثرة على مساهمة الفلاحين في أعمال التنمية و النتائج التي تترتب على ذلك (دراسة حالة لمنطقة ريفية في مصر الوسطى).

٣-٢-٥ قوة العمل الزراعي

٣-٢-٥-١ البطالة في المجال الزراعي

MOHIE AL-DIN A.M.E.M.A., *Agricultural investment and employment in Egypt since 1935*. Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1967.

الاستثمار الزراعي و التوظيف في مصر منذ ١٩٣٥.

ARAMAN I., *A model to develop egyptian agriculture to solve the problem of unemployment and low per capita income in egyptian agriculture*. Ph.D./ Wales Univ./ G.B./ 1976.

نموذج لتطوير الزراعة المصرية من أجل حل مشكلة البطالة و الدخل الفردي المنخفض في الزراعة المصرية.

٣-٢-٥-٢ إنتاجية العمل الزراعي

GHONEIM Sh., *Prüfung von Methoden zur Beurteilung der Arbeitsproduktivität in den sozialistischen Landwirtschaftsbetrieben der DDR und Auswahl geeigneter Methoden für die Landwirtschaft in der VAR*. Dissert./ Rostock Univ./ Rostock/ D./ 1971.

دراسة مناهج تقييم إنتاجية العمل في الأراضي الزراعية الاشتراكية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، واختيار المناهج الملائمة لزراعة المصرية.

AL KAZAZ N., *Möglichkeiten der Einkommenssteigerung in der Landschaft Ägyptens durch optimale regionale u. saisonale Verteilung des Wassers und Steigerung der Arbeitsproduktivität, e.lineare Programmierungsmodell*. Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1979.

إمكانات زيادة عوائد الريف المصري بتوزيع للمياه يتسم بقدر أكبر من الفاعلية وفق المناطق و الموسم وزيادة إنتاجية العمل، نموذج خطي للبرمجة.

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : a comparative analysis of wheat and cotton productivity in Iran and Egypt*. Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE./ U.S.A./ 1983.

التدخل الحكومي، و التلاعب بالأسعار و الإنتاجية الزراعية : تحليل مقارنة لإنتاجية القمح و القطن في إيران و مصر.

CHIAO Y.S., *Frontier production function approaches for measuring efficiency of Egyptian farmers*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA./ U.S.A./ 1986.

مناهج وظيفية الإنتاج الترخمي للقياس كفاءة الفلاحين المصريين.

RICE K.S., *The allocation, dietary intake and productivity in a schistosomiasis stressed Egyptian village*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT./ U.S.A/ 1985.
الحصة الغذائية وسوء التغذية و الإنتاجية في قرية مصرية تعاني من اليلهارسيا.

٣-٤-٣ إعداد وتاميل اليد العاملة.

ABDEL AZIZ A.H.F., *Socio-cultural problems and the role of agricultural education in the UAR*. Ph.D./ Univ. of Illinois/ Urbana, IL/ U.S.A/ 1982.
المشكلات السوسيو-ثقافية ودور التعليم الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة.

٣-٤-٤ علاقات الإنتاج في الزراعة
٣-٤-٥ البيئة الزراعية والمسألة الزراعية

EL RIFAI H.A., *La question agraire en Egypte*. Th.Dr.Eco./ Sorbonne/ Paris/ F/ 1919.
المسألة الزراعية في مصر.

SHAFIK M., *Der Zustand der ägyptischen Landwirtschaft vor und nach der Revolution von 1952 unter bes. Berücksichtigung der Stellung der Fellahen*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö/ 1963.

دراسة وضع الزراعة في مصر قبل وبعد ثورة ١٩٥٢، وخاصة من زاوية وضع الفلاحين.

SCHITA A.R.M., *Änderung der Agrarstruktur in Ägypten in den letzten 50 Jahren*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö/ 1965.

تغير البنية الزراعية في مصر خلال الخمسين عاما الماضية.

ABDEL RAOUF M.M., *Die Agrarfrage und ihre Lösung in der VAR, die Rolle des Staates bei der Planung und Leitung der Landwirtschaft zur Lösung der Agrarfrage*. Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D/ 1971.

المسألة الزراعية وحلها في الجمهورية العربية المتحدة، دور الدولة في التخطيط للقطاع الزراعي وإدارته من أجل حل المسألة الزراعية.

HAIKAL A.F., *Stand und Probleme der ökonomischen und sozialen Struktur der Landwirtschaft in der Phase der sozialistischen Orientierung von 1961-1971 in Ägypten*. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D/ 1981.

حالة البنية الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ومشاكلها خلال مرحلة التوجيه الاشتراكي في فترة ما بين عامي ١٩٦١-١٩٧١.

ABDEL GHANI M., *La crise de la structure agraire en Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Montpellier I/ Montpellier F/ 1982.

أزمة البنية الزراعية في مصر.

٣-٤-٦ الإصلاح الزراعي

GHONEMY M.R., *Resource use and income in the Egyptian agriculture before and after the land reform under economic development aspects*. Ph.D./ North Carolina State Univ./ Raleigh, N.C./ U.S.A/ 1954.

استغلال الموارد و الدخل في الزراعة المصرية قبل و بعد الإصلاح الزراعي، في ظل ابعاد التنمية.

MORAD A.A., *The 1952 agrarian reform law of Egypt, its limitations and expectations*. Ph.D./ Univ. of Maryland/ College park, MD/ U.S.A/ 1954.

قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ بمصر، الحدود والتوقعات.

KHALIL S., *Grundeigentum und Landreform in Ägypten..* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1959.

الملكية العقارية و الإصلاح الزراعي في مصر.

ABDEL SAMIE H.M., *Agrarreform und Massnahmen zur landwirtschaftlichen Entwicklung der Vereinigten Arabischen Republik und des Iraks.* Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1960.

الإصلاح الزراعي و الإجراءات الخاصة بالتنمية الزراعية في مصر و العراق.

GADALLA M.S.S., *Land reform in relation to social development of the farm population in Egypt.* Ph.D./ Univ. of Missouri / Columbia, MO/ USA/ 1960.

الإصلاح الزراعي و علاقته بالتنمية الاجتماعية لسكان الريف في مصر.

WÖRZ J.G.F., *Die genossenschaftliche Produktionsförderung in Ägypten als Folgeerscheinungen der Agrarreform und als neues Element der genossenschaftlichen Entwicklung.* Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1966.

توسيع الإنتاج في إطار تعاون في مصر، باعتباره ظاهرة مرتبطة بالإصلاح الزراعي و عنصرًا جديدًا في تنمية التعاون الزراعي.

ATTA A.M.O., *Agrarian Reform in Egypt since independence (1952-1965).* Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1970.

الإصلاح الزراعي في مصر منذ الاستقلال (١٩٥٢-١٩٦٥).

OWEIS J.S., *The impact of land reform on Egyptian agriculture (1952-1965).* Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A./ 1970.

أثر الإصلاح الزراعي على الزراعة المصرية (١٩٥٢-١٩٦٥).

KHAIK M.A., *Agrarian Reform in Egypt : a field study of the Agrarian Reform in two typical areas during the period 1953-1963.* Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1971.

الإصلاح الزراعي في مصر : دراسة ميدانية للإصلاح الزراعي في منطقتين نموذجيتين خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٣.

ARAFI N., *Die sozialen und ökonomischen Folgen der Agrarreform in Ägypten. Ergebnisse einer Feldforschung an ehemaligen Landlosen in vier Ägyptens Dörfern .* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1972.

الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للإصلاح الزراعي في مصر، نتائج دراسة ميدانية أجريت على الفلاحين المعمرين المستفيدين من الإصلاح الزراعي في أربع قرى مصرية.

ABDULLATIF T., *Ziele, Prozesse und Auswirkungen der Agrarreform in Kuba, Ägypten und der Volksrepublik China, eine Untersuchung auf der Basis des Tuma'schen Ansatzes zu einer Agrarreformtheorie .* Dissert./ Göttingen Univ./ Göttingen/ D./ 1973.

هدف و آليات و آثار الإصلاح الزراعي في كوبا، و مصر و جمهورية الصين الشعبية، دراسة قائمة على إسهام توما Tuma في نظرية الإصلاح الزراعي.

FATHY A., *Der Beitrag der Landwirtschaft und der Agrarreform zur socio-ökonomischen Entwicklung des ländlichen Ägyptens.* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1975.

نبذة إيجابية عن التاريخ الاقتصادي و السياسي لملكية الأرض في مصر.

ABDEL LATIF F., *La loi des cinq feddans ou l'insaisissabilité de la petite propriété foncière en Egypte*. Th.Dr.Eco/ Sorbonne/ Paris/ F/ 1914.

قانون الخمس القبة ارحم المجر على الملكية الصغيرة في مصر.

GABRA S., *Esquisse de l'histoire économique et politique de la propriété foncière en Egypte*. Th.Dr.Eco/ Univ. de Bordeaux/ Bordeaux F/ 1919.

نبذة إجمالية عن التاريخ الاقتصادي والسياسي لملكية الأراضي في مصر.

SALEH M., *La petite propriété rurale en Egypte*. Th.Dr.Eco/ Univ. de Grenoble/ Grenoble / F/ 1922.

الملكية الصغيرة في الريف المصري.

NEUVILLE J., *La structure économique de la propriété foncière en Egypte*. Th.Dr.Eco/ Univ. de Paris/ Paris / F/ 1948.

البنية الاقتصادية لملكية الأراضي في مصر.

KHALIL S., *Grundeigentum und Landreform in Ägypten..* Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1959.

ملكية الأراضي والإصلاح الزراعي في مصر.

GASCOU J., *La possession du sol, la cité et l'Etat à l'époque protobyzantine et particulièrement en Egypte. Recherches sur l'histoire des structures agraires, de la fiscalité et des institutions aux Ve, Vie, VIIe siècles*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F/ 1975.

ملكية الأرض، المدينة والدولة في الحقبة البيزنطية وفي مصر بوجه خاص، دراسات حول تاريخ البنى الزراعية، والمؤسسات والمسائل المتعلقة بالضرائب خلال القرن الخامس والسادس والسابع.

٣-٤-٣ أنماط ملكية الأراضي والاستثمار الزراعي

DAWOOD H.A., *Economic aspects of land tenure in Egypt*. Ph.D./ Michigan State College/ East Lansing, MI/ USA/ 1950.

الجوانب الاقتصادية لملكية الأراضي في مصر.

GHONEMY M.R., *A study and analysis of farm tenancy in Egypt*. M.A./ Univ. of Tennessee/ U.S.A./ 1951.

دراسة وتحليل لإيجار الأراضي الزراعية في مصر.

AL HALFAWI M.S., *Land tenure in Egypt*. B.Litt./ Lincoln College/ Oxford/ G.B./ 1953.

ملكية الأراضي في مصر.

YACCOB A.R.B., *The evolution of land tenure and the agrarian economy in 19th. and early 20th. century Egypt*. M.Litt./ St Andrews Univ./ Univ. / G.B./ 1982.

تطور ملكية الأراضي والاقتصاد الزراعي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مصر.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqahaliyya Province*. Ph.D/ Univ. of California/ Los Angeles, CA/ U.S.A/ 1985.

الملكية والمجتمع والاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠-١٨٥٠) : دراسة حالة لمديرية الدقهلية.

٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣

SAFFA S., *L'exploitation économique et agricole d'un domaine rural en Egypte*. Th.Dr.Eco./ Univ. de Paris / Paris / F./ 1948.

الاستغلال الاقتصادي والزراعي لمزرية في الريف المصري.

SELIM I., *General relationship between the size of the farm and rural life with reference to the Lower Nile Valley region and the southeastern region of the United States*. M.A./ Univ. of North Carolina/ U.S.A./ 1948.

العلاقة العامة بين حجم المزرعة والحياة الريفية مع الإشارة إلى منطقة وادي النيل بالبحر والبحري والمنطقة الجنوبية الشرقية من الولايات المتحدة.

SHENG T.S., *A risk-goal programming approach to whole farm analysis of small-scale farms in developing countries (the case of Abu Raia area in Kafr el Shaykh, Egypt)*. Ph.D./ Colorado State Univ/ Fort Collins, CO/ U.S.A./ 1982.

تطبيق منهج المخاطرة بالهدف للتحليل الكلي للمزرعة على المزارع الصغيرة في البلدان النامية (حالة منطقة أبو ريا بكفر الشيخ).

HARDY I., GRAINDORGE M., *Etude des systèmes de production paysans dans un village égyptien du Delta*. Mém. DAA/ INAPG/ Paris/ F/ 1982.

دراسة نظم الإنتاج الفلاحية في قرية مصرية في الدلتا.

NASR M., *Betriebliches Produktionsverhalten im Rahmen des ägyptischen Systems der staatlichen Anbauplanung in der Landwirtschaft*. Dissert./ Göttingen Univ./ Göttingen/ D./ 1983.

ممارسات الإنتاج في الأراضي الزراعية في إطار النظام المصري لتخطيط الدولة للزراعة.

ODHIAMBO M.O., *Production risk and decision making : testing alternative econometric models with evidence from Egyptian cotton production*. Ph.D./ Univ. of California/ Davis, CA/ U.S.A/ 1983.

مخاطرة الإنتاج وصنع القرار : اختبار أنماط اقتصاد قياسي بديلة، مع شواهد من إنتاج القطن المصري.

RUF T., *La formation agraire égyptienne de la fin du XVIIIe siècle à nos jours : analyse du fonctionnement des exploitations dans le nord du Delta et en Moyenne-Egypte*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1983.

التكوين الزراعي المصري منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الوقت الراهن : تحليل سير العمل في الأراضي المزروعة في شمال الدلتا ومصر الوسطى.

GLAVANIS K.R.G., *Non capitalist relation and the small peasant household in rural Egypt*. Ph.D./ Hull Univ/ Hull/ G.B./ 1984.

العلاقة اللاأسمالية والأسرة الصغيرة في ريف مصر.

DE SAINTE MARIE Ch., *Les agricultures égyptiennes*. Th. 3ème C./ IEDES, Univ. de Paris I/ Paris/ F./ 1987.

الزراعات المصرية.

ROUCHDY M., *Peasants and merchants in Batra. The process of economic diversification in an Egyptian village*. Ph.D./ Univ. of Durham/ Durham/ G.B./ 1990.

الفلاحون والتجار في بطر، عملية التنوع الاقتصادي في قرية مصرية.

GHONEMY M.R., *Resource use and income in the Egyptian agriculture before and after the land reform under economic development aspects*. Ph.D./ North Carolina State Univ./ Raleigh, N.C./ U.S.A./ 1954.

استخدام الموارد و الدخل فى الزراعة المصرية قبل و بعد الإصلاح الزراعى فى ظل ابعاد التنمية الاقتصادية.

AL KAZAZ N., *Möglichkeiten der Einkommenssteigerung in der Landschaft Ägyptens durch optimale regionale u. saisonale Verteilung des Wassers und Steigerung der Arbeitsproduktivität, e. lineare Programmierungsmodell*. Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D/ 1979.

إمكانات زيادة موائد الريف المصرى بتوزيع للمياه يتسم بقدر أكبر من المقاطعة اقليمى و موسميا، و زيادة إنتاجية العمل، نموذج خطى للبرمجة.

ARAMAN I., *A model to develop egyptian agriculture to solve the problem of unemployment and low per capita income in egyptian agriculture*. Ph.D./ Wales Univ./ G.B./ 1978.

نموذج لتطوير الزراعة المصرية من أجل حل مشكلة البطالة و الدخل الفردى المنخفض فى الزراعة المصرية.

HUSSEIN A.F.M., *Die Steuerpolitik in der Landwirtschaft zur Erhöhung der Akkumulation und als Mittel der Umverteilung der Agrareinkommens in Entwicklungsländern am Beispiel Ägyptens*. Dissert./ Hochschule für Ökonomia/ Berlin/ D/ 1984.

السياسة الضريبية و تطبيقها على الزراعة من أجل زيادة التراكم، باعتبارها وسيلة لإعادة توزيع عوائد الزراعة فى الدول النامية : دراسة حالة مصر.

HAIDER M.I., *The impact of Egyptian agricultural policies on farm income and resource use*. Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO./ U.S.A./ 1982.

اثر السياسات الزراعية المصرية على دخل المزرعة و استغلال الموارد.

٣-٤-٧ النظام التعاونى

SOLIMAN M., *Création et avenir des syndicats agricoles en Egypte*. Th. Dr./ Univ. de Paris/ Paris/ F/ 1923.

تأسيس النقابات الزراعية فى مصر و مستقبلها.

AHMED T., *Die Entwicklung des landwirtschaftlichen Genossenschaftswesens in Ägypten, verglichen mit anderen Ländern alter islamischer Kultur*. Dissert./ Jena Univ./ Jena/ D/ 1824.

تطور التعاون الزراعى فى مصر بالمقارنة مع دول أخرى ذات ثقافة إسلامية عريقة.

MIDHAT A., *La coopération agricole en Egypte*. Th. dr./ Univ. de Dijon/ Dijon/ 1928.

التعاون الزراعى فى مصر.

HAMOUDA Kh.A.Gh., *Economic aspects of the application of cooperative farming in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN./ U.S.A./ 1956.

الايحاء الاقتصادية لتطبيق التعاون الزراعى فى مصر.

MURALT J. von, *Entwicklung und Struktur des Genossenschaftswesens in Ägypten, unter bes. Berücks. der landwirtschaftlichen Genossenschaften*. Dissert./ Marburg Univ./ Marburg/ D/ 1984.

تنمية القطاع التعاونى فى مصر و بنيتها، وخاصة فى المجال الزراعى.

WÖRZ J.G.F., *Die genossenschaftliche Produktionsförderung in Ägypten als Folgeerscheinungen der Agrarreform und als neues Element der genossenschaftlichen Entwicklung*. Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1966.

توسيع الإنتاج في إطار تعاوني في مصر، باعتباره ظاهرة مرتبطة بالإصلاح الزراعي وخصرأ
جديدا في تنمية التعاون الزراعي.

AL SHAGI AL-SH., *Förderung der Landwirtschaft unterentwickelter Länder durch genossenschaftliche Agrarproduktion, dargestellt am Beispiel Ägyptens*. Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1968.

تطوير الزراعة في الدول النامية، بفضل الإنتاج الزراعي التعاوني (حالة مصر).

AGAMI S., *Organisation und Funktion der landwirtschaftlichen Genossenschaften in Ägypten*. Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1973.

تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر وسير العمل فيها.

MITTWALLY S.H., *Entwicklungsstand und Perspektiven des landwirtschaftlichen Genossenschaftswesens in Ägypten*. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1977.

وضع التعاونيات الزراعية في مصر، نموها وإثاقها.

BREMER J.A., *Alternative for mechanization : public cooperative and the private sector in Egypt's agriculture*. Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA/ U.S.A./ 1982.

بديل الميكة : القطاع التعاوني العام والقطاع الخاص في الزراعة المصرية.

AL HAYDARY A.R., *Der Einfluss der ländlichen Genossenschaftstypen in Ägypten auf die Bildung und Ausbildung ihrer Mitglieder*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1983.

تأثير أنماط الجمعيات التعاونية الزراعية في الريف المصري على ثقافة أعضائها وتكوينهم.

SAKR M.K., *Ägyptens Landwirtschaftsgenossenschaften : Entwicklung, Struktur und ökonomische Bedeutung für das Entwicklungsprozess*. Dissert./ Fmi Univ./ Berlin/ D./ 1985.

الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر : نموها، بنيتها ودلالاتها الاقتصادية في إطار عملية التنمية.

SAYED M.K., *Der Einfluss landwirtschaftlicher Genossenschaften auf die Ernährungssituation ihrer Mitglieder ; empirische Erhebungen im Bezirk Samanud und in der Provinz Nord Tahrir, Ägypten*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1986.

تأثير الجمعيات التعاونية المصرية على حالة الغذاء بالنسبة لأعضائها في دراسة امبريقية في منطقة سمندو وشمال مديرية التحرير.

٣-٤-٤ الائتمان العقاري و الزراعي

MOHAMMED I.A., *L'organisation du crédit foncier en Egypte ; la société du crédit foncier égyptien*. Th. dr./ Univ. de Paris/ Paris/ 1924.

تنظيم الائتمان العقاري في مصر : هيئة الائتمان العقاري المصري.

ZANNIS J., *Le crédit agricole en Egypte*. Th. Dr. Sc.Eco/ Univ. Paris/ Paris/ F/ 1938.

الإئتمان الزراعي في مصر.

٣-٤ تجارة المنتجات الزراعية

ببليوغرافيا

٣-٤-١ الأسعار الزراعية

LEGRAND F., *Les fluctuations de prix et les crises de 1907 et 1908 en Egypte*, Th. dr./ Univ. de Nancy/ Nancy/ 1909.

تذبذبات الأسعار وأزمات عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ في مصر.

THOMAS G.H., *Changing values in egyptian agriculture from 1800 to the present time*, M.A./ Birkbeck College/ London/ G.B./ 1939.

القيم المتغيرة في الزراعة المصرية من ١٨٠٠ وحتى الوقت الراهن.

SHAYAL S.E.M., *An econometric study of price formation and demand for egyptian cotton*, Ph.D/ Oxford Univ/ Oxford/ G.B./ 1961.

دراسة اقتصادية قياسية لتكوين السعر و الطلب على القطن المصري.

KHEIR EL DIN H.A.A., *Quadratic programming approach to the problem of optimal use and pricing of cotton in Egypt*, Ph.D./ Massachusetts Inst. of Techn./ Cambridge, MA./ U.S.A./ 1968.

مدخل برمجة تربيعي لمشكلة الاستخدام الأمثل وتسعير القطن في مصر.

ABDEL HALIM S.A., *Untertuchungen über Zwiebelproduktion und Preisgestaltung in der ARÄ unter Berücksichtigung der Weltmarktsituation*, Dissert./ Halle Univ/ Halle/ D/ 1980.

أبحاث حول إنتاج البصل و تركيب الأسعار في جمهورية مصر العربية بالمقارنة مع المرقف في السوق العالمية.

ABOU SAAD M., *Beitrag zu quantitativen Analyse von pflanzlicher Produktion und Agrarpreisen in der ARÄ mit Hilfe eines prozessanalytischen Modellansatzes*, Dissert./ Bonn Univ/ Bonn/ D/ 1980.

مساهمة في التحليل الكمي لإنتاج المحاصيل و الأسعار الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة (نموذج تحليل ديناميكي).

DETHIER J.J., *The political economy of food price in Egypt*, Ph.D/ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1985.

الاقتصاد السياسي لأسعار الغذاء في مصر.

٣-٤-٢ سوق الحاصلات الزراعية

٣-٤-١-١ تجمع الاقتصاد التجاري الزراعي

ROUCHDY M., *Peasants and merchants in Batra. The process of economic diversification in an Egyptian village*, Ph.D/ Univ. of Durham/ Durham/ G.B./ 1990.

الفلّاحين و التجار في بطر، عملية التنوع الاقتصادي في قرية مصرية.

٣-٤-٢-٢ سوق القطن

HAFEZ M.A.R., *The Alexandria cotton market*, M.A./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1938.

سوق القطن بالإسكندرية.

MEZ Th., *Der Markt ägyptischer Baumwolle unter besonderer Berücksichtigung seiner Struktur*, Dissert./ Freiburg Univ/ Freiburg/ S/ 1954.

دراسة سوق القطن المصري، مع التركيز على بنيته.

- GABALI F.Y., *Le marché international du coton égyptien*. Th.Dr. Sc.Eco./ * / * / F / 1956.
السوق الدولي للقطن المصري.
- RADI M.A.K., *The structure of the cotton market in Egypt*. M.Sc.(Eco)/ London School of Economics/ London/ G.B./ 1957.
- بنية سوق القطن في مصر.
- AL-DIN S.S.N., *A statistical analysis of some aspects of cotton production and marketing, with special reference to U.S.A. and Egypt*. Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1959.
- تحليل إحصائي لبعض جوانب إنتاج القطن وتسويقه، مع إشارة للولايات المتحدة ومصر.
- MOUSSA A.R.A., *The manufacturing of cotton for export in the U.A.R. (Egypt)*. Ph.D./ Reading Univ/ Reading/ G.B./ 1968.
- تصنيع القطن بهدف التصدير في الجمهورية العربية المتحدة (مصر).
- MANSOUR A.H., *Economical and statistical analysis of raw cotton exports under bilateral trade and payments agreements in Egypt in the period 1948-1964*. Ph.D./ Saint Andrews Univ/ St Andrew/ G.B./ 1971.
- تحليل اقتصادي إحصائي لصادرات القطن الخام في ظل التجارة الثنائية واتفاقيات الدفع في مصر، خلال الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٤.
- AL ABASSY H., *Zur Entwicklung des Absatzes landwirtschaftlicher Erzeugnisse in Ägypten, insbesondere dargestellt am Beispiel des Absatzes von Baumwolle*. Dissert./ Leipzig Univ./ Leipzig/ D./ 1972.
- تلمية منافذ توزيع المنتجات الزراعية في مصر، مع التركيز على دراسة القطن.
- MOSTAFA D.M., *Die Ausnutzung komparativer Vorteile in Entwicklungsländern, untersucht am Beispiel des Aussenhandels Ägyptens mit Baumwolle und Baumwollenerzeugnissen*. Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1983.
- استغلال المزايا المقارنة في الدول ذات الاقتصاد المخطط (تصدير القطن المصري ومشتقاته)
- ٣-٢-٤-٣ سوق المصنوعات الزراعية الأخرى
- MOHAMMED M.al-S., *The structure and function of agricultural export trade in the Egyptian economy*. Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1944.
- بنية ووظيفة تجارة الصادرات الزراعية في الاقتصاد المصري.
- HAJJAR N.G., *Intraregional trade in the Arab Near East with emphasis on the products of agriculture*. Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA./ U.S.A./ 1959.
- التجارة الإقليمية في الشرق الأدنى العربي مع التركيز على المنتجات الزراعية.
- BAROUDI E.G., *Export crop production and investment in a traditional agricultural system : an analysis of the egyptian case and its implications*. B.Litt./ Oxford Univ/ Oxford/ G.B./ 1974.
- إنتاج محاصيل التصدير واستثمارها في نظام زراعي تقليدي : تحليل للحالة المصرية وآثارها.
- RANDAQ H., *Die agrarwirtschaftliche Entwicklungen im Irak und in Ägypten : eine vergleichende Analyse unter besonderer Berücksichtigung der landwirtschaftlichen Märkte*. Dissert./ Erlangen Nürnberg Univ/ Nürnberg/ D./ 1974.
- التنمية الزراعية في العراق ومصر : دراسة مقارنة مع التركيز على الأسواق الزراعية.

RIZQ B.A., *A study of some aspect of the marketing of rice with special reference to Egypt*. Ph.D./ Univ. of Wales/ Aberystwyth/ G.B./ 1980.

دراسة لبعض جوانب تسويق الأرز مع إشارة خاصة إلى مصر.

AL-MALLAH G., *Die volkswirtschaftliche Bedeutung des Agraraussenhandels in Ägypten : Analyse und Zukunftsaussichten* : Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1981.

الدلالة السياسية والاقتصادية للتجارة الخارجية في الزراعة بمصر : تحليل وأفاق المستقبل.

SAHEH H.M., *Strukturelle Veränderungen der ägyptischen Zahlungsbilanz : Entwicklung, Probleme, Ursachen und Möglichkeiten ihrer Verbesserung, dargestellt unter Berücksichtigung der Role des Agrarsektors*. Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D./ 1983.

التغيرات البنائية في ميزان المدفوعات المصري، نموه، ومشاكله وعوامل تحسينه وإمكاناته مع إبراز دور القطاع الزراعي.

٣-٥-١ استهلاك الغذاء و الطلب الغذائي

٣-٥-٢ الطلب على الغذاء

٣-٥-٣ الضغط الديمغرافي و الطلب على الغذاء

REDA Kh.S., *Food and the Egyptian population*. Ph.D./ Havard University/ Cambridge, MA./ U.S.A/ 1947.

الغذاء و السكان في مصر.

LOESCH H., *Ernährung und Bevölkerung in der Entwicklung der ägyptischen Wirtschaft, eine Untersuchung der gegenwertigen Bedingungen der wirtschaftlichen Wachstum Ägyptens*. Dissert./ München Univ./ München/ D./ 1968.

الغذاء و السكان و تنمية الاقتصاد المصري، دراسة عن الظروف الحالية للنمو الاقتصادي في مصر.

AL ESSAWY F.M., *Population and food resources in Menoufiyya, Egypt*. Ph.D./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1985.

السكان و مصادر الغذاء في المنوفية، مصر.

٣-٥-٤ تحليل الطلب و نماذج الاستهلاك الغذائي

HASSAN R.A.R., *An analysis of the demand for food in Egypt*. Ph.D./ Michigan State Univ./ East Lansing, MI/ U.S.A/ 1969.

تحليل الطلب على الغذاء في مصر.

MUSTAFA Kh., *Le modèle de consommation alimentaire en Egypte rurale (1952-1974)*. DESS Soc.éco./ Univ.de Montpellier/ Montpellier/ F./ 1977.

نمط الاستهلاك الغذائي في الريف المصري (١٩٥٢-١٩٧٤).

ABOU RAS R.B., *Angebots-und Nachfrageanalyse für Rind-und Büffelfleisch in Ägypten von 1969-1979*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1979.

تحليل العرض و الطلب على اللحم البقري و الجاموسي في مصر في الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٩.

ALDERMAN H.H., *Allocation of goods through non-price mechanisms : implications of rationing and waiting times in Egypt*. Ph.D./ Harvard Univ./ Cambridge, MA/ U.S.A./ 1984.

حخص السلع عبر آليات اللامر : آثار أزمة الجارية و الخدمة في مصر.

ALSAFFY M.T. al-A., *Demand for wheat and rice in selected Arab countries : the current situation and projections to year 2000*. Ph.D./ Washington State Univ./ Pullman, WA/ U.S.A./ 1985.

الطلب على القمح و الأرز في بلدان عربية مختارة : المواقف الحالية و التوقعات حتى عام ٢٠٠٠.

٣-٢-٢ المواقف الغذائية والتأمين

٣-٢-١ المنتجات الزراعية قليلة التجهيز

AMIN G. al-D.A., *The food problem and economic development in Egypt since 1935*. Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1964.

مشكلة الغذاء و النمو الاقتصادي في مصر منذ عام ١٩٣٥.

KUHL B.E., *Lebensmittelkontrolle in Ägypten im Vergleich zu Sudan, Tunesien und Bundesrepublik Deutschland*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1982.

التحكم في المنتجات الغذائية في مصر بالمقارنة مع الإذخاع في السودان و تونس و ألمانيا الغربية.

ELFAKIR A., *Disettes et famines en Egypte aux XIVe et XVe siècles*. Th. 3ème C/ Univ. de Toulouse IV/ Toulouse/ F./ 1983.

الخطر و المجاعات في مصر خلال القرنين الرابع و الخامس عشر.

TARYAL A.R.M., *Die Verwendung hochertragreicher Getreidesorten (Weizen, Mais und Reis) und ihr Beitrag zur Verbesserung der Nahrungsmittelversorgung in der ARÄ*. Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1983.

استخدام أنواع من الحبوب وبقيرة المحصول (القمح، الذرة و الأرز) و مساهمتها في تحسين الإمدادات الغذائية في مصر.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle*. Th. 3ème C/ EHESI/ Paris/ F./ 1984.

الآثار الديموغرافية للأوبئة و الحروب و الخطر في الشرق الأوسط فيما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

RICE K.S., *The allocation, dietary intake and productivity in a schistosomiasis stressed Egyptian village*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A./ 1985.

الصحة الغذائية و سوء التغذية و الإنتاجية في قرية مصرية تعاني من دودة البلهارسيا.

NAGA S.A.A.al-D., *Getreideversorgung in Ägypten in den Jahren 1980 bis 1990*. Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1985.

إمدادات الحبوب في مصر خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

SAYED M.K., *Der Einfluss landwirtschaftlicher Genossenschaften auf die Ernährungssituation ihrer Mitglieder ; empirische Erhebungen im Bezirk Samanuid und in der Provinz Nord Tahrir, Ägypten*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1986.

تأثير الجمعيات الزراعية على المستوى الغذائي لأعضائها، دراسة امبريقية في منطقة سمندو و في شمال إقليم مديرية التحرير.

٣-٢-٢ منتجات الصناعات الغذائية الزراعية

AFIFI A.A., *Technological and economic study for the promotion and development of food industries in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Massachusetts/ Amherst, MA/ U.S.A./ 1949.
دراسة تكنولوجية واقتصادية لنشأة وتطوير الصناعات الغذائية في مصر.

GARNICK D.H., *Middle Eastern citrus industries and their markets*. Ph.D./ Dropsie College/ Philadelphia, PA/ U.S.A/ 1958.

صناعة الموالح الشرق أوسطية وأسواقها.

ELKURDI M.K., *Stratégie d'exportations des entreprises égyptiennes de conserves alimentaires*. Th. 3ème C./ Univ. Paris IX/ Paris/ F/ 1978.

استراتيجية التصدير في شركات الأغذية المحفوظة المصرية.

٣-٢-٣ التبعة الغذائية والأمن والمساعدات الغذائية

٣-٢-٣-١ التبعة الغذائية

CICEKDAG M.A., *The dependance of Middle-Eastern countries on foreign food*. Ph.D./ Univ. of California/ Santa Barbara, CA/ U.S.A/ 1980.

اعتماد بلدان الشرق الأوسط على الغذاء الأجنبي.

ABDEL FATTAH MOSTAFA Kh., *La dépendance alimentaire de l'Egypte (1952-1977)*. Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F/ 1983.

التبعة الغذائية في مصر (١٩٥٢-١٩٧٧).

٣-٢-٣-٢ الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

EMARAH R. al-S., *Potential self-sufficiency in major Egyptian crops : necessary production and price policies as estimated by an econometric model*. Ph.D./ Iowa Sta. Univ. of Sc. & Tech/ Ames, IO/ U.S.A/ 1982.

إمكانية الاكتفاء الذاتي في المحاصيل المصرية الرئيسية : الإنتاج الضروري وسياسات التبعير، مقدرة حسب نموذج الاقتصاد القياسي.

HASHEM A.al-R.M., *Egyptian food system development : simulation of alternative strategic plans for Egyptian food security*. Ph.D./ Kansas State Univ./ Manhattan, KS./ U.S.A/ 1986.

تنمية النظام الغذائي المصري : نموذج الخطط الاستراتيجية البديلة للأمن الغذائي المصري.

RAMADAN B.I., *Food security in the Arab world : its significance and means of attainment*. Ph.D./ Cornell Univ./ Ithaca, N.Y./ U.S.A/ 1986.

الأمن الغذائي في العالم العربي : دلالة وسائل تحقيقه.

EL BATRAN M.M., *The impact of alternative policies on the food gap for strategic crops in Egypt*. Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO/ U.S.A/ 1989.

أثر السياسات البديلة على الفجوة الغذائية بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية في مصر.

٣-٢-٣-٣ المساعدات الغذائية

FAULKNER C.P., *The economic effects of United States Public Law 480 in the UAR*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A/ 1969.

الآثار الاقتصادية للقانون العام الأمريكي رقم ٤٨٠ في الجمهورية العربية المتحدة.

٤- التنمية الزراعية والتخطيط الزراعي والسياسة الزراعية

١-٤ التخطيط الزراعي والتنمية ١-١-٤ على المستوى القومي

GHONEMY M.R., *Resource use and income in the Egyptian agriculture before and after the land reform under economic development aspects*, Ph.D./ North Carolina State Univ./ Raleigh, N.C./ U.S.A./ 1954.

استغلال الموارد و الدخل في الزراعة المصرية قبل و بعد الإصلاح الزراعي في ظل ابعاد التنمية.

ABDEL SAMIE H.M., *Agrarreform und Massnahmen zur landwirtschaftlichen Entwicklung der Vereinigten Arabischen Republik und des Iraks*, Dissert./ Kiel Univ./ Kiel/ D./ 1960.

الإصلاح الزراعي و الإجراءات الخاصة بالتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية و العراق.

BASHEER A.M., *Approaches to the economic development of agriculture in Egypt*, Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WIS./ U.S.A./ 1961.

مداخل للتنمية الاقتصادية للزراعة في مصر.

AMIN G.al-D.A., *The food problem and economic development in Egypt since 1935*, Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1962.

مشكلة الغذاء و النمو الاقتصادي في مصر منذ ١٩٣٥.

EL BEBLAWI H., *L'inter-relation agriculture-industrie et le développement économique en Egypte*, Th. Etat/ * / * / F./ 1964.

العلاقة بين الزراعة و الصناعة و التنمية الاقتصادية في مصر.

ZAKI M.A.H., *Economic development in the UAR and the role of the agricultural sector*, Ph.D./ Ohio State University/ Athens, OH./ U.S.A./ 1965.

التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة و دور القطاع الزراعي.

AL DEEMY M.S.M., *Economic aspects of agricultural growth and development in the U.A.R. Egypt*, M.Sc./ Aberdeen Univ./ Aberdeen/ G.B./ 1966.

المظاهر الاقتصادية للنمو الزراعي و التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، مصر.

ABDEL SAYED B.M., *The potential use of fertilizer for the intensification and development of agriculture in the UAR*, Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1967.

إمكانية استخدام السماد في تكثيف و تنمية الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة.

ABOULELA H., *Wirtschaftsplan der V.A.R. in der 2. Hälfte des 20 Jahrhunderts unter Berücksichtigung der Landwirtschaft* (Dissert./ Graz Univ./ Graz/ Ö./ 1968.

التخطيط الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، و خاصة في المجال الزراعي.

AL SHAGI al-Sh., *Förderung der Landwirtschaft unterentwickelter Länder durch genossenschaftliche Agrarproduktion, dargestellt am Beispiel Ägyptens*, Dissert./ Hohenheim Univ./ Hohenheim/ D./ 1968.

تطوير الزراعة في الدول المتخلفة، و فضل الإنتاج الزراعي التعاوني في ذلك (حالة مصر).

DIRAZ H.A.M., *Taxation and agricultural development in the UAR*, Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1968.

الضرائب و التنمية الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة.

RABIE M.A., *The impact of the Aswan High Dam on the economic development of the UAR*, Ph.D./ Univ. of Huston/ Houston, TX/ U.S.A./ 1970.

اثر السد العالي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة .

ABDEL RAOUF M.M., *Die Agrarfrage und ihre Lösung in der VAR, die Rolle des Staates bei der Planung und Leitung der Landwirtschaft zur Lösung der Agrarfrage*, Dissert./ Hochschule für Öconomie/ Berlin/ D./ 1971.

المسألة الزراعية وحلها في الجمهورية العربية المتحدة، ودور الدولة في التخطيط للقطاع الزراعي وإدارته من أجل حل المسألة الزراعية.

RANDAQ H., *Die agrarwirtschaftliche Entwicklungen im Irak und in Ägypten : eine vergleichende Analyse unter besonderer Berücksichtigung der landwirtschaftlichen Märkte*, Dissert./ Erlangen Nürnberg Univ./ Nürnberg/ D./ 1974.

القطاع الزراعي في العراق ومصر : دراسة مقارنة مع التركيز على الأسواق الزراعية.

FATHY A., *Der Beitrag der Landwirtschaft und der Agrarreform zur socio-ökonomischen Entwicklung des ländlichen Ägyptens*, Dissert./ Bonn Univ./ Bonn/ D./ 1975.

مساهمة الزراعة والإصلاح الزراعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الريف المصري.

EL ROUBY R., *Population, allocation des ressources humaines et développement rural : le modèle égyptien*, Th. Etat/ Univ. de Rennes I/ Rennes/ F./ 1980.

السكان وتوزيع الموارد البشرية والتنمية الريفية : النموذج المصري.

EL SEIDY A., *Essai sur les aspects démo-économiques et le développement agricole dans la formation du capital en Egypte*, Th. Etat/ Univ. de Nancy IV/ Nancy/ F./ 1983.

دراسة الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والتنمية الزراعية في تكوين رأس المال في مصر.

MOSTAFA Y., *La formation historique de la dépendance de l'Egypte(1820-1930) : essai d'interprétation à partir du surplus agricole*, Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1983.

التكوين التاريخي للتبعية في مصر (١٨٢٠ - ١٩٣٠) : محاولة للتفسير على ضوء الفائض الزراعي.

ARAMAN I., *A model to develop egyptian agriculture to solve the problem of unemployment and low per capita income in egyptian agriculture*, Ph.D./ Wales Univ./ G.B./ 1976.

نموذج لتطوير الزراعة المصرية وحل مشكلة البطالة والدخل الفردي المنخفض في الزراعة المصرية.

REDA A., *Situationanalyse über Bestimmunggründe der bauerlichen Partizipation an Entwicklungsaktivitäten und Konsequenzen für die landwirtschaftliche Beratung, untersucht in einer Dorfregion Mittel Ägyptens*, Dissert./ Technische Univ./ Berlin/ D./ 1985.

تحليل العوامل المؤثرة على مساهمة الفلاحين في أعمال التنمية والنتائج التي تترتب على ذلك (دراسة حالة لمنطقة ريفية في مصر الوسطى).

LAKOUCHI R., *Développement économique et surplus agricole. Application au cas égyptien (1960-1980)*, Th. Etat/ Univ. d'Aix-Marseille III/ Aix-en-Provence/ F./ 1986.

التنمية الاقتصادية والفائض الزراعي، تطبيق على الحالة المصرية (١٩٦٠-١٩٨٠).

BUDDE A., *Ägyptens Landwirtschaft im Entwicklungsprozess : eine kritische Analyse*, Dissert./ Inst. für rurale Entwicklung, Georg-Augustus Univ./ Göttingen/ D./ 1987.

الزراعة المصرية من خلال آلية تنميتها : تحليل نقدي.

٤-١-٢ حتى المستوى الاقليمي والمحلي

NASSOUHY M.G.E., *Local autonomy under national planning : the Egyptian experience*. Ph.D./ Univ. of Southern California/ Los Angeles, CA, U.S.A./ 1965.

التفسير الذاتي المحلي في إطار التخطيط القومي : التجربة المصرية.

SETEHA M.M.A., *Recent economic development in the eastern desert of Egypt, U.A.R. : a study in economic geography*. Ph.D./ Manchester Univ/ Manchester/ G.B./ 1966.

التنمية الاقتصادية الحالية في صحراء مصر الغربية، الجمهورية العربية المتحدة : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية.

HAMMOUDA I.S., *Regional development of the Aswan region of Egypt, with special reference to the Aswan High Dam*. Ph.D./ St. Andrews Univ. / St Andrews / Scotland, G.B./ 1973.

التنمية الإقليمية لأسوان بمصر، مع إشارة خاصة للسد العالي.

NABIH M.E.S., *Consideration for a regional development strategy in Egypt*. M.Sc./ Strathclyde Univ./ Strathclyde/ G.B./ 1977.

اعتبارات استراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر.

IBRAHIM SH.M.A., *Die Rolle der demokratischen Wirtschaftsplanung bei der Verwirklichung der Annäherung zwischen fortgeschrittenen und zurückgebliebenen Gebieten in Ägypten*. Dissert./ Halle Univ./ Halle/ D./ 1979.

دور التخطيط الاقتصادي الديمقراطي في تقليل الفجوة بين الاقاليم المصرية المتقدمة والمتخلفة.

SHADI M., *La stratégie du développement rural dans les nouvelles terres en Egypte*. Th. Etat/ Univ. de Montpellier I/ Montpellier/ F./ 1982.

استراتيجية التنمية الريفية في الأراضي الجديدة في مصر.

KASHWA M.I., *Ökonomische Aspekte der Regionalplanung und Vorschläge für die Entwicklungsplanung Ägyptens* ; Dissert./ Hannover Univ/ Hannover/ D./ 1984.

المظاهر الاقتصادية للتخطيط الاقليمي واقتراحات من أجل التخطيط للتنمية في مصر.

MOHAMMED E.Abd al-A., *Entwurf einer Entwicklungsstrategie für das Nital Ägyptens : dargestellt am Beispiel des Provinz Asyut* . Dissert./ Technische Univ/ Berlin/ D./ 1989.

نموذج لاستراتيجية التنمية في وادي النيل بمصر (حالة محافظة أسيوط).

٤-٢ السياسات الزراعية، الدولة والزراعة

٤-٢-١ تحليلات شاملة

ABDOU A.al-Gh.T., *Zum effektiven System der Agitation, Agrarpropaganda und Agrarberatung für die ökonomisch-gesellschaftlich-kulturelle Bewusstseinsentwicklung auf dem Lande in der VARG*. Dissert./ Humboldt Univ/ Berlin/ D./ 1970.

نظام فعال للتعبئة والدعاية والارشاد الزراعي من أجل تنمية الوعي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الريف المصري.

ABDEL RAOUF M.M., *Die Agrarfrage und ihre Lösung in der VAR, die Rolle des Staates bei der Planung und Leitung der Landwirtschaft zur Lösung der Agrarfrage*. Dissert./ Hochschule für Ökonomie/ Berlin/ D/ 1971.

المسألة الزراعية وحلها في الجمهورية العربية المتحدة، دور الدولة في التخطيط للقطاع الزراعي وإدارته من أجل حل المسألة الزراعية.

KHALIL E.S., *Die Agrarpolitik Ägyptens seit der Revolution von 1952 unter besonderer Berücksichtigung der Auswirkungen des arabischen Sozialismus*. Dissert./ Heidelberg Univ./ Heidelberg/ D/ 1973.

سياسة مصر الزراعية منذ ١٩٥٢، وأثر الاشتراكية العربية بوجه خاص.

HAIDER M.I., *The impact of Egyptian agricultural policies on farm income and resource use*. Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO/ U.S.A./ 1982.

أثر السياسات الزراعية المصرية على دخل المزرعة واستغلال الموارد.

NASR M., *Betriebliches Produktionsverhalten im Rahmen des ägyptischen Systems der staatlichen Anbauplanung in der Landwirtschaft*. Dissert./ Göttingen Univ./ Göttingen/ D/ 1983.

ممارسات الإنتاج في الأراضي الزراعية في إطار نظام الدولة المصرية لتخطيط الزراعة.

ESFAHANI H.S., *A system-wide analysis of the impact of policy on agricultural performance in Egypt*. Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA/ U.S.A./ 1984.

تحليل شامل لأثر السياسات على الأداء الزراعي في مصر.

MOURSI A.al-F., *Government intervention and the impact on agriculture : the case of Egypt*. Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA/ U.S.A./ 1986.

تدخل الحكومة وأثره في الزراعة : حالة مصر.

EL BATRAN M.M., *The impact of alternative policies on the food gap for strategic crops in Egypt*. Ph.D./ Colorado State Univ./ Fort Collins, CO/ U.S.A./ 1989.

تأثير السياسات البديلة على الفجوة الغذائية في المحاصيل الاستراتيجية.

FANCHETTE S.; *Le Delta du Nil : densités de population et urbanisation des campagnes*. Th. géo. (nouv.rég.)/ Univ. Paris VIII/ St Denis/ F/ 1992.

دلتا النيل : الكثافة السكانية وتحضر الريف.

٢-٤-٦ السياسة الضريبية

EL SAID M., *Les impôts fonciers en Egypte*. Th.Dr.Eco/ Univ. de Dijon/ Dijon/ F/ 1921.

الضرائب العقارية في مصر.

DIRAZ H.A.M., *Taxation and agricultural development in the UAR*. Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia, PA/ U.S.A./ 1968.

الضرائب والتنمية الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة.

٢-٤-٤ سياسة الأسعار الزراعية

AL-KAISSOUNI A.M., *Monetary policy in agricultural raw material producing countries, with special reference to Egypt*. Ph.D./ London School of Economics/ London/ G.B./ 1942.

سياسة الأسعار في البلاد المنتجة للمواد الخام الزراعية، مع إشارة خاصة لمصر.

AHMED E.E.D.H., *Prices and government controls in the marketing of egyptian cotton*. Ph.D./ Bristol Univ/ Bristol/ G.B/ 1954.

الأسعار و تحكم الحكومة في سوق القطن المصري.

EMARAH R.al-S., *Potential self-sufficiency in major Egyptian crops : necessary production and price policies as estimated by an econometric model*. Ph.D./ Iowa Sta. Univ. of Sc. & Tech/ Ames, IO/ U.S.A/ 1982.

إمكانية الاكتفاء الذاتي في المحاصيل المصرية، الرئيسية : الإنتاج الضروي و سياسات الأسعار مقترحة حسب نموذج للاقتصاد القياسي.

MOUKHTARI F.L., *Government intervention, price manipulation and agricultural productivity : a comparative analysis of wheat and cotton productivity in Iran and Egypt*. Ph.D./ Univ. of Delaware/ Newark, DE/ U.S.A/ 1983.

تدخل الحكومة، التلاعب بالأسعار و الإنتاجية الزراعية : تحليل مقارن لإنتاجية القمح و القطن في إيران و مصر.

DETHIER J.J., *The political economy of food price in Egypt*. Ph.D./ Univ. of California/ Berkeley, CA/ U.S.A/ 1985.

الاقتصاد السياسي للأسعار و الغذاء في مصر.

٤-٣-١ سياسة دعم الإنتاج

HILL P., *Government aid to the cultivator in Egypt*. M.Com/ Birmingham Univ./ Birmingham/ G.B/ 1933.

الدعم الحكومي للمزارعين في مصر.

٥- علم الاجتماع الريفي والانثروبولوجيا الريفية

٥-١ دراسات شاملة للمجتمع الريفي

٥-١-١ صورة عامة للريف المصري

NAHAS Y., *Situation économique et sociale du fellah égyptien*. Th. Dr./ Univ. de Paris/ Paris/ 1901.

الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للفلاح المصري.

RASHIDI Z.R.G., *The Egyptian village*. B.A./ Leeds Univ/ Leeds/ 1924.

القرية المصرية.

AYROUT H., *Mœurs et coutumes des fellahs, études sur le milieu et la vie des paysans d'Égypte*. Th. Géol/ Univ. de Lyon/ Lyon/ F/ 1938.

مادات و تقاليد الفلاحين، دراسات عن بيئة الفلاحين المصريين و حياتهم.

REDA Kh. S., *The underprivileged of Egypt ; twelve million farmers*. M.A./ Univ. of Wisconsin/ U.S.A/ 1942.

معدني مصر، ١٢ مليون فلاح.

EL ABD S., *The Egyptian village*. M.A./ Univ. of North Carolina/ U.S.A/ 1946.

القرية المصرية.

SELIM I., *General relationship between the size of the farm and rural life with reference to the Lower Nile Valley region and the southeastern region of the United States*. M.A./ Univ. of North Carolina/ U.S.A/ 1948.

العلاقة العامة بين مساحة المزرعة و الحياة الريفية مع إشارة إلى منطقة وادي النيل في الوجه البحري و المنطقة الجنوبية الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية.

SELIM I., *Planned rural community for the Nile Valley*. Ph.D./ Univ. of North Carolina/ U.S.A/ 1950.

مجتمع ريفي مخطط لوادي النيل.

MORCOS F.N., *The Egyptian village*. Ph.D./ Illinois Institut of Techn./ Chicago, IL./ U.S.A/ 1958.

القرية المصرية.

ISSAC S.B., *A sociological study of the egyptian countryside*. Ph.D./ Wales Univ./ Aberystwyth/ G.B./ 1960.

مجتمع ريفي مخطط لوادي النيل.

EL DEEB Z., *Notre image — "La sortie au jour". Continuité des gestes, des techniques et des traditions des paysans égyptiens de la Vallée du Nil, de l'époque pharaonique à nos jours*. Th. Etat/ Univ. de Paris I/ Paris/ F/ 1967.

صورتنا - "استقبال النهار" استمرارية الأداء والتقنيات والتقاليد عند الفلاحين المصريين في وادي النيل منذ عهد الفراعنة وحتى اليوم.

١-٢ القرى والمناطق

ABOU ZAYD A.M., *The Great Oasis : a study of the social institutions of Al Kharga, an egyptian oasis of the Western Desert*. Ph.D./ Oxford University/ Oxford/ G.B./ 1957.

الواحة الكبرى : دراسة للمؤسسات الاجتماعية للخارجة (واحة مصرية في الصحراء الغربية).

DREILING E., *Marjut-Fischer im nordwestlichen Nildelta*. Dissen./ Wien Univ./ Wien/ Ö./ 1962.

صيار بحيرة مريوط في شمال غرب دلتا النيل.

FAKHOURY H.I., *Kafr el-Helou : an Egyptian village in transition*. Ph.D/ Michigan State Univ/ East Lansing, MI/ U.S.A/ 1969.

كفر الحلو : قرية مصرية في مرحلة الانتقال.

BRISSAUD Ph., *Les ateliers de potiers de la région de Louqsor*. Th. 3ème C./ Univ. Paris V/ Paris/ F/ 1975.

ورش الفخارية في منطقة الأقصر.

ABOUKORAH Kh., *Industrialisation et changement social. L'exemple de quatre villages de la République Arabe d'Egypte*. Th. Etat/ Univ. de Paris VI/ Paris/ F/ 1979.

التصنيع والتغيير الاجتماعي (دراسة لأربع قرى في جمهورية مصر العربية).

HENEIN N.H., *Un village en Haute-Egypte, Mari Girgis*. Th. 3ème C./ Univ. Aix-Marseille I/ Aix-en-Provence/ F/ 1979.

قرية في صعيد مصر، مار جرجس.

EL ATTAR M., *Les Nubiens d'Egypte : un exemple de changement social*. Th. 3ème C./ Univ. de Caen/ Caen/ F/ 1980.

نوبيون مصر : نموذج للتغيير الاجتماعي.

GHOSH A., *Kinship in relation to economic and social organization in an egyptian village community*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1962.

صلة القرابة وعلاقتها بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي في قرية مصرية.

CUNO K.M., *Landholding, society and economy in rural Egypt, 1740-1850 : a case study of Al Daqhatliyya Province*. Ph.D./ Univ. of California/ Los Angeles/ U.S.A/ 1985.

ملكية الأرض والمجتمع والاقتصاد في الريف المصري (١٧٤٠-١٨٥٠) : دراسة حالة لنينرية الدقهلية.

DREJER F.J., *From "nega" (camp) to "izba" (village) : continuity and change among the Awlad 'Ali of Egypt's western desert*. Ph.D./ Northwestern Univ/ Evanston, IL/ U.S.A./ 1985.

من النجع إلى العزبة : الاستمرارية والتغيير بين أولاد علي بصحراء مصر الغربية.

HIVERNEL J., *Balât, étude ethnologique d'un village égyptien de l'oasis de Dakhla*. Th. 3ème C/ Univ. d'Aix-Marseille/ Aix-en-Provence/ F/ 1985.

بلط : دراسة إثنولوجية لقرية مصرية في واحة الدخلة.

٢-٥ دراسات لبعض قضايا المجتمع الريفي

١-٢-٥ التشكل الاجتماعي

١-٢-٥ تعزيز الأرض في القرى والإسكان الريفي

HASSID S.Y., *Rural housing reconstruction in Egypt*. Ph.D/ Harvard Univ/ Cambridge, MA/ U.S.A/ 1956.

تمير الإسكان الريفي في مصر.

ABOU HAMADA K.M., *An approach to village planning and design in the UAR*. Ph.D/ Columbia Univ/ New York, N.Y/ U.S.A/ 1963.

مخمل لتخطيط وتصميم القرية في الجمهورية العربية المتحدة.

ZAHRAN M.M., *New settlements and environmental harmony : rehousing the Nubians in Egypt*. Ph.D/ Princeton Univ/ Princeton, N.J/ U.S.A/ 1965.

المناطق الجديدة والانسجام البيئي : إعادة تسكين النوبيين في مصر.

KHOURI-HADDAD Y.P., *Architecture and climate in rural Egypt*. Ph.D/ Columbia Univ/ New York, N.Y/ U.S.A/ 1966.

المعمارة و المناخ في ريف مصر.

FAHIM H.M., *The resettlement of Egyptian Nubian : a case study in development change*. Ph.D/ Univ. of California/ Berkeley, CA/ U.S.A/ 1968.

إعادة توطين النوبيين المصريين : دراسة حالة في التغيير التنموي.

HEGAZI M., *Rural settlement and land use planning in Faqus district of Egypt*. Ph.D/ Reading Univ/ Reading/ G.B/ 1969.

التوطين الريفي و التخطيط لاستغلال الأرض في منطقة فاكوس بمصر.

AL-ALFI M.H., *Zur Industrialisierung der ägyptischen Fellahenhäuser : Analyse, Nutzungsuntersuchung und Vorfertigungsmöglichkeiten*. Dissert/ Hochschule für Archt. u. Bauwesen/ Weimar/ D/ 1972.

تمنيع إنتاج البيت الريفي في مصر : تحليل ودراسة لاستخدامة وإمكانات تطبيقه.

MORCOS K.R., *The impact of migration on rural and urban settlement patterns in Egypt*. Ph.D/ Queen's Elizabeth Univ/ Belfast/ G.B/ 1975.

اثر الهجرة على أنماط التوطين الريفي و الحضري بمصر.

RADWAN T.A.A., *Rural settlement and land use planning in muhafazat El Galyubiyya of the egyptian Nile Delta*. Ph.D/ Wales Univ/ Aberystwyth/ G.B/ 1976.

التوطين الريفي و تخطيط استغلال الأرض في محافظة القليوبية بدلتا النيل المصرية.

AL-EMBABY A.I., *Ländliche Bau und Siedlungsformen in den Dörfern des Aswan Gebietes, Süd Ägyptens*. Dissert/ München Techn. Univ/ München/ D/ 1979.

تمير الريفي و أشكال التوطين في قرى منطقة أسوان، جنوب مصر.

AL SAYAD M.T., *Entwicklungsmöglichkeiten des Siedlungsstruktur in ländlichen Räumen Ägyptens unter Berücksichtigung des Fremdenverkehrs, dargestellt am Beispiel der Region Marsa Matruh*. Dissert./ Techn. Hochschule, Fak. f. Bauwesen/ Aachen/ D./ 1979.

إمكانات تنمية بنية المنشآت الإنشائية في الريف المصري، من زاوية علاقتها بالسياحة (حالة محافظة مرسى مطروح).

CASTEL G., *Matériaux pour une étude de l'architecture rurale et désertique en Egypte*. Th. 3ème C/ Univ. de Lyon II/ Lyon/ F./ 1979.

مخطبات لدراسة العمارة الريفية و الصحراوية في مصر.

ELKADDI I.M., *Typological production in architecture : the underlying principles in modern mass housing (Gourna, Egypt)*. Ph.D./ Univ. of Pennsylvania/ Philadelphia, PA./ U.S.A./ 1983.

الإنتاج النمطي في العمارة : مبادئ أساسية في الأسكان الجماهيري الحديث (القرنة، مصر).

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A./ 1983.

المياه، و النساء و الصحة و الإسكان : دراسة حالة لتميز الريف في مصر.

DREJER F.J., *From "nega" (camp) to "izba" (village) : continuity and change among the Awlad 'Ali of Egypt's western desert*. Ph.D./ Northwestern Univ./ Evanston, IL./ U.S.A./ 1985.

من النجع إلى العزبة : الاستمرارية و التغيير بين أولاد علي بصحراء مصر الغربية.

٥-٢-٢-٢ سكان الريف : الكثافة، الحركة الطبيعية، والخصوبة.

و تحديد النسل و التحضر

FARID I.A., *The introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems of the country*. Ph.D./ University College/ London/ G.B./ 1937.

إخفال الري الدائم في مصر و أثره على الاقتصاد الريفي و مشكلات السكان.

AL SHAFIE M.A., *Population pressures on land and the problem of capital accumulation in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Wisconsin/ Madison, WI./ U.S.A./ 1951.

الضغط السكانية على الأرض و مشكلة تراكم رأس المال في مصر.

HAMDAN G.M., *The population of the Nile Mid Delta, past and present : a study in dialectical integration in regional economy*. Ph.D./ Reading Univ./ Reading/ G.B./ 1953.

سكان وسط دلتا النيل في الماضي و الحاضر : دراسة جدلية التكامل الاقليمي.

EMBABI F.M.S., *Population changes in the Nile Delta, 1927-1960*. M.Litt./ Bristol Univ./ Bristol/ G.B./ 1968.

التغيرات السكانية في دلتا النيل ١٩٢٧-١٩٦٠.

KAKAFI L.H., *Age at marriage and cumulative fertility in rural Egypt*. Ph.D./ Duke Univ./ Durham, N.C./ U.S.A./ 1983.

سن الزواج و تزايد الخصوبة في ريف مصر.

BAKFALOUNI T., *Les effets démographiques des épidémies, des guerres et des disettes au Proche-Orient du VIIe au XIXe siècle*. Th. 3ème C/ EHESS/ Paris/ F./ 1984.

الاتار الديموغرافية للأوبئة و الحروب و القحط في الشرق الأوسط فيما بين القرنين السابع و التاسع عشر.

OSMAN M., *Evaluation of the population and development program's impact on family planning in rural Egypt*. Ph.D./ Cornell Univ / Ithaca, N.Y / U.S.A / 1984.

تقييم أثر برنامج السكان والتنمية على تنظيم الأسرة في ريف مصر.

AL-ESSAWY F.M., *Population and food resources in Menoufiyya, Egypt*. Ph.D./ Durham Univ / Durham / G.B / 1985.

السكان والموارد الغذائية في المنوفية، مصر.

FANCHETTE S., *Le Delta du Nil : densités de population et urbanisation des campagnes*. Th. géo. (nouv.rég) / Univ. Paris VIII/ St Denis/ F / 1992.

دلتا النيل : الكثافة السكانية وتحضر الريف.

٥-٢-٣- الهجرة الريفي و مجرة الأيدي العاملة للخارج

HENUFA N., *Die Bevölkerungsbewegung in Ägypten und ihre Bedeutung für die Volkswirtschaft*. Dissert./ Graz Univ / Graz / O / 1968.

انتقال السكان في مصر ودلائل السياسية والاقتصادية.

MORCOS K.R., *The impact of migration on rural and urban settlement patterns in Egypt*. Ph.D./ Queen's Elizabeth Univ / Belfast / G.B / 1975.

أثر الهجرة على أنماط التوطن الريفي والحضري بمصر.

SAKR M. & LUCIA M.C., *Les déplacements de population provoqués par la mise en eau du Haut-Barrage d'Aswan*. Th. 3ème C / Univ. Paris X/ Nanterre / F / 1975.

نقل السكان الناجم من تشغيل السد العالي.

RIHAN I., *Démographie et exode rural en Egypte*. Th. Etat/ Univ. Paris XIV Paris / F / 1981.

الديموغرافيا والهجرة الريفية في مصر.

SOHL C.F., *Egyptian migrant peasants in Irak : a case study of the settlement community in Khalsea*. Ph.D./ Redford College/ London / G.B / 1984.

فلاح مصر المهاجرين إلى العراق : دراسة حالة لمجتمع التوطن في الخالصة.

EL-GAMMAL A., *Analyse de la migration de la main-d'oeuvre égyptienne*. Th. Etat/ * / * / F / 1985.

تحليل لهجرة الأيدي العاملة المصرية.

KALLAN J.E., *The assimilation of internal migrants to large cities in the Third World : a comparative study*. Ph.D./ Univ. of North Carolina/ Chapel Hill, N.C / U.S.A / 1986.

استيعاب المهاجرين الداخلية إلى المدن الكبرى بالعالم الثالث : دراسة مقارنة.

TOTH J.F., *Migrant workers in the Egyptian Delta*. Ph.D./ State Univ. of New York/ Binghamton, N.Y / U.S.A / 1987.

عمال الترحيل في الدلتا المصرية.

MOHIE ED DIN M.M., *Peasant migration from an egyptian village to the oil producing countries ; its causes and consequences*. Ph.D./ Univ. of North Carolina/ U.S.A. / 1987.

مجرة الفلاح من القرية المصرية إلى البلاد المنتجة للبترول، أسبابها ونتائجها.

٥-٢-٢- البنية والتنظيم الاجتماعي

٥-٢-١- القرابة والبنية الاسرية

WILLIAMS N.V., *Factory employment and family relationships in an Egyptian village*. Ph.D./ The Univ. of Michigan/ Ann Arbor, MI / U.S.A / 1964.

العمل بالمصنع والعلاقات الأسرية في قرية مصرية

GHOSH A., *Kinship in relation to economic and social organization in an Egyptian village community*. Ph.D./ Oxford Univ./ Oxford/ G.B./ 1982.

صلة القرابة وعلاقتها بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي في قرية مصرية.

٥-٢-٢ المرأة الريفية (نورها، ونعمها، ظروف حياتها)

MEKKI S.I., *A comparative study of the health of women employed in the English and Egyptian cotton industries*. Ph.D./ School of Hyg. & Tropical Med./ London/ G.B./ 1968.

دراسة مقارنة لصحة النساء العاملات في صناعة القطن الانجليزية والمصرية.

PEGURIER J., *La vie relationnelle de la femme égyptienne en milieu rural*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris VII Paris/ F/ 1978.

علاقات المرأة المصرية في البيئة الريفية.

WASSEF M., *L'image de la femme à la campagne dans le cinéma égyptien des années soixante*. Th. 3ème C./ EHESS/ Paris/ F/ 1982.

صورة المرأة الريفية في السينما المصرية خلال الستينات.

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A./ 1983.

المياه، والنساء والصحة والإسكان : دراسة حالة لتمديد الريف في مصر.

BRINK J.H., *The effect of education and employment on the status of rural Egyptian women*. Ph.D./ Univ. of Pittsburgh/ Pittsburgh, PA/ U.S.A./ 1985.

اثر التعليم والتوظيف على وضع النساء في الريف المصري.

JENNINGS A.M., *Power and influence : women's associations in an Egyptian Nubian village*. Ph.D./ Univ. of California/ Riverside, CA/ U.S.A./ 1985.

السلطة والنفوذ : جمعيات المرأة في قرية نوبية مصرية.

ABAZA M., *Women between economic liberalization and social deprivation : a case study in rural Egypt*. M.A./ Durham Univ./ Durham/ G.B./ 1986.

المرأة بين التحرر الاقتصادي والحرمان الاجتماعي : دراسة حالة في ريف مصر.

AL MOGHAZI D.A., *Women's role in rural Egypt : a case study of an Egyptian village (al Khelala, Daqahliyya)*. Ph.D./ Manchester Univ./ Manchester/ G.B./ 1987.

دور المرأة في ريف مصر : دراسة حالة لقرية مصرية (الخلعة، دقهلية).

٥-٢-٢ الصحة والخدمات الاجتماعية

AHMED A.F., *The rural social centers in Egypt*. M.A./ Univ. of Tennessee/ U.S.A./ 1950.

المراكز الاجتماعية الريفية في مصر.

MEKKI S.I., *A comparative study of the health of women employed in the English and Egyptian cotton industries*. Ph.D./ School of Hyg. & Tropical Med./ London/ G.B./ 1968.

دراسة مقارنة لصحة النساء العاملات في صناعة القطن الانجليزية والمصرية.

ABDELGABER T., *Allocation spatiale des ressources du système de santé égyptien*. Th. 3ème C./ Univ. d'Aix-Marseille IV Aix-en-Provence/ F/ 1982.

نظام توزيع الخدمات الصحية المصري.

WEIDNER-READ B.L., *Water, women, health and housing : a case study of rural reconstruction in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A./ 1983.

المياه، والنساء والصحة والإسكان : دراسة حالة للتمديد في مصر.

AFIFI Z.E.M., *The determinants of growth of infants in an Egyptian village*. Ph.D/ Harvard Univ/ Cambridge, MA/ U.S.A/ 1984.

محددات نمو الطفولة في قرية مصرية.

RICE K.S., *The allocation, dietary intake and productivity in a schistosomiasis stressed Egyptian village*. Ph.D/ Univ. of Utah/ Salt Lake City, UT/ U.S.A/ 1985.

الحصة الغذائية وسوء التغذية و الإنتاجية في قرية مصرية تعاني من دودة الينهاارسيا.

WRIGHT Ch.E., *Feasibility of correlating incidence of diarrhea with characteristics of rural Egyptian households by means of an environmental survey*. Ph.D/ Health Sc.Center, Univ. of Texas/ Houston, TX/ U.S.A/ 1985.

العلاقة المحتملة بين الإصابة بالإسهال ونمط الإسكان الريفي المصري من خلال بحث بيئي.

RABIE M.K., *Rural service provision and key settlement policy in Egypt's village clusters*. Ph.D/ Manchester Univ/ Manchester/ G.B/ 1985.

توفير الخدمات الريفية وسياسة التوطين في التجمعات الريفية المصرية.

SULLIVAN P.S., *A study of illness and reservoirs associated with "Giardia lamblia" in rural Egypt*. Ph.D/ Health Sc.Center, Univ. of Texas/ Houston, TX/ U.S.A/ 1986.

دراسة لمرض "جيارديا لامبليا" "Giardia lamblia" و الاحتياطات الخاصة به في مصر.

BELASCO D.B., *Adoption of community water systems : an area study in three villages in Muhāfaza Kafr ash-Shaykh*. Ph.D/ Univ. of Denver/ Denver, CO/ U.S.A/ 1991.

تبني نظم المياه الجماعية : دراسة لمنطقة لثلاث من قرى محافظة كفر الشيخ.

٤-٢-٤ التنمية الريفية

AHMED A.F., *A proposed experiment in community change by the people of a selected Egyptian village*. Ph.D/ Vanderbilt Univ/ Nashville, TE/ U.S.A/ 1952.

تجربة مقترحة في تغيير المجتمع من جانب سكان قرية مصرية مختارة.

SELIM I.M., *Planned rural community for the Nile Valley*. Ph.D/ Univ. of North Carolina/ Chapel Hill, N.C./ U.S.A/ 1952.

مجتمع ريفي مخطط لراي النيل.

GADALLA M.S.S., *Land reform in relation to social development of the farm population in Egypt*. Ph.D/ Univ. of Missouri/ Columbia, MO/ U.S.A/ 1960.

الإصلاح الزراعي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية لسكان المزرعة في مصر.

AL SHINNAWY M.A., *Community development and local government in the developing nations : a study based on the experience of the UAR, India and Pakistan*. Ph.D/ New York Univ/ New York, N.Y./ U.S.A/ 1964.

التنمية المجتمعية و الحكم المحلي في الأمم النامية : دراسة قائمة على تجارب الجمهورية العربية المتحدة و الهند و باكستان.

FAHIM H.M., *The resettlement of Egyptian Nubian : a case study in development change*. Ph.D/ Univ. of California/ Berkeley, CA/ U.S.A/ 1968.

إعادة توطين النوبيين المصريين : دراسة حالة في التغير التنموي.

AL ZOGBHIY S.M., *Community development as a function of the gap between social classes : a case study of the UAR*. Ph.D/ Univ. of Wisconsin/ Madison, WI/ U.S.A/ 1970.

تنمية الجماعة و الفجوة بين الطبقات الاجتماعية : دراسة حالة الجمهورية العربية المتحدة.

NOURY M.M., *The impact of the individual and rural community variables on the adoption of new farm practices in rural Egypt*. Ph.D./ Iowa State Univ. of Sc. & Tech./ Ames, IO./ U.S.A./ 1973.

أثر المتغيرات الفردية و الجماعية الريفية على تبني ممارسات زراعية جديدة في ريف مصر.

٥-٢-٢-٥ الإدارة والفرد المحلي

AL SHINNAWY M.A., *Community development and local government in the developing nations : a study based on the experience of the UAR, India and Pakistan*. Ph.D./ New York Univ./ New York, N.Y./ U.S.A./ 1964.

التنمية المجتمعية و الحكم المحلي في الأمم النامية : دراسة حالة قائمة على تجارب الجمهورية العربية المتحدة و الهند و باكستان.

MAYFIELD J.B., *The institutions and politics of rural Egypt : their implication for political legitimization*. Ph.D./ Univ. of Texas/ Austin, TX./ U.S.A./ 1968.

المؤسسات و السياسة في ريف مصر : دلالتها بالنسبة للشرعية السياسية.

AL ASSAM M.H.M., *A comparative analysis of local administration in Egypt and Sudan*. Ph.D./ Wales (UWIST)/ G.B./ 1977.

تحليل مقارن للإدارة المحلية في مصر و السودان.

OMAR I.A.A., *Participation and efficiency in local government reform (Egypt and Nigeria)*. Ph.D./ Birmingham Univ./ Birmingham/ G.B./ 1977.

المشاركة و الكفاءة في إصلاح الحكم المحلي (مصر و نيجيريا).

٥-٢-٢-٦ الفلاحين و السياسة

HEGAZI A.M., *Bauernbewegungen in Ägypten : drei Fallstudien zur Analyse der Beteiligung der Ägyptischen Bauern an den nationalen und sozialen Bewegungen*. Dissert./ Bielefeld Univ./ Bielefeld/ D./ 1983.

الحركات القروية في مصر : دراسة ثلاث حالات لتحليل مشاركة الفلاحين المصريين في الحركات الاجتماعية و القومية.

BROWN N.J., *Peasants against the state : the political activity of the Egyptian peasantry, 1882-1952*. Ph.D./ Princeton Univ./ Princeton, N.J./ U.S.A./ 1987.

الفلاحين ضد الدولة : النشاط السياسي للفلاحين المصريين، ١٨٨٢-١٩٥٢.

٥-٢-٢-٧ الثقافة والتصويرات

٥-٢-٢-٨ التربية والتنشئة والتعليم والتكوين

AMMAR H.M., *A study of growing up in an egyptian village community (Silwa, Province of Aswan)*. Ph.D./ Institute of Education/ London/ G.B./ 1952.

التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية (سلوة، محافظة أسوان).

METAWEH I.E., *Improvement of rural teacher education in Egypt*. Ph.D./ Univ. of Minnesota/ Minneapolis, MIN./ USA/ 1954.

تحسين حالة مدرّس القرية في مصر.

AL MARSAFY M.A., *The training of primary school teachers for egyptian rural areas*. Ph.D./ Wales Univ./ Cardiff/ G.B./ 1979.

تدريب مدرّسي المدارس الابتدائية في المناطق الريفية المصرية.

SAMI M.M., *A comparative study of basic athletic skills among rural and urban area pupils in egyptian primary school*. M.Educ./ Wales Univ./ Cardiff/ G.B./ 1979.

دراسة مقارنة في المهارات الرياضية الأساسية بين تلاميذ منطقة ريفية وأخرى حضرية في مدرسة ابتدائية مصرية.

AL HAYDARY A.R., *Der Einfluss der ländlichen Genossenschaftstypen in Ägypten auf die Bildung und Ausbildung ihrer Mitglieder*. Dissert./ Giessen Univ./ Giessen/ D./ 1983.

تأثير أنماط الجمعيات التعاونية الريفية في مصر على ثقافة أعضائها وتكوينهم.

٥-٣-٢ الاتصال ووسائله

ARAF A.M.A., *Communication structure and social structure in an Egyptian village*. Ph.D./ Univ. of Virginia/ Charlottesville, VA./ U.S.A./ 1986.

بنية وسائل الاتصال والبنية الاجتماعية في قرية مصرية

ELGINDI I.A., *Rural radio in Egypt: its promise and performance*. Ph.D./ Florida State Univ./ Tallahassee, FL./ U.S.A./ 1986.

الإذاعة الريفية في مصر : آفاقها وإثباتها.

٥-٣-٢ اللغة وعلوم اللهجات

DOSS M., *Le dialecte sa'idi de la région de Menya*. Th. 3ème C./ Univ. de Paris III/ Paris/ F./ 1981.

اللهجة المصيرية في منطقة المنيا.

٥-٣-٢ الدين

GAFFNEY P.D., *"Sheykh", "khutba", and "masjid": the role of the local Islamic preacher in Upper Egypt*. Ph.D./ Univ. of Chicago/ Chicago, IL./ U.S.A./ 1982.

الشيخ والخطبة والمسجد : دور الزعماء الإسلاميين المحليين في صعيد مصر.

I.S.B.N. 977-5122-02-3
Dépôt légal 4642/1990

Maison Galaxy pour l'Edition et l'Impression
41, rue Abdel Sattar - Pyramides - Guizh
Tél. 5858587 - Télécopie : 5820932

